مناخ الاستثمار في الدول العربية

2010

الناشر



ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 24959555 (965) - فاكس: 24835489 (965)
البريد الإلكتروني: info@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

قائمة المحتويات



تقـــديـــم

تقديم

يسر **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** أن تقدم لدولها الأعضاء المسح السنوي السادس والعشرين لتقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام** 2010، والذي يتناول واقع مناخ الاستثمار ومكوناته، وأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والعربية البينية خلال العام وآفاقها المستقبلية أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها ولازالت تشهدها المنطقة، سواء على المستوى القطري أو على المستوى الجماعي العربي.

واستمرارا للنهج الذي أرسته تقارير سابقة، يستعرض تقرير هذا العام المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الدول العربية متضمناً أهم التطورات السياسية، المؤشرات الاقتصادية للقطاع المحلي والخارجي، تطورات أسواق المال العربية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية خلال العام 2010. بالإضافة إلى استعراض التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي والاتجاهات الاستثمارية وحركة التبادل التجاري الدولي.

وقد واصل تقرير المناخ وللعام الثاني على التوالي تقديم رصد وتحليل لآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الجديد في العالم والمنطقة العربية بشكل عام وكذلك على مستوى كل قطر عربي بعدما لاقى هذا الجزء اهتماما واسعا من المستثمرين والمسئولين والمختصين والمؤسسات ووسائل الإعلام الإقليمية والدولية في العام الماضي وذلك نظرا لأهمية إعلان الخطط الاستثمارية المستقبلية في مساعدة جهود تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المنطقة، وفي هذا السياق ركز التقرير على تأثير الأحداث السياسية الأخيرة ورصد التقرير التغيرات في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالاستثمار وتطور السياسات والتشريعات والاتفاقيات الثنائية والجماعية والقطرية داخل المنطقة العربية، إضافة إلى الجهود الترويجية القطرية بمزيد من التفصيل والشمولية والحداثة، هذا إلى جانب استعراض المؤشرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية وكذلك الاستثمار البيني العربي لعام 2011 من واقع التصريحات الرسمية والصفقات المعلنة حتى نهاية النصف الأول من العام 2010.

وقد استحدث تقرير هذا العام بابا جديدا يستعرض الاستثمار الأجنبي غير المباشر وخصوصا استثمارات حافظة الأوراق المالية في الدول العربية للمرة الأولى في تاريخ المؤسسة وذلك حرصا منها على نهج الإضافة والتطوير بما يتواءم مع الاحتياجات البحثية والعملية الخاصة بالاستثمار لاسيما مع الدور الكبير الذي تقوم به أسواق المال العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتوقعات بتنامي هذا الدور في الفترة المقبلة.

وانطلاقا من الدور المهم للتطورات الحادثة في الدول العربية في مجال الاقتصاد الجديد، وانعكاسها المباشر على البيئة الاستثمارية والتدفقات الاستثمارية الواردة، تم متابعة جهود التطوير في هذا المجال على الصعيد العربي من خلال تناول الجهود القطرية واستعراض عدد من المؤشرات الدولية التي ترصد أداء دول العالم والدول العربية في هذا المجال، مع التأكيد على توصية بإطلاق مؤشر دولي موحد مع اعتماد مؤشرين رئيسيين من قبل الدول العربية هما الأكثر شمولا من حيث التغطية والأكثر عمقا من حيث التحليل.

ويواصل التقرير استعراض وضع الدول العربية في معظم مؤشرات المخاطر القطرية وفقا لوكالات التصنيف الدولية، وذلك بهدف الوقوف على أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على تصنيف الدول العربية فيها كنتيجة طبيعية لكافة المؤثرات المحيطة بهذا التصنيف.

وقد تم هذا العام اختيار محور «**مؤشرات أداء قطاع النقل البحري في المنطقة العربية في ضوء المستجدات العالمية**» في التقرير، انسجاما مع الاهتمام العربي المتزايد بتطوير هذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه من قبل الحكومة والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، لما له من دور محوري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ودعم تطور اقتصادات الدول وانفتاحها على العالم وتعزيز نشاطها التجاري وقدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل هذا إلى جانب الدور الكبير المرتقب لهذا القطاع خلال الفترة المقبلة مع إطلاق العديد من المشاريع الضخمة في هذا المجال.

ويجدد التقرير هذا العام حرصه على تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في بياناته ومؤشراته التي يتناولها في أبوابه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، ولذا فإن القائمين على إعداده يعطون الأولوية في البيانات والمعلومات إلى المصادر الوطنية الموثقة، من خلال جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والمعتمدة لدى **المؤسسة**. وذلك قبل الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن الأقطار العربية من المصادر الدولية الموثقة في حال تعذر الحصول عليها كاملة من بعض الدول العربية. ويعود ذلك أيضا إلى **التزام المؤسسة بانجاز مادة التقرير في الوقت المحدد**، والحرص على مواصلة جهود التطوير وشمولية التغطية لتقديم صورة كلية قريبة من الواقع لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي. وفي هذا الصدد، يدعو التقرير جميع الدول العربية لتعزيز مساعيها وجهودها في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها ومعلوماتها في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات ذات الصلة مع مراجعة جزء «**مفاهيم دولية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادرها**» في تقرير عام 2009.

وفقا للبيانات المتوافرة **للمؤسسة**، من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية وبعض المواقع الشبكية للجهات الحكومية العربية من واقع موازين المدفوعات، تشير البيانات إلى أن مجموعة الدول العربية استقطبت نحو 64.3 مليار دولار خلال عام 2010 (وفقاً لبيانات توافرت عن 18 دولة عربية) بالمقارنة مع 83.9 مليار دولار تم استقطابها في عام 2009 (وفقا لبيانات نفس الدول)، الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوفر عنها البيانات لعام 2010 قد انخفضت بنحو 19.7 مليار دولار أو بمعدل 23.4%.

ونظرا لان المؤسسة تدرك جيدا أن دورها في الظروف العادية، كهيئة متخصصة، ينصب بالدرجة الأولى على تشجيع وتيسير الانسياب البيني لرؤوس الأموال العربية الاستثمارية، ودعم وتشجيع الصادرات العربية، عربيا ودوليا، فإن دورها أثناء الأحداث السياسية الاستثنائية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان انسياب التجارة العربية البينية والحفاظ

على التدفق السلس لرؤوس الأموال العربية البينية من خلال توفير الحماية والسيولة التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية العربية في خضم التطورات السياسية الحالية.

وفي ذات السياق، واصلت **المؤسسة** خلال العام جهودها لترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي ونشر التوعية بمزاياه. وفي هذا الإطار، بدأت أنشطة «**اتحاد أمان**»، بتوسيع عضويته ليضم 17 هيئة تأمين ائتمان صادرات عربية وإسلامية، بهدف تعزيز أواصر التعاون المشترك بين أعضائه بما ينهض بصناعة تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية. كما واصلت **المؤسسة** السعي لتنفيذ برامجها الرامية إلى؛ إنشاء وكالات ضمان ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء التي لا توجد لديها مثل هذه الوكالات، تقديم الدعم والعون الفني لإنشاء هيئات ضمان جديدة، تنظيم ملتقيات آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار بهدف توثيق التعاون القائم وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف، وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الضمان. كما واصلت **المؤسسة** التركيز على أنشطتها المساندة لجهة إصدار التقرير السنوي «**مناخ الاستثمار في الدول العربية**»، والنشرة الفصلية «**ضمان الاستثمار**». وانتهت خلال العام، من قطع خطوات جديدة على طريق استكمال ما بدأته من تطوير لموقعها الشبكي الجديد بتحديث محتوياته وتعزيز خدماته المتنوعة للمستثمرين والباحثين باللغات العربية والانجليزية والفرنسية مما زاد من عدد زواره ومدد تصفحهم وجنسياتهم بشكل غير مسبوق.

ومع مطلع العام الجديد 2011، قامت وكالة التصنيف العالمية «Standard & Poor's»، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية، بتثبيت التصنيف الائتماني المرتفع الذي سبق وحصلت عليه المؤسسة للعام الثاني على التوالي عند «AA» لكل من جدارتها الائتمانية وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقر إلى سلبي بسبب المستجدات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية.

من ناحية أخرى، يستمر التقرير الحالي - وللعام الخامس على التوالي، في تقديم جزء إحصائي مستقل بذاته لكل دولة عربية يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لأحدث البيانات، حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجداول تقرير مناخ الاستثمار، كما تم تحميلها باللغة العربية على الموقع الشبكي **للمؤسسة**. ويتضمن الجزء الإحصائي أقساما مختلفة من أهمها: قسم لبعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن القطر المعني، تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة الواردة إليه، رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح أضخم صفقات الاندماج والتملك التي تمت خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها، بما في ذلك بعض الفرص الاستثمارية (إن وجدت)، جدول يوضح اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي العربية الثنائية المبرمة حتى نهاية 2010، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة. ويلاحظ في هذا القسم تباين جهات الاتصال في استجابتها لتزويد المؤسسة ببيانات هذا القسم الإحصائي، آملين أن تستجيب جميع جهات الاتصال بصورة كاملة في المستقبل، حيث تهدف **المؤسسة** أن يصبح هذا القسم بمنزلة دليل مصغر للمستثمر العربي والأجنبي يكون محل التطوير والتحديث في التقارير المقبلة.

وإيمانا من المؤسسة بأهمية تجديد التواصل مع قراء هذا التقرير وكافة المهتمين به، تم تحميل استمارة استبيان التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية للسنة الخامسة على التوالي وذلك بغرض إعداد مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، بهدف تحسينه وتطويره.

ويسعدني أن أتقدم بالشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المعاونة لها داخل الدول العربية على تعاونها الطيب لتزويد المؤسسة بالبيانات المحدثة والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير بصفة رئيسية عليها والتي كان لها الفضل الكبير في تقديم صورة أكثر واقعية عن مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية. وإذ تأمل **المؤسسة** أن يستمر هذا التعاون البناء والايجابي مستقبلاً، لتخص بالشكر جهات الاتصال التي تميزت بدرجة استجابة قوية ونسبة تغطية عالية، ليس فقط للبيانات المطلوبة، ولكن أيضا في تقديم المزيد من البيانات والمعلومات المتوافرة لديها.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى فريق العمل القائم على إعداد المادة العلمية للتقرير في البحوث والدراسات وكذلك الخدمات المعاونة المقدمة من أعضاء فريق العمل في الشئون الإدارية وتقنية المعلومات **بالمؤسسة** وكل من ساهم بدرجة أو بأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لانجاز التقرير في صورته الحالية.

وتأمل **المؤسسة** أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة **المؤسسة** في الترويج للدول العربية سعيا لاستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

يونيو (حزيران) 2011

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

الجزء الأول

مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية

مقدمة

واصلت الدول العربية خلال عام 2010 وقبل الأحداث السياسية التي شهدتها بعض البلدان جهودها نحو تحسين مناخ الاستثمار وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة منها، متابعة العمل ببرامج الإصلاح الإداري والهيكلي والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتنقيح القائم منها وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وكذلك بناء شراكات وتكتلات من خلال إبرام العديد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، إلى جانب عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها. وعملت الدول العربية على تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية، وسعت إلى تحسين دقة الإحصاءات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها.

وقد شهد العام عدداً من التطورات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك، لعل من أبرزها؛ انعقاد القمة العربية الثانية والعشرين التي استضافتها مدينة سرت الليبية وشهدت إقرار القادة العرب لإنشاء لجنة خماسية لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، وكذلك انعقاد القمة الخليجية الـ 31 لدول مجلس التعاون الخليجي، من اجل تطوير مجلس التعاون وتفعيله، وخاصة من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة، إضافة إلى انعقاد القمة التشاورية الـ 12 لقادة بلدان المجلس في العاصمة السعودية الرياض لبحث المستجدات الإقليمية، التئام العديد من القمم الخماسية والرباعية والثلاثية التي تستهدف تعزيز التعاون والتنسيق بشأن القضايا العربية المختلفة، هذا إلى جانب العشرات من القمم الثنائية واجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة العربية في مختلف المجالات في إطار الجهود المتواصلة لجامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك .

ويهتم التقرير الحالي باستعراض أهم مكونات مناخ الاستثمار من خلال تسليط الضوء على أهم التطورات التي شهدها العام، مع التركيز على الشأن السياسي وتأثيراته المتوقعة، بالتعاون مع جهات الاتصال الرسمية في كافة الدول العربية الأعضاء في المؤسسة لتزويدها ببيانات ومعلومات قطرية تتعلق بالمكونات الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية والتبادل التجاري الدولي والتطورات في البيئة التشريعية والجهود الترويجية، علاوة على بعض المعلومات المستمدة من مصادر معلومات دولية وإقليمية في رصد التطورات السياسية وأخرى في رصد ومتابعة وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي والمخاطر القطرية ومؤشرات دولية مختارة.

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يتكون المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.

وتشير البيانات المتوافرة إلى تحسن ملحوظ في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2010، حيث سجل 1.30 نقطة مقارنة مع 0.70 نقطة عام 2009، ويعزى ذلك إلى تحسن مؤشري التوازن الداخلي والتوازن الخارجي المكونة للمؤشر المركب بشكل ملحوظ، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 2.00 نقطة عام 2010 مقابل 1.00 نقطة عام 2009، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 1.84 نقطة مقابل 0.37- نقطة عام 2009، في حين تدهور المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ليسجل 0.05 نقطة عام 2010 مقابل 1.47 نقطة عام 2009. ويبين الجدول التالي اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2010.

البيان / السنة	2005		2006		2007		2008		2009		2010	
معدل النمو الحقيقي (%)	5.4		5.8		6.2		5.1		1.8		3.8	
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع
(عدد الدول)	12	6	14	5	8	11	13	6	8	11	13	6
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع	تحسن	تراجع
(عدد الدول)	12	6	14	5	7	12	12	7	13	6	17	2
معدل التضخم	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع
(عدد الدول)	9	9	4	15	7	12	2	17	17	2	6	13
المؤشر المركب	0.91		1.49		0.93		1.05		0.7		1.3	

أولا - التطورات السياسية

يستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال العام.

1.1 الأوضاع الداخلية:

على صعيد القيادة السياسية، تم إعادة انتخاب جلال الطالباني من قبل مجلس النواب العراقي كرئيس للجمهورية لولاية ثانية مدتها 4 سنوات، وتم إعادة انتخاب المشير عمر البشير كرئيس لجمهورية السودان في أول انتخابات تعددية منذ 24 سنة وتولى الشيخ سعود بن صقر القاسمي الحكم في إمارة رأس الخيمة خلفا لوالده الراحل الشيخ صقر.

وشهد العام إجراء عدة **تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة** في كل من العراق، الصومال، تونس، السودان، الأردن.

وعلى صعيد **السلطة التشريعية**، فقد أجريت الانتخابات البرلمانية في العراق التي شهدت فوز القائمة التي يقودها رئيس الوزراء السابق إياد علاوي بأكبر حصة من المقاعد، كما شهدت مصر فوز الحزب الوطني الحاكم لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وكذلك لانتخابات مجلس الشعب وبحصة 64 مقعدا للمرأة، وفي السودان فاز حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأغلبية المقاعد، كذلك أجريت الانتخابات البرلمانية في الأردن وسط مقاطعة الإخوان المسلمون لها، وفي البحرين حظيت المعارضة بتمثيل جيد في الانتخابات البرلمانية، أما لبنان فقد شهدت إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية.

وفيما يتعلق **بتعديلات الدستور والقوانين السياسية** المهمة، فقد شهد اليمن تعديلا دستوريا يتيح رئاسة مفتوحة لرئيس الجمهورية، وأقر السودان إجراء استفتاء الجنوب في 9 يناير 2011 وتم بدء عملية تسجيل الناخبين مع الاتفاق على تجاوز الموعد المقرر لاستفتاء منطقة أبيي الغنية بالنفط لتعذر إجرائه في موعده، وشهدت مصر تمديد العمل بقانون الطوارئ، كما تم تعديل قانون الانتخابات البرلمانية في الأردن ولبنان.

وشهدت معظم الدول العربية تطورات ايجابية على صعيد تعزيز **الوفاق الوطني**، ففي السودان تم بدء تنفيذ اتفاق إنهاء الاضطرابات في دارفور وانجاز 80% من ترسيم الحدود مع الجنوب، وواصلت الحكومة المغربية محادثاتها مع جبهة البوليساريو للتوصل إلى حل لقضية الصحراء دون التوصل إلى اتفاق، وفي اليمن تم تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار وإحلال السلام بين الحكومة والحوثيين بانسحابهم من المواقع الحدودية مع السعودية وإطلاق سراح جنود حكوميين.

2.1 العمل العربي المشترك:

وعلى صعيد **العمل العربي المشترك**، شهد العام 2010 العديد من الخطوات الجادة والأحداث المهمة والقمم واللقاءات التي استهدفت تعزيز العمل ومجابهة التحديات التي تواجه الدول العربية في عدد من المجالات ويمكن رصد أهم تلك الأحداث فيما يلي:

- **القمة العربية الثانية والعشرون** التي استضافتها مدينة سرت الليبية وأطلق عليها قمة صمود القدس وشهدت إقرار القادة العرب قرارات مهمة منها؛ خطة للتحرك العربي من اجل إنقاذ مدينة القدس ودعمها بـ 500 مليون دولار، إنشاء لجنة خماسية لتطوير منظومة العمل العربي المشترك في ضوء تقديم اليمن مشروعا للاتحاد العربي الهادف إلى توحيد الجهود والطاقات وتحقيق التكامل على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية، تقديم دعم فوري قيمته مليار دولار للسودان لدعم التنمية، تقديم دعم مالي شهري قيمته عشرة ملايين دولار إلى الصومال، موافقة القمة على إنشاء صندوق أفريقي عربي مشترك للحد من آثار الكوارث، بدء الاتصالات لتطوير العلاقات مع تشاد وبحث انضمامها إلى الجامعة، مناقشة احتمالات فشل عملية السلام، إنشاء آلية للحوار مع إيران وإنشاء رابطة لدول الجوار، وقد شهدت القمة حضورا تركيا لافتا ممثلا في رئيس الوزراء التركي.

- توصل الزعيم الليبي والمصري واليمني والعراقي وأمير قطر في **قمة مصغرة في طرابلس**، إلى اتفاق على عقد القمة العربية مرتين في السنة، إحداهما عادية والأخرى تشاورية تنعقد في دولة المقر، كما ناقش الرؤساء إقامة اتحاد عربي.

- استضافت العاصمة السعودية الرياض **القمة التشاورية** الـ 12 لقادة بلدان مجلس التعاون الخليجي لبحث المستجدات الإقليمية.

- اختتمت في أبوظبي اجتماعات **القمة الخليجية الـ 31 لدول مجلس التعاون الخليجي**، وأكدت دعمها لمقترحات تقدمت بها كل من البحرين وقطر من اجل تطوير مجلس التعاون وتفعيله، وخاصة من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة.

- انعقاد قمة مصرية- سودانية- ليبية- موريتانية بحضور رئيس حكومة جنوب السودان.

- انعقاد قمة ثلاثية سعودية- سورية- لبنانية في العاصمة اللبنانية بيروت لمحاولة تهدئة الجبهة الداخلية اللبنانية.

- العشرات من القمم الثنائية بين القادة العرب من بينها؛ قمتان سعودية سورية في دمشق والرياض، قمتان مصرية سعودية في الرياض وشرم الشيخ، قمة سورية تونسية في تونس، قمة قطرية يمنية في صنعاء، قمة قطرية لبنانية في بيروت وغيرها.

- اجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة العربية في مجالات الإعلام والأمن والعدل والنقل والإسكان والتعمير والبيئة والاتصالات والمعلومات والسياحة والكهرباء والشئون الاجتماعية والشباب والرياضية والصحة. وفي هذا السياق أطلق وزراء المال العرب رسميا صندوقا بملياري دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ودعا وزراء الإعلام العرب إلى تشكيل لجنة من الخبراء لإنشاء مفوضية عربية للإعلام تهتم بمراقبة عمل الفضائيات العربية مع التأكيد على رفض التدخل الخارجي في الشئون الداخلية العربية.

- العشرات من الاجتماعات بمشاركة الوزراء وكبار المسئولين في إطار العديد من منظمات العمل العربي المشترك لمناقشة قضايا التعاون في مجالات معينة ومنها؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو)، الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (الأيكتو).

- العديد من الاجتماعات في إطار التكتلات الإقليمية ومنها؛ مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، اتحاد أغادير للدول العربية المتوسطية.

- العديد من الملتقيات والاجتماعات للاتحادات والتنظيمات العربية الرسمية وشبه الرسمية في مختلف المجالات ولاسيما في المجالات الاقتصادية والثقافية.

3.1 العلاقات العربية البينية:

شهدت العلاقات العربية البينية تطورات ايجابية، من أهمها:

تعزيز **مصر** لعلاقاتها مع دول الخليج ولاسيما مع السعودية والإمارات والكويت وكذلك تحسن العلاقات مع الجزائر بعودة السفير الجزائري إلى القاهرة بعد إجازة استغرقت ستة أسابيع، واستئناف الشركات المصرية لنشاطها في الجزائر وعودة المئات من المصريين العاملين فيها إلى أعمالهم، كما شهدت العلاقة مع العراق المزيد من التحسن باستقبال رئيس إقليم

كردستان مسعود البارزاني في القاهرة، والإعلان عن فتح قنصلية مصرية في عاصمة الإقليم أربيل، وأخرى في البصرة. كما واصلت مصر دعمها للقضية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية مقابل تذبذب نسبي للعلاقة مع حركة حماس بسبب موقفها من الورقة المصرية للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية والخلاف حول آليات إدخال البضائع والمساعدات لقطاع غزة. وشهدت العلاقات مع سورية تحسنا نسبيا مع قيام اللجنة التجارية الوزارية للبلدين بتأسيس مصرف مشترك برأسمال قدره 200 مليون دولار، ومساندة مصر لسورية في وجه الاتهامات الإسرائيلية والغربية برعاية الإرهاب. وتعززت العلاقة مع لبنان بتوقيع اللجنة العليا المشتركة لثماني عشرة اتفاقية والزيارات المتبادلة لرئيسي الحكومة ومسئولي البلدين. وكثفت مصر جهودها على صعيد الملف السوداني بعقد عدد من القمم الثنائية ومتعددة الأطراف ودعت إلى تسوية على أساس قيام كونفدرالية بين الشمال والجنوب قبل استفتاء الجنوب، كما واصلت اتصالاتها مع اليمن بزيارة وزير الخارجية المصري ومدير المخابرات العامة المصرية إلى صنعاء.

أما **السعودية** فقد عززت علاقتها مع العراق باستئناف الخطوط الجوية السعودية رحلاتها المباشرة إلى بغداد، وذلك للمرة الأولى منذ تعليق هذه الرحلات عام 1990، كما عرضت المساعدة لتجاوز مأزق تأليف الحكومة العراقية باستضافة محادثات المسئولين العراقيين في الرياض رغم تحفظ بعض الأطراف، وشهدت علاقات المملكة مع سورية تحسنا على عدد من الأصعدة بفضل الزيارات المتبادلة لقادة ومسئولي البلدين وتوقيع اللجنة الوزارية للبلدين خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم رغم وجود قدر من التباين في وجهات النظر فيما يتعلق بالملف اللبناني، وواصلت السعودية دعمها السياسي والمالي لليمن لمساعدتها على مواجهة الأحداث الداخلية بمساعدات عسكرية وبنحو مليار دولار، كما تعززت علاقات السعودية بلبنان بزيارات متبادلة لقادة البلدين وكذلك مع الأردن.

وحافظت **سورية** على علاقتها الطيبة مع قطر بزيارات متبادلة لقادة البلدين ومع الكويت باستقبال أميرها في دمشق ومع ليبيا بتوقيع اتفاقات تعاون جديدة بين الرئيسين في طرابلس ومع اليمن بالتوسط بين الحكومة وأطراف الحراك الجنوبي، كذلك عادت علاقتها مع العراق إلى طبيعتها بزيارة نائب الرئيس العراقي لدمشق وعودة سفيري البلدين إلى مقري عملهما بعد مرور أكثر من سنة على استدعائهما، وفيما يتعلق بلبنان فقد شهدت العلاقة معها تباينا واضحا رغم استقبال الرئيس السوري لنظيره اللبناني ورئيس الوزراء وزعيم التيار التقدمي الاشتراكي وتشكيل لجنة مشتركة لترسيم الحدود وذلك إثر الخلاف على الموقف من دور المحكمة الدولية في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

وعزز **لبنان** علاقاته مع الأردن بزيارة رئيس حكومته للعاصمة الأردنية وانعقاد اللجنة العليا والمشتركة وتوقيع 16 اتفاقا ومذكرة تفاهم وبروتوكولا لتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية والمدنية، وكذلك مع فلسطين بإقرار البرلمان اللبناني حق العمل للاجئين الفلسطينيين في أراضيه، فضلا عن تحقيق المزيد من التحسن للعلاقات مع دول الخليج وخصوصا قطر والكويت والسعودية بزيارات متبادلة لقادة البلدين وتوقيع 13 اتفاقا ومذكرة تفاهم مع قطر.

وشهدت علاقات **الكويت** مع العراق المزيد من التقدم حيث استقبلت الكويت أول سفير للعراق لديها، للمرة الأولى منذ عام 1990، كما أعادت بغداد رفات 300 كويتي وقسما كبيرا من الأرشيف الوطني، مع استمرار التزامها بدفع بقية التعويضات ومواصلة المشاورات لحل القضايا العالقة، كذلك شهدت علاقات الكويت مع الأردن تقدما كبيرا بقيام أميرها بزيارة عمان للمرة الأولي منذ عشرين عاما.

ونجحت **قطر** في تحقيق المزيد من التقدم في علاقتها مع السعودية بإصدارها عفوا عن مجموعة من السعوديين محكومين في قضية محاولة انقلاب أحبطتها قطر في فبراير 1996، وكذلك عززت علاقتها مع مصر باستقبال الرئيس المصري في الدوحة.

وفي المقابل استمر التذبذب في علاقة **المغرب والجزائر** بسبب الخلاف على آليات تقرير مصير الصحراء المغربية، كما سعى السودان لتعزيز علاقته بليبيا ولاسيما التفاهم حول القضايا الخلافية. وتجاوزت الإمارات وحركة حماس قضية إنهاء خدمات بعض المدرسين المنتمين إلى الحركة في الإمارات.

4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار:

شهدت العلاقات العربية مع دول الجوار تباينا نسبيا، فقد واصلت تركيا مساعيها لتعزيز علاقاتها العربية بحضور رئيس وزرائها فعاليات القمة العربية في سرت والتي بحثت إنشاء رابطة لدول الجوار العربي بل واتخاذه مواقف داعمة للحق العربي في مواجهة العدوان الإسرائيلي، حيث أجرى الجيشان السوري والتركي مناورات عسكرية للعام الثاني على التوالي، واستضافت تركيا الملتقى الاقتصادي التركي – العربي الخامس على مستوى وزراء الخارجية، كنواة رئيسية لإنشاء سوق عربية – تركية مشتركة، كما تم الإعلان عن تأسيس مجلس اقتصادي مع سورية ولبنان والأردن وشهدت تركيا قمة ثلاثية ضمت سورية وقطر، وتعززت العلاقات مع لبنان بزيارات متبادلة لرئيسي الحكومة في البلدين وتوقيع اتفاق إنشاء

منطقة تجارة حرة وتشكيل اللجنة الإستراتيجية العليا للتعاون والتنسيق. وتواصلت جهود تهدئة العلاقة مع العراق بسبب الاضطرابات في المناطق الكردية بزيارات متبادلة لمسئولي البلدين.

أما إيران فقد واصلت تعزيز علاقاتها مع سورية بزيارات متبادلة لقادة ومسئولي البلدين لتنسيق المواقف، كما دعمت تحالفها مع لبنان بشكل نسبي ولاسيما حزب الله بزيارة الرئيس الإيراني لبيروت واستقبال رئيس الحكومة اللبنانية في طهران وتوقيع عدد من الاتفاقيات، كذلك عززت علاقتها مع فلسطين ولاسيما مع حركة حماس، فيما شهدت العلاقة تحسنا مع الحكومة العراقية حيث ساهمت ايران في حل أزمة تشكيلها والاتفاق معها على تسوية الخلاف الحدودي بعيدا عن الأمم المتحدة مقابل توتر مع الشمال العراقي لأسباب حدودية وتاريخية. أما العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي فقد شهدت تذبذبا خصوصا مع الإمارات بسبب استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث وتجميد الإمارات لحسابات مصرفية إيرانية تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي في يونيو 2010 بشان العقوبات الدولية على طهران، مع تأكيدها على عدم تأييد أي عمل عسكري ضد إيران بسبب الخلاف مع الغرب بشأن برنامجها النووي، فيما شهدت العلاقات مع مصر المزيد من التقارب بتوقيع اتفاقية في القاهرة تتيح استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين على الرغم من استمرار انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما منذ ثلاثين عاماً.

ورغم تحسن علاقات **اسبانيا** مع عدد من الدول العربية، بينها الجزائر التي زار رئيسها مدريد، فقد تصاعدت الحملات الإعلامية المتبادلة مع المغرب بعد أن طالب برلمانها بتعليق العلاقات مع اسبانيا على إثر تبني البرلمان الإسباني توصية للحكومة من اجل اعتبار البوليساريو ممثلا شرعيا للصحراويين.

وشهدت العلاقات العربية مع أفريقيا تذبذبا، فتارة يقرر وزراء الزراعة الأفارقة خطة استثمارات بنحو 48 مليار دولار وتارة أخرى يتصاعد التوتر مع **دول حوض النيل** مع انعقاد مؤتمرهم في شرم الشيخ وفشل محاولات مصر وقف تحركات لإعادة النظر في تقسيم مياه النيل بل وإعلان خمس دول في شرق أفريقيا، هي أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا، أنها لن تتراجع عن اتفاق جديد وقعته لتقاسم مياه النيل وهو الاتفاق الذي أثار انتقادات حادة من مصر والسودان، أما علاقات الصومال والسودان وليبيا في أفريقيا فقد شهدت تقدما مع دول مثل كينيا التي زارها الرئيس السوداني وفتورا مع دول مثل تشاد وأوغندا.

5.1 العلاقات العربية - الدولية:

شهدت العلاقات العربية-الدولية تطورات عديدة جاءت في معظمها ايجابية خلال العام 2010 وخصوصا مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، وكذلك مع الدول النامية.

وعلى صعيد العلاقة مع **المنظمات الدولية**، فقد شهدت تحسنا مع معظم الدول، مقابل فتور بين الأمم المتحدة والسودان بسبب الخلاف على قضية دارفور والاتهامات الموجهة للرئيس السوداني من المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك مع لبنان بسبب تباين الرؤى بشان آليات التحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، ودور حزب الله وأخيرا العلاقة مع إسرائيل وسورية.

وتحسنت العلاقات العربية **الأمريكية** بفضل التقدم النسبي في مواقف واشنطن من القضايا العربية بإعلان الرئيس أوباما عن تحول نوعي في سياساته تجاه المنطقة مقارنة بسلفه من خلال عدد من المواقف، منها؛ دفاعه عن بناء مسجد قرب مركز التجارة العالمي بنيويورك وتدخله لوقف الموجة المعادية ضد العرب والمسلمين في بلاده. وتعززت العلاقات الأمريكية مع السعودية بزيارة خادم الحرمين الشريفين لواشنطن ولقاء الرئيس الأمريكي وعقد صفقة عسكرية ضخمة تصل قيمتها إلى 30 مليار دولار وكذلك مع الكويت بزيارات متبادلة لمسئولي البلدين، وشهدت العلاقات مع لبنان تقدما طفيفا بإفراج واشنطن عن مساعدات عسكرية مشروطة رغم الخلاف على دور حزب الله والموقف من التدخل السوري. وفي العراق عينت واشنطن سفيرا جديدا لها وتعهدت بمواصلة انسحاب قواتها. وعززت واشنطن علاقتها باليمن وخصوصا في المجال الأمني وكذلك مع الحكومة الصومالية لاستعادة سيطرتها على العاصمة. أما علاقتها بسورية فقد شهدت انفتاحا بتعيين سفير لدى دمشق للمرة الأولى منذ عام 2005 رغم معارضة عدد من النواب الأمريكيين، لكن مع استمرار تبادل الاتهامات بزعزعة الاستقرار في المنطقة بسبب الخلاف على قضايا إيران والعراق ولبنان وفلسطين، وتمديد الإدارة الأمريكية العقوبات التي تفرضها على سورية لمدة سنة إضافية. كما شهدت علاقة واشنطن بالسودان تباينا بسبب تمديد العقوبات الأمريكية الاقتصادية المفروضة على السودان منذ العام 1997 إلى عام إضافي، من جهة وإعلان واشنطن حتمية انفصال الجنوب السوداني، من جهة أخرى.

وعلى صعيد علاقات **أوروبا** مع الدول العربية، فقد برزت فرنسا بتدشين مسجد في باريس رغم قرارها حظر النقاب في الأماكن العامة حيث عززت علاقاتها مع سورية بزيارة متبادلة لقادة ومسئولي البلدين وتوقيع 10 اتفاقات ومذكرات تفاهم في دمشق، كما استقبلت عددا من المسئولين اللبنانيين لبحث الخلاف الداخلي على الموقف من المحكمة الدولية، كما وثقت باريس علاقتها بالإمارات بزيارة الرئيس الفرنسي وافتتاح قاعدة بحرية في الفجيرة وكذلك مع موريتانيا بمزيد من المساعدات. كما بادرت ألمانيا نحو المنطقة وقامت المستشارة الألمانية بجولة في الخليج شملت السعودية وقطر والإمارات، كذلك أحيا الزعيم الليبي مع رئيس الوزراء الإيطالي في روما الذكرى الثانية لتوقيع معاهدة الصداقة الليبية – الإيطالية، مقابل توتر العلاقات مع سويسرا بسبب منعها مسئولين ليبيين من دخول أراضيها بينهم الزعيم الليبي ونجله، إضافة إلى قرارها حظر بناء المآذن.

وواصلت **روسيا** هي الأخرى تعميق علاقتها العربية ولاسيما مع سورية بزيارة رئيسها إلى دمشق وتوقيع اتفاقات تعاون وإبرام صفقات وكذلك مع لبنان باستقبال رئيس وزرائها في موسكو وحصوله على منحة عسكرية وكذلك مع الجزائر بلقاء رئيسي البلدين في العاصمة الجزائرية.

وشهدت العلاقات مع **الدول النامية** تحسنا لافتا وخصوصا مع الهند التي زار رئيس حكومتها الرياض وكذلك الصين التي تبادلت الزيارات مع العديد من دول المنطقة، كما تحسنت العلاقات أيضا مع دول أمريكا اللاتينية وخصوصا فنزويلا وكوبا والبرازيل والأرجنتين التي استقبلت عددا من المسئولين العرب من بينهم الرئيس السوري.

6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي:

وعلى صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد عززت إسرائيل من قدراتها العسكرية بعقد صفقات تسلح ضخمة لطائرات من طراز إف 35 الأمريكية وصواريخ متطورة وغواصات دولفين ألمانية حديثة إضافة إلى تنمية قدراتها الذاتية وتوقع استكمال درعها الصاروخي في العام 2015، كما واصلت عدوانها خلال عام 2010 على الشعب الفلسطيني والأراضي المحتلة ونفذت هجمات عسكرية متفرقة قتلت وأصابت فيها العشرات من المواطنين والناشطين وخصوصا في قطاع غزة، وصعدت من إجراءات فرض الحصار ومنع وصول المساعدات المدنية الدولية للقطاع، حيث هاجمت إسرائيل في المياه الدولية أسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات دولية للقطاع المحاصر وقتلت تسعة ناشطين أتراك كانوا على متنه، واغتالت أحد قادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في دبي، وكشفت

مساعيها الاستخباراتية لتعميق الخلافات الفلسطينية، كما كثفت من سياسة نهب الأراضي الفلسطينية والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية باقتحام متكرر لباحة المسجد الأقصى ومحاولات ضم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح «قبة رحيل» في بيت لحم إلى لائحة المواقع الأثرية الإسرائيلية والتغاضي عن معاقبة المتورطين في إحراق كنيسة شارع الأنبياء بالقدس المحتلة بل وإعلانها عن أضخم خطة استيطانية منذ عام 1967 في المدينة، هذا إلى جانب مباشرة خطة لهدم أربعة آلاف منزل في الضفة الغربية، وتصعيد سياستها العنصرية بإقرار تعديلات على قانون المواطنة تشترط على أي شخص يريد الحصول على الجنسية الإسرائيلية أداء يمين الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وذلك بهدف نزع المواطنة عن فلسطينيي أراضي العام 1948 المحتلة وتحويل فكرة الترحيل إلى سياسية رسمية ثم إلى خطة عملية.

وفي المقابل دانت جامعة **الدول العربية** الممارسات الإسرائيلية وتحركت الدول العربية لدعم الحق الفلسطيني والعربي ماديا ومعنويا وصعدت دوليا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفي الوقت نفسه أكدت لجنة متابعة المبادرة العربية للسلام تمسكها بمبادرة السلام وموافقتها على استئناف المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بضمانات أمريكية.

كما زاد تأييد **المجتمع الدولي** للحق العربي حيث دان مجلس الأمن الدولي الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وتبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف قرارا ينص على تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الهجوم وخلص إلى أنه ثمة أدلة تدعم ملاحقة إسرائيل لارتكابها جريمة القتل العمد، واحتجاجا على الهجوم استدعت كل من جنوب أفريقيا ونيكاراغوا سفيريها لدى إسرائيل وقررت تركيا منع الطيران الحربي الإسرائيلي من دخول مجالها الجوي. وبرز اهتمام واشنطن بتحريك عملية السلام بزيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة واستقبال الرئيس الأمريكي لعدد من القادة والمسئولين العرب والإسرائيليين وإغراء إسرائيل بحوافز طويلة المدى لوقف الاستيطان والتفاوض بشكل جدي لكن دون جدوى. كما تحركت اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط وكذلك روسيا التي برز اهتمامها بالزيارات المتبادلة لقادتها ومسئوليها في المنطقة، إضافة إلى بريطانيا التي اتخذت حكومتها خطوة استثنائية بطردها دبلوماسيا إسرائيليا للمرة الأولى منذ أكثر من 20 سنة على خلفية محاولات توريط لندن في عملية اغتيال قادة فلسطينيين، فضلا عن أسبانيا التي أرجأت قمة الاتحاد من أجل المتوسط بسبب تعثر عملية السلام، هذا إلى جانب دول أمريكا اللاتينية وخصوصا الأكوادور والبرازيل والأرجنتين والأوروغواي وبوليفيا التي اعترفت بفلسطين دولة حرة ومستقلة.

وعلى صعيد مسارات التسوية فقد حصل **الفلسطينيون** على تفويض عربي باستئناف المفاوضات المباشرة المتوقفة منذ عام 2008 في واشنطن برعاية أمريكية وحضور قادة مصر والأردن إلا أنها لم تكلل بالنجاح بسبب عرض إسرائيل دولة فلسطينية منزوعة السلاح بحدود مؤقتة في إطار تسوية انتقالية لا تتضمن القضايا العالقة مثل القدس واللاجئين والمستوطنات.

أما المسار **السوري** فلا زال متوقفا رغم محاولات واشنطن استئناف المفاوضات واستقبالها وزير الخارجية السوري.

وعلى الصعيد **اللبناني** جددت إسرائيل تهديداتها للبنان وواصلت عدوانها واختراقها المتكرر للقرارات الدولية والمجال الجوي واستمرارها في زرع العملاء والجواسيس وأجهزة التنصت داخل الأراضي اللبنانية واختراقات حدودية كان آخرها في منطقة العديسة، هذا إلى جانب المماطلة في الانسحاب من شمال بلدة الغجر اللبنانية.

أما العلاقة مع **مصر** فقد شهدت تذبذبا رغم استمرار وساطة القاهرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك بسبب؛ محاولات وقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل قضائيا أو عبر تفجير خط الأنابيب، قصف صاروخي مجهول المصدر استهدف إيلات والعقبة، حكم قضائي لإسقاط الجنسية المصرية عن المصريين المتزوجين من إسرائيليات، ورفض شيخ الأزهر زيارة المسلمين للقدس كونها تخضع للاحتلال الإسرائيلي.

ثانيا - التطورات الاقتصادية الكلية

1.2 النمو الاقتصادي[1]:

عــاود الــنشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2010 صعوده بعد عبور تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي (بالأسعار الثابتة) خلال العام 2010 إلى معدل نمو بلغ 3.8% مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.9% عــام 2009. ورغم هذا النمو إلا أن معدله يظل أقل من النمو المتحقق في الدول العربية لعام 2008 والذي بلغ 5.09%.

ولأول مـرة مـنذ سنوات يقل معدل النمو في الدول العربية عن معدل النمو العالمي والـذي بلغ 5% خـلال نفس الـعام، كما جاء النمو العربي أقل من معدل النمو الـذي تحقق في مجموعة اقتصادات الـدول الـنامية والـذي بلغ 7.3%، إلا ان الأداء العربي جاء أفضل قليلا من أداء الـدول المتقدمة التي حققت معدل 3%.

معدل النمو الحقيقي للمجموعات الاقتصادية والعالم
2010 - 2000

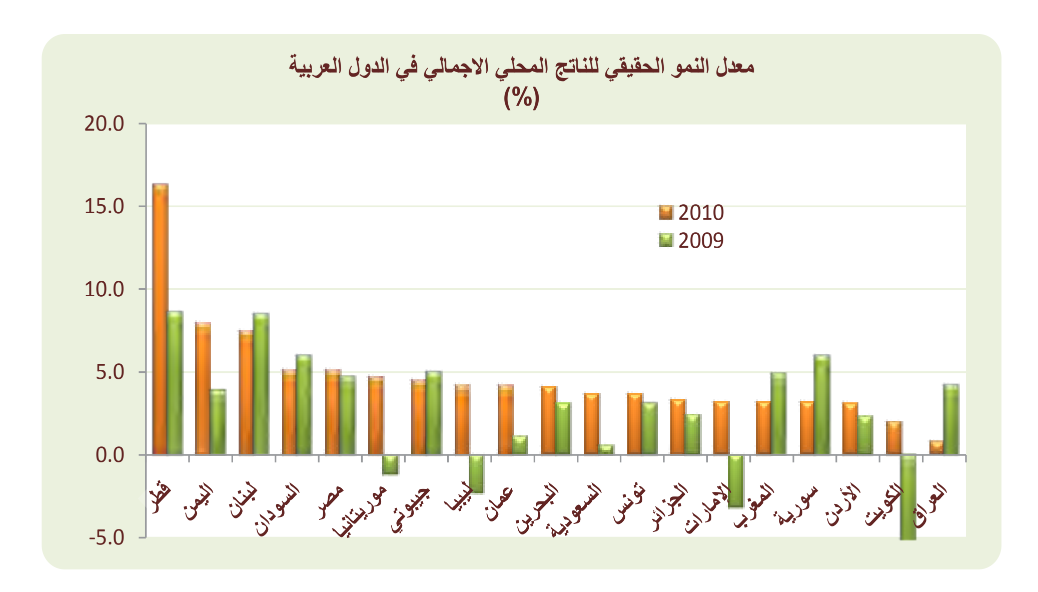
الدول العربية | دول الإقتصادات الناهضة والنامية | الدول المتقدمة | العالم

ويوضح الشكل المقابل، أن مجموعة الدول العربية مجتمعة، حققت معدلات نمو اقتصادي فاقت نظيرتها في مجموعة الدول المتقدمة خلال السنوات العشر الماضية.

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة المحققة خلال العام 2010، سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو إيجابية. وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 16.3%، تليها اليمن بمعدل 8%، لبنان بمعدل 7.5%، السودان بمعدل 5.1%، مصر بمعدل 5.1%، موريتانيا بمعدل 4.7%، جيبوتي بمعدل 4.5%، ليبيا بمعدل 4.2%، عمان بمعدل 4.2%، و البحرين بمعدل 4.1%. وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 3.7% المسجلة في السعودية ونحو 0.8% المسجلة في العراق.

1 ملحق: جدول رقم (2)

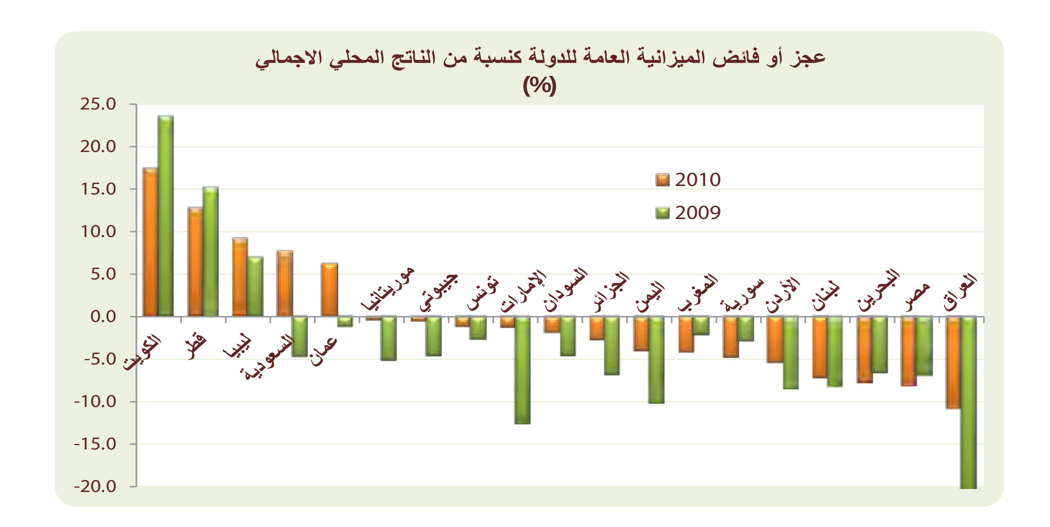
وعلى صعيد توقعات النمو للعام 2011، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (عدد أبريل 2010) إلى أنه وفقاً للسياسات الاقتصادية المالية والنقدية التوسعية التي وضعت موضع التنفيذ في العديد من دول المنطقة بغرض التخفيف من حدة الآثار السلبية للازمة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من نحو 3.8% للعام 2010 إلى 4.1% للعام 2011. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في معظم الدول العربية وخصوصا التي لم تشهد تغيرات سياسية خلال عام 2011.



2.2 التوازن الداخلي[1]:

سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تدهوراً في 6 دول عربية من أصل 19 دولة عربية، توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية. ومن الجدير بالذكر أن 14 دولة عربية سجلت عجزاً في الميزانية العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ويأتي هذا العجز الذي تراجعت نسبته في العديد من الدول كنتيجة للسياسات المالية التحفيزية التي اتبعتها معظم الدول العربية بضخ تغذية رأسمالية وجارية في عدد القطاعات، لاستعادة النمو (وهو ما سيتم استعراضه لاحقا في الجزء الخاص بالسياسات ذات الصلة بالاستثمار).

1 ملحق: جدول رقم (3).



سجلت 5 دول عربية فقط فائضاً في الميزانية العامة، تتقدمها الكويت بفائض بلغ 17.4% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010، ثم قطر بحوالي 12.8%، ثم ليبيا بنسبة 9.2%، ثم السعودية بنسبة 7.7% وسلطنة عمان بنسبة 6.2%.

وعلى الجانب الآخر من المؤشر سجلت 14 دولة عربية عجزاً في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010، تراوحت ما بين عجز بلغت نسبته للناتج 0.4% في موريتانيا ونحو 10.8% في العراق.

ومن جهة أخرى، سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي تحسناً في 13 دولة عربية خلال العام 2010، حيث تحسن فائض الميزانية العامة في ليبيا (من فائض بلغ 7% للعام 2009 إلى فائض بلغ 9.2% عام 2010). في حين تحول عجز الميزانية العامة البالغ 4.7% في السعودية إلى فائض بلغ 7.7%،وكذلك تحول العجز البالغ 1.2% في سلطنة عمان إلى فائض بلغ 6.2%، وفي المقابل انخفض عجز الموازنة في 10 دول عربية هي؛ الجزائر من 6.8 إلى 2.7%، العراق من 21.8 إلى 10.8%، السودان من 4.6 إلى 1.9%، الامارات من 12.6 إلى 1.3%، اليمن من 10.2 إلى 4%، جيبوتي من 4.6 إلى 0.5%، الأردن من 8.5 إلى 5.4%، لبنان من 8.2 إلى 7.2%، موريتانيا من 5.1 إلى 0.4%، تونس من 2.6 إلى 1.2%.

وفي المقابل تراجع فائض الميزانية كنسبة من الناتج في دولتين هما؛ الكويت من 23.5 إلى 17.4% و قطر من 15.2 إلى 12.8 وأخيراً، فقد تحول فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010 إلى عجز الميزانية العامة في 4 دول عربية هي؛ البحرين من 6.6 إلى 7.8%، مصر من 6.9 إلى 8.1%، المغرب من 2.1 إلى 4.2%، سورية من 2.9 إلى 4.8%.

أما على صعيد الأوضاع المالية خلال العام 2011، فمن المتوقع أن تشهد معظم الدول المنتجة للنفط استمراراً للتحسن أو استقرارا في الميزانيات العمومية للدولة. ومن المتوقع أن تسجل جميع الدول غير المنتجة للنفط عجزاً في الميزانية العمومية للمنطقة العربية. وهو ما يرجع إلى تراجع الإيرادات الحكومية ولجوء الحكومات إلى استخدام الأرصدة المتراكمة في مواجهة متطلبات وضرورات زيادة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

3.2 التوازن الخارجي[1]:

تمكنت ثماني دول عربية من تحقيق فائض في الحساب الجاري، من أصل 19 دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، بل إن جميع هذه الدول شهدت تحسنا في نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي. حيث سجلت الكويت أعلى فائض بنسبة 31.8% للعام 2010 مقارنة بنسبة 26.1% عام 2009، ثم قطر بنسبة 18.7% ارتفاعا من 10.2%، ليبيا بنسبة 16% ارتفاعا من 15.6%، سلطنة عمان بنسبة 11.6% مقارنة مع عجز 0.6%، الجزائر بنسبة 9.4% من 0.3%، السعودية بنسبة 8.7% من 6.1%، الامارات بنسبة 7.7% من 3%، البحرين 4.6% من 2.9%.

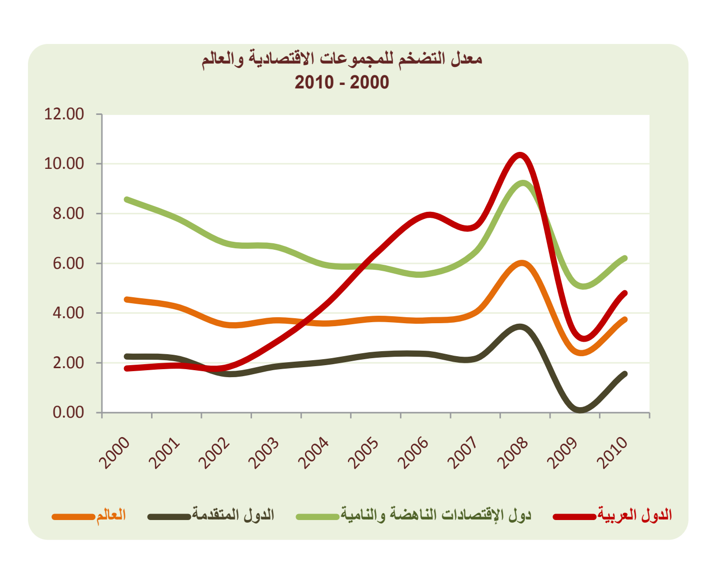


وعلى الجانب الآخر من المؤشر، سجل عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً في تسع دول عربية، شملت؛ العراق من عجز نسبته 26.6% من الناتج للعام 2009 إلى 6.2% للعام 2010، السودان من 12.4% إلى 8.5%، اليمن من 10.2% إلى 4.4%، جيبوتي من 9.1% إلى 6.7%، موريتانيا من 12.3% إلى 4.9%، المغرب من 4.9% إلى 4.2%، سورية من 5.7% إلى 4.4% وبدرجات محدودة للغاية في كل من مصر من 2.3% إلى 2%، والأردن من 6.3% إلى 5.4%، للفترة ذاتها.

1 ملحق: جدول رقم (4).

ومن جهة أخرى، شهدت دولتان عربيتان تراجعا في مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هما؛ لبنان من نسبة 9.4% عام 2009 إلى نسبة 10.2% عام 2010، تونس من 2.8% إلى 4.8%.

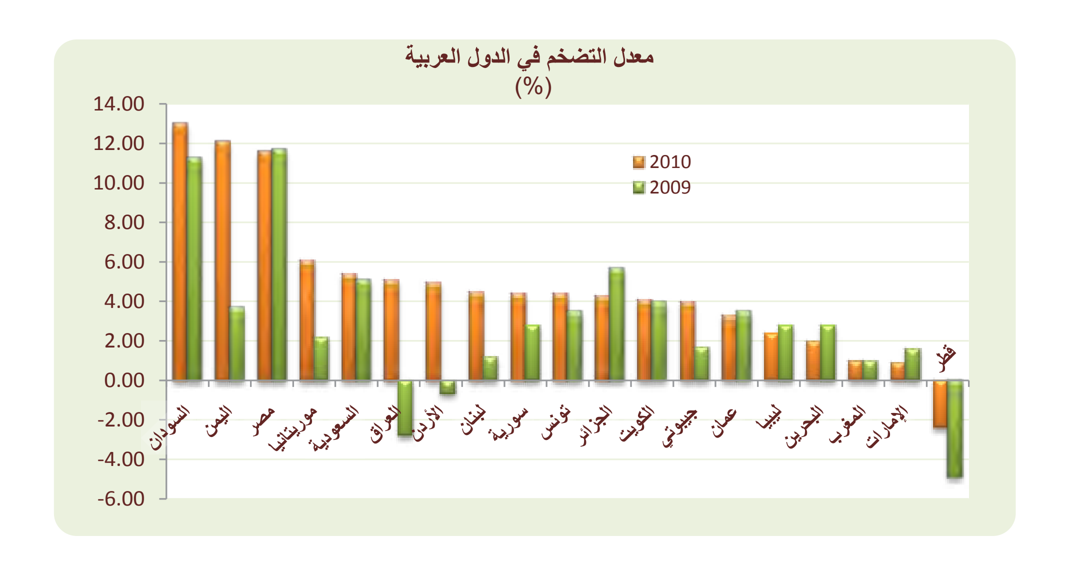
2.4 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)[1]:



سجل معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) لعدد 19 دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، ارتفاعا ولكن بمعدل منخفض نسبيا بلغ 4.8% في عام 2010 مقارنة مع 3.2% في عام 2009، وهو ما يشير إلى بقاء مستويات الأسعار في المنطقة العربية منخفضة نسبيا قريبة من نظيرتها السائدة في مجموعة الدول المتقدمة (1.56%)، والمتوسط العالمي (3.74%) خلال عام 2010. ويعزى الارتفاع الطفيف للضغوط التضخمية في المنطقة العربية إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقار وبالتحديد في دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2009.

وبوجه عام ارتفع معدل التضخم معبراً عنه بمعدل تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) خلال العام في 12 دولة عربية بنسب تراوحت ما بين 0.1% و8.4% وشملت قائمة الدول ما يلي؛ العراق حيث تحول الانخفاض بواقع 2.8% عام 2009 إلى ارتفاع بواقع 5.1% في عام 2010 وكذلك الأردن من انخفاض بمعدل 0.7% إلى ارتفاع بواقع 5%، ثم الكويت من 4 إلى 4.1%، السعودية من 5.1 إلى 5.4% والسودان من 11.3الى 135 واليمن من 3.7 إلى 12.1 وجيبوتي من 1.7 إلى 4% ولبنان من 1.2 إلى 4.5 % وموريتانيا من 2.2 إلى 6.1% وسورية من 2.8 إلى 4.4% وتونس من 3.5 إلى 4.4%.

[1] ملحق: جدول رقم (5).



وفي المقابل تراجعت معدلات التضخم في 6 دول هي ؛ الجزائر من 5.7 إلى 4.3%، البحرين من 2.8 إلى 2%، ليبيا من 2.8 إلى 2.4%، سلطنة عمان من 3.5 إلى 3.3%، الإمارات من 1.6 إلى 0.9%، وأخيرا مصر من 11.7 إلى 11.6% خلال عام 2010 مقارنة بالعام السابق 2009. كما شهد العام استقرار معدل التضخم في دولة واحدة هي المغرب حول 1%.

2. 5 أسعار الصرف[1]:

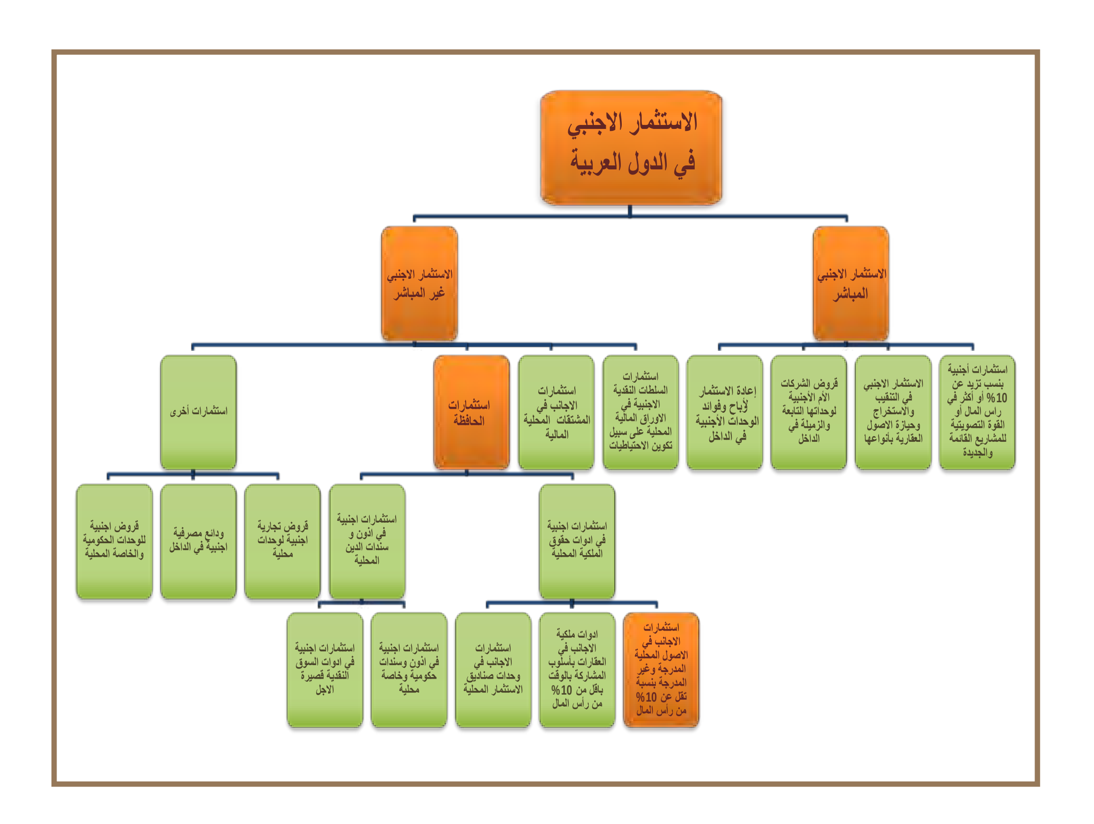
شهدت معظم أسعار صرف العملات الوطنية للدول العربية استقرارا مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفي حين استقر سعر صرف الدولار الأمريكي عند نفس مستواه خلال العام، بالمقارنة مع العام السابق، مقابل العملات الوطنية في 9 دول عربية هي؛ البحرين، مصر ، الأردن ، الكويت ، ليبيا ، سلطنة عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات شهدت 7 عملات عربية ارتفاعا مقابل الدولار في كل من اليمن بنسبة 8.2%، تونس 6%، موريتانيا 5.2%، السودان 3.25، الجزائر 2.6% إضافة إلى ارتفاع طفيف في العراق ولبنان بينما شهدت ثلاث عملات عربية تراجعاً مقابل الدولار في كل من المغرب بما نسبته 8% خلال العام، وسورية والكويت بنسبة طفيفة.

1 ملحق: جدول رقم (6).

ثالثا- الاستثمار الأجنبي

يحاول هذا الجزء من تقرير هذا العام، لأول مرة، رصد ملامح اداء الاستثمار الأجنبي غير المباشر، إضافة إلى الاستثمار الاجنبي المباشر الذي اعتادت المؤسسة على رصده وتتبعه منذ عقود.

ويقدم الشكل التالي صورة مختصرة لمكونات الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر:



1.3 الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية؛

استحدث تقرير هذا العام بابا يسلط الضوء على أحد أهم البنود المكونة للاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يتناول بالرصد والتحليل بند استثمارات حافظة الأوراق المالية الواردة إلى الدول العربية (أرصدة وتدفقات) وهو ما يطلق عليه أيضاً اصطلاحات أخرى، منها؛ استثمارات حافظة الأوراق المالية في الداخل أو التزامات (خصوم) استثمارات حافظة الأوراق المالية، وذلك للمرة الأولى في تاريخ المؤسسة، حرصا منها على نهج الإضافة والتطوير بما يتواءم مع الاحتياجات البحثية والعملية الخاصة بالاستثمار لاسيما مع الدور الكبير الذي تقوم به أسواق المال العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتوقعات بتنامي هذا الدور في الفترة المقبلة.

كما يأتي اهتمام المؤسسة بمتابعة استثمارات حافظة الأوراق المالية الواردة إلى المنطقة العربية من منطلق أنها تدير النظام العربي لضمان الاستثمار والذي صمم لدعم المستثمرين الأجانب والعرب من مقيمين ومغتربين، في الدول العربية وفي مختلف القطاعات حيث تشمل الاستثمارات الصالحة للضمان، وفقاً لهذا النظام، الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة أيضاً (استثمارات محفظة الأوراق المالية أو ما يسمى بالأموال الساخنة) بما فيها ملكية المشاريع القائمة أو المساهمة فيها أو استثمارات الحافظة من أسهم وسندات، إضافة إلى القروض الموجهة لتمويل مشروعات إنمائية أو إنتاجية يتجاوز أجل سدادها ثلاث سنوات.

وتتضمن الجهات الصالحة للضمان؛ الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام، المتمتعوين بإحدى جنسيات الدول العربية باستثناء الدولة المضيفة للاستثمار، المستثمرين الأجانب من غير جنسيات الدول العربية الأعضاء، وكذلك المواطنين العرب المقيمين والمغتربين الذين يستثمرون أموالهم المتأتية من الخارج في الدول التي ينتمون إليها بجنسياتهم.

وعلى الرغم من أن هذا الجزء يركز، كما أسلفنا، على رصد وتحليل استثمارات حافظة الأوراق المالية الواردة إلى الدول العربية (أرصدة وتدفقات)، ربما كان من المناسب، وبغرض رسم صورة أكثر شمولية ووضوحاً حول أنواع ومفاهيم التدفقات الرأسمالية الدولية، تقديم نبذة مختصرة عن مكونات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية وفقاً للمفاهيم الدولية المتعارف عليها، حيث يشتمل على؛ استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الداخل، استثمارات الأجانب في المشتقات المالية في الداخل، استثمارات السلطات النقدية الأجنبية في الأوراق المالية المحلية على سبيل تكوين الاحتياطيات الدولية الرسمية، وأخيراً الاستثمارات الأخرى، كما يلي:

1.1.3 استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية في الداخل؛

تعرف استثمارات محفظة الأوراق المالية، وفق دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (سواء الطبعة السادسة أو الخامسة منه)، على أنها معاملات مالية تتم عبر الحدود الدولية. وبند استثمارات محفظة الأوراق المالية يغطي، ولكنه لا يقتصر على، الأوراق والأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية المحلية المنظمة ولكنه يمتد أيضاً ليشمل الأوراق المالية غير المتداولة والصادرة عن الحكومات أو الكيانات المحلية وكذلك الأدوات المالية المتداولة في أية أسواق مالية خارجية أخرى، ومنها؛ إصدارات الحكومات والكيانات الاقتصادية والمالية العربية لسندات بعملات أجنبية في أسواق المال العالمية على أن يكتتب فيها أو يحوزها مستثمرون أجانب. وتنقسم العناصر الرئيسية لاستثمارات الحافظة القابلة للتداول والاتجار في الأسواق المنظمة وغيرها من الأسواق المالية إلى ؛

1.1.1.3 استثمارات الأجانب في أدوات حقوق الملكية؛

وتشمل أدوات حقوق الملكية كافة الأدوات والصكوك التي تثبت حق مالكها أو حاملها في جزء من القيمة المتبقية للمؤسسات المساهمة بعد خصم استحقاقات كل الدائنين، وتتضمن ما يلي.

- استثمارات الأجانب بالعملة الأجنبية في الأوراق المالية غير المدرجة وكذلك المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية بشرط ان تقل عن 10% من رأس مال المشروع أو قوته التصويتية.
- أدوات حقوق الملكية التي تمثل حق ملكية سكن عقاري بأسلوب المشاركة بالوقت بشرط ان تقل عن 10% من الإجمالي أو من قوة التصويت في إدارة هذه العقارات.
- استثمارات الأجانب في وحدات صناديق الاستثمار المحلية بأنواعها سواء صناديق الملكية الخاصة أو رأس المال المغامر أو التحوط.

2.1.1.3 استثمارات الأجانب في سندات وأذون الدين؛

تمثل سندات وأذون الدين أدوات تعطي حاملها، عادة، حقا غير مشروط في الحصول على دخل نقدي ثابت أو دخل نقدي متغير يتحدد عن طريق التعاقد لا تتوقف مدفوعات الفائدة على ما يكتسبه المدين، وباستثناء السندات الدائمة، تعطي أنواع السندات الأخرى لحاملها أيضا حقا غير مشروط في مبلغ ثابت كسداد لأصل الدين في تاريخ أو تواريخ محددة. ويشمل ذلك الأسهم الممتازة التي لا تعطي لحاملها حق الحصول على جزء من القيمة المتبقية الموزعة للمؤسسة المساهمة عند تصفيتها، والسندات القابلة للتحويل إلى أدوات حقوق ملكية، والسندات ذات

تواريخ الاستحقاق الاختيارية التي يحل آخر موعد لها بمرور عام على تاريخ إصدارها. وتتضمن هذه الفئة أيضا شهادات الإيداع القابلة للتداول ذات آجال السداد التي تزيد على عام واحد، والسندات ذات العملة المزدوجة، والقسائم الصفرية وغيرها من السندات المخصومة بنسب كبيرة، والسندات ذات السعر المعوم، والسندات المربوطة بأرقام قياسية، والأوراق المالية المضمونة بأصول مثل التزامات الدين العقاري المضمونة برهن، وشهادات المشاركة وهذا البند يشمل ما يلي:

- استثمارات الأجانب بعملات أجنبية في سندات وأذون حكومية عربية متوسطة وطويلة الأجل وكذلك استثماراتهم في الأدوات المالية الصادرة عن كيانات اقتصادية محلية (شركات وبنوك) في أسواق المال العالمية.

- استثمارات الأجانب في مختلف أدوات السوق النقدية الصادرة عن الحكومات لآجال قصيرة لمدة عام فأقل وهي أدوات عادة ما تعطي لحاملها حقا غير مشروط في الحصول على مبلغ نقدي ثابت منصوص عليه، وفي تاريخ محدد. وعادة ما يجري تداول هذه الأدوات في الأسواق المنظمة، بخصم يعتمد على سعر الفائدة والوقت المتبقي من اجل الاستحقاق. ومن أمثلتها أذون الخزانة قصيرة الأجل الصادرة بمقتضى تسهيلات إصدار الأذون، والأوراق التجارية وأوراق التمويل والقبول المصرفي، وشهادات الإيداع القابلة للتداول .

2.1.3 استثمارات الأجانب في المشتقات المالية في الداخل:

في إطار المفاهيم والمعايير المتفق عليها دولياً، كان بند استثمارات الأجانب في المشتقات المالية أحد بنود استثمارات محفظة الأوراق المالية وذلك وفقاً لتوصيات الطبعة الخامسة دليل منهجية إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في 1993، لكن مع صدور الطبعة السادسة لهذا الدليل في يناير 2010، فصلت أدوات المشتقات المالية خارج بند استثمارات محفظة الأوراق المالية بل وأفردت بنداً مستقلاً بذاته لها ضمن بنود الحساب المالي بميزان المدفوعات على الرغم من أن المشتقات المالية تمثل أوراقاً وصكوكاً قابلة للتداول والتبادل والمتاجرة ضمن معاملات البورصات الدولية. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الاستثمارات يعتبر محدوداً للغاية في المنطقة العربية نظراً لندرة التعامل عليه دولياً من قبل المستثمرين الأجانب في البورصات العربية، واقتصاره في معظم الدول العربية التي تسمح تشريعاتها بالتعامل في مثل هذه الأدوات، على التعاملات المحلية فقط.

3.1.3 استثمارات السلطات النقدية الأجنبية في الأوراق المالية في الداخل؛

وتشمل استثمارات السلطات النقدية الأجنبية مثل البنوك المركزية في العالم في العملات والأوراق المالية وخصوصا السندات وأذون الخزانة الحكومية على سبيل تكوين تلك السلطات الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية.

4.1.3 استثمارات أخرى؛

وتشمل عدداً من البنود هي؛

- قروض أجنبية تجارية وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لوحدات محلية
- قروض أجنبية لوحدات حكومية وخاصة محلية
- ودائع مصرفية أجنبية في الداخل

ويحاول التقرير في هذا الجزء استعراض أحدث التطورات التي طرأت على استثمارات حافظة الأوراق المالية كجزء من الاستثمار الأجنبي غير المباشر، من خلال رصد وتحليل ما يلي؛

- أولا: أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية للعامين 2008، 2009 وفقا لأحدث البيانات المتاحة من واقع نتائج المسح المنسق لبيانات استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج الذي ينفذه صندوق النقد الدولي على أساس سنوي منذ عام 2001.

- ثانيا: تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية من واقع إحصاءات موازين مدفوعات الدول العربية للعامين 2009، 2010، حسب درجة توافر البيانات،

- ثالثا: تدفقات تعاملات الأجانب من واقع قواعد بيانات البورصات العربية، والتي لا تمثل سوى جزء من تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية التي تظهر ضمن إحصاءات موازين المدفوعات في الدول العربية، علماً بأن جزءاً من هذه التعاملات تصنف تحت بند الاستثمار الأجنبي المباشر فيما لو بلغت حصة المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال الشركة المحلية. وقد تم استعراض هذه البيانات بهدف إلقاء الضوء على مدى جاذبية البورصات العربية لتعاملات المستثمرين الأجانب، ومحاولة لاستخلاص أهم ملامح هذه التعاملات.

أولاً: أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية الصادرة عن أو الواردة إلى الدول العربية عامي 2008، 2009:

يجري صندوق النقد الدولي المسح المنسق لإحصاءات استثمارات محفظة الأوراق المالية (CPIS) بشكل منتظم وعلى أساس سنوي، بمشاركة 75 دولة حول العالم على أساس طوعي وليس إلزامياً، وذلك لقياس التدفقات الدولية لرأس المال.

ويقدم المسح بيانات عن أرصدة حيازات الدول منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2009 من استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج، وأدوات حقوق الملكية وسندات الدين مقومة بالقيمة السوقية، وموزعة حسب دولة إقامة مصدر الأداة المالية وحسب نوع هذه الأداة المالية.

وجدير بالذكر، أن المفاهيم، ودرجة التغطية، وأساليب تقييم وتصنيف البيانات التي تم جمعها في إطار المسح المنسق لبيانات استثمارات محفظة الأوراق المالية، تتفق مع التوصيات والمعايير المنصوص عليها بالطبعة الخامسة لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993.

وقد تم تقوية نتائج المسح المنسق لإحصاءات استثمارات محفظة الأوراق المالية من خلال دمج بيانات مسح إحصائي لكل من؛ الاحتياطيات الرسمية للدول من العملات الأجنبية، وحيازات المنظمات والمؤسسات الدولية من الأوراق المالية، وكلاهما لا يتم الإفصاح عنهما بشكل تفصيلي، ولكن في شكل إجماليات لأنهما من قبيل البيانات التي يجب معاملتها بسرية تامة.

وبالتالي، تقدم نتائج هذه المسوح الثلاثة قاعدة بيانات عن أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج موزعة حسب دولة إقامة مصدر الأداة المالية، وحسب نوع هذه الأداة المالية. ويسمح الإفصاح عن التوزيع الجغرافي لأرصدة الأوراق المالية بتحليل السلاسل الزمنية لنتائج المسح المنسق من منظورين، أولهما؛ يسمح بتحليل مدى التغير في مفهوم "التحيز للوطن" من منظور قرارات استثمار مديري استثمارات محافظ الدول حول العالم، وثانيهما؛ يسمح باشتقاق نفس البيانات أي أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية ولكن حسب بلد إقامة حائز الأداة المالية أي التزامات المحفظة في الداخل وليس أصول المحفظة في الخارج.

78.3 مليار دولار مجموع أرصدة محفظة 4 دول عربية في الخارج بنهاية عام 2009

ويوضح جدول رقم (1) بيانات أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية الصادرة في الخارج (جانب الأصول) بواسطة غير المقيمين والمملوكة لمقيمين في كل من الدول العربية الأربعة التي شاركت في التقرير التاسع، على التوالي، للمسح المجمع المذكور سلفا وفقا للمركز في 31 ديسمبر 2009 وهى مصر ولبنان والبحرين والكويت والذي يبلغ مجموعه 78.3 مليار دولار، منها 36% داخل المنطقة العربية.

جدول (1): بيانات أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية الصادرة في الخارج (الأصول) عن غير المقيمين والمملوكة لمقيمين في كل من الدول العربية الأربعة المشاركة في المسح الدولي وفقاً للمركز في 31 ديسمبر 2009

الدول المستثمرة	الدول المضيفة للاستثمارات		إجمالي الاستثمارات	نسبة الاستثمارات في الدول العربية
	دول العربية	دول غير عربية	مليار دولار	%
الكويت	19,101	18,102	37,203	51
البحرين	6,841	24,898	31,739	22
لبنان	1,349	3,922	5,271	26
مصر	1,162	2,958	4,120	28
الإجمالي	28,453	49,880	78,333	36

المصدر: صندوق النقد الدولي، نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009، وبحوث ضمان.

ويتضح من تلك البيانات أن الرصيد القائم لاستثمارات المقيمين في الكويت في الأوراق المالية الصادرة في الخارج بواسطة غير المقيمين، يتصدر قائمة الدول العربية المشاركة في المسح، بما قيمته 37.2 مليار دولار، توزعت ما بين الدول العربية بنحو 19.1 مليار دولار أو ما نسبته 51%، والدول غير العربية بنحو 18.1 مليار دولار أو بحصة 49%، وهو ما يشير إلى تفضيل مستثمري الكويت بقاء استثماراتهم داخل الوطن العربي مقارنة بباقي الدول العربية المشاركة، حيث بلغ هذا الرصيد لمقيمين في البحرين نحو 31.7 مليار دولار، منها؛ 22% فقط في الدول العربية، تليها لبنان بنحو 5.3 مليار دولار، منها 26% في الدول العربية، ثم مصر برصيد بلغ 4.1 مليار دولار منها؛ 28% استثمارات في أدوات مالية صادرة في الدول العربية. ونظراً لأن تعاملات محفظة الأوراق المالية تتميز بسرعة تغير مراكزها وتداولاتها فمن المتوقع أن تتغير هذه الأرصدة وفقاً للمركز في تواريخ حديثة عن مركزها المعروض بنهاية عام 2009.

جدول (2): مصفوفة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج موزعة حسب دولة إقامة حائز الأداة المالية والتزاماتها المقابلة لها في الداخل موزعة حسب بلد إقامة مصدر الأداة المالية

الرصيد القائم بنهاية عام 2009 بالمليون دولار

بلد إقامة مصدر الأداة المالية / بلد إقامة حائز الأداة المالية	الإمارات	قطر	البحرين	السعودية	مصر	تونس	لبنان	الكويت	المغرب	الأردن	العراق	سلطنة عمان	السودان	الجزائر	سورية	اليمن	جيبوتي	موريتانيا	ليبيا	إجمالي
	3.164	2.877	6.889	3.590	792	106	266	....	84	719	117	186	167	....	81	58	....	5	....	19.101
الولايات المتحدة	--	--	--	--	5.778	463	304	--	293	91	--	--	--	--	--	--	--	--	--	6.929
البحرين	2.978	1.135	....	1.252	41	103	17	948	....	295	....	37	25	....	....	....	....	....	10	6.841
المملكة المتحدة	4.928	1.359	709	685	3.453-	207	1.399	692	91	55	40	60	3	28	--	3	--	--	--	6.807
لوكسمبورغ	1.505	1.098	50	65	1.361	117	202	151	56	22	321	68	--	--	....	....	....	26	....	5.042
فرنسا	405	183	62	986	763	160	74	43	264	--	10	33	....	48	....	....	....	....	....	3.031
ألمانيا	1.102	461	66	95	118	655	61	88	102	--	10	63	--	--	--	--	--	--	--	2.822
اليابان	478	282	11	33	174	1.217	65	33	33	--	98	--	--	--	--	--	--	--	--	2.422
موريشيوس	1.175	498	2	....	36	150	....	66	14	....	....	9	35	114	....	....	92	50	....	2.241
جيرسي	398	104	188	149	337	53	186	53	277	121	....	113	16	6	76	....	5	....	19	2.104
هونغ كونغ	1.078	121	78	326	17	--	9	92	7	1	--	9	--	--	--	--	--	--	--	1.738
قبرص	380	256	20	103	12	64	501	43	15	21	--	--	--	--	--	--	--	--	--	1.416
هولندا	337	232	61	--	225	150	117	26	43	9	164	--	--	--	--	--	--	1	--	1.364
سنغافورة	1.003	89	146	115	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	1.354
لبنان	226	175	150	209	355	1	--	67	1	126	....	4	4	....	29	3	....	....	....	1.349
جزيرة جيرنزي	357	16	116	74	314	12	14	76	4	63	89	2	3	--	--	40	--	--	--	1.180
مصر	466	81	109	307	--	37	25	19	--	15	--	3	90	1	9	1	--	--	--	1.162
دول أخرى	2.732	1.137	232	506	1.435	692	164	322	790	8	482	57	--	--	--	2	6	--	7	8.574
إجمالي	22.713	10.104	8.889	8.495	8.304	4.186	3.404	2.718	2.074	1.546	1.333	645	344	196	195	107	103	83	37	75.476

.... تعني بيانات غير متوفرة، بينما -- تعني القيمة «صفر أو أقل من 500 ألف دولار.

المصدر: صندوق النقد الدولي، نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009، وبحوث ضمان.

75.5 مليار دولار مجموع أرصدة محفظة 19 دول عربية في الداخل بنهاية عام 2009

ولما كانت بيانات أصول محفظة الأوراق المالية الصادرة في الخارج لدى الدول المشاركة في التقرير التاسع للمسح المذكور تمثل التزامات تجاه دول إقامة مصدر الأداة المالية (رصيد استثمارات محفظة الأوراق المالية في الداخل - جانب الالتزامات أو الخصوم)، فقد تم استخدام نتائج التقرير وفقا للمركز في 31 ديسمبر 2009، بمعرفة صندوق النقد الدولي، لتنفيذ أحد الأهداف الجوهرية وراء إعداد وإجراء هذا المسح في تجميع وعرض بيانات التزامات الدول غير المشاركة في المسح المذكور، ومنها مجموعة الدول العربية بما في ذلك الدول العربية الأربع المشاركة في المسح.

ويمثل الجدول رقم (2) مصفوفة تشمل بيانات أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج موزعة حسب دولة إقامة مصدر الأداة المالية وكذلك بيانات التزامات استثمارات محفظة الأوراق المالية في الداخل المشتقة على أساس بيانات أصول المحفظة والموزعة حسب بلد إقامة حائز الأداة المالية.

وقد تم ترتيب الدول على جانبي المصفوفة حسب القيمة الأكبر لأصول استثمارات المحفظة والتزاماتها المشتقة. ويتضح من الجدول الملاحظات الآتية؛

أن الكويت تتصدر قائمة أكثر الدول حيازة لاستثمارات في الأدوات المالية الصادرة عن كيانات مقيمة في الدول العربية والمتداولة في بورصاتها أو خارجها بما قيمته 19.1 مليار دولار، تركزت معظمها في البحرين والسعودية والإمارات وقطر ثم مصر والأردن، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي تظهر البيانات تركز استثماراتها في أدوات مالية صادرة عن مصر بنحو 5.8 مليار دولار. واحتلت البحرين المركز الثالث بنحو 6.8 مليار دولار، تركزت معظمها في الإمارات وقطر والسعودية والكويت. وجاءت لبنان ومصر في المركزين الخامس عشر والسابع عشر ضمن هذه القائمة، حيث تركزت الاستثمارات اللبنانية في الدول العربية في أدوات مالية صادرة عن مصر والإمارات والسعودية وقطر والبحرين والأردن. أما مصر فتركزت استثماراتها في الإمارات والسعودية والبحرين وقطر.

أن سوق الأوراق المالية في الإمارات أكثر الأسواق المالية العربية جذبا لاستثمارات المستثمرين الدوليين العرب والأجانب، حيث اجتذبت استثمارات وفقا لنتائج المسح المنسق للمركز في نهاية ديسمبر 2009 ما قيمته 22.7 مليار دولار، جاءت معظمها من الكويت والمملكة المتحدة والبحرين ولكسمبورج وموريشيوس وألمانيا وهونج كونج وسنغافورة. بينما تلتها قطر التي استحوذت على ما يزيد عن 10 مليارات دولار، جاءت معظمها من الكويت والبحرين والمملكة المتحدة ولوكسمبورج. في حين جاءت البحرين والسعودية ومصر في الترتيب من الثالث إلى

الخامس بأرصدة متقاربة بلغت 8.9، 8.5، 8.3 مليارات دولار، تلتها كل من تونس ولبنان والكويت والمغرب ثم الأردن والعراق.

ويتضح من الجدول رقم (3) أن أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية في الداخل (الالتزامات) القائمة تجاه الدول العربية ما بين نهايتي ديسمبر 2008 و2009، ارتفعت في 13 دولة عربية، بينما انخفضت في 7 دول عربية، شملت مصر والسعودية والمغرب والكويت والبحرين وسلطنة عمان والأردن، مما أسفر في النهاية عن زيادة الإجمالي العربي ليصل إلى 75.5 مليار دولار مقابل 74.5 مليار دولار بنهاية عام 2008.

كما يظهر توزيع هذه الأصول حسب دولة إقامة مصدر الأداة المالية، أن الأوراق المالية الصادرة عن مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المقدمة بالنسبة للاستثمارات المفضلة لدى المستثمرين المقيمين في كل من البحرين ومصر ولبنان، حيث بلغت قيمتها 8.6، 1.9، 2 مليار دولار على التوالي، مثلت أهميتها النسبية نحو 27%، 45%، 37%، مقابل 3.5 مليار دولار في الكويت

جدول (3): بيانات أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية في الداخل (الالتزامات) الدول العربية

الدولة	2008	2009	الفرق
الإمارات	21,190	22,713	1,523
قطر	6,735	10,104	3,369
البحرين	9,623	8,889	(733)
السعودية	9,714	8,495	(1,219)
مصر	10,778	8,304	(2,474)
تونس	3,953	4,186	233
لبنان	2,040	3,404	1,364
الكويت	3,569	2,718	(851)
المغرب	3,164	2,074	(1,089)
الأردن	1,580	1,546	(34)
العراق	893	1,333	439
سلطنة عمان	698	645	(53)
السودان	291	344	54
الجزائر	76	196	120
سورية	69	195	126
اليمن	101	107	5
جيبوتي	14	103	88
موريتانيا	5	83	78
ليبيا	23	37	14
إجمالي الدول العربية	74,516	75,476	960

المصدر: صندوق النقد الدولي، نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009، وبحوث ضمان.

بأهمية نسبية اقتصرت على 10% من الإجمالي. وفي حين لم تستثمر الكويت ولبنان في

أوراق مالية صادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية، تشير البيانات إلى حيازة المستثمرين المقيمين في كل من البحرين ومصر لأوراق مالية صادرة عن تلك المنظمات.

كما يتضح من جدول رقم (4) الذي يشتمل على بيانات أرصدة التزامات استثمارات محفظة الأوراق المالية القائمة تجاه كافة الدول العربية حسب نوع الأداة المالية وفقاً للمركز ما بين نهايتي ديسمبر 2008 و2009؛ أن توزيع هذه الالتزامات لدى كل من الإمارات وقطر وتونس ولبنان والكويت والعراق يهيمن عليه بدرجة ملحوظة رصيد سندات الدين، بينما تظهر البيانات عكس ذلك في كل من مصر والبحرين والسعودية والأردن والمغرب وباقي الدول العربية، حيث يغلب على بيانات أرصدة التزامات استثمارات محفظة الأوراق المالية القائمة تجاه تلك الدول العربية رصيد أدوات حقوق الملكية من الإجمالي.

جدول (4): بيانات أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية في الداخل (الالتزامات) موزعة حسب الدول العربية المضيفة ونوع الأداة

الدولة	الالتزامات القائمة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية			
	أدوات حقوق الملكية		سندات الدين	
	2008	2009	2008	2009
الإمارات	5.072	5.978	16.150	16.736
قطر	3.897	4.125	2.838	5.989
تونس	327	440	3.619	3.746
السعودية	5.906	5.124	3.808	3.371
لبنان	509	730	1.531	2.675
البحرين	7.460	6.495	2.163	2.394
الكويت	1.544	1.289	2.025	1.429
العراق	35	117	858	1.222
المغرب	2.722	1.148	441	666
الأردن	1.445	1.125	135	421
السودان	247	188	44	156
سلطنة عمان	423	502	275	143
سورية	60	110	9	85
الجزائر	29	140	47	56
اليمن	76	66	25	41
ليبيا	4	17	19	19
جيبوتي	10	92	4	11
موريتانيا	5	75	0	8
مصر	6.789	9.865	4.043	(1.468)

المصدر: صندوق النقد الدولي، نتائج المسح المنسق لأرصدة أصول استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج للعام 2009، وبحوث ضمان.

ثانيا: تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية في الدول العربية من واقع بيانات ميزان المدفوعات:

يستعرض هذا الجزء إجمالي بند التدفقات الواردة لاستثمارات محفظة الأوراق المالية إلى الدول العربية، وفقاً لدليل ميزان المدفوعات، والذي يمثل التزامات تجاه الدولة المضيفة لاستثمارات مستثمرين غير مقيمين، وتشمل الآتي:

- صافي تعاملات الأجانب بالعملة الأجنبية في بورصة الأوراق المالية بيعاً وشراءً، وهو ما سيتم استعراضه في الجزء التالي «ثالثا».
- صافي مشتريات ومبيعات الأجانب لسندات وأذون الخزانة الحكومية الصادرة محلياً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وغير المصنفة ضمن بند الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استثمارات الأجانب في السندات السيادية الدولارية التي أصدرتها الحكومات العربية أو الأدوات المالية بعملات أجنبية الصادرة عن كيانات اقتصادية محلية (شركات وبنوك) في أسواق المال العالمية.

20.2 مليار دولار صافي استثمارات المحفظة الواردة في 12 دولة عربية لعام 2010

وتشير بيانات موازين المدفوعات للدول العربية عن العامين 2009، 2010، إلى ارتفاع تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية الواردة إلى المنطقة العربية ممثلة في 12 دولة عربية توفرت عنها البيانات للعام 2010، بمعدل 61.9% لتصل إلى 20.2 مليار دولار مقابل 12.5 مليار دولار وردت إلى 16 دولة عربية توافرت لها بيانات للعام 2009.

وعلى صعيد هذه التدفقات للدول العربية فرادى، يمكن تقسيم الدول التي توافرت عنها البيانات للعامين المذكورين حسب اتجاه حركة التدفقات، إلى:

تحول صافي التدفقات إلى الداخل:

تحقق صافي تدفق للداخل لاستثمارات محفظة الأوراق المالية في **مصر** بواقع 10.9 مليار دولار (منها نحو 8.1 مليارات استثمارات في أذون الخزانة)، مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 259 مليون دولار عام 2009. وتعكس هذه البيانات عودة استثمارات الأجانب في الأوراق المالية المصرية بعد فترة خروج على أثر الأزمة المالية العالمية. وجدير بالذكر أن أخر إصدار للسندات السيادية الدولارية المصرية طويلة الأجل، تم في أبريل 2010 بقيمة 13.5 مليار دولار، والتي تم إصدارها على شريحتين الأولى لمدة 10 سنوات والثانية لمدة 30 عاما، محققة أرباحاً لحائزيها خلال تداولها في البورصات العالمية، وذلك بالرغم من أزمة الديون اليونانية وما سببته من خلل في أسواق المال العالمية. وقد اجتذبت الشريحة الأولى المقدرة

بنحو 10.5 مليارات دولار أكثر من 400 مؤسسة مالية عبر العالم، توزعت ما بين 43% من أمريكا، و47% من أوروبا، و5% من أسيا ومثلها من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما جذبت الشريحة الثانية 175 مؤسسة مالية، استحوذ المستثمرون الأمريكيون على نسبة 48% منها، و46% للاستثمارات الأوروبية و3% من أسيا ومثلها من الشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي نفس السياق، تحقق صافي تدفق للداخل لهذه الاستثمارات في **الأردن** بلغ 730 مليون دولار، مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 29.6 مليون دولار عن العام 2009. وتعكس هذه الأرقام عودة استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الأردنية بعد فترة خروج على أثر الأزمة المالية العالمية. ويلاحظ من الجدول المقابل أن الأردن أصدر سندات دولارية في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 750 مليون دولار. ويذكر أن هذه السندات سارية لمدة 5 سنوات تستحق دفعة واحدة وبسعر فائدة سنوي ثابت يبلغ 3.875% تدفع بشكل نصف سنوي خلال فترة استحقاق السندات. ويعتبر هذا الإصدار الأول من نوعه للمملكة في الأسواق العالمية، الأمر الذي تكرر في **السعودية**، حيث تحول بند استثمارات المحفظة من صافي تدفق للخارج عام 2009 بنحو 5.2 مليون دولار إلى صافي تدفق للداخل بلغ 1.5 مليار دولار عام 2010.

زيادة صافي التدفق للداخل:

من جهة أخرى، تحقق صافي تدفق للداخل لهذه الاستثمارات في **البحرين** بلغ 2.7 مليار دولار، بزيادة بلغ معدلها 72.7% مقارنة بصافي تدفق للداخل أيضاً بلغ 1.6 مليار دولار عن العام 2009. وفي نفس الاتجاه، حقق الاقتصاد **القطري** زيادة في صافي تدفقات هذه الاستثمارات للداخل بمعدل 54% ليبلغ 2.3 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار (صندوق النقد الدولي، مارس 2011). وفي السياق ذاته، حقق الاقتصاد **التونسي** صافي تدفق للداخل لهذه الاستثمارات في تونس بلغ 176.5 مليون دولار، بزيادة بلغ معدلها 204% مقارنة بصافي تدفق للداخل أيضاً بلغ 58 مليون دولار عن العام 2009. وفي **المغرب**، تحقق صافي تدفق للداخل لهذه الاستثمارات بلغ 447.1 مليون دولار، بزيادة بلغ معدلها 19.7% مقارنة بصافي تدفق للداخل أيضاً بلغ 373.6 مليون دولار عن العام 2009. وتعكس هذه البيانات زيادة انتعاش وثقة استثمارات الأجانب في تلك الاسواق بعد فترة ركود نسبي نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وفي **الكويت**، **تحول صافي التدفقات إلى الخارج**، بما قيمته 816.6 مليون دولار، مقابل صافي تدفق للداخل خلال العام 2009 (عام الأزمة المالية العالمية) بلغ 479.5 مليون دولار. وهو ما اسفرت عنه أيضاً التعاملات في **لبنان** حيث بلغ صافي التدفق للخارج 107.8 مليون دولار عام 2010، مقابل صافي تدفق للداخل بلغ 2.7 مليار دولار عام 2009.

وفي الإمارات، **تراجع صافي التدفق للداخل**، من 2.5 مليار دولار عام 2009 إلى 980 مليون دولار عام 2010. أما **السودان**، فقد أسفرت تعاملات المستثمرين الأجانب على استثمارات محفظة الأوراق المالية عن زيادة صافي التدفق للخارج خلال النصف الاول من العامين 2009، 2010.

ثالثا: تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية لعامي 2009 و2010:

استنادا لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي المتعلقة بتعاملات الأجانب في أسواق الأوراق المالية العربية، تراوحت نسب مساهمة المستثمرين الأجانب في إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العربية بين 8.4% بالنسبة لسوق الكويت للأوراق المالية ونحو 50% من سوق عمان للأوراق المالية في الأردن. كما تراوحت نسبة مساهمة الأجانب في إجمالي تعاملات السوق خلال العام ما بين 6.5% بالنسبة للسوق السعودي و44% بالنسبة لسوق دبي.

وكانت غالبية الأسواق العربية شهدت تحسنا نسبيا في صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها. فقد سجل عددا من هذه الأسواق تدفقا ايجابيا خلال النصف الأول من عام 2010، حيث فاقت عمليات الشراء عمليات البيع مقارنة بصافي تدفق في جميع الأسواق خلال العام 2009، وإن كانت أحجام تداول الأجانب بالقيم المطلقة كانت أقل خلال الشهور الأولى من عام 2010، مما كانت عليه خلال الفترة المماثلة من العام 2009.

الدولة	القيمة بملايين الدولارات	
	2009	2010
مصر	(259.7)	10,886.7
السعودية	(5.2)	1,502.7
الأردن	(29.6)	730.2
البحرين	1,565.0	2,703.8
قطر	1,502.0	2,314.0
المغرب	373.6	447.1
تونس	58.0	176.5
الإمارات	2,450.7	980.3
الكويت	479.6	(816.6)
السودان*	(22.9)	(38.1)
الجزائر	0.0	1430
لبنان	2,690.5	(108.7)
العراق	3,680.8	..
سلطنة عمان	239.3	..
سورية	(241.0)	..
إجمالي الدول العربية	12,481.0	20,208.9

المصدر: موازين مدفوعات الدول العربية المنشورة، مايو 2011، وأحدث التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي.

*بيانات عام 2010 للسودان تم تقديرها على أساس بيانات فعلية لنصف العام.

بيانات العراق وسلطنة عمان وسورية لم تتوافر للعام 2010، بينما بيانات ليبيا واليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال غير متوافرة للعامين.

وخلال الربع الثالث، شهدت أغلب الأسواق العربية تراجعا طفيفا

في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيث فاقت قيمة عمليات بيع الأجانب قيمة عمليات مشترياتهم من الأوراق المالية خلال هذا الربع في معظم هذه الأسواق، وذلك باستثناء البورصة المصرية وبورصة دبي وبورصة قطر، وجميعها شهدت صافي تدفق للداخل. أما بالنسبة للربع الرابع من العام، فقد ارتفعت تدفقات استثمارات الأوراق المالية نتيجة لتجاوز مشتريات المستثمرين الأجانب في معظم البورصات العربية مبيعاتهم، لتسجل صافي تدفق للداخل، ولأول مرة على أساس ربع سنوي، منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، شملت البورصة الأردنية بعمان وأبوظبي ودبي وتونس والسعودية وقطر والكويت ومصر والمغرب، بينما شهدت بورصتا البحرين وعمان صافي تدفق للخارج خلال تلك الفترة.

وفي **بورصة عمان الأردنية** سجل صافي استثمار غير الأردنيين، تدفقا سالبا بلغ 20.6 مليون دولار، حيث فاقت مبيعات غير الأردنيين البالغة 1481 مليون دولار عام 2010، مشترياتهم البالغة 1461 مليون دولار، مقابل صافي تدفق للخارج عام 2009، بقيمة 5.4 مليون دولار. وقد بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في البورصة (القيمة السوقية)، 49.6% بنهاية ديسمبر 2010، مقابل 48.8% بنهايتي يونيو وسبتمبر 2010. وتتوزع هذه الملكية مابين 32.6% لمستثمرين عرب و17.0% لمستثمرين غير عرب. وقد شهد الربع الرابع، صافي تدفق للداخل، ولكن بدرجة محدودة، حيث بلغت مشتريات الأجانب بمن فيهم العرب ما قيمته 206 ملايين دولار، فيما بلغت المبيعات 200 مليون دولار.

وسجل صافي تعاملات المستثمرين الأجانب (غير البحرينيين) في **بورصة البحرين** عن عام 2010، صافي تدفق للخارج (سالب) بلغ 38.6 مليون دولار (69.4 مليون دولار مشتريات و108 ملايين دولار مبيعات) مقابل تدفق سالب بلغ نحو 2.3 مليون دولار عام 2009. وقد بلغ إجمالي تعاملات الأجانب نحو 66.7 مليون دينار، بما نسبته 30.8% من إجمالي القيمة المتداولة خلال عام 2010 مقارنة بنحو 155.8 مليون دينار عام 2009. وقد بلغت حصة تملك المستثمرين الأجانب والخليجيين من إجمالي القيمة السوقية لسوق البحرين ما نسبته 45.8% بنهاية ديسمبر 2010، تتوزع بين 36.2% تمثل حصة المستثمرين الخليجيين و9.6% تمثل حصة الجنسيات الأخرى، وتصل هذه الحصص أعلى مستوياتها لدى قطاع الاستثمار، حيث تصل حصة ملكية الأجانب إلى 74.1% من إجمالي القيمة السوقية لشركات هذا القطاع (54% لخليجيين و20.0% لجنسيات أخرى).

أما **بورصة تونس** فلم تتوافر سوى بيانات مايو وسبتمبر ونوفمبر وديسمبر بما يشير إلى أن عام 2010 قد شهد تذبذبا واضحا في حركة تعاملات الأجانب، ففي خلال النصف الأول من العام، تجاوزت عمليات البيع وبفارق كبير عمليات الشراء، مما أسفر عن صافي تدفق للخارج (سالب)، وبلغ هذا الفارق أقصاه خلال شهر مايو 2010، حيث بلغت عمليات الشراء للأجانب ما قيمته 8.4 مليون دينار مقابل عمليات بيع بلغت قيمتها 107.8 مليون دينار. وفي الاتجاه ذاته، سجلت البورصة صافي تدفق سالب خلال سبتمبر 2010 بلغ نحو 13.5 مليون دينار، قبل أن يشهد الربع الأخير من العام عودة تدريجية لعمليات شراء الأجانب في البورصة، أسفر عن تحقق

صافي تدفق موجب بقيمة 9.27 مليون دينار. وانعكس هذا التذبذب على حصة ملكية الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، حيث بلغت 20.8% بنهاية يونيو 2010، قبل أن تتراجع إلى أقل من 20% في نهاية سبتمبر 2010 على إثر تواصل الانسحاب التدريجي للمستثمرين الأجانب، مقابل 24% في نهاية يونيو 2009، قبل أن تستقر عند 20% في نهاية العام 2010.

الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية بملايين الدولارات لعام 2010

سوق الأوراق المالية	مشتريات الأجانب	مبيعات الأجانب	صافي التدفق (-) ؛ للخارج + ؛ للداخل	نسبة مساهمة الأجانب في القيمة السوقية %			نسبة تعاملات الأجانب %
				عرب	غير عرب	إجمالي	
عَمان	1460.8	1481.4	(20.6)	32.60	17.00	49.60	
البحرين 1	69.4	108.0	(38.6)	36.20	9.60	45.80	30.8
تونس						20.00	
السعودية 2	3168	2797	371				6.5
مسقط 1	798.7	849.9	(51.2)	13.37	13.01	26.38	
الكويت	3665.5	3721.2	(55.7)			8.40	
القاهرة والإسكندرية			1,339.4				22.6
دبي	7908.4	7907.9	0.5				44.0
أبوظبي	872.3	984.8	(112.5)			12.50	39.0
الدوحة 2	2494	1877	617				35.8

1؛ تشمل استثمارات الخليجيين وغير الخليجيين، 2؛ تمثل بيانات الربع الرابع فقط من العام 2010.

وفيما يتعلق باستثمار غير السعوديين في **السوق المالية السعودية**، تظهر البيانات أن صافي استثمار غير السعوديين بمن فيهم الخليجيون والعرب والأجانب المقيمون، قد سجل تدفقا للداخل (موجب) خلال الربع الرابع من عام 2010، بلغ 1388.4 مليون ريال، حيث بلغت عمليات شراء غير السعوديين خلال تلك الفترة ما قيمته 3168 مليون دولار (6.9% من الإجمالي) في حين بلغت عمليات البيع نحو 2797 مليون دولار (6.1% من إجمالي عمليات البيع).

وفي **سوق مسقط للأوراق المالية**، بلغت قيمة مشتريات غير العمانيين 799 مليون دولار خلال العام 2010، مقابل مبيعات بنحو 850 مليون دولار، مما أسفر عن صافي تدفق للخارج (سالب) بنحو 51 مليون دولار، كنتيجة أساسية لصافي التدفق للخارج الذي أسفرت عنه تعاملات الربع الرابع بما قيمته 37 مليون دولار (شراء 228 مليون دولار، وبيع 265 مليون دولار). هذا وقد ارتفعت حصة ملكية الأجانب إلى نحو 26.38% من القيمة السوقية للبورصة بنهاية ديسمبر 2010، (توزعت مابين 13.4% للمستثمرين الخليجيين، و0.4% للمستثمرين من باقي الدول العربية، ونحو 9.6% للأجانب غير العرب)، مقارنة بنحو 22.4% بنهاية سبتمبر 2010 (توزعت مابين 14.7% للخليجيين و7.8% للأجانب)، مقابل 23.6% بنهاية مارس 2010، (توزعت

مابين 13.8% للخليجيين ونحو 0.3% لعرب غير خليجيين و9.5% للأجانب).

وسجلت استثمارات غير الكويتيين في **سوق الكويت للأوراق المالية** صافي تدفق للخارج (سالب) بلغ 55.7 مليون دولار خلال عام 2010 بمبيعات بلغت نحو 3721 مليون دولار ومشتريات بلغت 3666 مليون دولار. وبلغت حصة تعاملات غير الكويتيين نحو 8.4% من إجمالي تعاملات البورصة. وتشير البيانات إلى أن تعاملات قطاع المؤسسات والشركات كان إيجابياً، حيث حقق تدفقات صافية موجبة، بينما أسفرت حصيلة تعاملات الأفراد عن صافي تدفق سالب عام 2010. وقد استقرت تعاملات غير الكويتيين خلال الشهور التسعة الأولى من العام عند 8.3% موزعة بين 2.8% للمستثمرين الخليجيين و5.5% لباقي الجنسيات.

وعلى صعيد تعاملات المستثمرين الأجانب في **بورصتي القاهرة والإسكندرية**، سجلت صافي تدفق للداخل (موجب) بلغ 1.4 مليار دولار عن عام 2010، كمحصلة لصافي تدفق موجب لتعاملات الأجانب غير العرب بقيمة 1.6 مليار دولار، مقابل صافي تدفق سالب لتعاملات العرب بلغ حوالي 188.5 مليون دولار. ويمثل ذلك تحسنا ملحوظا مقارنة بتدفقات عام 2009، حيث سجلت تعاملات الأجانب غير العرب صافي تدفق موجب بلغ 947 مليون دولار، فيما سجلت تعاملات العرب صافي تدفق سالب بلغ 757 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى حصة تعاملات الأجانب بمن فيهم العرب، قد بلغت 22.6% من إجمالي تعاملات البورصة خلال عام 2010 (موزعة بين 6.5% للأجانب غير العرب و6.1% للعرب) مقابل 19.0% عام 2009 (موزعة بين 12.7% للأجانب غير العرب و6.3% للعرب). يذكر أن حصة تعاملات المستثمرين غير المصريين سجلت أعلى قيمة لها خلال عام 2007، حيث بلغت نحو 31.1% من إجمالي التعاملات.

وعلى صعيد تعاملات المستثمرين الأجانب غير الإماراتيين في **بورصتي أبوظبي ودبي**، فقد جاء صافي التدفقات سالبا بقيمة 112 مليون دولار خلال العام 2010 حيث بلغت مشتريات الأجانب نحو 8.8 مليار دولار مقابل مبيعات بلغت 8.9 مليار دولار.

وبالنسبة لتطور تعاملات المستثمرين الأجانب في سوق **دبي** خلال العام، فقد سجل صافي تدفق موجب بنحو 0.5 مليون دولار خلال عام 2010 بقيمة مشتريات للأجانب غير الإماراتيين حوالي 7908.4 مليون دولار، ومبيعات بنحو 7907.9 مليون دولار. وقد تراوحت نسبة تعاملات الأجانب من إجمالي التداول مابين 44% للمشتريات، 43.4% للمبيعات خلال الربع الرابع، مقابل 46.9%، 44.9% للربع الثالث، مقابل 43.6%، 44.3% للشهور الخمسة الأولى من العام. أما فيما يتعلق بسوق **أبوظبي**، فقد سجلت تعاملات الأجانب غير الإماراتيين، خلال عام 2010، صافي تدفق للخارج (سالب) بما قيمته 112.5 مليون دولار، نتيجة لمشتريات بلغت 872.3 مليون دولار مقابل مبيعات بنحو 984.8 مليون دولار. وقد بلغت حصة ملكية الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأوراق المدرجة في سوق أبوظبي، نحو 12.5% بنهاية عام 2010، بينما سجلت نسبة تعاملات الأجانب بنهاية النصف الأول من العام 37.2% من إجمالي

قيمة التداول، مقابل 40.0% بنهاية الربع الثالث من العام.

وعلى صعيد تعاملات الأجانب غير القطريين في بورصة **الدوحة**، فقد اقتصرت البيانات المتاحة على تدفقات الربع الرابع من العام 2010، حيث سجلت صافي تدفق موجب بقيمة 2242.6 مليون ريال كمحصلة لمشتريات بحوالي 9068.6 مليون ريال، ومبيعات بنحو 6826.0 مليون ريال. كما تجاوزت أيضاً قيمة مشتريات الأجانب خلال النصف الأول من العام 2010 نظيرتها من مبيعاتهم وخاصة المؤسسات، مسجلة أعلى معدلاتها خلال شهر فبراير، حيث بلغت حصة شراء الأجانب 42.5% من إجمالي عمليات الشراء في البورصة، مقابل حصة بلغت 35.8% من إجمالي عمليات البيع، مما أسفر عن صافي تدفق موجب بلغ 6.7%. وقد تجاوزت حصتا شراء وبيع الأجانب من المؤسسات خلال هذا الشهر، نظيرتها من حصة الأجانب من الأفراد. ومن جهة أخرى، بلغت هذه الاستثمارات أدنى مستوياتها خلال شهر يونيو 2010، حيث بلغت حصة مبيعات الأجانب ما نسبته 40% من إجمالي عمليات البيع في البورصة، مقابل ما نسبته 31.6% من إجمالي عمليات الشراء أي بصافي تدفق سالب بلغ 8.4%. كذلك شهد الربع الثالث من العام 2010 استمراراً لعمليات الشراء للمستثمرين الأجانب وخاصة المؤسسات بنسب فاقت به عمليات البيع، مسجلة أعلى مستوياتها في شهر سبتمبر بصافي تدفق موجب بلغ نحو 9%، وفي المقابل سجلت أدنى مستوياتها في شهر أغسطس، حيث بلغت حصة مشتريات الأجانب نحو 39% من إجمالي عمليات الشراء، مقابل نحو 35% من إجمالي عمليات البيع، محققة صافي تدفق موجب بنحو 4%.

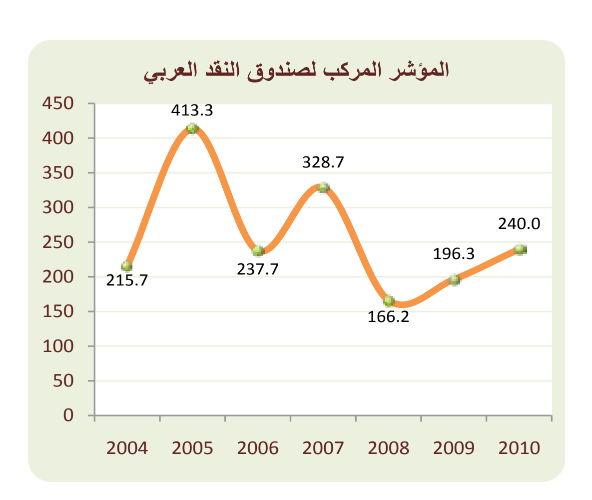
وفي سورية تواجه **سوق دمشق للأوراق المالية** منذ صدور القرار المتعلق باستثمار الأجانب تحديات عديدة في جذب التدفقات الأجنبية إليها بسبب ضريبة الربح الرأسمالي المفروضة على خروج رأس المال والتي تصل إلى 50% من الأرباح في حال رغب المستثمر في تحويلها للخارج قبل مضي 6 شهور فضلا عن محدودية الفرص الاستثمارية وقله حجم الأسهم المطروحة للتداول وعدم تنوعها خصوصاً أن 90% من شركات السوق هي مصارف وشركات تأمين.

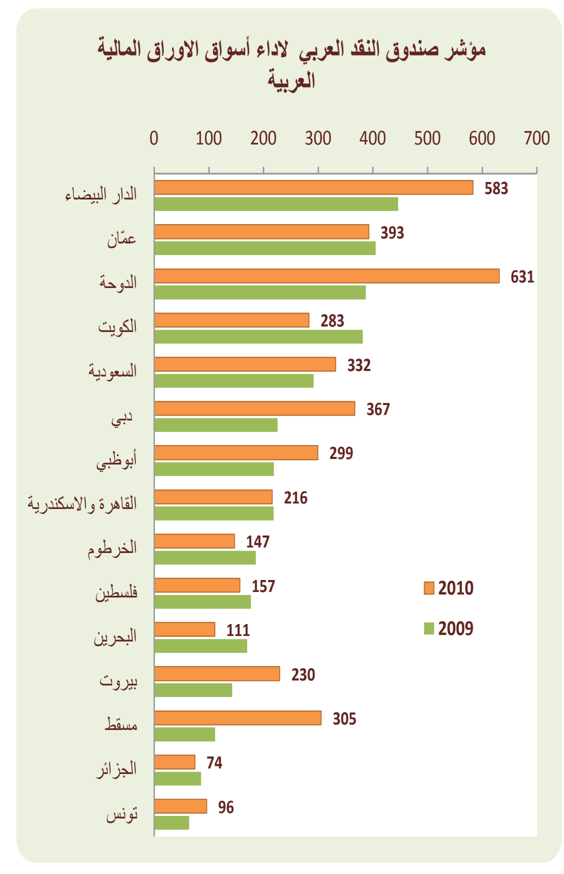
يتضح من العرض السابق أهمية إحصاءات استثمارات محفظة الأوراق المالية كونها أحد أهم أشكال التدفقات الرأسمالية الدولية ومصادر التمويل الدولي ضمن مكونات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية. وقد تم رصد بياناتها من مصادر محلية ودولية كمحاولة متواضعة لتقديم تحليل مبسط لنمط واتجاهات وتطورات التدفقات والأرصدة في هذا المجال مع إلقاء الضوء على أوجه القصور في البيانات المتاحة عن بعض الدول العربية، أملا في أن تشهد الفترة المقبلة تحسناً في تجميع وإعداد هذه الإحصاءات والإفصاح عنها بشكل دوري منتظم وشامل ودقيق وفي توقيتات مناسبة، بما يساعد على إثراء البحوث والدراسات واستخلاص النتائج التي تدعم وضع السياسات المناسبة واتخاذ القرارات السليمة.

تطورات أسواق الأوراق المالية في الدول العربية:

واصلت الأسواق العربية للأوراق المالية خلال العام 2010 رحلة تعويض خسائرها التي منيت بها خلال عام 2008، حيث واصل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء خمسة عشر سوقا مالية عربية ارتفاعه بنسبة 22.3% ليصل إلى 240 نقطة في نهاية عام 2010، إلا انه لم يصل بعد إلى مستوياته التي حققها عام 2007 عند 328.7 نقطة أو مستوياته القياسية لعام 2005 عند 413.3 نقطة. ويعزى ارتفاع المؤشر إلى عوامل اقتصادية وسياسية عديدة أبرزها؛ الانعكاسات الايجابية على اقتصادات دول مجلس التعاون من ارتفاع أسعار النفط وعائداته خلال العام وما يترتب عليها من نمو الإنفاق الحكومي وإطلاق المشاريع.

وتراوحت الأهمية النسبية للأسواق المالية بالنسبة للاقتصادات العربية مابين 0.07% بالنسبة لحالة الجزائر و 113.9% بالنسبة لحالة سوق عمان الأردني، فيما تراوح معدل دوران الأسهم ما بين 0.4% في السوق الجزائري و 18.1% بالنسبة لبورصة القاهرة والإسكندرية في مصر، كما تراوح مضاعف السعر السوقي إلى العائد السنوي على السهم بالنسبة للأسواق المتاح عنها بيانات ما بين أفضل سوق بين 2.73% بالنسبة للجزائر و23.68% بالنسبة لسوق عمان الأردني.





الإصدارات الأولية:

وبالنسبة لدور أسواق المال العربية في تمويل المشاريع الجديدة، فقد تعزز هذا الدور مع عودة الانتعاش التدريجي لسوق الإصدارات الأولية، خلال العام 2010 ليشهد 27 إصدارا مقابل 17 إصدارا خلال عام 2009. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه الإصدارات حوالي 2751 مليون دولار بارتفاع 28% عن قيمة تلك الإصدارات خلال العام الماضي والبالغة 2144 مليون دولار.

الإصدارات الأولية في الأسواق العربية لعام 2010				
الفترة	العدد	القيمة بالمليون دولار	متوسط قيمة الإصدار	النسبة %
النصف الأول	16	1204.0	75.3	43.8
الربع الثالث	3	651.7	217.2	23.7
الربع الرابع	8	895.3	111.9	32.5
الإجمالي العام	27	2751.0	101.9	100.0

أما متوسط حجم الإصدار، فقد بلغ حوالي 102 مليون دولار، مقابل نحو 126 مليون دولار لإصدارات العام الماضي. واللافت هو تحسن نسب تغطية هذه الاكتتابات، فقد بلغ متوسط هذه التغطية نحو 9.7 مرة مقارنة بحوالي 4.9 مرة في عام 2009. ويذكر أن الإصدارات الأولية في الأسواق العربية كانت قد وصلت ذروتها خلال عام 2007، حين بلغ عددها 71 إصدارا بقيمة إجمالية بلغت حوالي 14.4 مليار دولار. ويأتي ضمن أبرز اكتتابات 2010، اكتتاب مدينة المعرفة الاقتصادية في السعودية بقيمة إجمالية بلغت نحو 270 مليون دولار، اكتتاب جهينة للصناعات الغذائية في مصر بقيمة بلغت نحو 177 مليون دولار اكتتاب شركة مزايا قطر بقيمة نحو 144 مليون دولار.

وكان النصف الأول من العام، وعلى وجه التحديد الربع الثاني، قد شهد معاودة التحسن النسبي في نشاط الإصدارات الأولية بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام 2009. وإن كان ذلك أقل من حجم الإصدارات في السنوات ما قبل الأزمة المالية. فقد بلغ عدد الإصدارات الأولية الجديدة في أسواق المال العربية 16 إصدارا بقيمة حوالي 1204 ملايين دولار. أما في الربع الثالث، فقد تراجعت وتيرة التحسن خلاله ليقتصر على ثلاثة إصدارات فقط، بقيمة 651.7 مليون دولار مقابل 841 مليون دولار لنفس الفترة من العام 2009. وخلال الربع الرابع، عاود نشاط الإصدارات الأولية تحسنه بثمانية إصدارات بقيمة 895.3 مليون دولار.

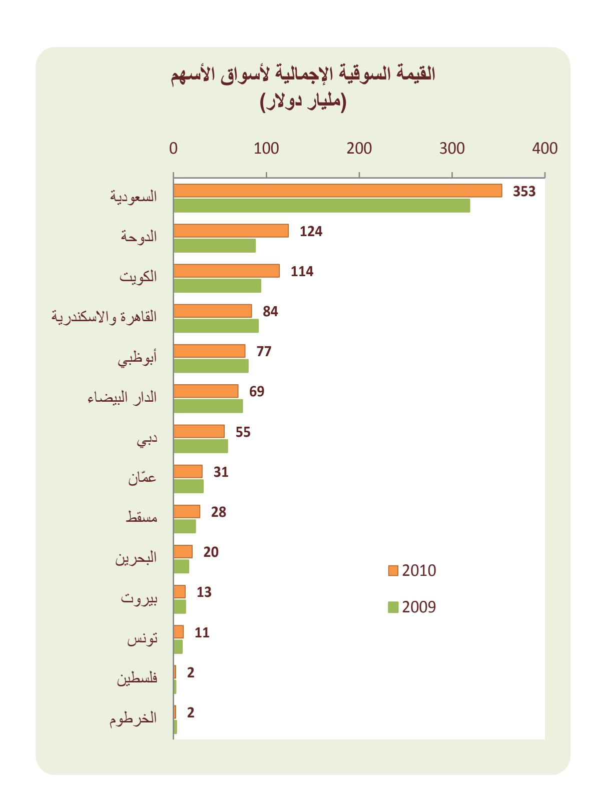
وقد واصلت خلال العام الجهات التنفيذية والرقابية في كافة الأسواق العربية للأوراق المالية العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية لهذه الأسواق، بهدف تطوير وتحسين أدائها وأساليب عملها من خلال زيادة الوعي الاستثماري وتعزيز ثقة المستثمرين، واتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الإصلاحية مثل؛ إلزام الشركات المدرجة في الأسواق بقواعد الحوكمة والإفصاح المالي والشفافية، استمرار تطوير خدمات التداول الإلكتروني للمتعاملين في الأسواق، وتعزيز اجراءات ربط الاسواق العربية ببعضها البعض او بالاسواق العالمية وتطوير نظم العمل وفق

القواعد المتعارف عليها في العالم من خلال اتفاقات وشراكات مع كبريات الشركات العالمية. وكذلك تطوير نظم الرقابة على إدارة الصناديق والمحافظ الاستثمارية وجميع المتعاملين داخل الاسواق بوسائل فعالة تضمن انضباط التعامل وتحقيق النمو على اسس وقواعد واضحة.

أما على مستوى الأداء الفردي للأسواق، فقد ارتفعت مؤشرات أداء 8 أسواق عربية هي مسقط، الدوحة، دبي، بيروت، تونس، أبوظبي، الدار البيضاء والسعودية خلال العام 2010 بنسب تراوحت ما بين 14%- 174%، مقابل تراجع مؤشرات أداء 7 أسواق عربية هي القاهرة والإسكندرية، عمان، فلسطين، الجزائر، الخرطوم، الكويت والبحرين بنسب تراوحت ما بين 1.1% - 34.8% خلال العام.

القيمة السوقية للأسواق العربية للأوراق المالية:

وفيما يتعلق بأحجام الأسواق العربية، فقد واصلت القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق في نهاية عام 2010 ارتفاعها بنسبة 9% لتبلغ نحو984 مليار دولار، مقارنة بارتفاعها بنسبة 17.4% إلى نحو903 مليارات دولار بنهاية العام 2009. وقد سجلت القيم السوقية للأسواق الرئيسية ارتفاعاً خلال العام، حيث ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي بنحو 10.9% لتصل إلى حوالي 353.4 مليار دولار ليحافظ على تصدره لبقية الأسواق العربية من حيث القيمة السوقية وبحصة 35.9% من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنحو 21.4%، ولسوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 40.6%، ولسوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 19.9%، فيما تراجعت القيمة السوقية لسوق القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية بنسبة 7.7% خلال العام. كما سجلت بورصات أبوظبي، الدار البيضاء، دبي وعمّان، نسب تراجع خلال عام 2010 مقارنة بالعام الماضي بلغت نحو3.9% و6.5% و5.9% و3.1% على التوالي.



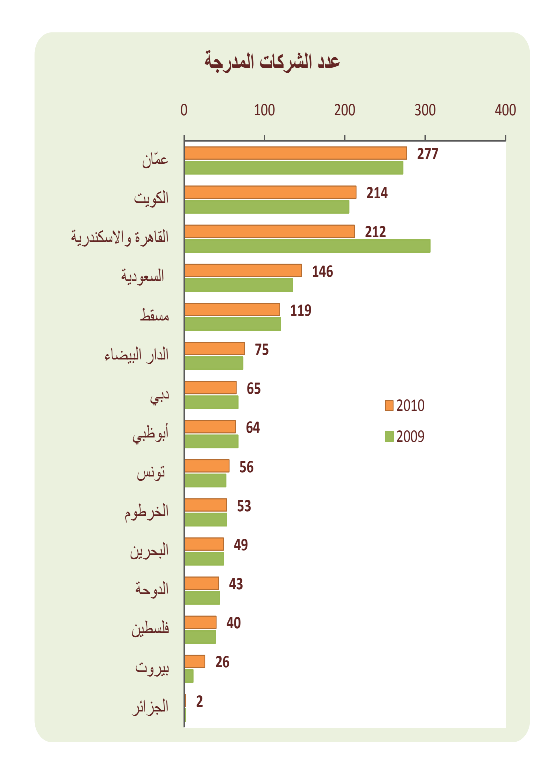
مؤشرات أداء أسواق الأسهم العربية 2010

سوق الأوراق المالية	أهمية القيمة السوقية للأسهم في الاقتصاد	معدل دوران الأسهم	مضاعف السعر/ العائد	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)
السعودية	81.35	14.93	16.05	2421
الإمارات	55.00	5.18	12.94	1021
الدوحة	97.73	4.18	n/a	2875
الكويت	97.07	10.63	n/a	532
القاهرة والإسكندرية	38.79	18.05	n/a	397
الدار البيضاء	75.66	5.20	20.10	925
عمّان	113.91	7.88	23.68	112
مسقط	52.64	3.33	n/a	238
البحرين	92.30	0.40	11.28	409
بيروت	32.38	9.88	n/a	488
تونس	24.19	4.49	16.83	190
فلسطين	91.74	4.73	n/a	61
الخرطوم	3.71	10.00	n/a	46
الجزائر	0.07	0.04	2.73	53

عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية:

وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية الخمسة عشر، فقد تراجع هذا العدد في نهاية عام 2010 ليبلغ 1441 شركة مقابل 1495 شركة مدرجة بنهاية عام 2009. وهو ما يعزى بصورة رئيسية إلى شطب عدد كبير من الشركات لدى البورصة المصرية، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في عدد الشركات الجديدة خلال هذا العام مقارنة بالأعوامٍ القليلة السابقة والتي شهدت نمواً ملحوظاً في الإصدارات الأولية لشركات حديثة التأسيس.

وقد سجلت بورصة عمان أكبر عدد للشركات المدرجة بحصة 19.2% من



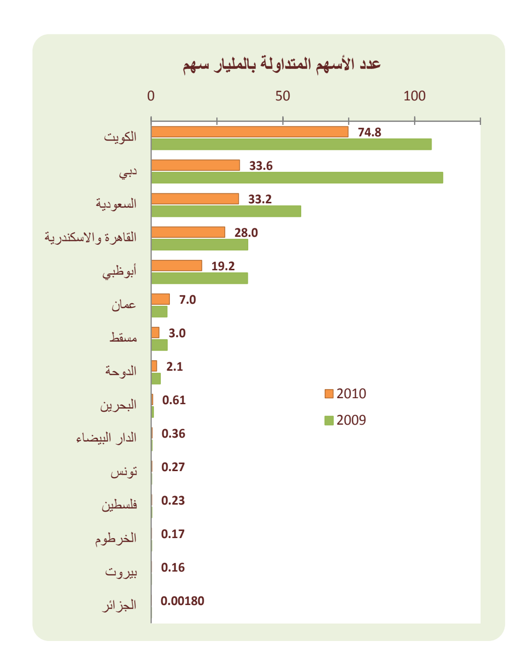
الإجمالي العربي، تليها الشركات الكويتية بحصة 14.9%، ثم الشركات المدرجة في سوق القاهرة والاسكندرية للأوراق المالية بحصة 14.7%، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 10% إلى أقل من 1%.

التداول في الأسواق العربية للأوراق المالية:

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد واصلت قيمة الأسهم المتداولة انخفاضها خلال عام 2010 لتصل إلى 371.7 مليار دولار، بمعدل تراجع بلغ نحو43.1%، وذلك بعد أن تراجعت قيمة التداولات خلال العام 2009 بنسبة 34.5% إلى 653.5 مليار دولار. وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في 8 أسواق فقط، شملت السعودية، القاهرة والإسكندرية، الكويت، دبي، الدار البيضاء، الدوحة، عمّان، أبوظبي، ما نسبته 97.6% من إجمالي قيمة التداول في الأسواق العربية مجتمعة خلال العام. وينفرد سوق الأسهم السعودي باستحواذه على حصة تجاوزت 55.8% من إجمالي حصص البورصات المذكورة.

عدد الأسهم المتداولة:

وعلى صعيد عدد الأسهم المتداولة في الأسواق العربية، فقد تراجع بنسبة 44.4% إلى 203 مليارات سهم، بعد ارتفاعه خلال العام 2009 بنسبة 19.6% إلي 364.4 مليار سهم. وقد شكل عدد الأسهم المتداولة في خمسة أسواق فقط، تضمنت؛ الكويت، دبي، السعودية، القاهرة والإسكندرية وأبوظبي ما نسبته 93% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق العربية مجتمعة. وبلغت نسبة عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت نحو 36.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق العربية خلال هذا العام، تلاه سوق دبي بنحو 16.6%، وسوق الأسهم السعودي بنحو 16.4%.



بورصة عمّان:

على صعيد تطوير سوق عمان المالي خلال عام 2010، تواصلت الجهود على الصعيدين التنظيمي والإجرائي من خلال؛ إعداد مشروع تعديل لقانون الأوراق المالية رقم 76 لعام 2002،

مراعاة البيئة التشريعية والاقتصادية والإدخالات الآمنة على السوق، إقرار هيئة الأوراق المالية الضوابط والمتطلبات الفنية الخاصة نظام التسجيل الهاتفي لدى شركات الوساطة المالية، إطلاق البورصة، خلال شهر يوليو، خدمات التداول عبر الإنترنت مع وضع ضوابط لها بما يكفل حماية المتعاملين وإدراكهم للمخاطر المرتبطة بها، إصدار هيئة الأوراق المالية تعميما لكافة الشركات المساهمة المدرجة بتضمين فصلا خاصا في تقاريرها السنوية يتعلق بتطبيق قواعد حوكمة الشركات المساهمة والتي تم البدء بتطبيقها في عام 2009. وبغرض تحسين التنسيق على صعيد مراقبة الشركات المساهمة، تم خلال شهر ديسمبر 2010، التوقيع على مذكرة تفاهم بين هيئة الأوراق المالية، ودائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، بما سوف يؤدي إلى متابعة التزام الشركات بالتشريعات والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بهدف توفير حماية للمستثمرين وضمان المزيد من الشفافية. كذلك نقلت البورصة 10 شركات من السوق الثاني إلى السوق الأول وفي المقابل نقلت البورصة 18 شركة من السوق الأول إلى الثاني. وأخيرا، تم الترخيص لعدد من المؤسسات لممارسة أعمال إدارة الاستثمار وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الإصدارات لممارسة أعمال الوسيط لحسابه والتمويل بالهامش.

سوق البحرين للأوراق المالية:

تواصلت جهود تطوير سوق البحرين للأوراق المالية وتم اتخاذ العديد من الإجراءات في مختلف المجالات أبرزها؛ مباشرة سوق البحرين جلسات التداول من مقره الجديد بالمرفأ المالي في مايو 2010، إصدار دليل تعاملات الأشخاص الرئيسيين في السوق بهدف تسهيل إجراءات التداول ومنحهم حق بيع وشراء الأوراق المالية المقبولة للتداول في السوق طوال العام دون تحديد فترة حظر على تعاملاتهم ودون الالتزام بالإبلاغ عن تفاصيل هذه التعاملات في اليوم التالي كحد أقصى. وقد شهد العام حصول سوق البحرين على عضوية مؤسسة الترميز العالمية، وهي مؤسسة تختص بإصدار وتسويق الرقم الدولي للأوراق المالية. كما تم إدراج ثلاث شركات للخدمات المالية في عضوية السوق وشطب شركة عن سجل الوسطاء بناءً على طلب الشركة نفسها، كذلك تم إدراج صندوق سيكو لسوق النقد ليرتفع عدد صناديق الاستثمار العاملة في نهاية سبتمبر 2010، إلى 36 صندوقا استثماريا، وكان عدد الصناديق قد بلغ في نهاية يونيو، 35 صندوقا استثماريا منها 32 صندوقاً مفتوحاً و3 صناديق مغلقة بإجمالي مبالغ مستثمرة 9741 مليون دولار.

بورصة الأوراق المالية بتونس:

عززت بورصة الأوراق المالية بتونس جهودها في مجالات متفرقة، حيث تم إصدار القانون رقم 29 لسنة 2010 والمتعلق بتشجيع المؤسسات على إدراج اسمها في البورصة. وفي إطار إستراتيجية البورصة لتعزيز تعاونها الدولي، انضمت بورصة تونس لاتحاد البورصات الأفريقية، خلال شهر مارس، كما انضمت، خلال شهر مايو، كعضو مراسل إلى الاتحاد

العالمي للبورصات، كذلك منحت هيئة السوق المالية ترخيصاً لإنشاء صندوق مشترك وإتمام إجراءات الإدراج المشترك لشركة في بورصة الدار البيضاء.

سوق الأسهم السعودي:

عززت السوق المالية السعودية من إجراءاتها التنظيمية وأدخلت هيئة السوق المالية حيز التنفيذ التعديلات المقررة على لائحة حوكمة الشركات فيما يخص تصريف العضو المستقل. كذلك باشرت تطبيق المادة 15 من هذه اللائحة والمتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت كمادة إلزامية تطبق على كافة الشركات المساهمة المدرجة في السوق ابتداءً من عام 2011. كذلك تم الترخيص لنحو 9 صناديق استثمارية جديدة ليصل العدد الإجمالي إلى 250 صندوقاً استثماريا بنهاية سبتمبر 2010، فضلا عن إلغاء أو سحب تراخيص 14 شركة خدمات مالية وتعديل أعمال عدد من شركات الوساطة والخدمات المالية ليصل العدد الإجمالي للشركات المرخص لها تقديم الخدمات المالية إلى 97 شركة.

سوق مسقط للأوراق المالية:

استمرت هيئة سوق مسقط للأوراق المالية في إجراءات التطوير عبر عدة إجراءات أهمها؛ توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتعزيز التعاون المشترك وتبادل المعلومات والخبرات، إطلاق مركز عمان لحوكمة الشركات الذي تشرف عليه الهيئة العامة لسوق المال مسابقة لنيل جائزة الإجادة في حوكمة الشركات بهدف تشجيع الشركات المساهمة على الارتقاء بمستوى الممارسة السلمية للحوكمة، كذلك تم الترخيص لبنك ستاندرد تشارترد لمزاولة أعمال الحفظ والرقابة للأوراق المالية وتجديد الترخيص لعدد من شركات الخدمات المالية.

سوق الكويت للأوراق المالية:

شهد سوق الكويت للأوراق المالية، تطورات تشريعية وتنظيمية عديدة أبرزها؛ إقرار مجلس الأمة لقانون هيئة سوق المال الذي ينشئ هذه الهيئة كجهة رقابية وإشرافية على قطاع الأوراق المالية وتم خلال شهر سبتمبر 2010 تعيين مجلس المفوضين المكون من خمسة أعضاء ليباشر عمله باستكمال الجهاز التنفيذي للهيئة وإعداد التشريعات والأنظمة، وفي مقدمتها؛ اللائحة التنفيذية لقانون هيئة السوق. كما أقر مجلس الأمة قانون التخصيص الذي يتيح طرح ما نسبته 40% من المشروع الحكومي للاكتتاب العام، ونحو 20% للحكومة ونحو 5% للعاملين في المشروع. ويقدر عدد المشاريع المتاحة للتخصيص الجزئي أو الكلي (حصص الحكومة في غير الشركات المساهمة المدرجة) بنحو 12 مشروعا نصفها مشروعات خدمات عامة. كذلك أدخل بنك الكويت المركزي، خلال يونيو 2010، ثلاثة معايير مالية صارمة على شركات الاستثمار العاملة في الكويت، الأول يضع حداً أقصى لنسبة الرفع المالي (2 إلى 1) والثاني للسيولة السريعة التي يجب ألا تقل عن 10% في

حال بلغت الشركة سقف التحويل، والثالث هو تحديد سقف للاقتراض الخارجي عند 50%. وتقتضي التعليمات منح مهلة سنتين لهذه الشركات للالتزام الكامل بتلك المعايير. كما نظمت الكويت، خلال أكتوبر 2010، اجتماعاً لرؤساء هيئات الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وتقدمت بمشروع لإنشاء مركز إقليمي لمراقبة الأسواق المالية.

بورصة بيروت:

في مجال تطوير السوق، تم مواصلة تطوير نظام التداول الإلكتروني وتعزيز إمكاناته لتسهيل عملية التداول وأوامر الشراء والبيع والتحليل الفوري لبيانات السوق. كما تم اعتماد زيادة رأس مال بنك وتخفيض رأس مال شركة وإلغاء اعتماد شركة كوسيط في البورصة بناءً على طلبها.

بورصتا القاهرة والإسكندرية:

وضعت الهيئة العامة للرقابة المالية ضوابط جديدة للعمل في سوق المال المصري، بغرض تعزيز الرقابة وحماية المتعاملين وأهمها؛ تنظيم عمل نشاط المستشار المالي المستقل والالتزام بالمعايير الدولية لقواعد التقييم، تقسيم الشركات المدرجة في البورصة من جراء عمليات الاندماج والاستحواذ، بما يؤدي إلى حماية حقوق المساهمين، اشتراط موافقة مسبقة من الهيئة العامة للرقابة المالية لقيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية في البورصة وقيام أي شركة مدرجة بإصدار شهادات إيداع دولية، تيسير توفيق أوضاع شركات السمسرة فيما يخص المستندات المطلوب تقديمها والمؤهلات المطلوبة، تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية، تقديم مشروع لتعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال بهدف إعادة تنظيم نشاط صناديق الاستثمار، توفيق أوضاع شركات خدمات الإدارة في مجال نشاط صناديق الاستثمار والتي تقضي بضرورة التعاقد مع شركات منفصلة لخدمات إدارة الصناديق، بنهاية أغسطس 2010، إصدار قرارات تحدد قواعد الكفاءة والخبرة المطلوبة لممارسة نشاط صانع السوق في مجال صناديق المؤشرات وتنظم نشاط بنوك إيداع الأوراق المالية وقواعد إصدار شهادات الإيداع المصرية، بما يراعي حماية مصالح المستثمرين، تحديد المعايير الأساسية للأداء المهني للشركات العاملة في مجال تقييم وتصنيف الأوراق المالية، وذلك من حيث متطلبات المصداقية في عمليات التصنيف، ومعايير الاستقلالية وتجنب تضارب المصالح، والمعايير الخاصة بمسؤوليات وواجبات شركات التصنيف تجاه المستثمرين وتجاه الشركات طالبة التصنيف، رفع الحد الأقصى لرأسمال الشركات المقيدة في بورصة النيل المقتصرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة من 25 مليون جنيه إلى 50 مليوناً ودراسة تقرير نظام التداول في بورصة النيل بغرض تنشيط التعامل فيها، إنشاء الحكومة لمعهد للخدمات المالية يتبع هيئة الرقابة المالية الموحدة بهدف تنمية مهارات العاملين في القطاع المالي غير المصرفي. كما أقدمت الهيئة على طرح مقترح المعايير الأساسية للأداء المهني للشركات التي تزاول نشاط الاستشارات المالية في مجال الأوراق المالية، العمل على تدشين نظام الرقابة على التداول الجديد

الذي صممته إحدى الشركات التابعة لبورصة لندن، بما يسهم في تطوير القدرات الرقابية للبورصة ويحقق أعلى مستويات العدالة والكفاءة والشفافية.

بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء:

أقدمت إدارة بورصة الدار البيضاء على تحديث موقعها الإلكتروني بما يوفر المزيد من الخدمات للمستثمرين والمتعاملين. كما تمت الموافقة على إدراج شركة النقل التونسية في أول عملية إدراج مشترك مع بورصة تونس، كذلك تم تطبيق المعايير الدولية والممارسات المعمول بها في الاتحاد الدولي للبورصات، والتي تعتبر بورصة الدار البيضاء عضوا فيها بداية من 3 يناير 2011، حيث سيتم احتساب حجم المبادلات المبلغة في اتجاه واحد (البيع أو الشراء) بدلا من احتساب الاتجاهين (البيع والشراء)، كما جرى به العمل في السنوات السابقة.

أسواق الإمارات: (سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي):

بهدف تعزيز إجراءات التطوير في سوق الأوراق المالية، (أبوظبي ودبي) تم اتخاذ العديد من الإجراءات في السوقين خلال العام أبرزها ما يلي: إصدار قرار وزاري بشأن تخصيص الأوراق المالية للمكتتبين والعوائد الناجمة عن الاكتتاب يلزم إنجاز عملية التخصيص ورد المبالغ الفائضة خلال مدة 15 يوما، إصدار هيئة الأوراق المالية والسلع تعميما بشأن الجمعيات السنوية للشركات المساهمة العامة تؤكد فيه الالتزام بأحكام القانون الاتحادي رقم (8) وبوجه خاص فيما يتعلق بقواعد انعقاد الجمعيات العمومية وبنود جدول أعمالها، وتوقيع الهيئة مذكرة تفاهم مع المركز على تعزيز التعاون بين الطرفين حول قواعد بيانات أسواق المال وإصدار التقارير الإحصائية عن هذه الأسواق. كما تعتزم الحكومة إصدار قانون شامل ينظم إصدارات سندات الدين العام وتأسيس وحدة لإدارة الدين العام.

وفي دبي توصل سوق دبي المالي إلى اتفاقية مع سوق ناسداك دبي، تمت بموجبها إسناد عمليات تداول ومقاصة وتسوية، وحفظ السجلات للأوراق المالية المدرجة في سوق ناسداك دبي إلى سوق دبي المالي، وذلك ابتداءً من شهر يوليو 2010 وكان سوق دبي المالي قد استحوذ في شهر مايو 2010 على ثلثي أسهم سوق ناسداك دبي. كذلك أطلق سوق دبي المالي، بطاقة «ايفستر» التي تتيح للمستثمرين استلام توزيعات الأرباح للشركات المدرجة في السوق مباشرة عبر هذه البطاقة، والاشتراك في الاكتتابات الأولية والتصويت خلال الجمعيات العمومية، ويعزز التواصل بين السوق والمستثمرين ويوفر الوقت في إصدار شيكات الأرباح وتوزيعها. كما قامت سوق دبي المالي بتحديث تصنيف الشركات الأكثر تداولا ليتم تداول الشركات بنسبة تحرك سعري بحد أقصى 15% صعودا و10% هبوطا، تعيين بنك ستاندرد تشارترد كمصرف للتسوية في سوق دبي المالي. وفتحت هيئة الأوراق المالية والسلع باب الترخيص للتداول بالهامش وكذلك الترخيص الماليين، وفقا للضوابط المنصوص عليها في نطاق التداول بالهامش والاستشارات المالية والتحليل المالي التي جرى اعتمادها سابقا، ترقيم

جميع الأسهم المحلية المدرجة في سوق أبوظبي ودبي مما يسهل عمليات التداول بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية وذلك بعدما انضمت الهيئة إلى منظمة الترقيم الدولية في نهاية عام 2009، عدد الشركات التي ألزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة بلغ حتى شهر نوفمبر 2010 حوالي 71 شركة من أصل 81 شركة ملزمة بتطبيق أحكام القرار الوزاري رقم 518 لعام 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، تمديد المهلة المعطاة لشركات الوساطة المطالبة باجتياز 50% من كادرها الوظيفي امتحانات برنامج التأهيل المعتمد للوسطاء. كذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية ومجلس أسواق المال في تركيا، لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات. وتقدمت هيئة الأوراق المالية والسلع على هامش اجتماع رؤساء هيئات الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، بمقترح بشأن إعادة هيكلة النظم المالية الرقابية.

سوق الدوحة للأوراق المالية:

في إطار جهود تعزيز دور سوق الدوحة لـلأوراق المالية، تم إسناد مهام التسويات المالية بين الشركات الوساطة المعتمدة في البورصة إلى مصرف قطر المركزي، ليخلف بذلك بنك الدوحة الذي كان يتولى تلك المهام منذ عدة سنوات، كما تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للبورصة مع بدء العمل بنظام جديد للتداول والمشابه لنفس التكنولوجيا المتقدمة التي تعمل بها أسواق المال في الولايات المتحدة، ويتمثل هذا الإنجاز في التحول إلى استخدام منصة تداول جديدة تسمى منصة التداول العالمية وبما يساعد على تطوير الخدمات والمنتجات التي تقدمها البورصة. هذا وقد وقعت هيئة سوق قطر للأسواق المالية مذكرتي تفاهم بالتعاون مع هيئة الأسواق الفرنسية وهيئة الأوراق المالية الماليزية، بهدف زيادة آفاق التعاون والاستفادة من تجارب وخبرات هذه الهيئات، كما أقدمت الهيئة على تعديل فترة التداول في بورصة قطر لتصبح ثلاث ساعات ونصف الساعة ابتداءً من التاسعة والنصف صباحا، مع إدخال تعديل على وحدات المزايدة السعرية وفقا لسعر السهم بغرض تطوير نشاط التداول.

سوق الخرطوم للأوراق المالية:

وبهدف تطوير العمل بسوق الخرطوم لـلأوراق المالية، فقد تم الانتهاء من تركيب وتشغيل 3 شاشات ضخمة داخلية للتداول الإلكتروني بالسوق بالإضافة لشريط متحرك لعرض الأسعار والأخبار الخاصة بالسوق وشركات المساهمة العامة، إضافة إلى تركيب شاشات خارجية عملاقة تقوم بعرض أسعار الأوراق المالية وحركة السوق. كما تم طلب معونة فنية من المؤسسات المالية والإقليمية والدولية بهدف تقديم الدعم لمشروع التداول الإلكتروني، كما تعتزم السلطات إصدار قانون جديد، يتيح من خلاله إنشاء هيئة للأوراق المالية، كهيئة الرقابة الإشرافية.

بورصة الجزائر:

رغم ان بورصة الجزائر لم تشهد تطورات تشريعية وتنظيمية لافتة إلا أنها من المتوقع ان

تستفيد من تبني الحكومة لخطة استثمارية بقيمة 286 مليار دولار للسنوات الخمس 2010-2014، ومحافظة بنك الجزائر على استقرار أسعار الفائدة.

سوق فلسطين للأوراق المالية:

وجهت سوق فلسطين للأوراق المالية في مطلع عام 2010، جملة من التعليمات والإرشادات للشركات المساهمة العامة المدرجة لإعادة التأكيد على عدد من القضايا الخاصة بتعزيز عمليات الإفصاح وتعميق ثقافة الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق أقصى درجات الشفافية في الشركات المدرجة في السوق، كما وقعت السوق عدداً من الاتفاقيات، لبث معلومات السوق من أخبار واحصائيات اضافة إلى بث فوري لشريط التداول للشركات المدرجة في السوق، حيث وقع حتى تاريخه ما يزيد عن 70 اتفاقية بث معلومات محليا وإقليميا ودوليا. كذلك وافقت مؤسسة وكالات الترميز الوطنية «ANNA" المسئولة عن إصدار المعايير العالمية بخصوص الترميز العالمي للأوراق المالية (ISIN)، على اعتماد الترميز العالمي للشركات المدرجة في سوق فلسطين ابتداءً من ابريل 2010، وفق الرموز المعيارية التي عمل مركز الإيداع والتحويل على تخصيصها لكل شركة مدرجة، فضلا عن قرار شركة الاتصالات الفلسطينية بالانسحاب من بورصة أبوظبي نتيجة ضعف قيم التداول، وذلك منذ إدراجها في بورصة أبوظبي العام 2005. وقد أطلقت السوق علامتها التجارية الجديدة "سوق فلسطين" (PEX) بعد تحول البورصة إلى شركة مساهمة عامة في فبراير 2010، وأعلنت عن إستراتيجيتها للتنمية التي تركز على نوعية الشركات الجديدة المزمع إدراجها، وجذب عدد كبير من المستثمرين الفلسطينيين في الخارج، وإنشاء مركز للإيداع والمقاصة (لجنة التنمية المستدامة)، فضلا عن تواصل الاستثمار في أفضل النظم والتطبيقات لدعم النمو وتنويع الخدمات.

أسواق المال العربية غير المدرجة ضمن مؤشر صندوق النقد العربي:

وفيما يتعلق بالأسواق المالية العربية غير المدرجة، شهد سوق العراق للأوراق المالية، الذي تأسس في يونيو من العام 2004، اعتماد أسلوب التداول الإلكتروني للأسهم لكافة الشركات لأول مرة، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد جلسات السوق ليصبح دورية انعقادها على أساس يومي بدلاً من كل ثلاثة أسبوعياً، فضلا عن بيع أسهم المستثمرين خلال مدة زمنية قصيرة. وكان السوق قد تحول إلى التداول الإلكتروني لبعض شركاته في 19 ابريل 2009، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع سوق أربيل للأوراق المالية لربطها وتمكينها من استخدام آليات التداول الإلكتروني والإيداع المركزي وإكسابها الخبرات المطلوبة لممارسة نشاطها، كذلك تم تطبيق نظام الإيداع المركزي في السوق وانتخاب العراق لعضوية لجنة المديرين التنفيذيين في اتحاد البورصات الأوروبية - الآسيوية والمشاركة للمرة الأولى في المعرض الأوروبي - الآسيوي للبورصات، فضلا عن الموافقة على ثلاث شركات وساطة جديدة ليصل عدد شركات الوساطة في السوق إلى 48 شركة. إلا أن الوضع الأمني وندرة المستثمرين الأجانب في السوق بنسبة لا تتعدى 3%، كان له أكبر الأثر في عدم ارتفاع مؤشرات التداول

خلال عام 2010 بشكل كبير، حيث واصل مؤشر السوق ISK Index الذي يضم 40 شركة ارتفاعه ولكن بدرجة محدودة خلال عام 2010 إلى 100.980 نقطة بالتزامن مع ارتفاع قيمة التداول بنسبة 10.4% إلى 339 مليون دولار وكذلك عدد الأسهم المتداولة بنسبة 21.3% إلى 256 مليار سهم وعدد العقود بنسبة 44.9% إلى 71 ألف عقد، مقابل استمرار تراجع عدد الشركات المدرجة بنسبة 6.6% من 91 إلى 85 شركة واستمرار زيادة عدد جلسات التداول بنسبة 55.3% من 152 إلى 236 جلسة.

أما سوق الأوراق المالية في ليبيا، التي تأسست في عام 2006، فقد تطورت بشكل كبير خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ليزداد حجم التداول إلى 183.8 مليون دينار عام 2010، وكذلك عدد الشركات المقيدة من 10 شركات عام 2009 إلى 12 شركة بنهاية عام 2010. وأغلق مؤشر سوق الأوراق المالية الليبي تعاملاته نهاية العام2010، عند مستوى (37.1354) نقطة ويشكل انفتاحها أمام المستثمرين الأجانب بداية حقبة ستشهد تطورات سريعة في أسواق رأس المال في ليبيا، لاسيما عقب إدراج 4 قطاعات في السوق وفي أعقاب صدور المرسوم رقم 14 الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو من العام 2009، الذي سمح للمستثمرين غير المقيمين بتملك ما يصل إلى 5% من الشركات المدرجة، وكذلك مع توقع المزيد من الاكتتابات العامة.

وبالنسبة لسوق دمشق للأوراق المالية، الذي تم افتتاحه في 19 مارس 2009، فيتم في الوقت الحالي تداول أسهم الشركات المساهمة السورية المدرجة، وتشمل عدداً من المصارف وشركات التأمين، وشركات في قطاعات الاتصالات والخدمات والصناعة. وقد شهدت تعاملات السوق ارتفاع مؤشر DWX بنسبة 71.9% إلى 1719.04 نقطة بنهاية العام 2010 كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار الأسهم بنسب تراوحت بين 30% - 80% باستثناء سهم واحد قفز لثلاثة أضعاف سعر الافتتاح. كما شهد السوق انتعاش العديد من المؤشرات، حيث قفزت قيمة التداول بنسبة 446% إلى 9.1 مليار ليرة، كمية التداول بنسبة 305% إلى 6.9 ملايين سهم، عدد الصفقات بنسبة 440% إلى 36682 صفقة، عدد الجلسات بنسبة 84% إلى 171 جلسة تداول، شملت 19 شركة مدرجة، منها؛ 10 شركات في السوق النظامي و7 في السوق الموازي (أ) وشركتين في السوق الموازي (ب)، وذلك بعد زيادة عدد الشركات المدرجة من 12 إلى 19 شركة. وقد سيطر القطاع المصرفي على الحصة الأكبر بنسبة 92% من قيمة التداول السنوي.

وبلغ عدد المساهمين في الشركات المدرجة، حتى نهاية العام، نحو 50 ألف مساهم. كما بلغ عدد المتداولين الفعليين 5718 مستثمرا، استحوذ العشرة الأوائل على 27% من حجم التداول السنوي، وبينما استحوذ الخمسون الأوائل على 50% استحوذ الباقي والذي يبلغ 5668 متداولاً على النصف الثاني من حجم التداول.

وفي اليمن، لا تزال إجراءات تأسيس سوقها المالية تجري على قدم وساق، حيث صدر قرار الجمهورية رقم 216 لعام 2010 بإنشاء هيئة الأوراق المالية لإنشاء سوق للأوراق المالية.

2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته:

وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (الطبعة السادسة) الصادر في مارس 2007 عن صندوق النقد الدولي وكذلك طبقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو: **ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر).**

والمصلحة الدائمة هي علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويشمل الاستثمار المباشر أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وجميع المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات أو الحفاظ على استمراريتها أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها.

مؤسسة الاستثمار المباشر: هي مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة). وتشمل ثلاثة أنواع هي:

1. المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.

2. المؤسسات الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10%-50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.

3. الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

   - فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
   - شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
   - أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.
   - معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز).

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية نسبة الـ 10% المذكورة، كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

المستثمر المباشر: قد يكون فردا، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال التركات، أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر. وجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10%، ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.

تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صاف: حيث يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل؛ شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات.

مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر: وفقا للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي تتكون من البنود التالية:

- استثمارات رؤوس الأموال من قبل غير المقيمين في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10% من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.

- استثمارات في أدوات حقوق الملكية Equity Capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر. وفي حال حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمار المباشر (10% أو أكثر)، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط.

- معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).

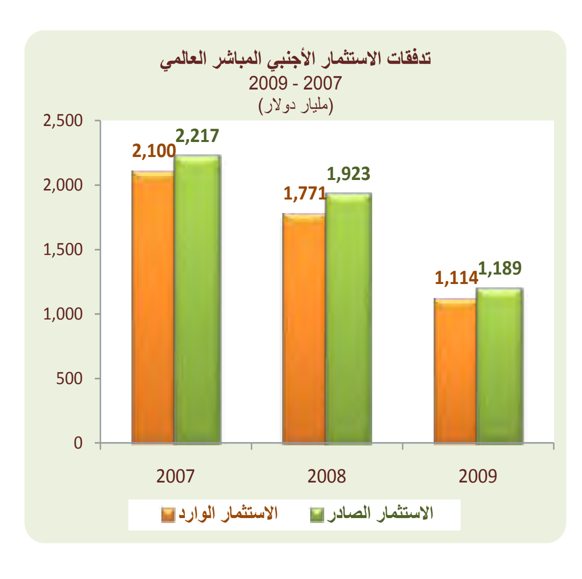
- قيام غير المقيمين بإعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج .

- استثمارات غير المقيمين في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.

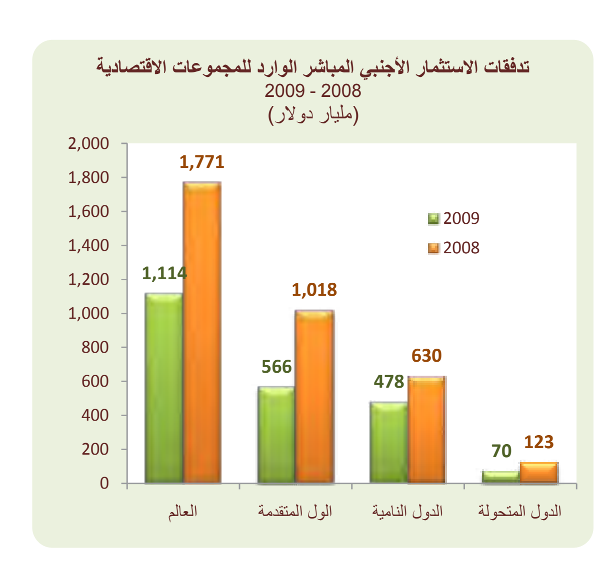
- استثمارات غير المقيمين في التنقيب أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن ....الخ.

ورغم أن هذا المفهوم أو التعريف الدولي يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في التقارير الدولية أو الإقليمية. فإنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنويا عن الأنكتاد أو من الدول العربية في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر سنويا عن المؤسسة، فمازال العديد من الدول يعتمد تعاريف أخرى.

1.2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (بيانات 2009):



أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 والتقارير الأولية المتاحة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد» أن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا يزال متأثرا بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية خلال عام 2009، حيث أشار إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 37% إلى 1114 مليار دولار، في أعقاب تراجع أيضا بمعدل 16% عام 2008 مقارنة مع 1771 مليار دولار عام 2008 ومع نحو تريليوني دولار عام 2007، وذلك كنتيجة أساسية لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وكذلك ضعف استجابة الأسواق الدولية، حيث شهدت كافة الأقاليم الاقتصادية حول العالم، خلال عام 2009، انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.



وأظهرت بيانات التقرير استمرار ارتفاع الأهمية النسبية لحصص مجموعتي الدول النامية والاقتصادات المتحولة من التدفقات الواردة والصادرة عالميا على حد سواء. وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليهما بمعدل 27% خلال عام 2009، وتراجع التدفقات الصادرة منهما بمعدل 21% خلال نفس العام، إلا أن حصتيهما من الإجمالي العالمي الوارد بلغتا النصف تقريباً، بينما بلغت حصتاهما من الإجمالي العالمي الصادر نحو الربع في عام 2009، وتوقع التقرير زيادة دور تلك الدول في دفع الاستثمار الأجنبي المباشر لاستعادة عافيته في المستقبل القريب، وبأنها ستظل الوجهة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم.

وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدر قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009، تلتها الصين، ثم فرنسا، فهونج كونج، فالمملكة المتحدة، ثم روسيا ثم ألمانيا ثم المملكة العربية السعودية التي حلت في الترتيب الثامن عالميا والأول عربياً، علماً بأن هذه الاقتصادات رسخت مكانتها بوصفها مصادر هامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

أما على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا خلال عام 2009، فقد انخفضت بمعدل بلغ 38.2% لتصل إلى 1189 مليار دولار مقابل 1923 مليار دولار عام 2008، كنتيجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال عام 2009، بما يتجاوز معدل تراجع التدفقات الواردة والذي بلغت نسبته 37% خلال نفس العام.

وجدير بالذكر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تقلصت في كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الأولي والصناعة والخدمات) وكذلك وفقا لمعظم مكوناته الرئيسية؛ الاستثمار في أدوات حقوق الملكية، القروض البينية فيما بين الشركات التابعة والشركات الأم، والأرباح المعاد استثمارها.

كما أشار التقرير إلى أن هناك تغييرات جوهرية في أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سبقت الأزمة المالية العالمية، ومن المرجح استمرارها على نفس النمط في المدى القصير والمتوسط، ويرجح تقرير الاستثمار العالمي حدوث الآتي:

- استمرار تزايد حصة قطاع الصناعات التحويلية من هذه التدفقات على حساب حصص قطاع الخدمات والقطاع الأولي، رغم أن قطاع الصناعات التحويلية كان الأشد تضررا في عام 2009، بناء على بيانات صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، إذ سجل انخفاضاً بمعدل 77% مقارنة بعام 2008، بينما اقتصر الانكماش في القطاعين الأولي والخدمات على معدل 47%، 57% على التوالي، ولكن تأثرت بعض القطاعات الفرعية لهذين القطاعين بدرجة أكبر، بلغت 87%، في الخدمات المالية على سبيل المثال.

- استمرار أهمية الدور الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية سواء على صعيد تدويل الإنتاج أو توفير فرص العمل، حيث لم توقف الأزمة النمو في تدويل الإنتاج، فخلال العامين الماضيين، سجل الانخفاض في القيمة المضافة لفروع الشركات عبر الوطنية معدلا أقل من معدل تراجع النمو في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فقد ارتفعت حصة الشركات عبر الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتبلغ 11%، وتزايدت فرص العمل التي وفرتها تلك الشركات إلى 80 مليون فرصة عمل خلال عام 2009.

- التقرير توقع تزايد عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال عام 2010، مشيراً إلى ارتفاع عدد هذه العمليات بمعدل 36% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 مقارنة بذات الفترة خلال السنة المنصرمة. حيث يعزى التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا عام 2009 بشكل أساسي إلى تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود، كونها أكثر حساسية وتأثراً بالظروف المالية، حيث تراجع عددها بمعدل 34% خلال عام 2009 (وقيمتها بمعدل 65%)، مقابل معدل تراجع بلغ 15% في عدد مشاريع الاستثمار الجديدة خلال العام.

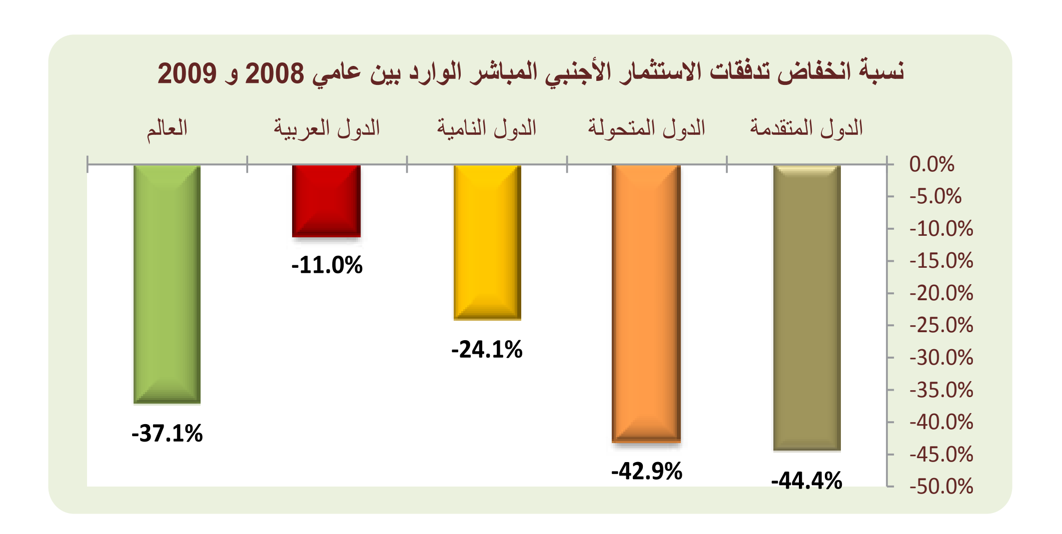
- اتجاه الحكومات حول العالم مجددا نحو تطبيق سياسات واستحداث تشريعات وإجراءات من شأنها إعادة التوازن إلى سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، مع استمرار الاتجاهات طويلة الأمد نحو التحرير وهى اعلى نسبة تحول

في سياسات الاستثمار المعمول بها منذ أن بدأ التقرير في رصد هذه السياسات عام 1992.

2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2009؛

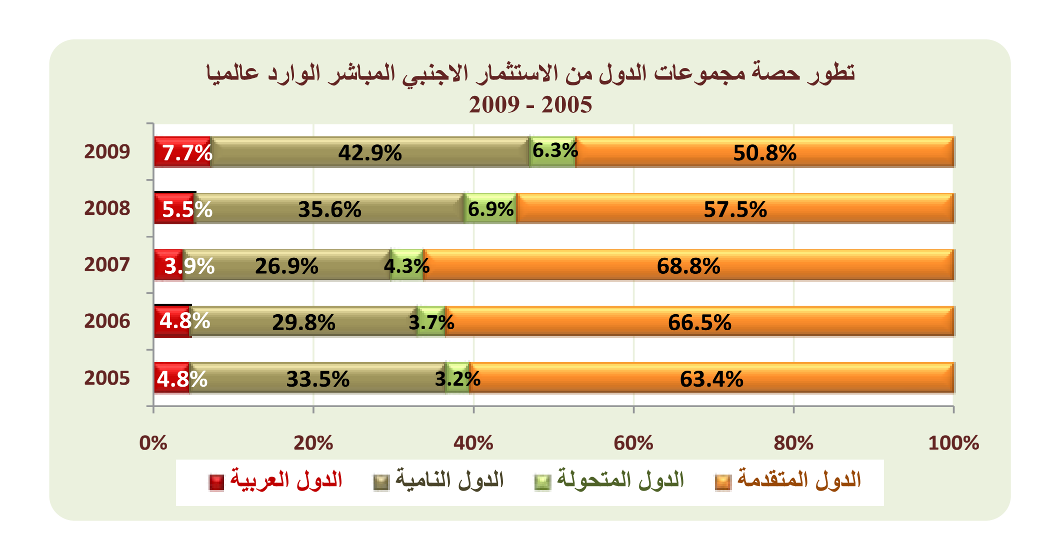
انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) بمعدل 11% إلى 86.3 مليار دولار عام 2009، بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الست الأخيرة، مقارنة مع 96.9 مليار دولار عام 2008. ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج والتملك داخل المنطقة العربية وتأجيل مشاريع التنمية في المنطقة التي تشتمل على حصة مرتفعة من الاستثمار الأجنبي.

ومن الجدير بالذكر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية شهدت اقل معدل انخفاض خلال عام 2009 بمعدل (11) مقارنة مع الدول النامية (24.1)، الدول المتحولة (42.9)، الدول المتقدمة (44.4) والعالم (37.1).

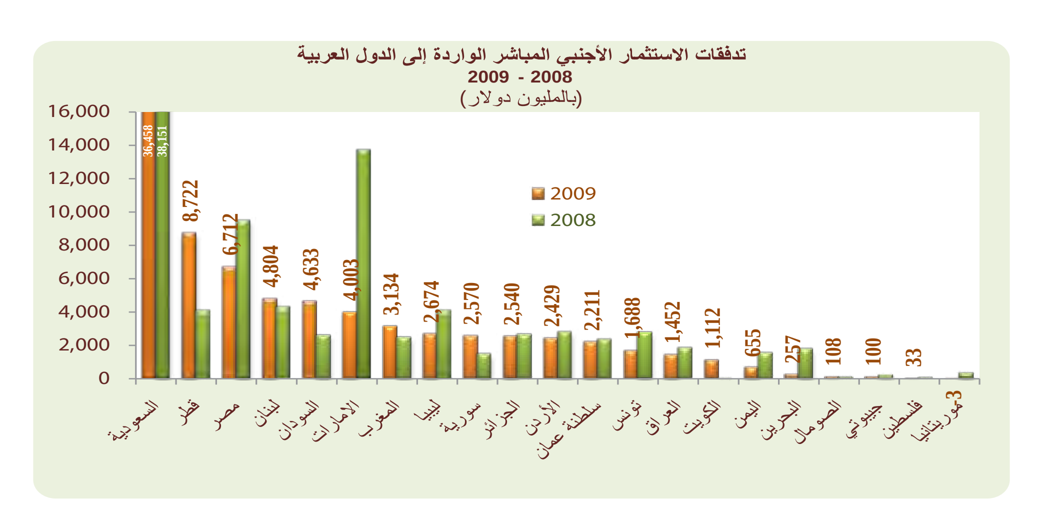


وأشار التقرير إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) تمثل 7.7% من الإجمالي العالمي البالغ 1.1 تريليون دولار، 18.0% من إجمالي الدول النامية البالغ 478.3 مليار دولار.

وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث تراجعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2006 إلى 3.9% عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5% عام 2008 قبل أن تقفز بقوة إلى 7.7% عام 2009، نتيجة لتراجع الإجمالي العالمي (37%) بمعدل تجاوز التراجع في الإجمالي العربي .



وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 7 دول عربية (قطر، لبنان، السودان، سورية، والمغرب، الكويت والصومال)، فيما تراجعت في 14 دولة (السعودية، مصر، الإمارات، ليبيا، الأردن، سلطنة عمان، تونس، الجزائر، العراق، البحرين، اليمن، جيبوتي، فلسطين وموريتانيا). وأوضح التقرير أن السعودية، وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليها بمعدل 4.4% تقريباً، حافظت على تصدرها للقائمة عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 36.5 مليار دولار وبحصة بلغت 42.3% من الإجمالي العربي، تلتها قطر التي تضاعفت التدفقات الواردة إليها لتحتل المرتبة الثانية عربياً بتدفقات بلغت 8.7 مليار دولار وبحصة 10.1% تركزت معظمها في قطاع الغاز المسال، ثم مصر التي تراجعت تدفقاتها الواردة بمعدل 29.3% لتحتل المرتبة الثالثة بتدفقات بلغت 6.7 مليار دولار وبحصة 7.8%، تلتها لبنان التي ارتفعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 11% تقريباً لتبلغ 4.8 مليار دولار تركزت معظمها في القطاع العقاري، ثم السودان التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في التدفقات إليها بمعدل 78%.



وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال العام 2009، فتشير بيانات تقرير الانكتاد إلى تصدر لبنان التصنيف بنسبة 69.4% بما يشير إلى اعتماد الاقتصاد اللبناني على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، قطر، السعودية، الصومال والسودان بنسب تتراوح ما بين 21.2% إلى 43.5%، وأخيرا حلت كل من الجزائر، البحرين، الكويت، موريتانيا، المغرب، فلسطين، سلطنة عمان، سورية، تونس، الإمارات و اليمن، ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ 20%.

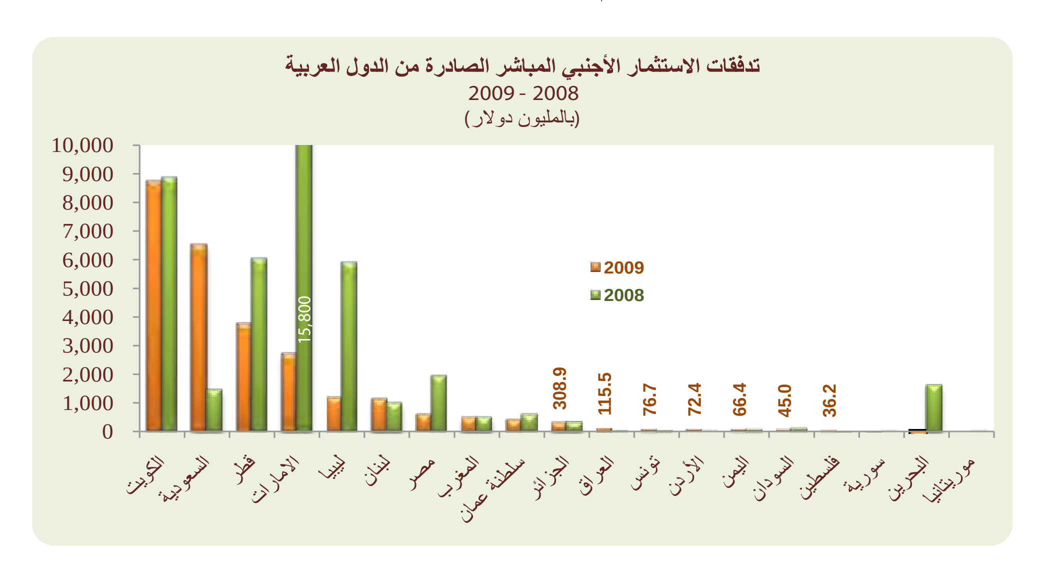
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي 2008 - 2009

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد / إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	الدول
2009	**أقل من أو =** 20%	**الجزائر** (5.9%)، **البحرين** (4.6%)، **الكويت** (1.3%)، **موريتانيا** (-5.1%)، **المغرب** (4.5%)، **فلسطين** (3.0%)، **سلطنة عمان** (15.0%)، **سورية** (10.2%)، **تونس** (15.6%)، **الإمارات** (7.7%)، **اليمن** (2.8%).
	21% - 50%	**جيبوتي** (26.3%)، **مصر** (22.3%)، **العراق** (29.8%)، **الأردن** (39.0%)، **ليبيا** (37.2%)، **قطر** (25.0%)، **السعودية** (43.5%)، **الصومال** (21.2%)، السودان (27.6%).
	51% - 75%	**لبنان** (69.4 %)
	76 % - 100%	لا يوجد
	أكبر من 100 %	لا يوجد

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010.

4.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية عام 2009؛

أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية، فقد أشار التقرير إلى أنها شهدت تراجعا حاداً من 18 دولة عربية يرصدها التقرير خلال عام 2009 بنسبة 44.7% لتصل إلى 24.4 مليار دولار مقارنة بنحو 44.2 مليار دولار عام 2008. ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية. ووفقاً للتقرير، ارتفعت التدفقات الصادرة من 6 دولة عربية، ارتفاعات متباينة (السعودية، لبنان، العراق، تونس، الأردن وفلسطين). وفي المقابل تراجعت من 11 دولة (الكويت، قطر، الإمارات، ليبيا، مصر، المغرب، سلطنة عمان، الجزائر، السودان، سورية والبحرين). وفي حين استقرت التدفقات الصادرة من اليمن عند نفس مستواها، لم تتوافر بيانات عن التدفقات الصادرة من كل من موريتانيا، جيبوتي والصومال. وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات ظلت عند نفس مستواها تقريباً للعام السابق، حيث بلغت 8.7 مليار دولار وبحصة 35.8% من الإجمالي العربي، تلتها السعودية التي قفزت تدفقاتها الصادرة من 1.5 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الثانية وبحصة 26.7%، ثم قطر التي احتلت المرتبة الثالثة عربياً بحصة 15.4% رغم تراجع التدفقات الصادرة منها بمعدل 37.4% لتبلغ ما قيمته 3.8 مليار دولار، بينما حلت الإمارات في المرتبة الرابعة عام 2009 بعد أن تخلت عن المرتبة الأولى للعام 2008، بفعل التراجع الحاد للتدفقات الصادرة منها لتبلغ 2.7 مليار دولار وبحصة 11.2% مقارنة بنحو 15.8 مليار دولار عام 2008، ثم حلت ليبيا التي تراجعت منها التدفقات الصادرة بمعدل 80%، إلى نحو المليار دولار فلبنان التي ارتفعت التدفقات الصادرة منها بمعدل 14% لتتجاوز مليار دولار، ثم كل من مصر، المغرب، سلطنة عمان، الجزائر، العراق



بتدفقات تراوحت ما بين 500-100 مليون دولار، بينما جاءت التدفقات الصادرة من تونس، الأردن، اليمن، السودان وفلسطين أقل من 100 مليون دولار. وجدير بالذكر أن كلا من البحرين (التي كانت تحتل المرتبة الرابعة للعام 2008) وسورية حققتا صافي تدفق للداخل بما يشير إلى تصفية استثماراتهما بالخارج بما يتجاوز التدفقات الصادرة من الدولتين.

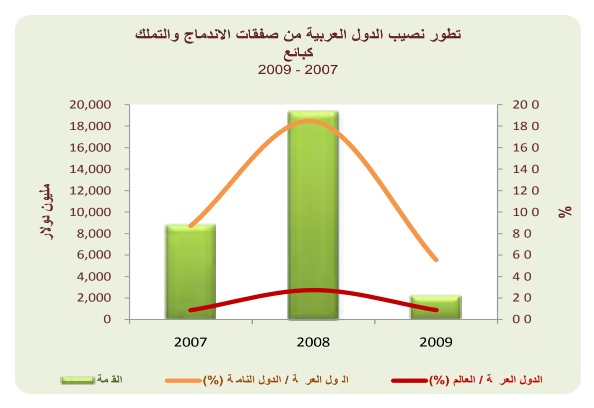
صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود عالمياً حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)

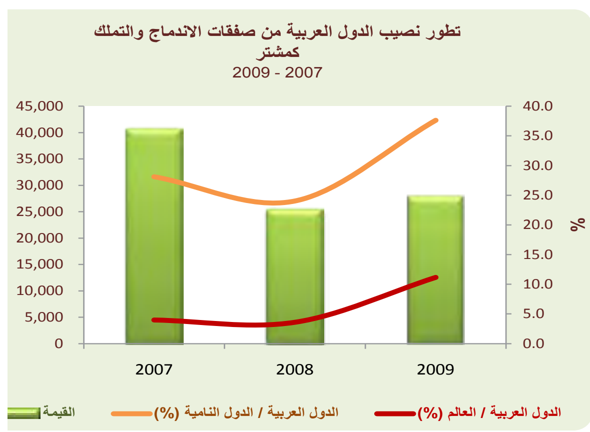
الإقليم الاقتصادي	2009	2010	معدل النمو (%)
العالم	249.7	341.4	36.7
الدول المتقدمة	203.5	252.1	23.9
الدول النامية	39.1	85.1	117.6
أفريقيا	5.1	7.7	51.0
أمريكا الجنوبية والكاريبي	(4.4)	32.0	827.3
آسيا وجنوب المحيط الهادي	38.3	45.3	18.3
غرب آسيا	3.5	4.8	37.1
شرق وجنوب شرق آسيا	34.7	31.5	(9.2)

المصدر: التقديرات الأولية المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) (يناير 2011)

عمليات الاندماج والاستحواذ:

وعلى صعيد عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود التي شهدتها الدول العربية مجتمعة، أشار التقرير إلى عمليات شراء بقيمة 27.845 مليار دولار خلال عام 2009 وبنمو بلغ 10.8% عن العام 2008 وبنسبة 37.64% من إجمالي الدول النامية البالغ 73.975 مليار دولار وبنسبة 11.15% من الإجمالي العالمي البالغ 249.732 مليار دولار. في حين بلغت عمليات البيع ما قيمته 2060 مليون دولار بتراجع بلغ 83.4% عن العام 2008 وبنسبة 5.27% من إجمالي الدول النامية البالغ 39.077 مليار دولار وبنسبة 0.82% من الإجمالي العالمي، وهو ما يشير إلى تباطؤ برامج تحويل الملكية إلى القطاع الخاص (الخصخصة) في دول المنطقة العربية.





السياسات والتشريعات الجديدة:

وأشار التقرير إلى استمرار مواصلة عدد من دول المنطقة لانتهاج سياسات أكثر تحرراً بغرض تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال خلال عام 2009، فقد عمدت قطر إلى تحرير قطاعات اقتصادية بعينها تحريرا كاملا أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2010) شملت الخدمات الاستشارية والرياضية والثقافية والترفيهية وتكنولوجيا المعلومات وخدمات التوزيع، في حين رفعت سورية سقف حصة الشريك الأجنبي في رأس مال المصارف إلى 60% (وفقاً للقانون رقم 3 لسنة 2010)، بينما خفضت سلطنة عمان معدل الضريبة المفروضة على المشاريع الاستثمارية من أجل تحفيز جميع قطاعات الاقتصاد أو قطاعات ومناطق بعينها، كما أصدرت الجماهيرية الليبية قانون رقم 9 لسنة 2010 يشجع المستثمر الوطني والأجنبي على إقامة مشاريع استثمارية في إطار خطط التنمية الوطنية، أما الجزائر، فقد انتهجت الحكومة لوائح جديدة تحكم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية شملت تحديد نسبة 49% كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات في السوق المحلي (قانون الموازنة التكميلية رقم 09-01 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2009).

ويرى التقرير أن المشاريع الإنمائية والخطط التي بدأتها بعض دول المنطقة تعد ضرورة لانتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ولاسيما إلى قطاعات الطاقة والعقار والخدمات، خصوصا مع تزامنها مع إجراءات وتدابير تشريعية وإجرائية حكومية لتحسين مناخ الاستثمار.

الصناديق السيادية:

وعلى صعيد النشاط الاستثماري للصناديق السيادية في المنطقة، أشار التقرير إلى أن التحسن في أسواق الأسهم العالمية خلال النصف الأخير من عام 2009، أسفر عن تعويض تلك الصناديق لجزء من خسائرها الدفترية في عدد من أسواق الأسهم العالمية، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض طفيف للقيمة السوقية لمجموع موجودات تلك الصناديق خلال عام 2009 إلى 3.8 تريليون دولار مقارنة بنحو 4 تريليونات دولار في نهاية 2008.

أما استثماراتها الخارجية، فقد بلغت 22.9 مليار دولار عام 2009 بزيادة بمعدل 15% عن عام 2008، مع تراجع حاد في حصة القطاع المالي من عمليات الاستحواذ والاندماج للصناديق السيادية، وهو القطاع الذي كان يهيمن على أكبر الحصص بواقع 36% من إجمالي تلك العمليات حتى العام المالي 2008/2007، حيث بلغت حصة القطاع ما قيمته 200 مليون دولار فقط خلال العام المالي 2010/2009 بتراجع بلغ معدله 98% مقارنة مع حصته من إجمالي عملياتها خلال عام 2008/2007. كما قامت تلك الصناديق بتغيير وجهتها الاستثمارية خلال عام 2009 والـ5 شهور الأولى من عام 2010 إلى آسيا على حساب دول أوروبا وأمريكا الشمالية كون الدول الآسيوية الأقل تضررا بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

4.1.3 التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للعام 2010

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) (يناير 2011) إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. ففي أعقاب تراجعها خلال عام 2009 بنحو 37% لتبلغ 1.114 تريليون دولار مقابل 1.771 تريليون دولار عام 2008، من المتوقع نموها بزيادة طفيفة بلغ معدلها 0.7% لتصل إلى 1.122 تريليون دولار عام 2010. ويعزى هذا الاستقرار بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية وعلى رأسها؛ انسحاب استثمارات مباشرة من العديد من الدول المضيفة لها كنتيجة طبيعية لتفاقم أوضاع الديون السيادية في تلك الدول وفي مقدمتها بعض دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما انعكس بوضوح على مستوى القروض البينية فيما بين الشركات الأم والشركات التابعة، وكذلك الارتفاع الملحوظ في تحويلات عوائد الاستثمارات بدلا من إعادة استثمارها، بغرض تقوية ميزانيات الشركات عبر الوطنية في الداخل. وبينما قفزت قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية بمعدل 37%، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشاريع الجديدة، سواء من حيث عددها أو قيمتها بما يشير إلى أن استعادة هذه التدفقات لوتيرة النمو يخيم عليها أجواء عدم اليقين التي تغذيها عوامل غير مشجعة لهذا النوع من الاستثمارات مثل حرب العملات وتزايد تطبيق السياسات التجارية الحمائية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)

الإقليم الاقتصادي	2009	2010	معدل النمو (%)
العالم	1.114.1	1.122.0	0.7
الدول المتقدمة	565.9	526.6	(6.9)
الدول النامية	478.3	524.8	9.7
أفريقيا	58.6	50.1	(14.5)
أمريكا الجنوبية والكاريبي	116.6	141.1	21.0
آسيا وجنوب المحيط الهادي	303.2	333.6	10.0
غرب آسيا	68.3	57.2	(16.3)
شرق وجنوب شرق آسيا	233.0	274.6	17.9

المصدر: التقديرات الأولية المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) (يناير 2011)

عكست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 تباينا في نمط التوزيع عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم. ولعل أهم ما يميز اتجاهاتها في عام 2010، وفقاً لأحدث التوقعات، اجتذاب مجموعتي دول الاقتصادات النامية والمتحولة، ولأول مرة، حصة تتجاوز نصف الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كنتيجة طبيعية لتحقيق طفرة في التدفقات الواردة لدول آسيا وأمريكا اللاتينية عوضت التراجع في التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة. فقد نمت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال عام 2010، نتيجة

لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحواذها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول، مما مكنها من جذب تدفقات بلغت 525 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 10% خلال عام 2010 مقابل 478 مليار دولار عام 2009 وبحصة بلغت 47% مقابل 43% من إجمالي التدفقات العالمية. وفي السياق ذاته، استعادت التدفقات الواردة إلى مجموعة الاقتصادات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، نموها ولكن بشكل طفيف عام 2010 بمعدل 1%. وعلى النقيض من ذلك، تشير البيانات إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة لمجموعة الدول المتقدمة خلال عام 2010، بمعدل 7% مقارنة بمستواها المحقق في عام 2009 لتبلغ نحو 527 مليار دولار وبحصة بلغت 47% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2010 مقارنة بحصة بلغت 51% في عام 2009. وبينما استعادت بعض الدول المتقدمة، خلال عام 2010، قدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها الولايات المتحدة بمعدل يتجاوز مستوياته في 2009 بلغ 43%، تراجعت بدرجة ملحوظة التدفقات إلى اليابان ومعظم دول الاتحاد الأوروبي.

5.1.3 التدفقات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (تقديرات 2010):

وفقا للبيانات المتوافرة للمؤسسة، من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية وبعض المواقع الشبكية للجهات الحكومية العربية من واقع موازين المدفوعات، تشير البيانات إلى أن مجموعة الدول العربية استقطبت نحو 64.3 مليار دولار خلال عام 2010 (وفقاً لبيانات توافرت عن 18 دولة عربية) بالمقارنة مع 83.9 مليار دولار تم استقطابها في عام 2009 (وفقا لبيانات نفس الدول)، الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافر عنها البيانات لعام 2010 انخفضت بنحو 19.7 مليار دولار أو بمعدل 23.4%. وبالمقارنة مع 86.3 مليار دولار تم استقطابها في عام 2009 (وفقا لبيانات 21 دولة عربية)، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافر عنها البيانات لعام 2010 (18 دولة) بنحو 22.0 مليار دولار أو بمعدل 25.5%.

ويعزى هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، والتأثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة إلى الدول المستقبلة الرئيسية ولاسيما السعودية التي تستحوذ على أكثر من ثلث التدفقات الواردة وهبوطها بنحو 41%، وكذلك تراجع التدفقات الواردة إلى الامارات وقطر ومصر وفيما يلي التفاصيل:

تصدرت **السعودية** قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للعام 2010، بقيمة 21.6 مليار دولار وبنسبة 33.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الواردة لمجموعة الدول العربية. وذلك رغم تراجعها بنسبة كبيرة بلغت 40.9% مقارنة ببيانات عام 2009. ويعزي هذا التراجع إلى تأجيل تنفيذ بعض المشاريع العملاقة في قطاع النفط، مثل المشاريع التي كانت مسندة إلى شركتي "كونوكو فيليبس" و"داو للمواد الكيميائية" (أنكتاد - يناير 2011).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال العام 2010
(مليون دولار)

الدولة	القيمة
السعودية	21,560
قطر	6,594
مصر	6,386
لبنان	4,955
المغرب	4,362
الإمارات	3,948
السودان	3,689
ليبيا	3,114
الجزائر	2,050
العراق	1,948
سورية	1,850
الأردن	1,703
تونس	1,590
اليمن	196
البحرين	156
الكويت	80
موريتانيا	57

وحلت **قطر** في الترتيب الثاني في قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للعام 2010، حيث بلغت التدفقات إليها نحو 6.6 مليار دولار، (وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، مارس 2011)، أي بانخفاضاً بمعدل 24.4% مقارنة بتدفقات عام 2009.

وحققت التدفقات الواردة إلى **الإمارات** انخفاضاً طفيفاً بمعدل 1.4% خلال عام 2010 لتبلغ 3.9 مليار دولار مقارنة بنحو 4.0 مليار دولار عام 2009، (وفق بيانات ميزان مدفوعات البنك المركزي الإماراتي).

وفي **مصر**، تراجع إجمالي التدفقات الواردة من 6.7 مليار دولار عام 2009 إلى 6.4 مليار دولار خلال عام 2010، أي بانخفاض بلغت نسبته 4.9% فقط، حسب الإحصاءات الرسمية.

وفي المقابل، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي **لبنان** من 4.8 مليار دولار عام 2009 لتبلغ 4.95 مليار دولار عام 2010 وفقا لإحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان المركزي.

أما في **السودان**، فتشير البيانات الأولية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت خلال عام 2010 لتبلغ 3.7 مليار دولار، أي بانخفاض بمعدل 20.4% مقارنة بنحو 4.6 مليار دولار في عام 2009.

وفي **المغرب**، تشير التقديرات الأولية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال عام 2010 لتبلغ 4.4 مليار دولار، مقارنة بنحو 3.1 مليار دولار خلال عام 2009، أي زيادة بمعدل 39.2%.

أما في **الأردن**، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث بلغت 1.7 مليار دولار عام 2010 مقارنة بنحو 2.4 مليار دولار عام 2009، مسجلة انخفاضاً بمعدل 29.9%.

وانخفضت التدفقات الواردة إلى **الجزائر** خلال العام بما نسبته 19.3%، (وفقا لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن بنك الجزائر المركزي)، لتبلغ ما قيمته 2.1 مليار دولار مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار عام 2009.

أما **تونس**، فقد انخفضت التدفقات الوافدة إليها بنسبة 10.4% خلال عام 2010، لتبلغ ما قيمته 1.6 مليار دولار مقارنة بنحو 1.7 مليار دولار عام 2009.

وفي **سورية**، تراجعت التدفقات إليها خلال عام 2010 بمعدل 28% لتبلغ 1.9 مليار دولار مقارنة مع 2.6 مليار دولار عام 2009، (وفق توقعات صندوق النقد الدولي، مارس 2011).

وقفزت التدفقات الواردة إلى **العراق** بما نسبته 34.2% لتبلغ نحو 1.9 مليار دولار في عام 2010، مقارنة بنحو 1.5 مليار دولار عام 2009. (وفق بيانات البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي).

أما في **ليبيا**، فتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى زيادة التدفقات الواردة إليها بمعدل 16.5% لتصل إلى 3.1 مليار دولار خلال عام 2010 مقابل 2.7 مليار دولار خلال عام 2009.

وفي **اليمن**، انخفضت التدفقات إليها بما نسبته 70% لتبلغ نحو 196 مليون دولار في عام 2010.

وفي **البحرين**، تشير بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصاد البحريني قد انخفضت بنسبة بلغت 39.4% لتصل إلى 156 مليون دولار خلال عام 2001، مقابل 257 مليون دولار خلال عام 2009.

وفي **الكويت**، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وفق تقديرات ميزان المدفوعات خلال العام 2010 الصادرة عن بنك الكويت المركزي، من 1.1مليار دولار عام 2009، لتصل إلى ما قيمته 80.3 مليون دولار خلال عام 2010.

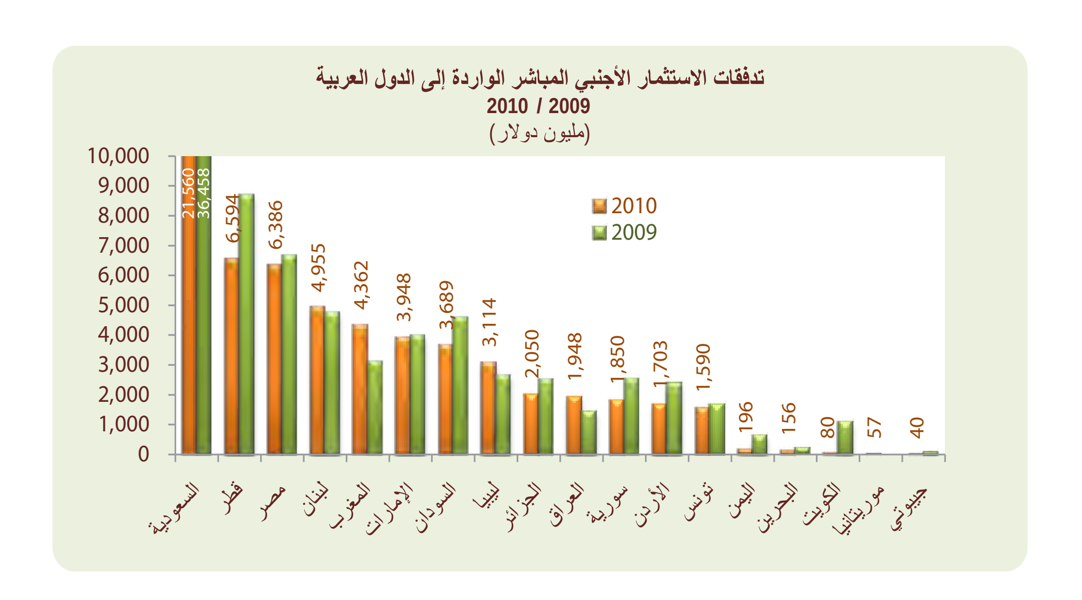
وفي **جيبوتي**، تشير بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن بنك جيبوتي المركزي، إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما نسبته 60% لتبلغ 40 مليون دولار في عام 2010 مقابل 100 مليون دولار عام 2009.

وفي **موريتانيا**، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها تحولاً إلى الداخل بما قيمته56.6 مليون دولار عام 2010، مقابل تدفق للخارج بلغ 3.1 ملايين دولار عام 2009، (وفق توقعات صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2010).

وأخيرا في **فلسطين** ورغم الظروف الصعبة والحصار تواصل وزارة الاقتصاد الوطني جهودها لجذب الاستثمار.

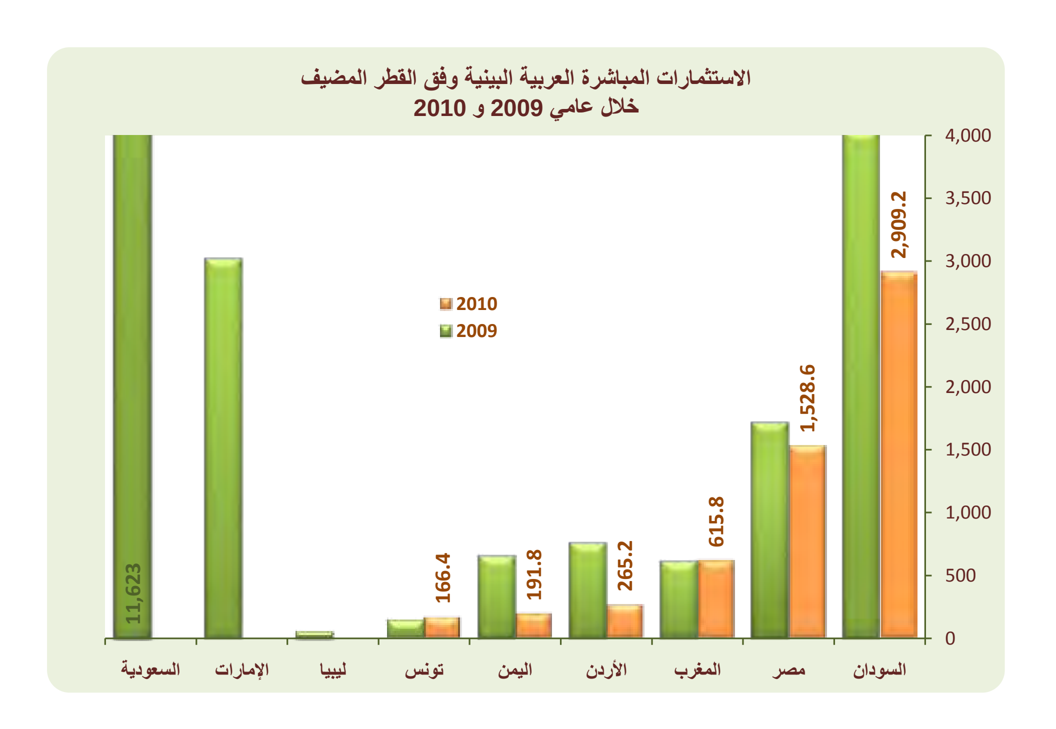
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2009 و2010:

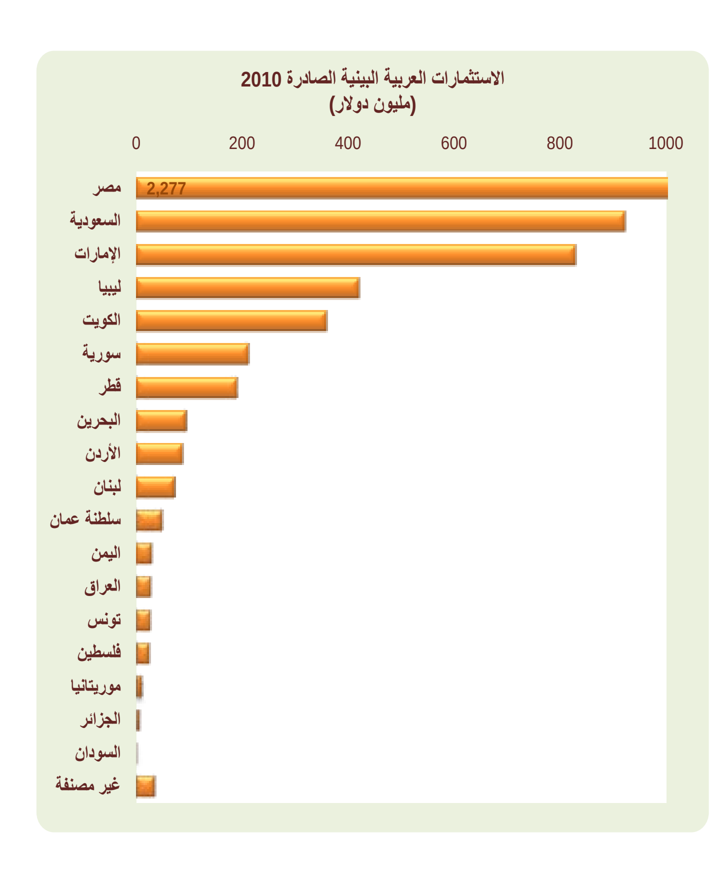
يتضح من مقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2009 و2010، أن 5 دول عربية فقط، سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة إليها، شملت؛ لبنان من 4.8 مليار دولار عام 2009 إلى 4.95 مليار دولار عام 2010، المغرب (3.1 مليار دولار إلى 4.4 مليار دولار)، ليبيا (من 2.7 مليار دولار إلى 3.1 مليار دولار)، العراق (من 1.5 مليار دولار إلى 1.9 مليار دولار)، وموريتانيا (من تدفقات خارجة بقيمة 3.1 ملايين دولار إلى تدفقات واردة بقيمة 56.6 مليون دولار). في حين تراجعت قيمة الاستثمارات في باقي الدول العربية.



6.2.3 تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية (تقديرات 2010):

يحاول هذا الجزء من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية تسليط الضوء على التطورات التي تطرأ على نمط واتجاهات الاستثمار العربي البيني وما يترتب على ذلك من نتائج لدراسات وبحوث تقود إلى توصيات ومقترحات تعود بالنفع في مجال وضع وتصميم السياسات واتخاذ القرارات السليمة في هذا المجال. ولعل احدث الدراسات العربية التي يمكن الإشارة إليها في هذا الشأن والتي اعتمدت قاعدة بيانات المؤسسة، ورقة بحثية صادرة في فبراير 2009 عن «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني» أعدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت، من خلال تطبيق نموذج قياسي لقوة الجاذبية Augmented Gravity Model يرصد العوامل ذات التأثير الايجابي أو السلبي في قدرة المنطقة العربية على تحفيز الاستثمارات المباشرة البينية العربية فيما بين 17 دولة عربية من خلال فحص واختبار علاقة العديد من المتغيرات بحجم هذه التدفقات البينية على مزيج من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية للفترة (1998– 2007) بغرض رصد الأثر الثابت وعبر الزمن، ومحاولة فهم دوافع الحكومات ورجال الأعمال العرب في الاستثمار داخل المنطقة، خصوصا وأن هناك حاجة لتقييم سلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة العربية، لاسيما وأن نمط تدفقاته واتجاهاته الجغرافية داخل دول المنطقة تتسم بالتباين الشديد.





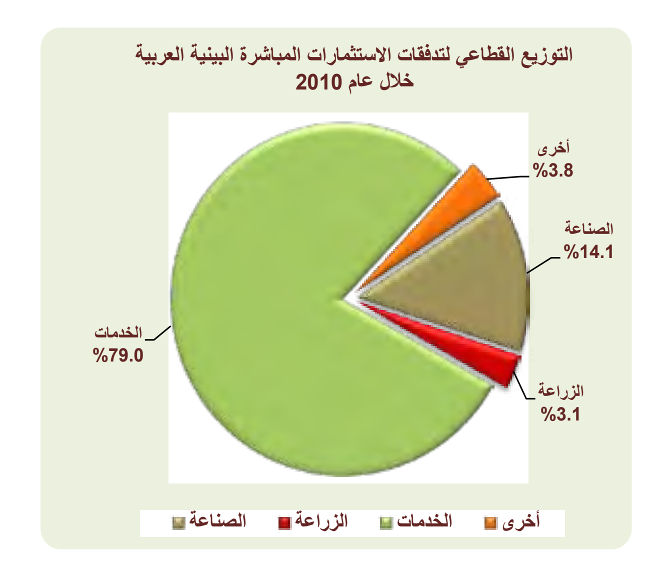
وفي هذا الصدد، تشير البيانات الواردة إلى المؤسسة خلال السنوات الأخيرة إلى ضعف استجابة الجهات الرسمية العربية في تزويد المؤسسة بهذا النوع من البيانات، حيث اقتصرت بيانات الاستثمار العربي البيني الموزعة جغرافيا وحسب القطاع الاقتصادي الواردة للمؤسسة على 8 دول عربية فقط لتقرير عام 2007، 12 دولة لتقرير العام 2008، ثم 9 دول في تقرير العام 2009، ثم 6 دول لتقرير العام الحالي. وذلك على الرغم من صدور قرار جامعة الدول العربية رقم (ق 1843 - د.ع 86) بتاريخ 2010/9/30، على هامش مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2009، والذي يحث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي فيها بهدف إثراء التقارير المقبلة، علما بأن بيانات الاستثمارات العربية البينية يقتصر مصدرها على الجهات الرسمية القطرية.

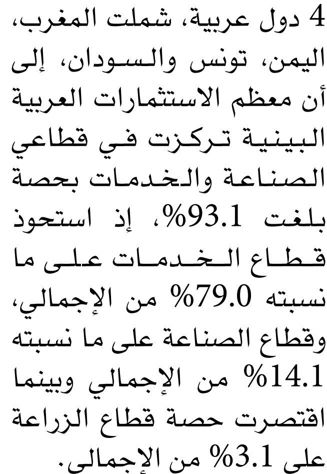
ووفقاً للبيانات الواردة لهذا العام والتي **اقتصرت على 6 دول عربية فقط**، شملت؛ مصر، الأردن، اليمن، المغرب، تونس والسودان، فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010 نحو 5.7 مليار دولار مقابل 7.9 مليار دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2009، أي بانخفاض بلغ معدله 28.2%. وتشير بيانات العام 2009 التي توفرت من 9 دول عربية فقط، بلوغها ما قيمته 22.6 مليار دولار.

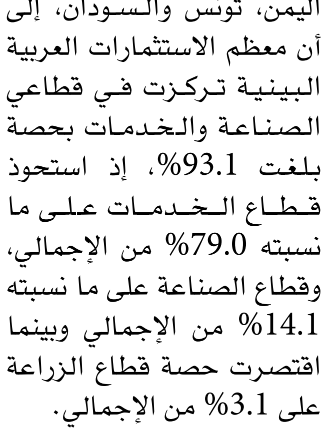
وقد **تصدرت السودان قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام** 2010، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 2.9 مليار دولار وبحصة 51.2% من الإجمالي، تليها مصر بحوالي 1.5 مليار دولار وحصة 26.9%، ثم المغرب بحوالي 616 مليون دولار وحصة 10.8%،

ثم الأردن بحوالي 265 مليون دولار وحصة 4.7%، واليمن بحوالي 192 مليون دولار وحصة 3.4%، وتونس بحوالي 166 مليون دولار وحصة 2.9%. وبمقارنة البيانات المتوفرة لنفس مجموعة الدول خلال العامين 2009 و2010، فقد سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية ارتفاعاً في كل من المغرب وتونس، بينما شهدت تراجعاً في كل من السودان، مصر، الأردن، واليمن.

وعلى صعيد **توزيع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني قطاعيا**، تشير البيانات الواردة من 4 دول عربية، شملت المغرب، اليمن، تونس والسودان، إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الصناعة والخدمات بحصة بلغت 93.1%، إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 79.0% من الإجمالي، وقطاع الصناعة على ما نسبته 14.1% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة قطاع الزراعة على 3.1% من الإجمالي.



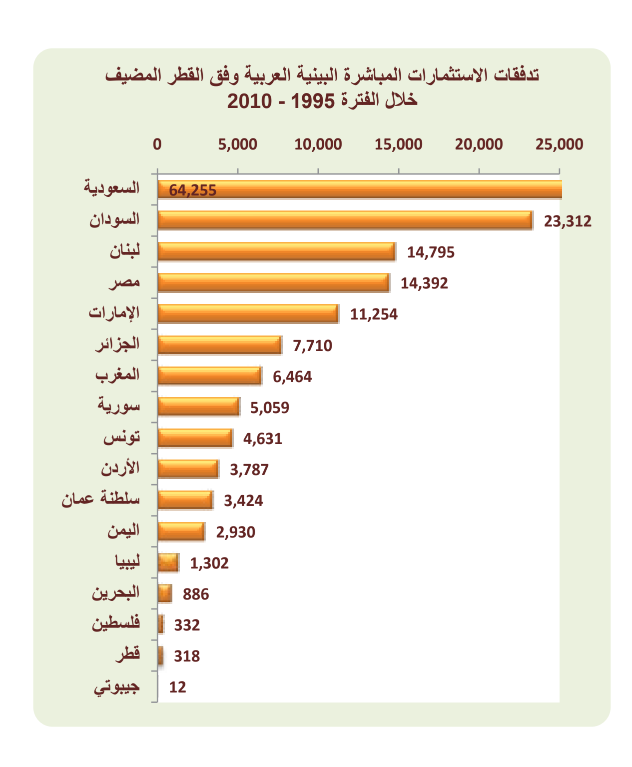




وبناء على البيانات المتوفرة من الدول العربية الخمس المذكورة أنفاً، والتي استضافت استثمارات مباشرة من باقي الدول العربية موزعة حسب دولة إقامة المستثمر العربي، فقد تم اشتقاق بيانات الاستثمارات المباشرة البينية العربية حسب الدول الصادر منها هذه التدفقات، حيث **تصدرت مصر القائمة بتدفقات بلغت حوالي 2.3 مليار دولار** أو ما نسبته 40.1% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في السودان (2.1 مليار دولار). وجاءت السعودية ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته 923 مليون دولار وما نسبته نحو 16.3% من الإجمالي، تركزت في مصر (369 مليون دولار)، السودان (239 مليون دولار) والأردن (229 مليون دولار). وحلت الإمارات بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 830 مليون دولار وما نسبته نحو 14.6% من الإجمالي، تركزت معظمها في مصر (404 مليون دولار) والمغرب (280 مليون دولار). في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من ليبيا حوالي 420 مليون دولار وحصة 7.4%، تلتها التدفقات الصادرة من الكويت بنحو 358 مليون دولار وحصة 6.3% من الإجمالي.

وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995

وحتى نهاية عام 2010، يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار خلال عام 1995 إلى نحو 5.68 مليار دولار عام 2010، حيث تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار باستثمارات إجمالية للفترة بلغت حوالي 64.3 مليار دولار وحصة 39.0% من الإجمالي، يليها السودان بحوالي 23.3 مليار دولار وحصة 14.1% من الإجمالي، لبنان بحوالي 14.8 مليار دولار وحصة 9.0%، مصر بحوالي 14.4 مليار دولار وحصة 8.7%، ثم الإمارات بحوالي 11.3 مليار دولار وحصة 6.8%، واستحوذت هذه الدول الخمس على نحو 77.6% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995– 2010) البالغة نحو 128 مليار دولار.



نحو منهجية جديدة لحساب رصيد الاستثمارات العربية البينية:

اضطر القائمون على إعداد تقرير مناخ الاستثمار لهذا العام استبعاد الجدول الإحصائي الذي كان يرصد الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة منذ العام 1985 وحتى 2010، والذي جرت العادة على استعراضه على أساس سنوي دوري ومنتظم لعدد من الأسباب أهمها ما يلي:

- شح البيانات المتوفرة بشأن الاستثمارات المباشرة العربية البينية.
- يرى فريق العمل القائم على إعداد بيانات التقرير وجود العديد من المآخذ والانتقادات الفنية على بيانات الرصيد من أبرزها أن منهجية حسابه لا تأخذ في اعتبارها؛ تدفقات الاستثمارات التي تم سحبها من الدول العربية المضيفة إلى دولة إقامة المستثمر العربي، وكذلك لا تطبق أية معدلات إهلاك على الاستثمارات القائمة والمستمرة خلال الفترة منذ عام 1985 أو السنوات التي تليها.
- قيام صندوق النقد الدولي بعمل أول مسح منسق لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (CDIS) على المستوى العالمي، بهدف تحسين درجة توافر وجودة تلك البيانات، على أساس الأرصدة القائمة وحسب الدولة المضيفة، حيث غطي مسح الصندوق البيانات

اعتبارا من نهاية العام 2009، على أن يتم تكرار هذا المسح بشكل منتظم على أساس سنوي.

- منهجية استخراج الرصيد التي كانت تتبعها المؤسسة تتشابه مع المنهجية التي كانت متبعة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) والتي تعتمد على التجميع التراكمي للتدفقات السنوية منذ العام 1970 والتي تخلي عنها الانكتاد بل وسحب السلسلة الزمنية لهذه الأرصدة من موقعه الشبكي عام 2010 فضلا عن مشاركته في مسح صندوق النقد الدولي ضمن مؤسسات دولية عديدة، منها؛ البنك المركزي الأوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية.
- المفاهيم، ودرجة التغطية، وأساليب تقييم وتصنيف البيانات التي تم جمعها في إطار مسح الصندوق، تتفق مع التوصيات والمعايير المنصوص عليها بالطبعة السادسة لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2010، وكذلك المعيار الدولي لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالطبعة الرابعة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- دعم 72 دولة لمبادرة الصندوق في هذا الشأن منها دولتين عربيتين هما البحرين والمغرب وإدخال تحسينات ملحوظة فيما يتعلق بجودة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول. ووفقاً لما توصلت إليه من نتائج، في اجتماعها الثالث والعشرين المنعقد في أكتوبر 2010، أعلنت اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لدى صندوق النقد الدولي أن نحو 52 دولة حول العالم قدمت، بتاريخ 5 أكتوبر 2010 وتواريخ لاحقة له، بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ونحو 42 دولة استكملت استبيان البيانات الوصفية التي تصف منهجية إعداد تلك البيانات ومصادرها وشموليتها ودوريتها. إلا أن بعض الدول قد طلبت مهلة كونها غير قادرة على تجهيز البيانات المطلوبة في نهاية سبتمبر 2010، إضافة إلى دول أخرى، أفادت بأنها لن تتمكن من تقديم بيانات عن عام 2009 ولكنها وعدت بتجهيز بيانات عن عام 2010. وبمقارنة عدد الدول المشاركة في المسح المجمع لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدد الدول المشاركة في المسح المنسق لإحصاءات استثمارات محفظة الأوراق المالية الذي بدأ منذ عام 2001 (70-75 دولة في عامي 2008، 2009)، فإن درجة استجابة الدول للمشاركة في مسح الاستثمار المباشر تعتبر إيجابية للغاية.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أنه تم الإفصاح عن النتائج النهائية لمسح الصندوق وفقاً للموقف في نهاية ديسمبر 2009 بتاريخ 14 يونيو 2011 إلا ان مشاركة البحرين والمغرب اقتصرت على تقديم بيانات رصيد الاستثمارات الواردة إليها.

وفي هذا السياق تدعو المؤسسة بقية الدول العربية للمشاركة في مسح الصندوق وتقديم بيانات الرصيد للاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة وفق المنهجية المعتمدة حتى يتسنى للمؤسسة استخلاص بيانات رصيد وتدفقات الاستثمارات العربية البينية في السنوات المقبلة وفق المنهجية الجديدة.

رابعا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2011

في ظل تلك الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي تمر بها معظم الدول العربية، والتي تطال مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تزداد أهمية التنبؤ وقيمته وخصوصا فيما يتعلق بالآثار المتوقعة لهذه الأحداث وتأثيرها المحتمل على مناخ الاستثمار في الدول العربية، وبالتالي حجم التدفقات المتوقع أن ترد إلى المنطقة خلال العام الجاري 2011، وخلال السنوات القليلة المقبلة، إن أمكن. لاسيما وان المستثمر المحلي والإقليمي والدولي يركز وبشكل رئيسي في قراراته الاستثمارية على الدراسات المستقبلية المتعلقة بالأسواق على اختلاف تخصصاتها وفروعها ومدارسها واتجاهاتها لأنها تعطيه فكرة تقريبية عن الواقع الذي سيتعامل معه.

ولذا يسعى تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لهذا العام إلى تلبية تطلعات العديد من المستثمرين الحاليين والمحتملين في المنطقة العربية من خلال محاولة استشراف آفاق المستقبل بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للعام الثاني على التوالي، بعدما تم تدشين هذا المشروع لأول مرة في تقرير العام 2009 وحقق صدى وترحيباً واسعين من مختلف الجهات المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

1.4 آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 2011:

من أجل تقديم توقعات واقعية تستند إلى أسس نظرية علمية وواقعية عملية لأوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 2011، فقد تم رصد أداء العديد من العوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر. وتندرج هذه العوامل تحت مجموعتين من العوامل المحددة لحجم وقيمة وشكل ونمط هذه التدفقات وهي؛ أولا: الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية، ثانيا: سياسات الدول المضيفة للاستثمار. وفي ضوء ذلك فإنه من المرجح استمرار نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عام 2011 ولكن بدرجة محدودة وفيما يلي التفاصيل.

أولا: الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية:

في هذا الإطار تم رصد الأداء المتوقع للعديد من المؤشرات في هذا المجال والتي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على حركة الاستثمار في العالم ومنها:

نمو الاقتصاد العالمي؛ يعد من أهم العوامل المؤثرة طرديا في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصا في الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالميا. وهنا تجدر الإشارة إلى استمرار تعافي الاقتصاد العالمي بعد معاودة النمو منذ منتصف عام 2009 لتصل تقديرات صندوق النقد الدولي إلى 4.5% عامي 2011 و2012 مقارنة مع انكماش خلال عامي 2008 و2009 وفي هذا الصدد تشير معظم الدراسات إلى أن الفترة الزمنية التي يتأثر بعدها الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا بالنمو الاقتصادي تتراوح ما بين 3 إلى 6 شهور.

الأسعار العالمية للسلع الأولية؛ وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية تؤثر طرديا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجهة إلى مجموعة الدول العربية والدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية حيث فاق ارتفاعها خلال عام 2010 التوقعات ومن المنتظر ان تواصل ارتفاعها ولاسيما كافة المعادن خلال العام 2011، وذلك لتوقع ارتفاع مستويات الطلب مع انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، ولكن بمعدلات بطيئة نسبياً.

حجم التجارة العالمية؛ باعتبار أن هناك علاقة طردية بين نمو التجارة ونمو الاستثمار لاسيما وان معظم الدراسات خلص إلى أن الاستثمار يتبع التجارة في حركته. ونظراً لتوقعات استمرار نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات في عام 2011 بعد ارتفاعها بنسبة 18.6% إلى 18.7 تريليون دولار عام 2010، فإنه من المتوقع أيضا تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا بنمو التجارة.

حجم الائتمان المصرفي عالميا؛ يؤثر على قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات عبر الوطنية). وفي هذا الإطار يلاحظ انتعاش نسبي للأسواق العالمية لأدوات حقوق الملكية للانتعاش وتراجع درجة مخاطر الإقراض الدولي. وذلك بفضل التحركات الايجابية التي بادر بها صانعو السياسات والذي ساعدت على استقرار أسواق التمويل والحد من المخاطر المفاجئة.

تحركات وردود أفعال قاطرات الاستثمار في العالم: وفي مقدمتها الشركات عبر الوطنية وصناديق الثروة السيادية وصناديق حقوق الملكية الخاصة بما لديها من حصة كبيرة تستحوذ عليها من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وخاصة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية التي عكست نمواً نسبياً في نشاط تلك الجهات مع تحسن بيئة الأعمال في معظم الدول حول العالم. وتوضح المؤشرات الأولية لعام 2011، أن الشركات عبر

الوطنية تخلت نسبيا عن السياسات الاستثمارية المتحفظة التي فضلت اتباعها خلال الثلاثة أعوام الأخيرة لتقوية ميزانياتها الداخلية حيث حدث ارتفاع طفيف في قيمة المشاريع الجديدة خلال الربع الأول من العام 2011 إلى نحو 275 مليار دولار لنحو 3900 مشروع في الوقت الذي استقرت فيه قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود خلال الربع الأول للعام 2011، قرب مستويات الربع الأول لعام 2010 لنحو 1200 حالة بقيمة 75 مليار دولار.

مدى جاذبية الفرص الاستثمارية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية في شكل تراجع حاد في قيم العديد من الأصول وخصوصا في عدد من الدول الصاعدة والنامية التي يترقبها المستثمرون العالميون عن كثب حيث تشير البيانات إلى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية بمعدل 10% عام 2010 لتصل إلى 525 مليار دولار.

عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر: تؤثر نتائج الحسابات الختامية للشركات على السياسات الاستثمارية حول العالم وخصوصا الشركات عبر الوطنية وطريقة تعاطيها مع فروعها إما بزيادة الاستثمار وإعادة استثمار تلك العوائد إذا كانت موجبة أو قد تتجه إلى استرداد تلك العوائد من فروعها أو الشركات التابعة لها (المنتسبة أو الزميلة) العاملة في الدول الأخرى بدلا من إعادة استثمارها مرة أخرى مما يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمارات المباشرة، وهو ما حدث بالفعل حيث شهد العام 2010 ارتفاعا في تحويل عوائد الاستثمار بدلا من إعادة استثمارها رغم أن أرباح الشركات عبر الوطنية واصلت ارتفاعها تدريجيا إلى مستويات ما قبل الأزمة خاصة وأن العوائد المعاد استثمارها استحوذت على ما نسبته 30% من الإجمالي العالمي خلال العامين 2006 و2007.

تطورات أسعار الصرف ونتائج حرب العملات؛ تشير تطورات أسعار الصرف خلال العام 2010 إلى أن سعر صرف الدولار الأمريكي قد شهد تقلبات قوية أمام العملات الرئيسية، حيث ارتفع أمام اليورو والين وعملات دول الاقتصادات الناشئة خلال النصف الأول من عام 2010 نتيجة للاضطرابات المالية العالمية وظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية في بداية العام 2010، فارتفع إلى 0.84 يورو، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً إذ سرعان ما تراجع خلال النصف الثاني من عام 2010 بعد أن واجهت أوروبا الموحدة أزمة الديون السيادية ببرامج تقشف صارمة، إلى مستوى 0.71 يورو كنتيجة طبيعية لتحرك الأسواق بعيدا عما يسمى بعملات الملاذ الآمن وميل المتعاملين فيها نحو تحمل المخاطر. ساعد على ذلك، نشوب "حرب العملات" الجارية بتنافس البنوك المركزية في أنحاء العالم على تخفيض قيمة عملاتها، والتي اشتدت خلال سبتمبر الماضي مع دخول اليابان في هذه الحرب على إثر ارتفاع الين بمعدلات متسارعة بعد تراجعه خلال شهر أبريل مما دفع السلطات إلى التدخل في أسواق الصرف بسبب المخاوف من التقلبات غير المواتية. كما ارتفعت معظم عملات الدول الآسيوية الناشئة، بما في ذلك اليوان الصيني.

ثانيا: سياسات الدول المضيفة للاستثمار:

ما من شك في أن لسياسات الدول المضيفة وتطوراتها السياسية وتشريعاتها وإجراءاتها ذات الصلة بالاستثمار والأعمال دوراً مهماً في حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم. وفي هذا السياق، لابد من تتبع ورصد عاملين مهمين بغرض الوقوف على مدى تحسن سياسات الدول المضيفة أو تدهورها، أولهما: بيئة الأعمال وخصوصا مرونة البيئة التشريعية وتنفيذها العملي على أرض الواقع، وثانيهما: جهود الترويج القطرية التي تقوم بها هيئات تشجيع الاستثمار وعلاقتها بالمستثمر قبل وبعد اتخاذ القرار الاستثماري وأثناء مرحلة التشغيل والإنتاج.

(1) بيئة الأعمال والبيئة التشريعية:

تؤثر بيئة الأعمال والتشريعات على حركة التدفقات الاستثمارية عبر الحدود الدولية من خلال تأثيرها على مجموعة واسعة من المتغيرات التي يرصد معظمها تقرير بيئة أداء الأعمال على سبيل المثال وخاصة في الدول المستقبلة لرؤوس الأموال وهنا يمكننا رصد مجموعة من التغيرات أهمها:

تحسن بيئة الأعمال في العالم: فوفق تقرير بيئة أداء الأعمال، الذي يرصد الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال. شهد التقرير للعام 2011 الذي يغطى بيانات العام المالي 2010/2009 (يونيو 2009 إلى مايو 2010) مزيدا من الإصلاحات، مقارنة بالفترات السابقة، حيث نفذت 117 دولة خلال تلك الفترة 216 إصلاحا. مقارنة مع 287 إصلاحاً في 131 دولة للعام المالي 2009/2008 وللعام السابع على التوالي، تصدرت دول إقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا جميع الأقاليم الاقتصادية الأخرى على المستوى العالمي في انتهاج الإصلاحات ذات الصلة ببيئة أداء الأعمال، وعلى الجانب الآخر، رصد التقرير اتجاه السلطات في عدد من دول العالم إلى فرض وتشديد القيود على بيئة أداء الأعمال وخاصة على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما المتعلقة بمتطلبات الفحص وزيادة القيود الجديدة على الاستثمار الأجنبي في أسواق المال بما يعكس مناخاً استثمارياً غير موات وأقل تحررا من ذي قبل.

(2) دور هيئات الترويج للاستثمار:

تستطيع هذه الهيئات أن تلعب دورا مهماً في مجال بذل الجهد لإقناع حكوماتها بضرورة الاستمرار في انتهاج سياسات وتشريعات تحررية تحافظ على مناخ الاستثمار الجاذب لمثل هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى اضطلاعها بدور أكبر، وخاصة في ظل هذه الظروف، في مجال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الوقت الحالي. وفي هذا الإطار رصدت الرابطة

العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) التي تأسست عام 1995 في سويسرا، وتضم في عضويتها أكثر من 250 عضواً من وكالات ترويج الاستثمار من كل دول العالم، المزيد من النشاط لمعظم تلك الهيئات، كما عقدت الرابطة المزيد من الفعاليات التي تستهدف تشجيع التعاون بين الجهات المعنية بالاستثمار في العالم لتطوير أنظمة تبادل المعلومات والبيانات بين الوكالات، وتبادل الخبرات حول تجارب الدول لجذب الاستثمارات، والمساعدة باقتراح سياسات تشجيع الاستثمار المناسبة على الأعضاء لطرحها على صانعي السياسات في هذه الدول، والمساعدة في التدريب، ورفع قدرات الوكالات التي تتمتع بعضويتها. وأهمها مؤتمرها السنوي الذي عقد في بوينس ايرس بالأرجنتين في نهاية يونيو 2010.

وفي ضوء العوامل السابق استعراضها، واستناداً للتدفقات الفعلية المحققة خلال العامين الأخيرين 2009، 2010 والمقدرة بنحو 1.114 تريليون دولار، 1.122 تريليون دولار على التوالي، فإن التوقعات المبدئية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2011، يمكن أن تتراوح ما بين 1.3-1.5 تريليون دولار (انكتاد، يناير 2011).

وتعزى هذه التوقعات إلى العديد من العوامل الدافعة السابق الإشارة إليها، أبرزها؛ تحسن مؤشرات الاقتصاد العالمي على مستوى الاقتصاد الكلي عام 2010، مما عزز من المستويات المحققة لأرباح الشركات عبر الوطنية ورفع من القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة للشركات في أسواق المال العالمية والمحلية. وتتضافر هذه الظروف المواتية مع عودة الثقة في قطاع الأعمال للعام 2011 في القدرة على ترجمة المستويات القياسية المحققة للموجودات النقدية لدى الشركات عبر الوطنية (والتي تتراوح ما بين 4-5 تريليونات دولار لدى الشركات عبر الوطنية العاملة في الدول المتقدمة فقط) في صورة استثمارات جديدة. ومن المتوقع أيضا أن تنتعش صفقات الاندماج والاستحواذ حول العالم سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية خلال عام 2011، يساعد على ذلك المناخ الاستثماري الملائم والسياسات المواتية لاجتذاب المستثمرين الأجانب، بما يؤيد زيادة التوقعات الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011.

ومن جهة أخرى، هناك عدد من المخاطر التي يتعرض لها هذا السيناريو الإيجابي لا تزال قائمة، على رأسها، احتمال تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم للعام 2011، إضافة إلى المخاطر المتصلة بتقلب أسعار العملات، ومدى تفاقم أو انفراج مشكلة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي، وتداعيات كارثة مفاعل فوكوشيما في اليابان، ونتائج الحركات الاحتجاجية في دول منطقة الشرق الأوسط وكذلك زيادة الاتجاه لانتهاج سياسات استثمار حمائية، مما قد يعرقل انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2011.

2.4 آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2011:

أما على صعيد آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية في عام 2011 استنادا للأسس النظرية والواقعية السابق استعراضها فيتضح لنا ضرورة رصد العديد من المتغيرات والعوامل والمؤشرات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر وهي؛ أولا: الظروف الاقتصادية الدولية والتي سبق استعراضها، ثانيا: سياسات الدول العربية المضيفة للاستثمار خلال العام 2010 وتشمل العديد من المحاور هي؛ تطورات السياسات الاستثمارية في الدول العربية لعام 2010 والتي بدورها تتضمن التطورات السياسية والتشريعية والإجرائية، السياسات ذات الأثر المباشر وغير المباشر على أداء الاستثمارات المباشرة وأخيرا الاتفاقيات الإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية الدولية ذات الصلة بتشجيع الاستثمارات، ثم الجهود الترويجية للدول العربية خلال العام 2010 والتي بدورها تضم فعاليات الترويج التي شهدتها الدولة، الفرص الاستثمارية المعروضة، المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة.

1.2.4 سياسات الدول العربية المضيفة للاستثمار خلال العام 2010:

1.1.2.4 التطورات السياسية في الدول العربية لعام 2011:

مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على أداء الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء من استثمار محلي أو أجنبي. كما أن معظم الدراسات الحديثة والتجارب العملية الدولية تؤكد أهمية الاستقرار السياسي في الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ونظرا لضخامة التطورات السياسية التي شهدتها وتشهدها المنطقة في الفترة الحالية وارتباطها الوثيق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الحاكمة لمناخ الاستثمار، يحاول التقرير من خلال هذا الجزء التعرف على مستقبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في المنطقة العربية من خلال استشراف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع السياسية في المنطقة مستقبلاً.

لاشك أن التطورات السياسية الأخيرة التي يشهدها عدد من الدول العربية ستنعكس بطبيعة الحال في البيئة الاستثمارية للمنطقة العربية بشكل عام، وخاصة أنها بلغت حدودها القصوى بتحقق ثورات في دول مثل تونس ومصر. وعلى الرغم من أنه لم يحن الوقت بعد لاستخلاص النتائج والدروس لعدم اكتمال الصورة وتواصل الاحتجاجات الشعبية بمختلف مراحلها وأشكالها، إلا أن هذا الجزء من التقرير يسعى لتقديم رؤية موضوعية وآلية لتحليل تداعيات هذه الأحداث على بيئة الاستثمار في الدول العربية، من خلال حصر الأحداث وأبعادها المختلفة وكذلك تداعياتها المحتملة وآجال تأثيرها وقنوات تأثيرها، معتمداً في ذلك على

ما توافر، في الوقت الحالي، من معلومات وكذلك على خبراتها المتراكمة في مجال مكونات ومحددات مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وترتكز محاولة تحليل تداعيات التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في المنطقة على محورين؛ يتمثل أولهما في؛ محاولة تحليل اثر تلك التطورات على مكونات مناخ الاستثمار المتعارف عليها دوليا. وثانيهما في؛ تكوين صورة واضحة عن المستجدات والأحداث والتطورات التي نجمت عن هذا التطور السياسي.

مكونات مناخ الاستثمار ومدى تأثرها؛

وبغرض رصد وتحليل تداعيات هذه الأحداث لابد أولا من استعراض مكونات مناخ الاستثمار، وفي هذا السياق ومن واقع خبرة المؤسسة التي تمتد على مدى ربع قرن في مجال إعداد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، يمكن إدراج عناصر ومكونات مناخ الاستثمار سالفة الذكر تحت 4 مجموعات رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسساتية، وفق ما يلي؛

1. المكونات السياسية؛

تتعلق بمحاور عدة، أهمها؛ قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل الجيش في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة. كما تمتد المكونات السياسية لتشمل كلاً من الوضع الداخلي والخارجي؛ ويشملان مدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.

2. المكونات الاقتصادية؛

وتنقسم مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاقتصادي إلى محورين رئيسيين:

مكونات اقتصادية داخلية؛ تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف. بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

مكونات اقتصادية خارجية؛ وتشمل الميزان التجاري والجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى

الاحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة.

3. المكونات الاجتماعية:

وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها؛ معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.

4. المكونات المؤسساتية:

وتشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله.

محاور التأثير على مناخ الاستثمار:

وبطبيعة الحال، تختلف الآثار المترتبة على تلك الأحداث من دولة إلى أخرى، سلباً وإيجاباً، وذلك وفقاً لهيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وطبيعة التكوين المؤسسي والتغيرات التي تشهدها الدولة، محلياً وخارجياً، ومدى مناسبة ردود أفعالها وسرعتها التي يجب أن تتنبأ بدقة بالأحداث المحيطة بها بل وتسبقها. كما ستختلف درجة تأثير تلك الأحداث على المدى القصير والمتوسط والطويل خصوصا وان طبيعة الأثر وحجمه وطريقة حسابه تختلف من مرحلة إلى أخرى، والاهم من ذلك أن حساب الأثر يستلزم رصد كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالتطورات الحادثة على أرض الواقع، أيا كانت طبيعتها وحجمها.

أهم نتائج الحراك الشعبي وتأثيرها على مناخ الاستثمار:

يترتب على الحراك الشعبي، أيا كانت درجته، مجموعة من التغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها، من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار، سلباً أو إيجاباً، حيث يختلف تأثير ردود أفعال الحكومات وقراراتها على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولة ما، فقد يكون سلبيا على المدى القصير، وربما يتبدل ليصبح ايجابياً على المدى المتوسط

أو الطويل والعكس صحيح. وتؤكد الدراسات والأدبيات السياسية والاقتصادية تجاوز تأثير نتائج مثل هذا النوع من الحراك السياسي حدود الدولة، واحتمالية انتقال تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى دول الجوار. وبالتالي تبرز أهمية دراسة وتحليل تأثير هذه الأحداث على المستوى الإقليمي إلى جانب المستوى القطري. وفي محاولة لتوضيح الأوضاع الحالية، بصورة أكثر واقعية، فقد تم استعراض ابرز تداعيات الحراك الشعبي من واقع ما شهدته الدول العربية في عدد من النقاط، منها؛

- التغيرات السياسية والإدارية؛ خصوصا مع ما ينجم عن الحراك من درجات متفاوتة للتغيرات في التشريعات والإجراءات الإدارية والحكومات والوزراء والمسئولين واحتمالات حدوث ضبابية في الأطر الحاكمة والإجراءات المعمول بها وأسس سيادة القانون والتسرع في اتخاذ القرار.
- التوترات الأمنية؛ وما ينتج عن غياب الأمن، في بعض الأحيان، وما يترتب عليها بالطبع من آثار تختلف من حالة لأخرى بحسب درجة الانفلات واتساعه الجغرافي والقطاعي وحدته والتي بالطبع تنعكس سلبا على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام.
- الاضطرابات العمالية الفئوية؛ وما ينجم عنها من تداعيات معظمها سلبي، ويتمثل في تعطيل العمل والإنتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل، والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء على حقوق عادلة قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة روح الانتماء والرضاء الوظيفي ومعدلات الإنتاجية.
- إجراءات محاربة الفساد؛ وتشمل سحب مشاريع وأراض وغيرها من بعض المستثمرين، مراجعة الامتيازات المالية التي كان يحصل عليها بعضً المستثمرين، وعمليات تجميد الأرصدة الخارجية لعدد من المسئولين ورجال الأعمال في الداخل والخارج. وتتوقف طبيعة نتائج تلك الإجراءات على مدى عدالتها والتزامها بالقانون وإن كانت في الغالب ستنعكس سلبا في المدى القصير، وإيجابا في المدى المتوسط والطويل بحسب قدرتها على توفير موارد إضافية للحكومات تسهم في تحسين عدد من المؤشرات، فضلا عن خفض تكلفة الفساد على المستثمرين في المستقبل.
- هروب رؤوس الأموال للخارج؛ سواء التي تخص مستثمرين محليين أو أجانب أو مسئولين وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، والأثر السلبي على ميزان المدفوعات وأسواق الصرف وقدرات الدولة التنافسية، ومناخ الاستثمار فيها بشكل عام .
- الموقف من القطاع الخاص؛ بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة معادية للقطاع الخاص في دول الحراك، وخصوصا المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالنظم الحاكمة السابقة، وما يترتب على ذلك من تغيرات إدارية أو تشريعية تمس الامتيازات والضمانات الممنوحة للقطاع الخاص، وما يرتبط بذلك من قضايا الإخلال بالعقود الموقعة مع القطاع الخاص، ومدى حيادية القضاء

المحلي والقدرة على الاحتكام إلى الاتفاقيات والأطر الدولية الحاكمة للاستثمار وأداء الأعمال، ومن بينها اللجوء إلى التحكيم الدولي وفعاليته.

- التأثيرات الإقليمية؛ حيث ينتج عن الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع وإعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود، سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكا والدول العربية الأخرى والعالم، أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكا وبقية الدول؛ حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات والتجارة البينية العربية، وكذلك المعاملات التجارية والمالية العربية مع باقي دول العالم.

وفي هذا السياق، عاد الهدوء الحذر لبعض الدول العربية في أعقاب حراك شعبي نجح في إحداث تغيرات امتدت لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما عرض البعض الآخر نموذجاً ناجحاً للحفاظ على الاستقرار، حيث تعامل مبكراً وبحكمة مع تلك المطالبات بتحقيق إصلاحات استباقية على ارض الواقع استجابت لمطالبات النخب ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان على محاور محددة وواضحة. وعلى النقيض من ذلك، طالت فترة الحراك الشعبي في بعض الدول نتيجة تباطؤ الحكومات في الاستجابة للمطالبة بالإصلاحات. ويتوقع اختلاف تأثير هذه التطورات على مناخ الاستثمار في المنطقة وفقاً للآجال المحتملة لتداعيات هذه التطورات السياسية.

فعلى المدى القصير، هناك تأثيرات سلبية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فمثلا سوف يتراجع عدد الشركات الجديدة ويتم تأجيل قرارات تأسيس عدد من المشاريع أو صفقات الاندماج والتملك سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية. كما سوف تتأثر مؤشرات أداء أسواق المال والأوراق المالية مع تراجع لقيمة العملة الوطنية وخروج للاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة والمضاربية نتيجة التوترات الأمنية والسياسية وقيام مؤسسات التقييم الدولية للمخاطر القطرية بإعادة تقييم وخفض تصنيفها السيادي لهذه الدول وقد تشهد خسائر أكبر إذا ما صاحبت تلك التحركات الشعبية أعمال تخريب ونهب للممتلكات الخاصة والعامة.

وعلى المدى المتوسط، فقد تشهد تلك الدول تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي والمتمثلة في معدلات النمو والصادرات والعائدات من الأنشطة الخدمية مثل السياحة، وكذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة، وما يصاحب ذلك من تراجع في قيم الأصول بأنواعها.

أما على المدى الطويل، ربما ستكون الصورة أكثر إشراقا مع نجاح الحراك الشعبي في تسريع وتيرة ورفع سقف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ستصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار سواء في تلك الدول أو الدول العربية الأخرى في المنطقة التي ستقوم بتسريع وتيرة إصلاحاتها طوعا لتفادي تكرار ما حدث في دول الحراك وبما سيصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة برمتها.

2.1.2.4 **التطورات التشريعية في الدول العربية خلال عام** 2010:

استهدفت هذه الإجراءات و/أو السياسات في معظمها تحسين أحكام النفاذ للأسواق المحلية أمام المستثمر الأجنبي، حيث ركزت على رفع الحدود العليا لحصة ملكية الأجانب في الشركات المحلية.

وعلى صعيد المنطقة العربية، شهدت العديد من الإجراءات والسياسات الجديدة التي تصب في اتجاه منح المزيد من درجات التحرير لمناخ الاستثمار في المنطقة، ففي **الأردن** تم إعداد مشروع لتعديل قانون تشجيع الاستثمار، قيد الدراسة، بهدف وضع أسس جديدة وفتح القطاعات المختلفة أمام الاستثمار الأجنبي.

أما **الإمارات**، فتعمل وزارة الاقتصاد حالياً على إصدار مجموعة من 14 قانوناً، البعض منها سيكون جديداً، في حين يعد البعض الآخر نسخاً معدلة عن القوانين الموجودة. وستغطي هذه القوانين الجديدة الاستثمارات الأجنبية، والصناعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والتحكيم، وحوكمة الشركات، فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فقد شهدت الدولة إعداد مشروع قانون اتحادي جديد للاستثمار الأجنبي وآخر للمنافسة وجار تعديل قوانين الإفلاس ومكافحة الغش في المعاملات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) وهناك مناقشات لاعتماد التوقيع الإلكتروني بكافة المعاملات التجارية والرسمية بالدولة ومعروض على الجهات المعنية لاتخاذ إجراءات استصداره.وتهدف تلك القوانين إلى تنظيم وتنسيق الاستثمارات، وممارسات الأعمال، وحوكمة الشركات.

وتسعى **الكويت** لإقرار مشاريع قوانين لمحاربة الفساد وتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار واعتماد التوقيع الإلكتروني حيث إن تلك المشاريع معروضة على اللجنة التشريعية بمجلس الأمة.

وفي **لبنان**، تم إقرار قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية عبر الموافقة للحكومة على الانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف و بشأن الأداء والتسجيل الصوتي بموجب قوانين محلية وتم الانتهاء من مشاريع قوانين لحق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد.

وفي **مصر**، تم إقرار قانون جديد رقم 76 لسنة 2010 بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق والقانون رقم 135 لسنة 2010 بإصدار

قانون التأمينات والمعاشات، كما تم تعديل قوانين رقم 125 لسنة 2010 بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال ورقم 133 لسنة 2010 بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

وشهدت **اليمن** إصدار مجموعة قوانين جديدة أبرزها؛ القانون رقم 1 لسنة 2010 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والموافقة على الاتفاقية الدولية لهذا الشأن، وكذلك قرار جمهوري بالقانون رقم 15 لعام 2010، لتعديل المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار والتجارة لتحسين بيئة الاستثمار لتتناسب مع مستجدات الاستثمار العالمية، وتنسجم مع قوانين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم خلال العام استحداث وتعديل قوانين الجمارك وضريبة الدخل وتنمية وتطوير النشاط الصناعي والترويج للصناعات الوطنية وحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية والمناجم والمحاجر والعلاقات التجارية والمؤشرات الجغرافية وحماية العلامة التجارية المشهورة وتوفير مبدأ المعاملة الوطنية ووضع الأحكام والضوابط المنظمة لوظيفة التعليم العالي.

3.1.2.4 **التطورات الإجرائية في الدول العربية لعام** 2010:

وفقاً ما ورد إلينا من بيانات قطرية من الأردن والإمارات والكويت ولبنان ومصر واليمن شهدت تلك الدول ما يلي:

شرعت السلطات الإماراتية في إعداد خارطة استثمارية لمواقع الاستثمار بالدولة، وتيسير موافقات الاستثمار من خلال "النافذة الواحدة" بالمناطق الاقتصادية والحرة، فضلا عن تفعيل دور مجالس رجال الأعمال. كما تم بدء العمل بإجراءات جديدة لتطوير الإدارة الحكومية، منها؛ تحديث قانون الخدمة المدنية، وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة ومعايير التميز في الأداء واستخدام الوسائل الحديثة لقياس ومتابعة الأداء ومعدلات الرضى الوظيفي، وإنشاء مراكز للتميز المؤسسي وتفعيل الحكومة الإلكترونية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات الحكومية. كما تم إنشاء معهد حوكمة الشركات وتطبيقها على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي في عام 2010 وترسيخ مفهومها وأنظمتها الإستراتيجية في الجهات والوزارات الاتحادية، فضلا عن إصدار تقارير وطنية حول التنافسية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة" وحوكمة الشركات والأهداف التنموية للألفية.

كما تم في مصر اتخاذ العديد من الإجـراءات الجديدة لغرض تسهيل بيئة أداء الأعمال منها؛ الترخيص لمشاريع تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة وإنشاء صندوق لتمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وإنشاء مركز لخدمة التجار بالغرفة التجارية وإلغاء مقابل الخدمات الذي يدفع للهيئة العامة للاستثمار بالنسبة لشركات المسئولية المحدودة.

كما تم تطوير 32 خدمة للمستثمرين أهمها؛ التوسع في إصدار بطاقة المستثمر العربي والتشغيل التجريبي لخدمة التأسيس الالكتروني للشركات ومتابعتها الكترونيا وتوحيد نظام ومكان تأسيس الشركات وإتاحة نماذج عقود التأسيس وتطوير إدارة تعديل عقود التأسيس والأنظمة الأساسية والبيانات للشركات ونشر ثقافة الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، فضلا عن إصدار جواز السفر والإقامة الكترونياً وإصدار التوكيلات للمستثمرين بالحاسب الآلي وافتتاح المزيد من مكاتب تصديقات وزارة الخارجية بالمحافظات، إضافة إلى إجراءات جديدة لتطوير الإدارة الحكومية عبر تفعيل وتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة، وتكامل وتبادل البيانات القومية والخدمات بين الجهات الحكومية، علاوة على إصدار تقارير وطنية حول التنافسية والتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية 2010.

وشهد اليمن اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين بيئة أداء الأعمال منها؛ موافقة الحكومة على الدراسات الاستشارية للأولويات العشر الداعمة للاقتصاد والمشاريع القطاعية وعددها 35 مشروعا واعتمادها كأولويات لخطة التنمية الرابعة الموضوعة حيز التنفيذ للعامين 2010، 2011. كما تم تشكيل لجنة لإيجاد حلول للمشاريع المتعثرة، إضافة إلى اللجنة الفنية لمتابعة المشاريع الإستراتيجية بأمانه العاصمة وتذليل العوائق التي تواجه تنفيذها. كما تمت دراسة مقترح لإنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات السلعية والخدمية، فضلا عن إجراءات جديدة لغرض تسهيل بيئة أداء الأعمال، أهمها؛ استكمال تطبيق نظام النافذة الموحدة وتوسيع الحيز المكاني لها في وزارة الصناعة والتجارة وإصدار دليل الخدمات الجديد المعدل وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع رفع كفاءة قطاع التجارة. وقد بدأ تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار في عدد من المجالات التنموية والصناعية وإصدار أول دليل لحوكمة الشركات واتخاذ إجراءات جديدة لتطوير الإدارة الحكومية، ومنها؛ إعداد النظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف العامة ومبادرات الإدارة الرشيدة وإعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإعداد وإصدار التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية 2010 والاستعداد لإصدار تقارير وطنية حول التنافسية والتنمية البشرية.

4.1.2.4 **التطورات ذات الصلة بالاستثمار في الدول العربية لعام** 2010:

هناك العديد من الإجراءات التي يتم اتخاذها في مجالات متنوعة ولكنها تؤثر وبشكل مباشر أو غير مباشر على مناخ الاستثمار ومن تلك الإجراءات ما يتصل بالسياسات النقدية والمالية للسلطات على غرار قيامها بضخ مبالغ ضخمة في بعض القطاعات الاقتصادية في معظم الدول العربية بغرض التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستمرت في ذلك خلال العام 2010 حيث تواصلت برامج الإنفاق الحكومي والدعم المالي للبنوك والمؤسسات المالية ولكن بنسب أقل من عام 2009 فضلا عن اتخاذ عدد قليل من الدول العربية نوعاً من الإجـراءات التمييزية أو غير الشفافة التي تؤثر سلباً على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

ومن بين الإجراءات التي برزت خلال العام 2011 ما اتخذته السلطات من قرارات لزيادة الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري وهو ما سينعكس بالطبع على مناخ الاستثمار. وسنتناول في هذا الجزء الشق الجاري من الإنفاق العام، كما سنتناول الشق الاستثماري من الإنفاق العام ضمن البند 1.2.2.4 المتعلق بالفرص الاستثمارية المعروضة.

وفي هذا السياق رصد التقرير ردود الأفعال التي انتهجتها معظم الدول العربية في صورة اتباع سياسة مالية توسعية في الشق الجاري، بغرض احتواء المطالب الشعبية الناجمة عن أجواء عدم اليقين وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. كما هو موضح بالجدول التالي، حيث تتراوح تقديرات هذه التكلفة ما بين 0.3% من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، ونحو 15% من الناتج في السعودية، لكن عبر عدد من السنوات.

ويأتي تأثير زيادة الإنفاق الجاري على مناخ الاستثمار من عدة زوايا من بينها؛

- كلما زاد الإنفاق العام الجاري زاد الطلب العام في الاقتصاد وبالتالي زادت جدوى إنشاء المشروعات الاقتصادية بأنواعها لمقابلة تلك الزيادة في الطلب والارتفاع في الأسعار بمزيد من المعروض من السلع والخدمات.

- لم يعد النظر لمناخ الاستثمار يقتصر فقط على الاهتمام بمراقبة مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، مثل؛ وضعية المصارف ومعدلات التضخم وفقاعة أسعار الأصول المالية وغير المالية وعجزي المالية العامة والحساب الجاري، بل يمتد ليشمل المؤشرات الاجتماعية. ولعل أبلغ الأدلة على ذلك، الحقيقة التي ساقتها تجربتا تونس ومصر، حيث كان أداؤهما على صعيد الاقتصاد الكلي جيدا نسيبا في السنوات الأخيرة، لكن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، لم تنعكس بالضرورة على الوضع الاجتماعي، وهو ما أدى في النهاية إلى تطورات سياسية عميقة التأثير على الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمار بشكل عام.

- ينظر إلى معظم هذه السياسات المالية التوسعية على أنها خطوة على طريق الإصلاح والتحول من الاعتماد الكلي على الدعم غير الهادف إلى نظام أمان اجتماعي أكثر عدالة وفعالية، وبما يسهم في تعميق الاستقرار الاجتماعي وتحسين مؤشراته وأبرزها؛ العدالة في توزيع الدخل، ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير مقومات معيشية مقبولة من حيث الرعاية الصحية والتعليمية وخلافه ومن ثم تؤدي الى الاستقرار السياسي والأمني وبما يصب في نهاية المطاف في مناخ استثمار واعد في المنطقة العربية.

إلا انه في المقابل يجب على حكومات المنطقة ان تسعى إلى تحييد الآثار السلبية المحتملة لزيادة الإنفاق الجاري خصوصا وانه سيلقي بتكلفة إضافية على كاهل الموازنات العمومية، بحسب حجمه وأجله.

جـدول ملخص لأحـدث إجـراءات

الدولة	الإجراء	تاريخ الإعلان عنه	التكلفة من الناتج %	طبيعة الإجراء
الكويت	مكرمة أميرية لكل مواطن بلغت 1000 دينار ومواد تموينية لمدة عامين وإقرار كادر المعلمين والعسكريين	17 يناير 2011	2.5	مؤقت
تونس	رصدت حكومة الوحدة الوطنية حوالي 500 مليون دينار تونسي لتقديم تعويضات عاجلة وفورية لأطراف عدة، شملت؛ مواطني الولايات والمناطق ذات الأولوية التي تضررت من الظلم الاجتماعي واختلال التنمية، توفير فرص عمل مؤقت بنصف الوقت بمرتب شهري (150 ديناراً) تمهيداً لتوفير عمل دائم.	26 يناير 2011	1.6	دائم
	ضحايا الثورة من عائلات الشهداء والجرحى بصورة مبدئية، صغار الحرفيين والتجار المتضررين جراء الأحداث الأخيرة بما يمكنهم من استئناف نشاطهم، الفلاحين المتضررين من التقلبات المناخية.	26 يناير 2011		مؤقت
الجزائر	إعفاء من الضرائب على السكر وزيت الطعام	13 يناير 2011	0.3	مؤقت
الإمارات	تحسين وتطوير البنية التحتية للإمارات الشمالية	أول فبراير 2011	0.5	مؤقت
	زيادة 70% في معاشات العسكريين			دائم
	تقديم دعم حكومي للأرز والخبز			دائم
البحرين	مكرمة ملكية لكل أسرة بلغت 2660 دولاراً	13 فبراير 2011	1.5	مؤقت
سلطنة عمان	توفير 50 ألف فرصة عمل مع توفير علاوة شهرية للبطالة بواقع 390 دولاراً	27 فبراير 2011	1.25	دائم
مصر	زيادة رواتب الموظفين الحكوميين والمعاشات بمعدل15%	فبراير 2011	0.9-0.7	
	تأسيس صندوق لإعادة هيكلة المشاريع صغيرة الحجم			
	زيادة مخصصات الموازنة لاستيراد القمح			
	تخفيض الضرائب			
لبنان	تخفيض الضريبة على الجازولين بمعدل 55%	فبراير 2011	1.0	
السعودية	بناء 500 ألف وحدة سكنية وبناء وتوسيع مستشفيات	18 مارس 2011	15.0	مؤقت
	صرف مرتب يعادل شهرين للموظفين الحكوميين	18 مارس 2011		مؤقت
	زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع العام بمعدل 19%	18 مارس 2011		دائم
	ضخ رؤوس أموال في المؤسسات الائتمانية المتخصصة، بغرض إلغاء القروض، وزيادة مبلغ القرض العقاري، وتقديم المساكن الملائمة، وتوسيع قاعدة الأمان الاجتماعي وعلاوة البطالة	23 فبراير 2011		مؤقت
	صرف علاوة بنسبة 15% لتعويض الضغوط التضخمية للموظفين الذي مر على تعيينهم 3 سنوات	نوفمبر 2010	1.7	دائم

السياسات المالية في المنطقة العربية

الدولة	الإجراء	تاريخ الإعلان عنه	التكلفة من الناتج %	طبيعة الإجراء
الأردن	زيادة رواتب الموظفين الحكوميين والمعاشات	11 يناير 2011	2.2-2.0	دائم
	دعم السلع الأساسية بمبلغ 20 مليون دينار للمؤسستين المدنية والعسكرية (السكر والأرز والدواجن)			مؤقت
	تخصيص مبلغ 20 مليون لتنفيذ مشاريع إنتاجية وخدمية في المناطق الأقل حظاً			
	تخفيض الضرائب على المواد الغذائية والوقود (إعفاء مادتي الجاز والسولار والبنزين (أوكتان 90) من ضريبة المبيعات الخاصة حتى نهاية العام 2011)			
سورية	زيادة رواتب الموظفين الحكوميين	24 مارس 2011	2.0	دائم
	زيادة المساعدات النقدية للعائلات الفقيرة			دائم
	تخفيض الضرائب على بعض المواد الغذائية			مؤقت
	تخفيض الضرائب على الرواتب ورفع الحد الأدنى المعفي إلى 10 آلاف ليرة			مؤقت
	توفير تغطية كاملة للتأمين الصحي لأرباب المعاشات			دائم
	زيادة الحد الأدنى للأجور			دائم
اليمن	زيادة رواتب الموظفين والعسكريين بحوالي 47 دولاراً شهريا،	23 يناير 2011	1.4	دائم
	اعتماد 500 حالة جديدة للأسر الفقيرة،	23 يناير 2011	0.2	
	تقديم علاوة بطالة لحديثي التخرج	12 فبراير 2011	0.2	مؤقت
	إعفاء طلاب الجامعات من بقية الرسوم الدراسية في النظام مرتفع الرسوم	12 فبراير 2011	0.2	
	زيادة مرتبات وحوافز الوظائف العامة	12 فبراير 2011	1.0	دائم
	توظيف 25% (60 ألفاً) من خريجي الجامعات خلال العام الحالي ضمن صندوق تمت التوجيهات بإنشائه،	12 فبراير 2011	0.2	دائم
	إعفاء الطلاب الأيتام من الرسوم الدراسية وإجراءات أخرى	13 فبراير 2011	0.3	
موريتانيا	تخفيض الضرائب على رواتب الموظفين الحكوميين بمعدل 60%	نوفمبر 2007 على أن يبدأ العمل بها يناير 2008	2.2-1.5	دائم
	إنشاء صندوق للسكن برأس مال مليار أوقية			
المغرب	3.5 مليار درهم لزيادة الرواتب لكافة العاملين بالمملكة بمعدل 9%	يناير 2009 يناير 2010		دائم
	4.5 مليار درهم لتخفيض الضرائب على الدخل بمعدل 6%			
	إنشاء صندوق لدعم السكن للفئة المتوسطة برأس مال مليار درهم			
	زيادة التعويضات العائلية			

المصدر: قرارات الحكومات العربية المنشورة وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2011.

5.1.2.4 تطور الاتفاقيات العربية والدولية القائمة لعام 2010:

الترتيبات الإقليمية ومتعددة الأطراف:

الدول العربية الأعضاء في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار				
م	الدولة	تاريخ توقيع الاتفاقية	تاريخ التصديق عليها	دخولها حيز التنفيذ
1	تونس	5 مايو 1965	22 يونيو 1966	14 أكتوبر 1966
2	موريتانيا	30 يوليو 1965	11 يناير 1966	14 أكتوبر 1966
3	الصومال	27 سبتمبر 1965	29 فبراير 1968	30 مارس 1968
4	المغرب	11 أكتوبر 1965	11 مايو 1967	10 يونيو 1967
5	السودان	15 مارس 1967	9 ابريل 1973	9 مايو 1973
6	مصر	11 فبراير 1972	3 مايو 1972	2 يونيو 1972
7	الأردن	14 يوليو 1972	30 أكتوبر 1972	29 نوفمبر 1972
8	الكويت	9 فبراير 1978	2 فبراير 1979	4 مارس 1979
9	جزر القمر	26 سبتمبر 1978	7 نوفمبر 1978	7 ديسمبر 1978
10	السعودية	28 سبتمبر 1979	8 مايو 1980	7 يونيو 1980
11	الإمارات	23 ديسمبر 1981	23 ديسمبر 1981	22 يناير 1982
12	الجزائر	17 أبريل 1995	21 فبراير 1996	22 مارس 1996
13	عمان	5 مايو 1995	24 يوليو 1995	23 أغسطس 1995
14	البحرين	22 سبتمبر 1995	14 فبراير 1996	15 مارس 1996
15	اليمن	28 أكتوبر 1997	21 أكتوبر 2004	20 نوفمبر 2004
16	لبنان	26 مارس 2003	26 مارس 2003	25 ابريل 2003
17	سورية	25 مايو 2005	25 يناير 2006	24 فبراير 2006
18	قطر	30 سبتمبر 2010	21 ديسمبر 2010	20 يناير 2011

المصدر: الموقع الشبكي للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، تم التحميل في مايو 2011.

تشمل الاتفاقيات العربية القائمة حالياً اتفاقيتي «تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية» - يونيو 2000 (صدقت عليها 5 دول عربية فقط)، و«تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية» - ديسمبر 2000 (صدقت عليها 4 دول عربية فقط)، إضافة إلى اتفاقية أغادير التي تضم كلاً من الأردن ومصر وتونس والمغرب، وكذلك «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» و«السوق المشتركة» لمجلس التعاون الخليجي التي تم إبرامها في أواخر العام 2007، التي تطورت باتخاذ خطوات إضافية، حيث دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت والسعودية وقطر والبحرين عليها مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي أواخر عام 2009.

وبالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية العربية، فقد ابرم العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف، لاسيما مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (ميجا)، والتي

تضم 16 دولة عربية، وكذلك الاتفاقيات الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

ومن المفهوم أن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار قد تأسس عام 1966 ويبلغ عدد أعضائه حالياً 157 دولة موقعة على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار. وجدير بالذكر أن الدول العربية الأعضاء الموقعة على الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار بلغ عددها نحو 18 دولة جميعها صدقت على الاتفاقية وأصبحت ضمن الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار. ويساعد المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات الدولية لتسوية وتوفيق وتحكيم منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول والمستثمرين الأجانب مما يعمل على تقوية مناخ الثقة المتبادلة بين كلا الطرفين مستندا إلى قاعدة من الأبحاث والنشرات في مجالات قوانين التحكيم والاستثمار الأجنبي. ويوضح الجدول المعروض الدول العربية الأعضاء مرتبة حسب تاريخ التوقيع من الأقدم إلى الأحدث، ويلاحظ أن كلاً من تونس وموريتانيا والصومال والمغرب من الأعضاء المؤسسين للمركز، بينما تأتي لبنان وسورية وقطر كأحدث الدول العربية المنضمة لمركز تسوية منازعات الاستثمار في 2003، 2005، 2010 على التوالي.

الترتيبات الثنائية للتعاون الدولي:

ووفقا لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، أبرمت الدول العربية على أساس تراكمي بنهاية عام 2009، نحو 749 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار BITs من إجمالي عالمي بلغ 2754 اتفاقية ونحو 496 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي DTTs، من إجمالي عالمي بلغ 2875 اتفاقية. وتزايد اهتمام تلك الدول بتوفير الحماية لاستثماراتها

الاتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية عام 2010

تجنب ازدواج ضريبة الدخل	عمان	كرواتيا	10 يناير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل ورأس المال	الإمارات	اليونان	17 يناير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل	سورية	ألمانيا	17 فبراير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل	الكويت	اليابان	17 فبراير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل	البحرين	المملكة المتحدة	10 مارس 2010
تجارة حرة	ليبيا	أمريكا	مايو 2010
اتفاقية استثمار ثنائية	الأردن	استونيا	10 مايو 2010
تجارة حرة	الأردن	تركيا	2010
تجارة حرة	الأردن	كندا	2010

المصدر: مرصد سياسات الاستثمار الصادر عن الانكتاد، والجهات الرسمية بالدول العربية، مايو 2011

في الخارج. وعلى الأرجح سيزداد اهتمامها بالتوصل إلى اتفاق إقليمي يلزم الدول الأعضاء بعدم انتهاج الممارسات الضارة.

وكانت الدول العربية أبرمت خلال عام 2009 نحو 34 اتفاقية ثنائية ما بين 23 اتفاقية استثمار ثنائية (منها ثلاث اتفاقيات عربية-عربية)، 11 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى اتفاقية واحدة للتجارة الحرة بين الأردن وتركيا، أبرمت أول ديسمبر 2009.

وخلال عام 2010، واصلت الدول حول العالم إبرام اتفاقيات ثنائية استثمارية وتجنب ازدواج ضريبي على نحو متسارع، حيث تم إبرام 37 اتفاقية ثنائية فيما بين 73 دولة خلال تلك الفترة منها 5 اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي للدول العربية، بالإضافة إلى 3 اتفاقيات للتجارة الحرة بين ليبيا وأمريكا، والأردن وكل من تركيا وكندا.

2.2.4 الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2010:

تعد جهود الترويج التي تضطلع بها حكومات الدول ضمن أهم مكونات واستراتيجيات استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دول العالم والدول العربية، تقع تلك المسئولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار تضطلع بمسئولية رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة للاقتصاد بحيث تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار.

وغالبا ما تمر عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل أساسية تتمثل في؛ رصد آراء المستثمرين الأجانب سواء كانت إيجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار، وتكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملاءمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات. كما تتأثر بعدة عوامل، منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا على فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها. وتتمثل المرحلة الرابعة في خدمة المستثمر.

وفي ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها والأكثر استخداما من قبل هيئات تشجيع الاستثمار حول العالم، يحرص التقرير على متابعة الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية والتي من أهمها؛

- الفرص المعروضة للاستثمار
- المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة
- فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها
- الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية
- جهود الترويج الأخرى

وقد واصلت معظم الدول العربية خلال العام 2010 جهودها في مجال الترويج للاستثمار للخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية وخصوصا على صعيد وضع السيولة.

ويتضح من واقع البيانات التي وردت من عدد من الدول العربية، تواصل الجهود الترويجية للاستثمار من قبل وكالات وهيئات تشجيع الاستثمار والحكومات في دول المنطقة. كما واصلت كافة الأطراف المعنية بجذب الاستثمار تطوير أدائها وتفعيل أدواتها واستحداث أخرى جديدة مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

واصلت الدول العربية هذا العام، عرض المزيد من فرص الاستثمار المتاحة بوتيرة أكثر اهتماما، انعكست في نمو فرص الاستثمار المتاحة في معظم دول المنطقة، وخصوصا بعض الدول النفطية، بالتزامن مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع، وكذا حصيلة صادراته وتكوين فوائض مالية جديدة. وقد دعم الجدوى المالية والاقتصادية لهذه الفرص إعلان هذه الدول عن خطط استثمارية طموحة للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى 1.7 تريليون دولار منها ما يزيد على 1047 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق وحدها (جدول الخطط الاستثمارية المعلنة في بعض الدول العربية)، ترتب عليها مواصلة استئناف عدد من المشاريع التي سبق تأجيلها أو إرجاء تنفيذها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

1.2.2.4 الفرص الاستثمارية المعروضة:

وقد شملت تلك المشاريع مختلف القطاعات إلا أنها تركزت في قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية حيث استحوذ قطاع النقل البحري والجوي بمفرده على نحو 200 مليار دولار. ويعرض (جدول الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعيا) عددا من القطاعات المهمة التي

بعض الخطط الاستثمارية طويلة المدى المعلنة في عدد من الدول العربية بالمليار دولار

م	الدولة	الاستثمارات المتوقعة	ملاحظات
1	الجزائر	286	ضمن برنامج الاستثمارات الحكومية من 2010 إلى 2014 في قطاعات البنية الأساسية والمرافق منها 156 ملياراً لمشروعات جديدة
2	البحرين	35	مشاريع استثمارية حكومية متوقعة خلال الـ 5سنوات المقبلة ضمن الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2009-2014 إضافة إلى عدد من مشروعات القطاع الخاص المعلنة علما بأن الإنفاق الحكومي بالموازنة 14 ملياراً خلال عامي 2011و2012
3	قطر	125	ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية 2011 إلى 2016 لنحو 176 مشروعا جديدا منها 38 مليار دولار إنفاق حكومي العام 2011-2012 علما بأن خطط الاستثمار للشركات القطرية عدا قطر للبترول ووحداتها ستتجاوز 35 مليار دولار، شاملة نحو 27 مليار دولار استثمارات ستقوم بها شركتا بروة والديار العقارية القطرية في مشاريع بناء سكني وتجاري.
4	السعودية	400	على مدى 5 سنوات منها 155 كاستثمارات حكومية خلال عام 2011 فقط في إطار استثماراتها في قطاعي التعليم والبنية التحتية لتحفيز النمو
5	الإمارات	350	المتبقي من خطة بقيمة 530 مليار دولار تم إعلانها عام 2009 كاستثمارات متوقعة خلال الـ 5 سنوات المقبلة بمشاركة القطاع الخاص
6	عمان	33.3	كإنفاق استثماري متوقع في إطار الخطة الخمسية 2011-2015
7	اليمن	29	في إطار برنامج استثماري ضمن خطة التنمية الرابعة 2011-2015، لتمويل مشاريع جديدة وأخرى قيد التنفيذ
8	الكويت	104	ضمن مشروعات خطة التنمية المعلنة عام 2010 والتي تم البدء في تنفيذ عدد من مشروعاتها وتتضمن البنية الأساسية والنفط
9	مصر	85.3	كاستثمارات مقدرة في آخر سنتين للخطة الخمسية السادسة منها نحو 42.7 استثمارات خطة 2010-2011 وتقريبا مثلها في خطة 2011-2012 بمشاركة القطاع الخاص
10	العراق	200	ضمن خطة طويلة المدى وشراكة تنموية مع الأمم المتحدة وتشمل قطاعات الطاقة والإسكان والبنية التحتية
11	الأردن	18	ضمن مشروعات الخطة الوطنية للطاقة حتى عام 2020
12	المغرب	21	خلال عام 2011 من قبل الحكومة لتحديث البنية التحتية الرئيسية مثل الطرق والموانئ وتخفيف حدة الفقر في المناطق النائية
13	تونس	12	خلال عام 2011 من قبل الحكومة
الإجمالي		1698.6	معظمها خلال السنوات الخمس المقبلة

تعرض فيها مجموعة الدول العربية فرصا استثمارية وأهمها؛ الزراعة والصيد، الطاقة والمياه والبيئة، المحاجر والرخام، التعدين والكيماويات والبلاستيك والسماد، العلوم الحيوية، المنسوجات والملابس والجلود، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال، الكهرباء والإلكترونيات، السيارات والمحركات، قطاع النقل الجوي، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل واللوجيستيات، بنوك وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة، وأخيرا العقار والسياحة. وقد شملت تلك الفرص معظم الدول العربية تقريبا وتركزت بالطبع معظم الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة والمياه والبيئة في الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، سورية، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان والعراق.

تقديرات الإنفاق الاستثماري العربي لعام 2011:

واستنادا إلى الإنفاق الحكومي الذي يعد مؤشرا مهما على حجم الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية خلال العام الجاري 2011 تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى توقع ان يبلغ حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية خلال العام 2011 ما يزيد عن 855 مليار دولار (جدول الإنفاق الحكومي المتوقع في الدول العربية بالمليار دولار لعام 2011).

وبالنظر إلى ان نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية تدور حول الـ29% من واقع الرصد السنوي

الإنفاق الحكومي المتوقع في الدول العربية لعام 2011

م	الدولة	الناتج بالمليار دولار	الإنفاق الحكومي من الناتج %	الإنفاق الحكومي المتوقع
1	الجزائر	192.4	37.2	71.6
2	البحرين	26.5	28.6	7.6
3	العراق	108.4	76.9	83.4
4	الكويت	172.8	36.7	63.4
5	ليبيا	74.2	50.5	37.5
6	عمان	66.0	34.4	22.7
7	قطر	194.3	21.8	42.4
8	السعودية	578.6	41.3	239.0
9	السودان	75.1	18.5	13.9
10	الإمارات	363.8	27	98.2
11	اليمن	38.3	32.1	12.3
12	جيبوتي	1.2	36.3	0.4
13	مصر	231.1	31.7	73.3
14	الأردن	30.0	30	9.0
15	لبنان	42.5	32.1	13.6
16	موريتانيا	4.4	24.8	1.1
17	المغرب	100.3	30.2	30.3
18	سورية	68.3	27.7	18.9
19	تونس	46.6	35.6	16.6
	الإجمالي	2414.8	35.4	855.1

* بيانات ليبيا تخص عام 2010.

الذي يجريه التقرير العربي الاقتصادي الموحد فيمكن تقدير الإنفاق الاستثماري الحكومي المتوقع في الدول العربية (19 دولة) بنحو 256.5 مليار دولار خلال العام 2011.

أما استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي فهي تقدر في المتوسط عربيا بنحو 150% من إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي أي يمكن تقدير حجمها بنحو 385 مليار دولار.

وعليه يمكن تقدير حجم الاستثمارات المحلية الحكومية والخاصة المتوقعة خلال العام 2011 بنحو 641 مليار دولار 40% منها للحكومة و60% للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

أما على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية، فقد بلغ مجموع ما تعرضه 19 دولة عربية ما يزيد على 2000 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 820 مليار دولار وذلك وفق جدول عدد وقيمة الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية .

ففي الأردن، قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار بالتعاون مع استشاريين متخصصين بتطوير خارطة استثمارية ودراسة 30 قطاعا وتحديد 13 قطاعا احتلت المراتب الأولى من منظور قابلية النمو، الاستدامة، اهتمام المستثمرين وجدواها على المدى البعيد وأجرت دراسات تحليلية تمخضت عن تحديد أكثر من 150 فرصة استثنائية للاستثمار مع إنهاء دراسات أولية للجدوى على 75 من هذه الفرص وذلك بعدما عرضت نحو 250 فرصة استثمارية في قطاعات الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية، السياحة والخدمات بكلفة تبلغ نحو 8 مليارات دولار.

وتعرض الجزائر عدداً كبيراً من فرص الاستثمار في إطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 286 مليار دولار.

وتطرح اليمن 152 فرصة استثمارية عبر الهيئة العامة للاستثمار (52 فرصة)، في القطاعات: الصناعية، السياحية، الخدمية، الصحية، الزراعية والسمكية. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التقديرية لـ 33 مشروعا منها نحو 10 مليارات دولار. فيما عرضت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة (100 فرصة استثمارية) في قطاعات متنوعة بكلفة استثمارية تقديرية تبلغ نحو 10 مليارات دولار.

أما مصر فتعرض الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عبر موقعها الشبكي 136 فرصة استثمار في 12 قطاعاً بتكلفة استثمارية 66 مليار دولار منها؛ فرصتان في مجال البتروكيماويات إحداهما بتكلفة 3 مليارات دولار لإنتاج الالوفينات من الغاز الطبيعي والثانية

عدد الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية وتكلفتها الاستثمارية (مليار دولار)

الدولة	عدد	التكلفة	ملاحظات
الأردن	250	8	الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية، السياحة والخدمات
الجزائر	100	28.5	كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار وبنسبة 10% من خطة الاستثمار سنويا
اليمن	152	11	لنحو 133 فرصة في الصناعة، السياحة، الخدمات، الصحة، الزراعة والثروة السمكية والمعادن والصناعات الاستخراجية والإسكان إضافة إلى فرص أخرى بالتنسيق مع منظمات دولية
مصر	136	66	البتروكيماويات، البيئة وزراعة الغابات، التجارة، الصناعة،التعليم، تكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة والزراعة والسياحة والصحة والمرافق والنقل
سورية	300	10	في إدلب، الحسكة، السويداء، القنيطرة، حلب ، حماة، حمص، درعا ودير الزور
السودان	303	10	الزراعة ،التعدين ، الصناعة، الكهرباء والموانئ البحرية والنقل النهري والنقل الجوي والطرق والجسور والسكك الحديدية والتعليم
السعودية	500	200	الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجيستية، الصحة، علوم الحياة، التعليم والعقار
العراق	360	180	الزراعة والري والإنتاج الحيواني، الكهرباء، الصحة، الإسكان والبنية التحتية، الصناعة، النفط والغاز، الاتصالات والسياحة وخدمات الترفيه
تونس	30	10	فرص في مختلف القطاعات منها فرص عبر برنامج التخصيص
عمان	34	50.7	البنية الأساسية، النفط والغاز، السياحة، تقنية المعلومات
لبنان	17	5	السياحة والنقل والصناعة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والزراعة والتعليم والصحة والخدمات
موريتانيا	7	0.5	الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل
جيبوتي	5	0.1	استخراج المعادن والسياحة والطاقة المتجددة والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات
البحرين		17.5	ضمن خطة استثمارية وبفرض مشاركة القطاع الخاص بنسبة 50% منها وذلك في قطاعات الخدمات المالية والنقل والخدمات اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والعقار والسياحة وصناعة السيارات وإدارة المشروعات والاستشارات المالية والإدارة وتنظيم الأحداث الدولية
المغرب			السيارات والالكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة
الإمارات		175	عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط استثمارية حكومية بقيمة 350 مليار دولار حتى عام 2015
قطر		61	عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ مشروعات قيمتها 125 مليار دولار خلال 5 سنوات بنسبة مساهمة 49 %
الكويت		51	من خلال مساهمة متوقعة للقطاع الخاص في مشروعات خة التنمية البالغ حجمها 104 مليارات دولار
ليبيا			في مناطق تشمل الجبل الأخضر وكفرة والجفرة والواحات ووادي الشاطئ وغات وغيرها
الإجمالي	2194	884.3	

المصدر: المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الإستثمار، يونيو 2011.

لإقامة مجمع لتكرير زيت البترول الخام من الجيل الرابع بتكلفة 16 مليار دولار، 16 فرصة في مجال البيئة وزراعة الغابات، 8 فرص في مجال التجارة و25 فرصة في مجال الصناعة والبقية في مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة والزراعة والسياحة والصحة والمرافق والنقل وذلك إضافة إلى 45 فرصة استثمارية أخرى ضمن خطط التنمية في الأقاليم بتكلفة تتراوح ما بين 14 و16 مليار دولار أبرزها مشاريع على طريق سوهاج سفاجة الجديد وغرب خليج السويس وموانئ شرق بورسعيد دمياط والإسكندرية والدخيلة وخطوط سكك حديد إلى مطروح والعاشر من رمضان وقليوب والمنيب ومحطات تنقية مياه في أسوان والإسماعيلية والبحر الأحمر والإسكندرية والجيزة ومشاريع تنمية سياحية في الأقصر ومرسى مطروح والفيوم والساحل الشمالي.

وتعرض هيئة الاستثمار في سورية نحو 300 فرصة استثمارية مختلفة الأحجام وفي مختلف القطاعات موزعة على عدد من المناطق الصناعية والجغرافية. كما تعرض وزارة الصناعة العديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الصناعات الكيمائية والهندسية والغذائية والنسجية، كما تعرض الوزارة نحو 15 فرصة استثمارية في مجالات صناعية مختلفة موزعة حسب المناطق هذا إلى جانب 34 مشروعا مقترحا من قبل القطاع الخاص في مناطق متفرقة.

وفي السودان تعرض الحكومة نحو 303 فرص منها 214 في قطاع الخدمات و43 في الزراعة و37 في الصناعة و9 في مجال التعدين إضافة إلى فرص تعرضها وزارة الاستثمار عبر موقعها الشبكي في مختلف القطاعات بقيمة تقريبية تتجاوز 10 مليارات دولار منها 26 فرصة في مجال الزراعة بقيمة تزيد على 1150 مليون دولار و11 فرصة في مجال التعدين ومثلها في قطاع الصناعة إلى جانب فرص عديدة في قطاعات الكهرباء والموانئ البحرية والنقل النهري والنقل الجوي والطرق والجسور والسكك الحديدية والتعليم العالي .

وتواصل السعودية توفير فرص استثمارية كبيرة في قطاعات متنوعة وصناعات مختلفة وخصوصا قطاعات الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجيستية، الصحة، علوم الحياة والتعليم، بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تتجاوز 200 مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية والمدن الاقتصادية وهي؛ مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مدينة جازان الاقتصادية، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، مدينة المعرفة الاقتصادية وبعضها تم البدء في إنشائه ومن ابرز تلك الفرص، بناء ثلاث محطات للطاقة والكهرباء بتكلفة تزيد عن 140 مليار دولار في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومشاريع في قطاع النقل والخدمات اللوجيستية بتكلفة نحو ملياري دولار ومشروع لصهر الألومونيوم بتكلفة تراوحت بين 5-10 مليارات دولار، وقد عرضت وزارة الكهرباء والماء خلال الفترة الماضية «محطة الرياض 11 للإنتاج المستقل»، بتكلفة 2.5 مليار دولار، كما طرحت مشروع

«محطة ينبع 3» للقطاع الخاص بتكلفة إجمالية 3.7 مليار دولار، إضافة إلى الفرص المعروضة على القطاع الخاص في مشاريع عقارية ضخمة مثل الأبراج المزمع إنشاؤها حول الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة .

وتعرض قطر على القطاع الخاص الأجنبي فرص المساهمة في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 125 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة بنسبة 49% للشركاء الأجانب ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) لنحو 176 مشروعا جديدا منها 38 مليار دولار إنفاق حكومي العام 2011-2012 علما بأن خطط الاستثمار للشركات القطرية عدا قطر للبترول ووحداتها ستتجاوز 35 مليار دولار، شاملة نحو 27 مليار دولار استثمارات ستقوم بها شركتا بروة والديار العقارية القطرية في مشاريع بناء سكني وتجاري، مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى61 مليار دولار بواقع 12 مليار دولار سنويا في مختلف القطاعات لاسيما وأنها تستعد من الآن لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022.

وتعرض الإمارات فرصا استثمارية متنوعة بقيمة تقريبية تصل إلى 175 مليار دولار عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط استثمارية حكومية بقيمة 350 مليار دولار حتى عام 2015.

وفي العراق، تعرض الهيئة الوطنية للاستثمار، أكثر من 360 فرصة استثمارية بقيمة تجاوزت 200 مليار دولار، منها؛ 48 فرصة استثمارية في مجالات؛ الزراعة والري والإنتاج الحيواني، 31 فرصة في مجال الكهرباء، 50 فرصة في قطاع الصحة، 75 فرصة في مجالات الإسكان والبنية التحتية بتكلفة استثمارية 150 مليار دولار، 68 فرصة في قطاع الصناعة، 10 فرص ضخمة في قطاع النفط والغاز، 6 فرص في قطاع الاتصالات، 150 فرصة في قطاع السياحة والخدمات الترفيهية.

وتطرح تونس، عبر وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة ضمن برنامج التخصيص الذي يحتوي على العديد من المؤسسات المعروضة للتخصيص، منها؛ شركات لإنتاج السكر والإطارات والصلب، إلى جانب فرص جديدة في مجالات؛ الطاقة والبيئة والصناعة والبنية الأساسية والخدمات اللوجيستية والسياحة، مستهدفةً بصورة أساسية دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

وتعرض سلطنة عمان، عبر المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، عدد 34 فرصة استثمارية، بقيمة تتجاوز 51 مليار دولار، منها؛ 7 فرص في مجال خدمات البنية الأساسية بتكلفة 11.7 مليار دولار، 6 فرص في قطاع خدمات إنتاج النفط والغاز بتكلفة

19 مليار دولار، 9 فرص في قطاع الخدمات السياحية بتكلفة 20 مليار دولار، 6 فرص في خدمات تقنية المعلومات و6 فرص في قطاعات خدمية أخرى.

كما تعرض المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان «إيدال»، عددا من الفرص في قطاعات السياحة والنقل والصناعة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والزراعة والتعليم والصحة والخدمات بتكلفة استثمارية إجمالية تراوحت بين 5-50 مليون دولار للفرصة الواحدة.

وتطرح موريتانيا عبر المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات 7 فرص استثمارية في مجالات الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل.

وتعرض الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في جيبوتي فرصاً استثمارية في مجالات؛ التعدين والسياحة والطاقة المتجددة من حرارة الأرض الجوفية والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات.

أما مجلس التنمية في البحرين فيعرض فرصا استثمارية في مجالات الخدمات المالية والنقل والخدمات اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والعقار والسياحة وصناعة السيارات مع تخصص المملكة في إنتاج الألومونيوم وإدارة المشاريع وتقديم الاستشارات المالية والإدارية وتنظيم الأحداث الدولية وذلك في إطار خطة استثمارية بقيمة 35 مليار دولار مدتها 5 سنوات.

وتطرح المغرب فرصا في قطاعات واعدة أهمها؛ السيارات والإلكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة.

كما تعرض الهيئة العامة للتمليك والاستثمار في ليبيا خارطة استثمارية تفصيلية لفرص استثمارية متاحة في مناطق استثمارية متفرقة تشمل الجبل الأخضر والكفرة والجفرة والواحات ووادي الشاطئ وغات وغيرها.

وفي فلسطين، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في يونيو 2010 عن عرض 130 فرصة استثمارية قيمتها نحو 500 مليون دولار على هامش فعاليات «مؤتمر فلسطين للاستثمار»، معظم دراسات الجدوى الخاصة بها تم إعدادها مع وجود شركاء محليين.

وفي هذا السياق، قامت المؤسسة، منذ العام 2008، بإنشاء قسم خاص على موقعها الإلكتروني لاستعرض الفرص الاستثمارية المعروضة من قبل 16 دولة عربية من خلال مواقعها الالكترونية الرسمية، وكذلك الخارطة الاستثمارية في دولة فلسطين.

2.2.2.4 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة:

طرأت تطورات عديدة على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة والاقتصادية، الجديدة والقائمة، في معظم الدول العربية، حسبما يتضح من البيانات القطرية الواردة، وكذلك المواقع الإلكترونية الرسمية المعنية بتلك المدن والمناطق.

فعلى صعيد العمل الجماعي، تأسس «الاتحاد العربي للمناطق الحرة»، متخذاً الأردن مقرا دائماً له وتولى مدير عام مؤسسة المناطق الحرة الأردنية مهام رئاسة مجلس إدارة أمانته العامة في فبراير 2009. ويعتبر الاتحاد أحد منظمات العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية وقد تم تسجيله لينضم لمجموعة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وتشير البيانات المتاحة إلى وجود 35 منطقة حرة عربية موزعة على 13 دولة، بحجم تجارة بينية يبلغ نحو 8 مليارات دولار. كما تشير البيانات الدولية إلى أن عدد المناطق الحرة في العالم تجاوز 5 آلاف منطقة وبلغ حجم التجارة من خلال هذه المناطق أكثر من 500 مليار دولار.

وعلى صعيد الجهود القطرية في الأردن، تم تخصيص أراض ومبان صناعية مطورة ومخدومة للمستثمرين وتطوير المدن الصناعية الآتية؛ مدينة عبد الله الثاني ابن الحسين الصناعية بعمان، مدينة الحسن الصناعية بمحافظة إربد، مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بمحافظة الكرك، مدينة العقبة الصناعية الدولية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مدينة معان الصناعية. كما تم تنفيذ المرحلة الأولى من مدينة الموقر الصناعية، علاوة على توقيع اتفاقيات إنشاء مدن؛ مادبا الصناعية، الزرقاء الصناعية، الطفيلة الصناعية.

أما الجزائر فقد انتهت من إنشاء منطقة صناعية ببرج بوعريريج يتم تأهيلها لاحتضان مشاريع استثمارية، كما يجري العمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة بتمويل حكومي.

وشهد اليمن تطورات جديدة في 7 مناطق صناعية، شملت؛ منطقة العلم بمدينة عدن شرعت في إنشائها شركة مصرية بنظام "البناء، التشغيل، تحويل الملكية"، على أن يتم تطوير منطقة الحديدة من خلال كونسورتيوم بمشاركة غرفة تجارة وصناعة الحديدة وشركة تركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. كما تم طرح منطقة "لحج" للاستثمار بنظام"البناء، التشغيل، تحويل الملكية"، وتخصيص مساحة خاصة لشركة الصناعات الورقية، كذلك تم طرح منطقة حضرموت للاستثمار بنظام "البناء، التشغيل، تحويل الملكية"، إضافة إلى إعداد الدراسات الفنية والمخططات لمنطقة شبوه، وتعديل مساحة المنطقة الاقتصادية الحدودية بمحافظة حجة، وتحديد المواقع المناسبة للمجمعات

الصناعية تعز وذمار وعمران ومأرب بالتعاون مع فريق فني مصري.

وفي مصر، تم إنشاء 11 منطقة صناعية جديدة في مناطق؛ بئر العبد بشمال سيناء، كوم أبو راضى ببني سويف وهو في قنا، والشروق في القليوبية، ومطوبس في كفر الشيخ، والبغدادي في الأقصر، وأبو خليفة في الإسماعيلية، ووادي النطرون، وكفر الدوار في البحيرة. كما تم تطوير 22 منطقة صناعية قائمة، شملت محافظات؛ الفيوم والمنيا وبني سويف وأسيوط وقنا والبحيرة وسوهاج وأسوان والوادي الجديد والبحيرة والمنوفية والدقهلية والشرقية والسادس من أكتوبر والإسماعيلية وبور سعيد وحلوان، إضافة إلى إصدار قرارات لدعم المشاريع القائمة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة العامة، حيث يوجد في مصر نحو 90 منطقة صناعية، منها؛ 73 منطقة في 23 محافظة، 17منطقة تابعة للمدن الجديدة في 14 محافظة، إضافة إلى 9 مناطق صناعية حرة تابعة للهيئة العامة للاستثمار موزعة على 8 محافظات، 12 منطقة للصناعات الثقيلة معتمدة بالقرار الجمهوري رقم 358 لسنة 2008 موزعة على 7 محافظات، وعدد16 منطقة، جار اعتمادها، موزعة على 11 محافظة، منطقتين اقتصاديتين خاصتين في السويس وشرق بورسعيد، 12 منطقة استثمارية في مناطق المعادي والسادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وبرج العرب الجديدة والعبور ومدينة الفيوم الجديدة وميت غمر ومطار القاهرة الدولي.

وقد تضاعف عدد الشركات العاملة في المناطق الاستثمارية، أهمها؛ شركة التجمعات الاستثمارية مصر للمدن الصناعية والتنمية العقارية بمدينة العاشر من رمضان (4 شركات)، وشركة سي بي سي مصر للتطوير الصناعي بمنطقة التوسعات الشمالية وامتدادها بمدينة السادس من أكتوبر (65 شركة)، وشركة مجموعة التنمية الصناعية بمنطقة التوسعات الشمالية وامتدادها بمدينة السادس من أكتوبر (32 شركة)، وشركة بولاريس الدولية للمناطق الصناعية بمنطقة التوسعات الشمالية وامتدادها بمدينة السادس من أكتوبر (28 شركة)، وشركة بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية. كما تقوم الحكومة بتطوير مناطق أخرى في الصف بحلوان، مناطق استثمارية تعليمية بمدينة العاشر من رمضان، ومدينة العبور ومدينة برج العرب الجديدة، إلى جانب اكتمال مشاريع المناطق الحرة في مدينة نصر وشبين الكوم والإسماعيلية والإسكندرية ودمياط مع وجود فرص لمشاريع في مناطق؛ بورسعيد وعتاقة وقفط بقنا بالمنطقة الحرة العامة الإعلامية.

وفي الإمارات شهدت معظم المناطق الصناعية والحرة تطورات ايجابية عديدة خصوصا في العديد من المناطق التي تم انجازها وتطويرها قبل عام 2010، إضافة إلى مناطق حرة وصناعية، قيد الإنشاء، شملت؛ شركة أبوظبي للمطارات ومدينة أبوظبي للإعلام ومدينة الطيران والمدينة اللوجيستية ومدينة دبي للتقنيات الحيوية.

أما السودان فقد شهد تأسيس 4 مناطق صناعية ومنطقة حرة، أهمها قرى (الجيلى) الحرة شمال الخرطوم ومنطقة البحر الأحمر جنوب مدينة بورتسودان. كما تجرى الاستعدادات لإنشاء مشروع الميناء الحر في ولاية البحر الأحمر.

وأطلقت السعودية بتكلفة زادت على 60 مليار دولار، مشاريع المدن الاقتصادية المتكاملة وتعد إحدى الآليات العملية لتنفيذ أهداف الخطط والإستراتيجيات فيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار في المملكة، في رابغ (مدينة الملك عبد الله الاقتصادية)، في حائل (مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية)، في المدينة المنورة (مدينة المعرفة الاقتصادية) وفي جيزان (مدينة جيزان الاقتصادية). وتواصل الهيئة العامة للاستثمار تعزيز تطوير تلك المدن برؤية مستقبلية لاستقطاب استثمارات ضخمة تبلغ 150 مليار دولار، وتوفير مليون وظيفة، وجذب تعداد سكاني يصل إلى 5 ملايين نسمة بحلول عام 2020. وتوجد في المملكة نحو 16 مدينة صناعية تبلغ جملة استثماراتها في البنية الأساسية نحو 120 مليار ريال ونحو 500 مليار ريال استثمارات للقطاع الخاص وفق هيئة المدن ومناطق التقنية، حيث شهدت تلك المدن تطورات ايجابية عديد، منها؛ الانتهاء من أعمال تطوير مدن الخرج وجازان وعرعر. كما يجري تطوير مدن سدير للصناعة والأعمال وجدة الثانية والباحة والعتيق وشقراء والزلفي والرياض الثالثة، إلى جانب التطورات في المدن الصناعية الأخرى، مثل؛ الجبيل، ينبع، المدن الصناعية التابعة لبترومين الباحة، تبوك، القصيم، نجران، الرياض الأولى، الرياض الثانية، جدة الأولى، مكة المكرمة، حائل، الدمام الأولى، الدمام الثانية، عسير، المدينة المنورة، الطائف، الجوف، الإحساء، الحائر، إضافة إلى جهود تطوير المدن الصناعية الخاصة وتتضمن؛ العجيمي، الفنار، الشركة العربية لتنمية المياه والطاقة، العبيكان. كذلك شهدت المناطق التقنية الخاصة تطورات لافتة ومنها؛ مجمع الملك عبد الله بن عبد العزيز للأبحاث الصناعية، وادي الظهران للتقنية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مجمع تقنية المعلومات والاتصالات (ITCC) التابع للمؤسسة العامة للتقاعد بالرياض، واحة جامعة الملك سعود العلمية.

وفي العراق، واصلت الهيئة العامة للمناطق الحرة طرح مشاريع التطوير والتوسع وأعمال تعبيد الطرق والبنية الأساسية في مناطق حرة عاملة منها؛ "خور الزبير" في البصرة، "فلفيل" في نينوى، و"القائم" في الانبار، ذي قار واربيل ودهوك. كما تجرى الاستعدادات لإنشاء 7 مناطق صناعية تجارية مع كل من إيران وسوريا والأردن والكويت، علاوة على التخطيط لإنشاء مراكز صناعية داخل المدن بالتنسيق مع شركات محلية وأجنبية.

وشهدت سلطنة عمان مواصلة تطوير العديد من مناطقها الصناعية وتوفير المزيد من الخدمات، مثل؛ الرسيل وصحار وريسوت ونزوى وصور والبريمي، إضافة إلى منطقة صناعة تقنية المعلومات في مسقط، وكذلك المنطقة الحرة بالمزيونة. وقد تجاوز عدد المشاريع الصناعية القائمة في تلك المناطق أكثر من 550 مصنعاً بمختلف الصناعات بنهاية عام

2010، إضافة إلى نحو 330 مشروعا صناعيا تحت التأسيس. وقد تجاوز حجم الاستثمارات بالمناطق التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية 10 مليارات دولار منها 73% استثمارات وطنية و15% استثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي و12% استثمارات أجنبية من مختلف دول العالم، وعدد المستثمرين أكثر من 800 مستثمر محلي وأجنبي.

وتمتلك تونس أكثر من 100 منطقة صناعية معظمها مناطق صغيرة موزعة على كافة أنحاء الدولة، منها 83 منطقة أنشأتها الوكالة العقارية الصناعية ومساحتها 2500 هكتار. ومن المتوقع إنشاء 35 منطقة صناعية بنهاية العام 2011 أو المقبل. كما تسعى الحكومة إلى توسيع نطاق مناطقها الحرة وخصوصا في بنزرت والقارص وجرجيس.

وفى البحرين، صدر قرار رئيس الوزراء في فبراير 2010 بتحديد 8 مناطق صناعية بعضها يعمل بنظام المناطق الحرة، مثل؛ مدينة البحرين الصناعية (منطقة الحد الصناعية سابقا)، ومنطقة جنوب ألبا الصناعية، ومنطقة شمال سترة الصناعية، ومنطقة المعامير الصناعية، ومنطقة ميناء سلمان الصناعية، ومنطقة حفيرة الصناعية، ومنطقة دوار سترة الصناعية، ومنطقة شمال المصفاة، حيث شهدت معظمها تطورات على صعيد تعزيز بنيتها التحتية وزيادة عدد المستثمرين فيها. كما تواصل التطوير في مشروع مرفأ البحرين المالي بتكلفة 1.5 مليار دولار ليصبح مدينة مالية متكاملة على كورنيش المنامة، وكذلك منطقة البحرين العالمية للاستثمار بمساحة 2.5 مليون متر مربع، التي بدأ تسويقها الفعلي عام 2006، وتشتمل على 74 مشروعاً باستثمارات 400 مليون دينار بحريني.

وتتجه لبنان لمواصلة تطوير المناطق الحرة في مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس ومطار بيروت الدولي، مع التخطيط لإنشاء منطقتين جديدتين في الإقليم الشمالي.

وتواصل المغرب إنشاء 6 مدن صناعية متخصصة في مجال الصناعات الغذائية والزراعية في مناطق؛ مكناس وبركان وتادلة والغرب والحوز. وتستقطب المنطقة الحرة "طنجة ميد"، استثمارات أوروبية ضخمة، إضافة إلى مشاريع طموحة في (العيون – الداخلة) (الناظور – كبدانة)، ويتم تطوير مناطق أخرى منها تفزيد وطوية وكزناية وغيرها، علاوة على مشروع منطقة حرة بمدينة فاس، قيد الدراسة، وأخرى ستحمل اسم "المنطقة الحرة الأطلسية"، قرب مدينة القنيطرة بتكلفة تصل إلى مليار يورو.

وكانت ليبيا قد قررت إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة، تضاف إلى 5 مناطق صناعية قائمة بالفعل، وجار حاليا استكمال مخططات 11 منطقة صناعية جديدة. وعلى صعيد المناطق الحرة، توقفت خطط تطوير أول منطقة حرة في مصراتة، كما صدر قرار بإنشاء منطقة استثمار حرة ذات طبيعة خاصة في زوارة.

وفي سورية، تسعى الحكومة لإنجاز 25 منطقة صناعية لها ميزات المدن الصناعية ومواصلة برامج التطوير في المدن الصناعية، أهمها؛ عدرا، حسياء، الشيخ نجار.

وفي الكويت، انتهت الحكومة من الدراسة الأولية للأراضي ودراسات الجدوى المبدئية وتستعد لإعداد الشروط المرجعية لمناطق صناعية في الشقايا والعبدلي والوفرة، حيث تسعى الحكومة من خلال خطتها التنموية إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة متكاملة الخدمات، وإنشاء وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية، وتوفير الطاقة الكهربائية لمنطقتي صبحان وامغرة، وإنشاء مجمع تكنولوجي بالتعاون مع القطاع الخاص ومواصلة دعمها للمناطق الصناعية ومنها؛ مناطق الصناعات الخفيفة في صبحان والجهراء والشويخ، وكذلك المناطق المخصصة للصناعات الثقيلة في الشعيبة وغرب ميناء عبد الله وشرق الأحمدي.

أما في فلسطين، فهناك العديد من مشاريع المدن الصناعية، قيد التنفيذ، في بيت لحم وأريحا وجنين وغزة، وتشمل قائمة المشاريع المستقبلية إقامة مدن صناعية في كل من رفح وخضوري في طولكرم ومناطق أخرى.

3.2.2.4 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية:

وفقا للبيانات التي وردت من 3 دول عربية، قام نحو (40) وفداً ترويجياً من تلك الدول، بزيارات إلى دول عديدة في المنطقة والى دول في آسيا (اليابان، سنغافورة، الهند، الصين، اندونيسيا، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، ماليزيا)، ودول أوروبا وأمريكا. وسعت الوفود الترويجية خلال زياراتها إلى التعريف بالبيئة الاستثمارية، والترويج للفرص الاستثمارية في العديد من القطاعات وخاصة الطاقة، الأدوية، التعدين، العقارات والسياحة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتبادل المعلومات وتعزيز وتبادل الاستثمارات المباشرة.

من جهة أخرى، استقبلت 6 دول عربية نحو (53) وفدا تجاريا واستثماريا منها من دول أوروبية وأهمها؛ الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبولندا وبلغاريا وروسيا وألمانيا والبرتغال وتركيا وكذلك من دول آسيوية منها؛ الصين وإيران وأذربيجان وماليزيا وتايوان، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والبرازيل. وقدمت تلك الوفود بهدف الاطلاع على بيئة الاستثمار، التعرف عن قرب على الفرص المعروضة، تأطير أوجه التعاون من خلال اتفاقيات في مختلف المجالات، بحث فرص التبادل التجاري، التعرف على المزايا والحوافز التي تقدمها قوانين الاستثمار، والاطلاع على إمكانات المدن الاقتصادية والصناعية والمناطق الحرة وفرص الاستثمار المتاحة فيها.

4.2.2.4 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها:

بلغ عدد الأنشطة والفعاليات الترويجية التي نظمتها 6 دول عربية وردت منها البيانات، نحو (67) فعالية محلية وخارجية، تراوحت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ودورات تدريبية ومنتديات واحتفاليات واجتماعات، تم عقدها على مدى العام، في دول عربية وأجنبية.

وقد هدفت تلك الفعاليات التي تركزت في مصر واليمن والإمارات والأردن لإظهار جودة بيئة الاستثمار، استعراض الفرص الاستثمارية وترويجها، تبادل المعلومات والخبرات، بحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، محاولة تحسين الترتيب في المؤشرات الدولية. وركزت أنشطة الترويج على معظم القطاعات، وخصوصا السياحة، نقل التكنولوجيا، الخدمات، العقار، مشاريع البنية الأساسية، المياه، الطاقة.

وفي المقابل شاركت 6 دولة عربية، وردت منها البيانات، بحضور نحو (69) فعالية ترويجية تم عقدها في دول المنطقة والخارج، اشتملت على مؤتمرات وملتقيات اقتصادية واستثمارية ومعارض وورش عمل وندوات دولية، وقد برزت كل من مصر والإمارات ولبنان والأردن بصفة خاصة في هذا النشاط.

وقد جاءت مشاركات الدول العربية في تلك الفعاليات لأهداف عديدة منها؛ التعريف بالمناخ الاستثماري السائد في الدول العربية، ترويج الاستثمار وعرض الفرص المتاحة في المناطق العربية الحرة، واستقطاب رجال الأعمال المغتربين من أبناء الدول العربية في الخارج، البحث عن مصادر لتمويل المشاريع، تعزيز الشراكات مع حكومات الدول المصدرة لرؤوس الأموال والتكتلات الاقتصادية المختلفة، وتبادل خبرات الترويج للاستثمار.

5.2.2.4 جهود الترويج الأخرى المنفذة:

كما شهدت معظم الدول العربية تطورات لافتة على صعيد جهود الترويج الأخرى وأهمها:

قيام عدد من الدول العربية بمواصلة مساعيها لافتتاح عدد من مكاتب التمثيل الخارجية والدخول في عضوية جهات دولية وإقليمية معنية بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وخصوصا المؤسسات الدولية المعنية بمتابعة مناخ وأداء بيئة الأعمال في تلك الدول.

تنفيذ عدد من دول المنطقة لحملات الترويج الإعلامية والإعلانية وتشمل : إنتاج مواد ترويج للاستثمار مثل إعداد خرائط استثمارية ودراسات قطاعية حيوية، تأسيس قواعد بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأخرى خاصة بالمستثمرين وغيرها خاصة بالمشاريع

الاستثمارية، إنتاج إعلانات تلفزيونية ومواد فيلمية وأقراص مدمجة ترويجية لبيئة الاستثمار في تلك البلدان.

قيام بعض الدول بنشر تلك المواد الترويجية عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك الإلكترونية حيث كثفت معظم الدول العربية ولاسيما الدول التي تعتمد خطط ترويج طموحة جهودها في هذا المجال، وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الأنشطة التي يتقدمها تأسيس مواقع شبكية جديدة أو تطوير القائم منها من حيث المضمون والشكل والتي تعد ضمن أهم تقنيات ترويج الاستثمار الحديثة التي يمكن استخدامها بصورة شاملة وسريعة في تنفيذ كافة أوجه أنشطة الترويج للاستثمار .

كثفت معظم الدول العربية من جهود تطوير مواقعها الشبكية المعنية بالترويج للاستثمار في اقتصاداتها عبر تغذيتها بالمزيد من المعلومات وخرائط وفرص وتشريعات وإجراءات ومستجدات الاستثمار، كما واصلت المؤسسة تطوير وتحديث وتغذية موقعها الشبكي بالمزيد من الإحصاءات وقواعد البيانات والدراسات والمطبوعات ذات الصلة بتشجيع الاستثمار إلى المنطقة.

3.4 المؤشرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2011:

1.3.4 المؤشرات الأولية العامة للمنطقة لعام 2011:

أما بالنسبة للدول العربية فمن المتوقع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بعد استعادتها موجة الصعود خلال عام 2010، ويعزى هذا التراجع المتوقع إلى التأثير السلبي المتوقع في المدى القصير للتطورات السياسية كما سبق وأوضحنا رغم أن العوامل والمؤثرات الأخرى يمكن ان تقلل من حدة التراجع وأهمها ما يلي:

- توقع استمرار تحسن النمو الاقتصادي العالمي بمعدل 4.3% منه 2.2% في الدول المتقدمة عام 2011 (كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة) بما يشير إلى تباطؤ النمو مقارنة بمعدل 3% خلال العام 2010 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.
- توقع استمرار تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى 4.2% عام 2011، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في يونيو 2011 وذلك بعد نموها إلى معدل بلغ نحو 4.4% عام 2010 فقط مقارنة بنحو 2.5%عام 2009.
- توقع استمرار تحسن أداء التجارة الخارجية للدول العربية بمعدل 21% إلى 2.3 تريليون دولار عام 2011 استنادا لصندوق النقد الدولي مقارنة مع نمو بلغ 16% إلى 1.9

تريليون دولار عام 2010.

- إعلان معظم دول المنطقة عن مشاريع طموحة باستثمارات ضخمة تبلغ 1.7تريليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة ولاسيما في قطاعات الطاقة والبنية الأساسية واستئناف تنفيذ عدد من المشاريع منها نحو تريليون دولار وبنسبة تتجاوز الـ60% في دول مجلس التعاون .
- استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي أسعاره وحصيلة الصادرات في الدول العربية النفطية بما قد يؤثر إيجابا على التدفقات الاستثمارية العربية البينية، كأحد مكونات إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة، عبر استغلال الفوائض في اقتناص الفرص الاستثمارية القيّمة المتنوعة المتوافّرة في دول المنطقة، كما سوف تظل هناك حاجة إلى الخبرات الأجنبية في مجالي التقنية والإدارة.
- إعلان عدد كبير من الشركات العالمية ولاسيما شركات النفط عن خطط وبرامج لاستثمار مليارات الدولارات في مشاريع داخل المنطقة ولاسيما في العراق خصوصا مع استعادة الطلب العالمي على النفط لوتيرة النمو وارتفاع أسعاره العالمية.
- مواصلة معظم الدول العربية اتباع خطط أكثر تحررا في التعامل مع الاستثمار الأجنبي ولاسيما إعلان بعض الدول عن عزمها إطلاق أو الإسراع في برامج الخصخصة وفتح المزيد من القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي ولاسيما في مجالات البنية الأساسية بنظم متنوعة منها الـB.O.T حيث طبقت الدول العربية نحو 93 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 8 إجراءات جعلت الأمر أكثر صعوبة خلال الأعوام الثلاثة الماضية وطبقا لتقرير عام 2011.
- توقعات باستقرار صناعة الضمان ومواصلة دورها في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والعالم وذلك بعدما زاد حجمها عالميا نحو 1.4 تريليون دولار عام 2009 مقارنة مع 1.5 تريليون عام 2008 حيث يتوقع ارتفاع مستويات الطلب على الحماية التأمينية خصوصا مع توقع نمو التجارة العربية خلال العام 2011 وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لتنمو إلى ما بين 1.3 و1.5 تريليون دولار مقارنة بنحو 1.122 تريليون في عام 2010 ونحو 1.114 تريليون عام 2009 .

<u>في المقابل هناك تداعيات اقتصادية محتملة في ضوء تلك الأحداث السياسية، حيث يتوقع النتائج الآتية؛</u>

- التأثير السلبي على كافة القطاعات الاقتصادية في دول الحراك السياسي، وخاصة على قطاعات بعينها، يأتي على رأسها؛

أهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة للدول العربية خلال العام 2011

المؤشر	الوحدة	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	2340.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%	4.2
معدلات التضخم	لمتوسط السنة %	6.03
الدين العام الإجمالي	مليار دولار	618
مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي		
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	مليار دولار	55 – 50
الخطط الاستثمارية طويلة المدى	مليار دولار	1700
الإنفاق الحكومي الإجمالي	مليار دولار	855.1
الإنفاق الاستثماري الحكومي	مليار دولار	256.5
الإنفاق الاستثماري الخاص	مليار دولار	385
الإنفاق الاستثماري الإجمالي	مليار دولار	641.5
عدد الفرص الاستثمارية المعروضة	وحدة	2194
قيمة الفرص الاستثمارية المعروضة	مليار دولار	884
مؤشرات التعامل الخارجي		
صادرات السلع والخدمات	مليار دولار	1323.4
واردات السلع والخدمات	مليار دولار	959.2
التجارة الخارجية	مليار دولار	2282.6
إنتاج النفط (دول الخليج والجزائر وليبيا والعراق والسودان واليمن)	بالمليون برميل يوميا	21.6
تصدير النفط (دول الخليج والجزائر وليبيا والعراق والسودان واليمن)	بالمليون برميل يوميا	16.2
الاحتياطيات الدولية للعملات الأجنبية	مليار دولار	1013.6
الدين الخارجي	مليار دولار	740.2
ميزان الحساب الجاري/ اجمالي الناتج العربي	%	12.9
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	301.6

المصدر: بيانات قطرية وصندوق النقد الدولي وبحوث ضمان

- القطاع السياحي كنتيجة تردد السائح العربي والأجنبي في زيارة الدول العربية وخصوصا دول الحراك، حيث يضع عدد من السائحين الدوليين كافة دول المنطقة في سلة واحدة وفقاً لرحلته السياحية التي تشمل أكثر من دولة.
- قطاع الصناعات التصديرية وتقليص حجم تحويلات العاملين في الخارج وما يترتب عليه من تدهور لرصيد الحساب الجاري بميزان المدفوعات،
- الضغط على الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية للدولة وخاصة في ضوء تحقق عجز في الحساب الجاري أو اتساعه بالتزامن مع تراجع التدفقات الواردة من استثمارات محفظة الأوراق المالية والمباشرة،
- قطاعات التجارة المحلية والتمويل والعقارات نتيجة تثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي.

• تأثر أسعار العملات العربية مقابل العملات الرئيسية الأجنبية كنتيجة أساسية لتدهور أوضاع أسواق الأوراق المالية وارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز.

• زيادة الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز نتيجة لارتفاع أسعار النفط، بينما ترتفع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط.

• أداء الأسواق المالية العربية قد يأتي ضعيفا وربما سلبيا في عدد من دول المنطقة خلال عام 2011 إلا انه وفي المجمل يمكن ان يكون هناك نمو ضعيف وذلك بعدما واصلت القيمة السوقية الإجمالية لـ15 من أسواق المالية العربية في نهاية عام 2010 ارتفاعها بنسبة 8.9% لتبلغ نحو 983.4 مليار دولار، مقارنة بنمو بلغت نسبته 17.4% إلى 903.4 مليار دولار بنهاية العام 2009.

• الانخفاض المتوقع في استثمارات الدول الغربية التقليدية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية وخصوصا؛ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاسيما مع التطورات السياسية العميقة في عدد من البلدان المستقبلة التقليدية للاستثمارات الأجنبية مثل مصر وتونس.

• رصد استبيان شهر مارس 2011 الصادر عن بنك أوف أميركا ميريل لينش، والذي يعتمد على آراء مديري صناديق الاستثمار حول العالم، وجود نوايا جدية نحو تخفيض حاد في الاستثمارات المتجهة لمجموعة دول الاقتصادات الناشئة التي تضم عدداً لا بأس به من الدول العربية.

• تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية، إلى اقل من 300 فعالية.

2.3.4 المؤشرات الأولية القطرية لعام 2011:

أما على صعيد رصد الاتجاهات من واقع المؤشرات الأولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للشهور الأولى من عام 2011، وكذلك من رصد الخطط والبرامج الاستثمارية للحكومات العربية والشركات الأجنبية داخل المنطقة يمكن استعراض أهمها وفق الجدول المعروض. والخلاصة، ورغم صعوبة التنبؤ بدقة بما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل المذكورة سلفا وخاصة العوامل السياسية في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين الحالية وردود أفعال اللاعبين الدوليين، فإنه من المرجح تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2011 في المنطقة العربية بمعدلات لتتراوح ما بين 10% - 15%، وذلك في ضوء التطورات السياسية الضخمة الأخيرة والتي ألقت بظلالها في المدى القصير على مناخ الاستثمار في دول المنطقة، رغم ان عدداً كبيراً من الشركات العالمية لازالت تنظر إلى الاستثمار في المنطقة وخصوصا في دول النفط المستقرة سياسيا على انه بمثابة الشراكة مع أغنى حكومات العالم، فلدى المنطقة ثروة نفطية تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 40 تريليون دولار أي ما يزيد على الرسملة السوقية لجميع الشركات المدرجة في الأسواق العالمية.

يذكر أن اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2010 جاءت مخالفة لتوقعات المؤسسة التي أصدرتها في تقرير العام 2009 نظراً للتراجع غير المتوقع للتدفقات الفعلية الواردة لبعض الدول العربية، بينما اقتربت التوقعات من الواقع في معظم الدول العربية فرادى.

4.4 أهم ملامح واتجاهات الاستثمار العربي البيني لعام 2011:

شهدت الدول العربية تطورات لافتة كمية ونوعية على صعيد الاستثمار العربي البيني في السنوات القليلة الماضية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات البينية، إضافة إلى حدوث تغيرات ايجابية على صعيد التوزيع الجغرافي لتلك التدفقات سواء الصادرة أو الواردة وكذلك على صعيد التوزيع القطاعي.

ووفق المؤشرات الأولية فمن المرجح ان تتراجع تدفقات الاستثمار العربي البيني لعام 2011 نظرا لسيطرة حالة من الحذر على المستثمرين العرب وخصوصا الخليجيين سواء المستثمرين الحاليين الذين في طور التفاوض على وضعية استثماراتهم داخل بعض الدول التي شهدت تطورات سياسية أو المستثمرين الجدد الذين يفضلون الترقب لاستيضاح ما قد تسفر عنه تطورات الوضع السياسي والأمني على الأرض وفيما يلي ابرز ملامح التدفقات العربية المتوقعة لعام 2011:

- احتمالات انخفاض استثمارات الدول العربية النفطية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية لاسيما مع التطورات السياسية العميقة في عدد من البلدان المستقبلة التقليدية وما صاحبها من تأثيرات قصيرة المدى على مناخ الاستثمار.

- توقع هدوء أنشطة الدمج والاستحواذ في المنطقة العربية في عام 2011 بعدما تضاعفت إلى 31 مليار دولار عام 2010 مقارنة بعام 2009 مع الإعلان عن أكثر من 500 صفقة في المنطقة خلال 2010 وذلك وفق شركة ميرجر ماركت البريطانية، حيث بلغت حصة الإمارات من عدد عمليات الاندماج والاستحواذ 58.4%، تليها قطر (11.4%) ومصر (4.0%). كما سجلت الكويت أعلى حجم لعمليات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط (46.3%)، في حين حلت الإمارات في المرتبة الثانية (15.1%).

إلا انه وفي المقابل فأن التدفقات البينية المتوقعة فيما بين بعض دول الخليج أو فيما بين دول الخليج والدول التي لم تشهد أحداثا سياسية كبرى يمكن أن تستمر على وتيرتها أو ربما تزداد ولكنها ليس من المرجح أن تعوض الانخفاض المتوقع في التدفقات الإجمالية وفيما يلي ابرز ما تم رصده من تدفقات وصفقات للاندماج والتملك خلال النصف الأول من العام الجاري 2011:

بعض صفقات الاندماج والتملك وضخ الاستثمارات الجديدة المعلن عنها فيما بين الدول العربية خلال النصف الأول من عام 2011

الشركة	دولة إقامة الشركة المنفذة	الدولة المضيفة للاستثمار	القيمة بالمليون دولار	ملاحظات
شركة اتصالات السعودية	السعودية	البحرين	280	في السنتين المقبلتين بهدف تطوير وتوسيع الشبكة
شركة اتصالات السعودية	السعودية	الكويت	180	لتطوير عملياتها التشغيلية
الشركة الوطنية القابضة	الإمارات	العراق	30000	كعرض لبناء مدينة متكاملة في كربلاء في إطار مشروع سمي «ضفاف كربلاء»
الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	مصر	167	أعلنت عزمها تأسيس صندوق بقيمة مليار جنيه للاستثمار في البورصة المصرية
الحكومة القطرية	قطر	مصر	10000	إعلان رسمي عن الاستعداد للدخول في مشروعات بقيمة ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار من بينها المشاركة بحصة في ميناء جديد بالقرب من المدخل الشمالي لقناة السويس يتكلف 9 مليارات دولار إضافة إلى استثمارات متوقعة في أذون الخزانة و التطوير العقاري وقطاعات أخرى
شركة المملكة للتنمية الزراعية (كاتكو)	السعودية	مصر	84	استثمارات جديدة خلال الفترة المقبلة لمواصلة العمل في مشروع توشكي بعد توقيع عقد تخصيص 25 ألف فدان للشركة منها10 آلاف فدان تم تملكها، وباقي المساحة بنظام حق الانتفاع لمدة 3 سنوات
وطنية فلسطين لخدمة الهاتف المحمول	قطر	فلسطين	300	خلال السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة في ظل توسيعها لشبكتها ومحاولاتها جذب المزيد من المشتركين
شركة أعمال المياه والطاقة الدولية «أكوا باور»	السعودية	الأردن	144	للاستحواذ على 51% من شركة توليد الكهرباء المركزية في الأردن من شركة الأردن - دبي للاستثمارات العامة الإماراتية
شركة داماس المحدودة	الإمارات	الكويت		للاستحواذ على شركة داماس الكويت
شركة داماس المحدودة	الإمارات	السعودية		للاستحواذ على شركة داماس السعودية
مشاريع الكويت القابضة « كيبكو»	الكويت	الدول العربية		تعتزم الاستحواذ على شركات في قطاعات مثل مجال الخدمات المالية والإعلام والتكنولوجيا، والصناعة والعقار

المصدر : تصريحات رسمية لمسئولين في جهات حكومية وخاصة

5.4 العوامل الحاكمة لمستقبل الاستثمار الأجنبي في الدول العربية:

في ضوء استعراض آليات تحليل الآثار الناجمة عن التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، يمكن صياغة منهجية لاستشراف آفاق المستقبل القريب والبعيد بالنسبة للتدفقات الاستثمارية المتوقع أن تجتذبها المنطقة. وتعتمد هذه المنهجية على محاولة رصد 4 محاور رئيسية، أولها: طبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تشهدها وستشهدها دول المنطقة والتي تستند بدورها إلى ردود أفعال الحكومات ودور القوى المجتمعية، وثانيها: الرأي العام العالمي وتفسيره للأحداث من خلال التصنيف السيادي الصادر عن وكالات التصنيف الدولية، ويتمثل المحور الثالث في: الاتجاهات المتوقعة للمستثمر العربي والأجنبي ورؤيته الحالية والمستقبلية لمناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة، بينما يتوقف المحور الرابع على قوة الدور الذي ستضطلع به المؤسسات الإقليمية والدولية والقطرية، وخصوصا ذات الصلة بالاستثمار في دعم وتشجيع حركة الاستثمار إلى المنطقة العربية.

أولا: دور الحكومات والقوى المجتمعية:

دور الحكومات:

بدأت الحكومات العربية بالفعل مسيرة الإصلاح التدريجي وخصوصا في المجال الاقتصادي منذ عقود وبعضها منذ سنوات، ولكن وتيرة الإصلاح بالطبع تختلف من دولة إلى أخرى. وما حدث خلال الفترة الماضية بالطبع أدى إلى تسريع وتيرة تلك الإصلاحات بل ورفع سقفها بصورة غير مسبوقة بدليل، الإعلان عن إصلاحات سياسية في عدد كبير من الدول العربية استجابة للحراك الجماهيري الواسع في عدد من الدول.

وبالطبع ستمتد يد الإصلاح إلى المجالات الاقتصادية عبر تشريعات وإجراءات جديدة، ستصب في النهاية في إطار تحسين مناخ الاستثمار. كما ان الإصلاحات الاجتماعية حتى وان كانت تبدو للوهلة الأولى محبطة للاستثمارات المحلية والأجنبية إلا أنها على المدى الطويل ستصب في صالح تحسين مناخ الاستثمار من زاوية أنها ستقلل من درجة مخاطر تفجر الأوضاع الاجتماعية في المستقبل. وهو ما تدركه مؤسسات التقييم السيادي للدول في العالم، كما تدركه جيدا الشركات الأجنبية وعبر الوطنية، بدليل اهتمامها المتزايد بالمسئولية الاجتماعية.

وما نتوقعه هو قيام الحكومات الحالية بطرح المزيد من الخطط الإصلاحية الجريئة والواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بدعم البرلمانات والشعوب في تلك الدول. ومن المفيد أيضا أن نستخلص الدروس من التجارب الدولية الأخرى التي انتقلت فيها الأنظمة من حالة الحكم الشمولي إلى النموذج الديمقراطي مثل: دول الكومنولث السابقة أو اندونيسيا أو تركيا.

دور القوى المجتمعية:

ما من شك في أن الأحداث التي عاشتها بعض الدول العربية مؤخرا من شأنها أن تعزز من

أهمية الدور الذي تلعبه القوى المجتمعية وخصوصا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات العمالية والتنظيمات النقابية في تشكيل ملامح وطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن يسود.

وربما تبدو الصورة واضحة في بعض التغيرات التي بدأت تشهدها تلك الدول وأهمها: رفع سقف المطالبات الاجتماعية والسياسية، ولو بدرجات متفاوتة. وها نحن أمام مجموعة من الدول العربية وجدت نفسها أمام تحديات عدة، مضطرة للاستجابة لعدد من المطالبات الملحة، أهمها: توفير فرص العمل لفئات واسعة من المجتمع، وإشراك مختلف شرائح المجتمع المدني في اتخاذ القرار السياسي وبناء علاقات جديدة وشفافة بين الحكومات ومجتمع الأعمال، حيث إن هناك العديد من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتشابكة التي تفرض الحاجة إلى تلك العلاقة الجديدة. كما أن تحقيق الشفافية وتوفير قنوات النفاذ الدائم وغير المشروط إلى المعلومات والبيانات يعتبر من أهم المطالبات التي لن تتنازل عنها الشعوب المتظاهرة في الوقت الحاضر.

ثانيا: تقييم وكالات التصنيف الدولية ورؤيتها المستقبلية للتطورات في المنطقة:

مما لاشك فيه أن وكالات التصنيف الدولية حول العالم تتابع عن كثب ما يجري على الساحة العربية من تغيرات جذرية، سيترتب عليها، وبلا شك، تغيرات متفاوتة في التصنيف السيادي للدولة والتصنيف الائتماني والملاءة المالية لبعض الكيانات الاقتصادية في تلك الدول، وعلى رأسها مؤسسات القطاع المصرفي والمالي، وكذلك رؤيتها وتقييمها للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول العربية التي تشهد حراكا متباينا، أو للمنطقة بشكل عام.

وتأتي أهمية هذا التصنيف، من كونه معتمداً من الغالبية العظمى من القادة والسياسيين والشركات عبر الوطنية والمستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الدول العربية، وما يصاحب ذلك من تقارير دولية صادرة عن تلك الوكالات، مع الأخذ في الاعتبار أنها وإن اختلفت في التفاصيل وأدوات ودرجات التقييم الايجابية والسلبية فإنها تتفق نسبيا على الصورة العامة.

ومن هنا تأتي أهمية استعراض رؤية العالم ومؤسساته للدول العربية قبل وبعد الأحداث، من خلال استعراض التصنيف السيادي الصادر عن ابرز وكالات التصنيف الدولية لعدد من الدول العربية، كما يوضح الجدول المرفق، شملت 8 دول عربية هي؛ مصر وليبيا وتونس والبحرين والأردن والكويت وقطر ولبنان، حيث تراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لإحدى الدول العربية ودرجة واحدة بالنسبة للعديد من البلدان السابق ذكرها.

التغييرات التي طرأت على التصنيفات السيادية في الدول العربية قبل وبعد الأحداث السياسية الأخيرة

الدولة	ستاندرد آند بورز		موديز		فيتش		كابيتال انتليجنس		EIU	
	منتصف ديسمبر 2010	أوائل مايو 2011	منتصف ديسمبر 2010	أوائل مايو 2011	منتصف ديسمبر 2010	أوائل مايو 2011	منتصف ديسمبر 2010	أوائل مايو 2011	منتصف ديسمبر 2010	أوائل مايو 2011
الجزائر	–	–	–	–	–	–	–	–	مستقر BB	مستقر BB
مصر	مستقر BB+	سلبي BB	مستقر Ba1	سلبي Ba3	مستقر BB+	سلبي BB	مستقر BBB–	سلبي BB+	مستقر BB	مستقر B
ليبيا	مستقر A–	سلبي BB	–	–	مستقر BBB+	مستقر B	–	–	مستقر BB	مستقر BB
المغرب	مستقر BBB–	مستقر BBB–	Ba1	Ba1	مستقر BBB–	مستقر BBB–	مستقر BBB–	مستقر BBB–	مستقر BB	مستقر BB
السودان	–	–	–	–	–	–	–	–	مستقر C	مستقر CC
تونس	مستقر BBB	مستقر BBB–	مستقر Baa2	سلبي Baa3	مستقر BBB	سلبي BBB–	مستقر BBB	سلبي BBB+	مستقر BBB	مستقر BBB
البحرين	مستقر A	سلبي BBB	مستقر A3	مستقر A3	مستقر A	سلبي A–	مستقر A	مستقر A	مستقر BBB	مستقر BBB
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	مستقر CC	مستقر CC
الأردن	مستقر BB	سلبي BB	Ba2	سلبي Ba2	–	–	مستقر BB	مستقر BB	مستقر B	مستقر B
الكويت	مستقر AA–	مستقر AA–	سلبي Aa2	سلبي Aa2	مستقر AA	مستقر AA	مستقر AA–	مستقر AA–	مستقر A	مستقر BBB
لبنان	ايجابي B	ايجابي B	مستقر B1	B1	مستقر B	مستقر B	مستقر B	مستقر B	مستقر CCC	مستقر B
عمان	مستقر A	مستقر A	A2	A2	–	–	مستقر A	مستقر A	مستقر A	مستقر A
قطر	مستقر AA	مستقر AA–	مستقر Aa2	مستقر Aa2	–	–	مستقر AA–	مستقر AA–	مستقر A	مستقر A
السعودية	مستقر AA–	مستقر AA–	مستقر Aa3	مستقر Aa3	مستقر AA–	مستقر AA–	مستقر AA–	مستقر AA–	مستقر BBB	مستقر BBB
سورية	–	–	–	–	–	–	مستقر BB–	مستقر BB–	مستقر B	مستقر B
الإمارات	–	–	Aa2	Aa2	–	–	مستقر AA–	مستقر AA–	مستقر BB	مستقر BB
اليمن	–	–	–	–	–	–	مستقر B	مستقر B–	مستقر CC	مستقر CC

المصدر : المواقع الشبكية لمؤسسات التقييم الدولية، بتاريخ 5 مايو 2011

وفي السياق ذاته جاءت إعلانات وتقارير تلك المؤسسات بشأن الوضع السياسي في المنطقة حيث أعلنت وكالة ستاندرد أند بورز في السابع من مارس 2011 عن وجود مخاطر محتملة في خدمة الديون السيادية للمنطقة العربية نتيجة أساسية للاضطرابات السياسية وضعف المؤسسات، بما ينذر بتخفيض التصنيف السيادي للجهات السيادية الحكومية المقترضة في دول المنطقة، لكنها أوقفتها على تطور الأحداث على ارض الواقع.

كذلك ترتب على أجواء عدم اليقين السياسي والاقتصادي رفع تكلفة التأمين على الديون السيادية والسندات الحكومية والخاصة الصادرة عن عدد من دول المنطقة والمتداولة في الأسواق العالمية. وفقاً لبيانات مؤسسة ماركت للتأمين على الديون والسندات الحكومية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تراجع تصنيف تلك الدول على المدى القصير بسبب حالة الترقب وعدم الاستقرار يمكن أن تنعكس إيجابا على المدى المتوسط أو الطويل في صورة رفع لتصنيف تلك الدولة، بشرط استقرارها السياسي والأمني والاجتماعي، وتحولها نحو المزيد من الديمقراطية وتحسن مؤشراتها الاقتصادية والمالية.

ثالثا: اتجاهات المستثمر العربي والأجنبي:

لاشك أن التغيرات الحادثة والمتوقعة ستدفع إلى إعادة صياغة التوجهات الاستثمارية للشركات الراغبة في الاستثمار في المنطقة. وبطبيعة الحال تختلف تلك التوجهات والخطط الاستثمارية من شركة إلى أخرى، بحسب كونها تعمل حاليا أو لديها استثمارات في المنطقة من جهة، أو لديها نوايا للعمل في المنطقة أو حيازة استثمارات فيها وبحسب جنسيتها وطبيعة استثماراتها ومستوى المخاطر التي تقبلها وحسابات الربح والخسارة وتقييمها لمستقبل المنشأة والقطاع والسوق المستهدف. كما سيختلف ذلك من دولة إلى أخرى داخل المنطقة بحسب طبيعة مناخ الاستثمار السائد، والمتوقع والتغيرات المرجحة وحصيلة تأثيراتها السلبية والايجابية.

والأمر يخضع للعديد من الحسابات. فعلى سبيل المثال، إذا كان مستثمر حاليا داخل المنطقة، فسيختلف سلوكه طبقا لمعايير عديدة فمثلا المستثمر صاحب الاستثمارات قصيرة الأجل ربما سيقارن بين خروجه حاليا بقدر من الخسائر وخروجه لاحقا على المدى المتوسط بخسائر اقل أو بأرباح رأسمالية. أما المستثمر صاحب الاستثمارات طويلة الأجل، فمن الصعب ان يقدم على اتخاذ قرار الانسحاب في الأجل القصير إلا إذا كانت لديه مخاوف كبيرة من انعكاسات التغيرات السياسية على حجم النشاط وتحقيق خسائر دائمة.

وفي المقابل فإن المستثمر الجديد ربما لا يقدم على الاستثمار في الأجل القصير، ويفكر في اقتناص فرص استثمارية مغرية في الأسواق والدول التي ستشهد هبوطا كبيرا في قيم الأصول، وسيدخل في حساباته معايير المخاطر السياسية والاقتصادية ودراسات جدوى دقيقة لمستقبل السوق والوضع بشكل عام وفيما يلي رصد لأبرز تحركات المستثمرين الأجانب تجاه المنطقة العربية خلال النصف الأول من العام الجاري 2011:

بعض صفقات الاندماج والتملك وضخ الاستثمارات الجديدة الأجنبية المعلن عنها الواردة إلى الدول العربية خلال النصف الأول من عام 2011				
الشركة	دولة إقامة الشركة المنفذة	الدولة المضيفة للاستثمار	القيمة بالمليون دولار	ملاحظات
مجموعة «بي جي» البريطانية	المملكة المتحدة	مصر	250	منها 50 مليون دولار خلال العام 2011 لحفر بئر استكشافية في المنطقة البحرية بالمنزلة لتصل استثمارات المجموعة مع شريكتها بتروناس الماليزية في المشروعات الحالية والمستقبلية في مصر تبلغ قرابة 2.5 مليار دولار
شركة أباتشى النفطية	الولايات المتحدة	مصر	1000	أعلنت عزمها استثمار هذا المبلغ خلال عام 2011
شركة ايني النفطية	ايطاليا	مصر	3000	خلال عام 2011 والأعوام المقبلة للعمل في أنشطة جديدة وحفر 12 بئرا استكشافية في مناطق الصحراء الغربية والبحر المتوسط وسيناء
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	السعودية	160	استثمارات إضافية بما يقارب 600 مليون ريال سعودي لتطوير مركز جديد لتصنيع المعدات الخاصة بقطاع الطاقة
شركة كوجاس الكورية للغاز	كوريا الجنوبية	العراق	2660	في مشروع عكاس للغاز في العراق وبعد الاستحواذ على كامل مشروع تطوير حقل عكاس أكبر حقول الغاز في العراق باحتياطيات تقدر عند 5.6 تريليون قدم مكعبة
شركة رينو للسيارات	فرنسا	الجزائر	1400	في مشروع ينتظر الموافقة على تنفيذه لإنتاج 150 ألف سيارة سنويا
شركة توتال النفطية	فرنسا	الجزائر		في مشروع ينتظر الموافقة على تنفيذ لإنشاء مصنع لتقطير الآيثان بولاية وهران
شركة أكسون موبيل النفطية	الولايات المتحدة	قطر	16000	خلال 5 سنوات المقبلة، لتطوير قطاع الطاقة والتكنولوجيا بحلول عام 2014، ولاسيما تطوير معدلات استخدام الغاز الطبيعي، ووسائل الحفاظ على الطاقة والحد من الأثر السلبي لها على البيئة
مجموعة ايطالجين للطاقة	ايطاليا	مصر	205	في مشروع لإنشاء محطة لتوليد الطاقة من الرياح في جبل الزيت بقدرة 120 ميغاوات

المصدر : تصريحات رسمية لمسئولين في جهات حكومية وخاصة

رابعا: دور المساعدات الإقليمية والدولية في تشجيع حركة الاستثمار إلى المنطقة العربية:

هناك دور مهم يمكن ان تقوم به حكومات المجتمع الدولي ولاسيما الدول المانحة في تشجيع ودعم الاستثمارات في بلد ما عبر المساعدات المالية والفنية فضلا عما يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وخصوصا العاملة في مجال الاستثمار والتنمية مثل: الصندوق والبنك الدوليين وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي

وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات المالية العربية، بدور مؤثر وفعال في مجال توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم، كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار في الدول النامية، التي يأتي من ضمنها مجموعة الدول العربية. ويمكن تلخيص الدور الايجابي لتلك المؤسسات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تعزيز التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من خلال مجموعة من الإجراءات، أهمها:

- توفير التمويل للمشاريع التنموية الضرورية لتهيئة البنية التحتية والتشريعية اللازمة لجذب الاستثمار حيث تعتبر المؤسسات الدولية أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بقيمة تتراوح ما بين 30-50 مليار دولار سنويا، وذلك لصالح مشاريع تنموية محددة أو في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية.

- المشاركة في رؤوس مؤسسات الاستثمار المباشر التابعة للقطاع الخاص في عدد من الدول العربية من خلال مؤسسات محددة تعمل فقط لخدمة هذا القطاع مثل مؤسسة التمويل الدولية.

- توفير الضمانات التأمينية لمشاريع القطاعين العام والخاص، وخاصة في الدول التي بلغت مراحل شبه مستقرة من خلال مؤسسات متخصصة على المستوى الإقليمي والدولي، مثل؛ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وكذلك الوكالة الدولية لضمان الاستثمار" ميجا".

- القيام بدور وسيط المعرفة بين الحكومات العربية والمستثمرين، وخاصة في مجال التنمية والسياسات، من خلال إعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي والاستثمار، وكذلك عبر استعراض النتائج الايجابية للأبحاث والتحليل الموضوعي للمؤشرات التي ترصد بيئة الاستثمار في كل دولة عربية، والتي بطبيعة الحال، غالباً ما تؤثر في قرارات المستثمرين وحجم الاستثمار الذي تنفذه في هذه الدول.

وفي الحالة العربية الأخيرة يمكن رصد بوادر تحرك من قبل المجتمع الدولي لتقديم الدعم إلى عدد من الدول التي شهدت تغيرات سياسية عميقة مثل مصر وتونس واليمن والبحرين أبرزها ما يلي؛

الجهة	الدولة المتلقية	القيمة بالمليون دولار	ملاحظات
صندوق النقد الدولي	مصر	3000	
صندوق التنمية الخليجي	البحرين وسلطنة عمان	10000	
مجموعة الثماني	للدول العربية	40000	وعدت بها قمة مجموعة الثماني لدعم «الربيع العربي»
بنوك التنمية، منها؛	للدول العربية	20000	باستثناء صندوق النقد الدولي
بنك الاستثمار الأوروبي		3500	
البنك الدولي	مصر	4500	على مدى الشهور الأربعة والعشرين القادمة، منها مليار دولار هذا العام دعما للميزانية ومليار دولار العام القادم اعتمادا على مدى تقدم الإصلاحات السياسية والاقتصادية.كما البنك أنه سيستثمر مبلغ 2.5 مليار دولار الباقي في مشروعات تنموية في مصر وقروض للقطاع الخاص وضمانات إزاء المخاطر السياسية
البنك الدولي	تونس	2000	مليار دولار لدعم الميزانية ومشروعات استثمارية و 500 مليون دولار أعلنت بالفعل لمساعدة الحكومة وقروض بنحو 400 مليون دولار لمشروعات القطاع الخاص و100 مليون دولار أخرى لضمانات الاستثمار.
حكومات دول الثماني، منها؛		10000	
الولايات المتحدة	مصر	2000	منها إسقاط مليار دولار فوائد ديون إضافة إلى مساعدات أخرى بقيمة مليار دولار
ايطاليا	مصر		تحويل ديون لمشروعات تنموية
فرنسا	مصر وتونس	1400	
دول الخليج ، منها؛	الدول العربية	10000	معظمها لمصر وتونس
السعودية		4000	

المصدر : تصريحات رسمية لمسئولين في جهات حكومية وخاصة

كما أعلنت مؤسسة التمويل الدولية، أحد اذرع مجموعة البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص، اعتزامها زيادة استثماراتها في المنطقة العربية بنحو 1.5 مليار دولار خلال العام الحالي، منها 500 مليون دولار لتمويل دعم المشاريع متوسطة وصغيرة الحجم بغرض توليد المزيد من فرص العمل في المنطقة ومكافحة البطالة، إضافة إلى مشاريع تطوير التعليم والبنية التحتية. ومن المقرر أن ترتفع هذه الاستثمارات لتصل إلى 2.5 مليار دولار بحلول عام 2014.

خامسا- تدفقات التجارة

1.5 التجارة الدولية

تشير البيانات الأولية لمنظمة التجارة العالمية (أبريل 2011) إلى توقع نمو التبادل التجاري العالمي معبراً عنه بالأسعار الثابتة (مستبعداً تأثير كل من تغيرات أسعار السلع وأسعار الصرف، واستناداً لتوقعات بنمو الناتج العالمي مقوماً بأسعار السوق بمعدل 3.1%) خلال عام 2011 بمعدل متواضع يبلغ 6.5% مقابل معدل نمو قياسي في حجم الصادرات العالمية خلال عام 2010 بلغ 14.5%، مما أدى إلى انتعاش التجارة العالمية وبلوغها مستوياتها المحققة خلال فترة ما قبل الأزمة إلا أنها لم تبلغ بعد اتجاهها العام طويل المدى، علماً بأن سلسلة الأحداث المؤثرة التي وقعت في الآونة الأخيرة في العديد من أنحاء العالم تضفي قدراً كبيراً من أجواء عدم اليقين حول دقة توقعات المنظمة لحجم التبادل التجاري الدولي، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وزلزال تسونامي في اليابان، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية. كما تواصل تداعيات الأزمة تأثيراتها السلبية في صور عدة، منها؛ ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة، انتهاج سياسات اقتصادية متقشفة في أوروبا بالتزامن مع زيادة الضغوط التضخمية. ومن ثم يوصي خبراء المنظمة بضرورة انتهاج الدول حول العالم سياسات فتح الأسواق وتحرير التجارة بدلا من إغلاق الأسواق وتقييد التجارة الدولية.

أما بالنسبة للتجارة الدولية خلال عام 2010، فلعل العوامل التي ساهمت في الهبوط غير المسبوق في التجارة العالمية لعام 2009، هي نفسها التي ساهمت في انتعاشها لعام 2010، والتي تشمل؛ انتشار سلاسل شركات التوريد العالمية وما يصاحب ذلك من مشكلة ازدواجية الإحصاءات وتضخيم الرقم الإجمالي للتجارة العالمية الناجمة عن تكرار رصد التبادل التجاري للسلع عبر الحدود الوطنية عدة مرات نظراً لتعدد عمليات الإنتاج التي تتم في أكثر من دولة قبل بلوغها وجهتها النهائية. الأمر الذي يثير مشكلة قياس تدفقات التجارة العالمية خلال العقود الحديثة وعدم قابليتها للمقارنة تاريخياً مع تدفقات العقود السابقة، حيث يتطلب الأمر توافر بيانات التجارة الدولية على أساس القيمة المضافة والتي لا تتوافر في الوقت الراهن. وقد شملت قائمة السلع الأكثر تضررا من الأزمة تلك التي لها حصص أكبر في التجارة العالمية من نظيرتها في الناتج العالمي، مثل؛ السلع الاستهلاكية المعمرة، والآلات الصناعية، مما أدى إلى تجاوز معدل انكماش التجارة الدولية عن نظيره في الناتج العالمي عام 2009، وهو نفس التأثير الذي شهده عام 2010 ولكن بشكل إيجابي.

وكحقيقة واقعة، هناك عدد من العوامل قللت من المعدلات المفترضة لنمو التجارة والناتج العالمي، شملت؛ أولا؛ الحد من إجـراءات التحفيز المالي في كثير من دول العالم خلال النصف الثاني من عام 2010، بالتزامن مع تحرك الحكومات الأوروبية نحو الحد من العجز في ميزانياتها من خلال تطبيق مزيج من التدابير التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات، وما يصاحب ذلك من عواقب سلبية على النمو في الأجل القصير، ثانياً؛ ارتفاع أسعار النفط، رغم استقرارها عند 78 دولاراً للبرميل عام 2010، عن مستوياتها التاريخية، الذي بلغ متوسطها 31 دولاراً للبرميل خلال الفترة 2000-2005، لكنها كانت أقل من متوسط عام 2008 الذي بلغ 96 دولاراً للبرميل، مما أدى بالنهاية إلى زيادة تكاليف الطاقة على الأسر والشركات، وأخيرا؛ ارتفاع معدلات البطالة في كل من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (8.6% عام 2010 مقابل 6.1% عام 2008) والولايات المتحدة الأمريكية (9% عام 2010) مما أدى إلى الحيلولة دون استمرار معدلات نمو الاستهلاك المحلي والطلب على الواردات في تلك الدول.

لقد ساهم ارتفاع أسعار المواد الأولية والنمو الملحوظ للتجارة في الدول النامية الآسيوية في تعزيز حصة، غير مسبوقة، لمجموعة الدول النامية ورابطة دول الكومنولث المستقلة في الصادرات العالمية إلى 45% عام 2010. وقد بلغ معدل نمو التجارة الدولية في الدول المتقدمة 13% عام 2010، مقابل 16.5% في المتوسط لبقية دول العالم. كما ارتفع حجم الصادرات من الصين بمعدل 28% عام 2010. وعلى صعيد الدول المتقدمة، انخفضت حصتها من صادرات العالم السلعية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق لتصل إلى 55%، وذلك على الرغم من نمو صادراتها بمعدل 16% لتصل إلى 8.2 تريليون دولار، ولكنه معدل نمو أقل من معدل نمو صادرات العالم. كما تراجعت أيضا حصة الدول المتقدمة من واردات العالم السلعية إلى 59% مقابل 61% عام 2009، 63% عام 2008، وذلك على الرغم من ارتفاعها بمعدل 16% أيضا لتصل إلى 8.9 تريليون دولار عام 2010.

وقد سجلت معظم الدول وكافة الأقاليم الاقتصادية حول العالم ارتفاعاً في صادرتها السلعية خلال عام 2010، الذي شهد أيضاً

الصادرات	القيمة		معدل النمو السنوي			
	مليار دولار		%			
	2009	2010	2008	2009	2010	2010 - 2005
السلع	15200	15237	15	-22	22	8
الخدمات التجارية	3390	3664	13	-12	8	8
النقل	685	783	16	-23	14	7
السياحة والسفر	865	936	10	-9	8	6
الخدمات الأخرى	1840	1945	13	-8	6	9

المصدر: إحصاءات منظمة التجارة العالمية، أبريل 2011.

ارتفاع معدل نمو قيمة الصادرات العالمية عن معدل نمو كمياتها (الصادرات معبراً عنها بالأسعار الجارية بالدولار مقارنة بالصادرات معبراً عنها بالأسعار الثابتة) ليبلغ 22% مقابل 14.5% كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار السلع وتراجع متوسط قيمة الدولار الأمريكي بمعدل 3.5% مقابل العملات الرئيسية (إحصاءات سعر الصرف الاسمي الفعال لبنك الاحتياطي الفيدرالي). وبالتالي بلغت القيمة الإجمالية لصادرات العالم السلعية 15.2 تريليون دولار مقابل 12.5 تريليون دولار عام 2009. كما ارتفعت صادرات العالم من الخدمات التجارية بمعدل 8% خلال عام 2010 إلى 3.7 تريليون دولار، بعد أن تراجعت عام 2009 ولأول مرة منذ عام 1983 بمعدل 22% إلى 3.4 تريليون دولار.

2.5 التجارة العربية

1.2.5 التجارة العربية الخارجية السلعية (تقديرات 2010)[1]:

إن المنطقة العربية مثلها مثل الأقاليم الاقتصادية التي يسيطر على صادراتها الموارد الطبيعية (الدول الأفريقية ودول الكومنولث المستقلة ودول أميركا الجنوبية)، شهدت تراجع صادراتها من حيث الكمية خلال عام 2010 بينما ارتفعت

المجموعة السلعية	معدل النمو السنوي %				
	2008	2009	2010	2010-2000	2010-2005
جميع السلع	28	30-	26	10	9
المعادن	8-	20-	48	13	15
المشروبات	23	2	14	9	12
المواد الغذائية	23	15-	12	6	8
المواد الخام الزراعية	1-	17-	33	2	5
الطاقة	40	37-	26	11	8

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي، أبريل 2011.

قيمتها بالدولار نتيجة لارتفاع أسعار السلع وسعر صرف الدولار الأمريكي. فعلى سبيل المثال، نما حجم الصادرات الأفريقية بمعدل 6%، بينما ارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية بمعدل 28%. ويرجع ذلك، لارتفاع أسعار السلع الأولية، والتي استعادت مسارها الصعودي عام 2010، بعد تراجعها عام 2009.

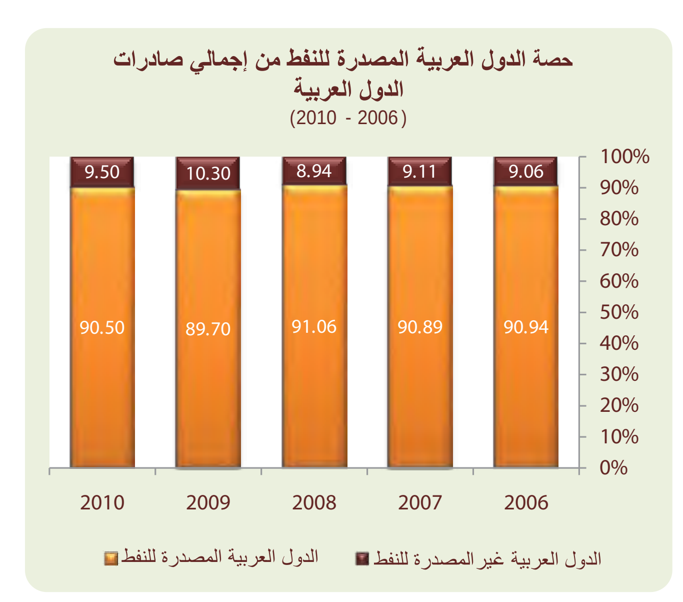
ويوضح الجدول أعلاه تطورات أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة، حيث يتضح الاتجاه العام نحو ارتفاع أسعارها، على الرغم من التقلبات الأخيرة وخاصة تراجعها بشدة خلال فترة

---

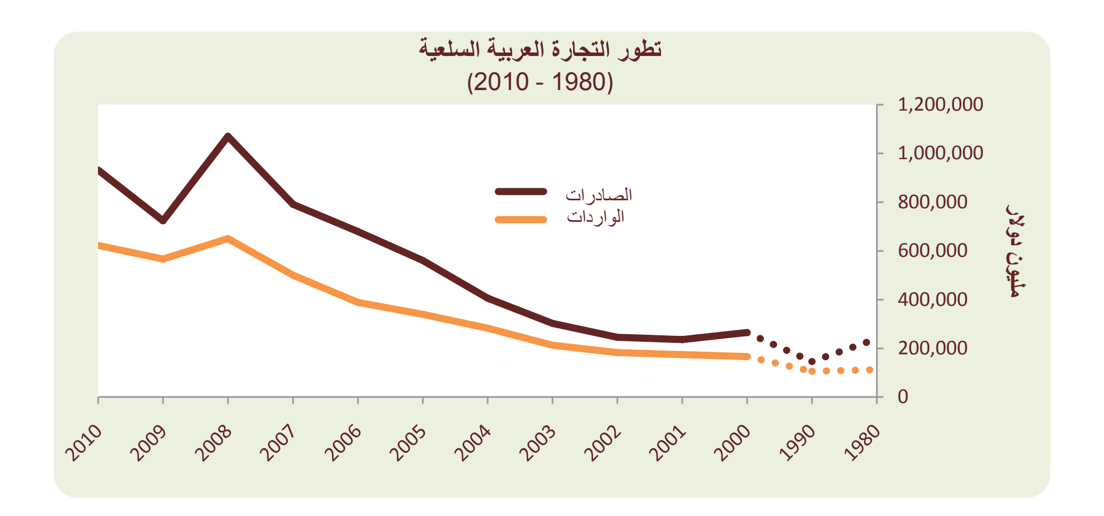
1 الملحق: جدول رقم (18)

الركود العالمي قبل أن تقفز بشدة مرة أخرى عام 2010. وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ارتفاع الطلب على الواردات من جانب الاقتصادات النامية ذات معدلات النمو المتسارعة مثل؛ الصين والهند. ويلاحظ ارتفاع أسعار المعادن خلال الفترة 2000 - 2010 بمعدل نمو أسرع مقارنة بأية مجموعة من السلع الأولية الأخرى إذ بلغ 13% سنوياً، تليها أسعار الطاقة بمعدل نمو 11% سنويا، بينما اقتصر معدل النمو لأسعار مجموعة المواد الخام الزراعية على 2% سنوياً فقط. الأمر الذي ساهم في زيادة حصيلة الصادرات في الدول العربية المصدرة للنفط والمعادن، بينما لم تنعكس هذه الفورة في ارتفاع الأسعار على حصيلة صادرات الدول العربية الأخرى كونها صافياً مستورداً للوقود والمعادن.

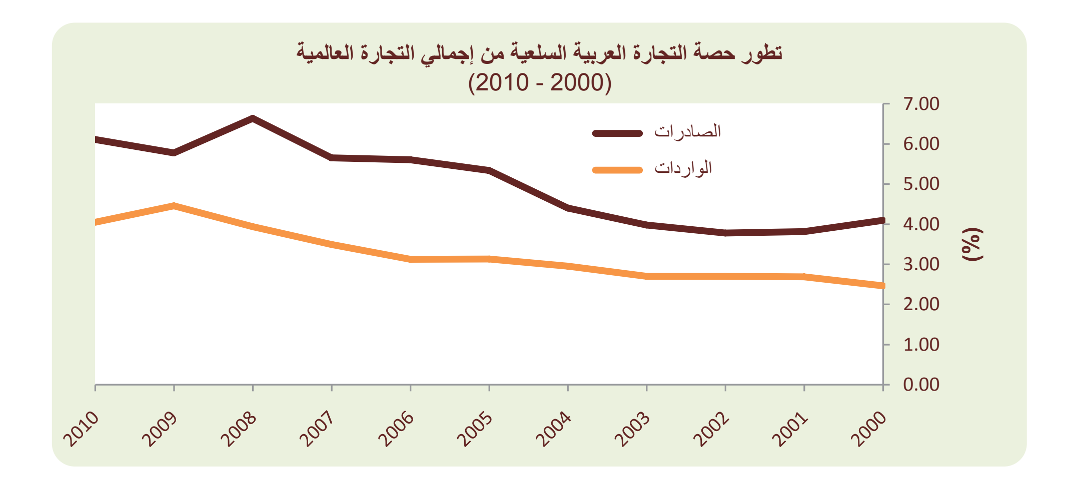

ومن الجدير بالذكر أن حصيلة صادرات مجموعة الدول العربية حققت معدلات نمو لصادرتها أعلى من معدلات نمو الصادرات العالمية خلال السنوات الثماني السابقة (باستثناء عام 2009، حيث حققت كلتاهما معدلات نمو سلبية). ففي عام 2010، نمت الصادرات العربية بنسبة 28.9% في حين نمت الصادرات العالمية بنسبة 21.7% خلال



العام. ويرجع هذا النمو للصادرات العربية إلى الدول العربية المصدرة للنفط، حيث بلغت حصة تلك الدول من إجمالي الصادرات العربية خلال السنوات الثماني السابقة حوالي 90.2%، ونحو 90.5% من إجمالي الصادرات العربية في عام 2010. أما من حيث الواردات، فقد حققت الدول العربية معدلات نمو أعلى من معدلات نمو العالم خلال السنوات العشر السابقة (باستثناء عامي 2006 و2010)، حيث استحوذت الدول العربية المصدرة للنفط على الحصة الأكبر بحوالي 73.3% من إجمالي الصادرات العربية خلال السنوات العشر السابقة.

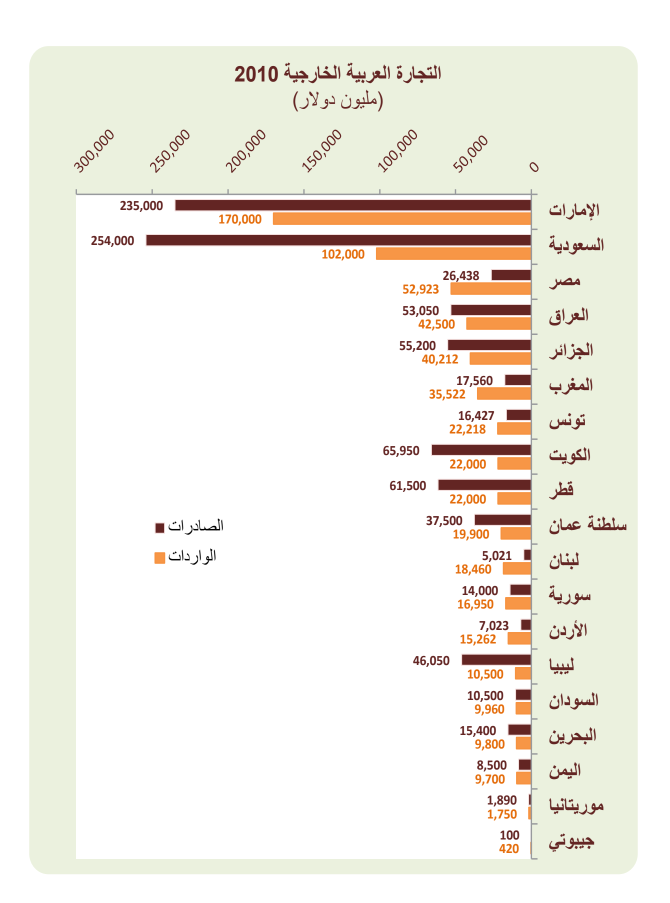


وقد توافرت للمؤسسة بيانات عن تسع عشرة دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، سورية، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).



وبوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته 5.95% من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 3.81% من إجمالي واردات السلع العالمية. وبتحليل إجمالي الصادرات السلعية لمجموعة الدول العربية (19 دولة) التي توافرت عنها البيانات، تصدرت السعودية القائمة بصادرات بلغت قيمتها 254 مليار دولار، احتلت بها المركز السابع عشر عالمياً للعام

2010، مقابل صادرات بلغت 192 مليار دولار للعام 2009، وشكلت الصادرات السعودية نحو 27.3% من إجمالي الصادرات العربية، تليها الإمارات بصادرات بلغت 235 مليار دولار، احتلت بها المركز التاسع عشر عالمياً للعام 2010، وبنسبة 25.2% من إجمالي الصادرات العربية، مقابل 185 مليار دولار العام الماضي، ثم الكويت بصادرات بلغت حوالي 66 مليار دولار مقابل 52 مليار دولار في 2009 وبنسبة 7.1%، ثم قطر بصادرات بلغت 62 مليار دولار وبنسبة 6.6% من 41 مليار دولار عام 2009، الجزائر بصادرات بلغت 55 مليار دولار وبنسبه 5.9%، مقابل 45 مليار دولار في 2009. وقد بلغ إجمالي صادرات هذه الدول الخمس من السلع ما نسبته 72.1% من إجمالي الدول العربية.



قيمة الواردات السلعية بحسب البيانات المتوافرة، 622 مليار دولار عام 2010، حيث تصدرت الإمارات كافة الدول العربية بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 170 مليار دولار عام 2010 احتلت بها المركز الخامس والعشرين عالمياً مقابل 150 مليار دولار عام 2009 وشكلت ما نسبته 27.3% من إجمالي الواردات السلعية لمجموعة الدول العربية، تليها السعودية بواردات 102 مليار دولار ونسبة 16.4%، مقابل 95 مليار دولار في 2009، مصر بواردات 53 مليار دولار ونسبة 8.5% مقابل 45 مليار دولار العام الماضي، ثم العراق بواردات 43 مليار دولار ونسبة 6.8% مقابل 37 مليار دولار العام الماضي، الجزائر بواردات بلغت قيمتها 40 مليار دولار ونسبة 6.5% مقابل 39 مليار دولار في 2009. وشكلت حصة هذه الدول الخمس ما نسبته 65.5% من إجمالي الواردات العربية.

وعلى صعيد الميزان التجاري التجميعي للدول العربية للعام 2010، سجلت فائضا بلغ 309 مليارات دولار حيث قفز بمعدل نمو بلغ 97.6%عن الفائض المسجل لعام 2009 والبالغ نحو 156.4 مليار دولار. ويأتي ذلك كمحصلة لزيادة الفائض خلال العام في 9 دول عربية، وعلى رأسها السعودية، حيث ارتفع فائض الميزان التجاري لديها مع العالم الخارجي، من 96.8 مليار دولار عام 2009 إلى 152 مليار دولار عام 2010 أي بما يعادل 55.2 مليار دولار، كما ارتفع في الإمارات بـ 30 مليار دولار (من 35 مليار دولار إلى 65 مليار دولار)، وقطر بـ 23.4 مليار دولار (من 16.1 مليار دولار إلى 39.5 مليار دولار)، والكويت بـ 12.4 مليار دولار، الجزائر بـ 9.1 مليار دولار، ليبيا بـ 8.4 مليار دولار، وسلطنة عمان بـ 8 مليارات دولار، والعراق بـ 5.6 مليار دولار، والبحرين بمليار دولار.

وقد شهدت 4 دول عربية تدهوراً في عجز الميزان التجاري خلال العام، حيث اتسع في مصر من عجز بلغ 21.9 مليار دولار عام 2009 إلى عجز بلغ 26.5 مليار دولار عام 2010، تونس من عجز بلغ 4.7 مليار دولار إلى عجز بلغ 5.8 مليار دولار، لبنان من عجز بلغ 12.4 مليار دولار إلى عجز بلغ 13.4 مليار دولار، والأردن من عجز بلغ 7.9 مليار دولار إلى عجز بلغ 8.2 مليار دولار في عام 2010.

ومن جهة أخرى، تحسن عجز الميزان التجاري خلال العام في 4 دول عربية، حيث تقلص في سورية من عجز بلغ 4.4 مليار دولار عام 2009 إلى عجز بلغ 3 مليارات دولار عام 2010، اليمن من عجز بلغ 2.9 مليار دولار إلى عجز بلغ 1.2 مليار دولار، المغرب من عجز بلغ 18.8 مليار دولار إلى عجز بلغ 18 مليار دولار، وجيبوتي من عجز بلغ 373 مليون دولار إلى عجز بلغ 320 مليون دولار خلال العام.

في حين تحول عجز الميزان التجاري إلى فائض في دولتين، السودان من عجز بلغ 1.9 مليار إلى فائض بلغ 540 مليون دولار، وموريتانيا من عجز بلغ 60 مليون دولار إلى فائض بلغ 140 مليون دولار في علم 2010.

2.2.5 التجارة العربية البينية السلعية (تقديرات 2010):

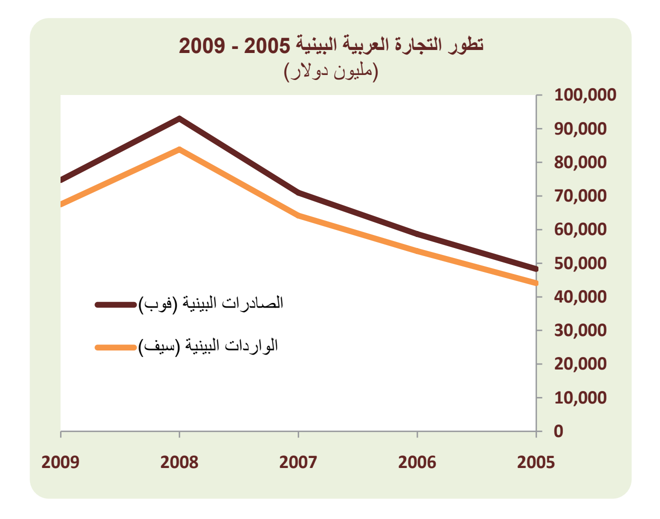
بلغت التجارة العربية البينية السلعية من إجمالي التجارة العربية الخارجية ما نسبته 10% في عام 2009 مقارنة بنسبة 9.5% عام 2008. وقد تم تقدير حجم التجارة العربية البينية في السلع للعام 2009 بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة العربية الخارجية، حيث من المتوقع أن تكون قد بلغت نحو 126 مليار دولار عام 2009، تشكل الصادرات منها نسبة 47.9% أو ما يقارب

60.2 مليار دولار في حين تشكل الواردات منها نحو 65.5 مليار دولار ونسبة 52.1%.

ومن الجدير بالذكر أن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية والصناعية عربية المنشأ معفاة من كافة أنواع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما يدعو لتوسيع نطاق تطبيق هذه الاتفاقية لتشمل أيضا باقي أنواع السلع فضلا عن حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة الماهرة وشبه الماهرة والخدمات عبر الحدود بما يحقق مزايا كبيرة للمستثمرين.

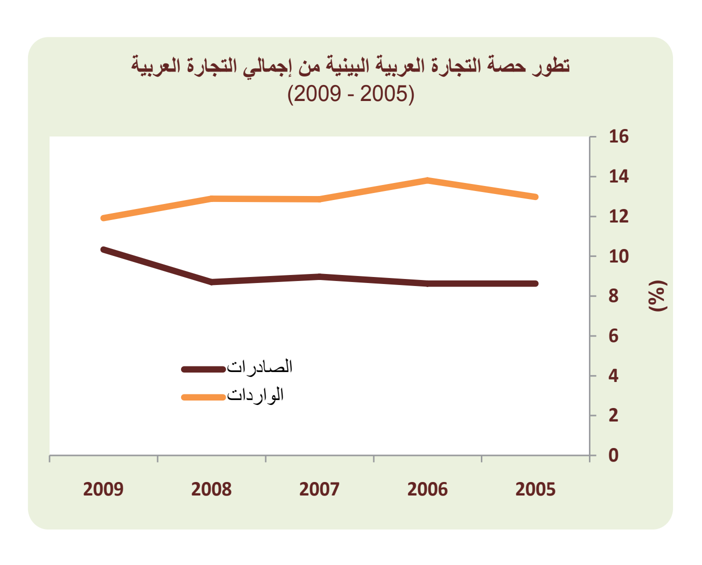
3.2.5 التجارة العربية البينية السلعية (بيانات 2009):

تشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 إلى أن متوسط قيمة التجارة العربية البينية شهد تراجعاً بمعدل 19.6% بعد 5 سنوات من النمو المتواصل، ليصل إلى 71.1 مليار دولار عام 2009 مقابل 88.4 مليار دولار عام 2008. وقد تراجعت الصادرات البينية خلال عام 2009 بنسبة 19.7% لتصل إلى حوالي 74.7 مليار دولار، بالمقارنة مع 93.0 مليار دولار عام 2008. كم تراجعت الواردات العربية البينية خلال عام 2009 بنسبة 19.5% مقارنة بمستواها عام 2008، فبلغت حوالي 67.5 مليار دولار مقابل 83.8 مليار دولار عام 2008.



وقد شهدت جميع الدول العربية تراجعاً بدرجات متفاوتة في صادراتها البينية لعام 2009، باستثناء كل من مصر والسودان حيث ازدادت الصادرات البينية لديهما بمعدل 19.6% و14.4% على التوالي.

وقد شهدت الصادرات البينية لليمن أعلى معدلات التراجع حيث بلغ 53.2% خلال عام 2009 لتصل إلى 619 مليون دولار بالمقارنة مع 1323 مليون دولار عام 2008. وفي حين



سجلت 10 دول (الإمارات، البحرين، موريتانيا، ليبيا، قطر، الكويت، المغرب، تونس، جيبوتي ولبنان) تراجعاً في صادراتها البينية وبدرجات متفاوتة تراوحت معدلاتها ما بين 5.5% - 18.6%، سجلت 6 دول أخرى (السعودية، الصومال، سلطنة عمان، العراق، الجزائر، سورية) تراجعاً ملحوظاً تراوحت معدلاته ما بين 23.3%-42.4%، في حين سجلت الأردن أقل معدل انخفاض في صادراته البينية حيث بلغ 0.4%.

أما من حيث حجم الصادرات البينية، فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى لعام 2009، حيث بلغت صادراتها البينية حوالي 29.6 مليار دولار بما نسبته 39.6% من إجمالي الصادرات العربية البينية، تليها دولة الإمارات بنحو 11.7 مليار دولار وما نسبته 15.7% من إجمالي الصادرات العربية البينية، ثم مصر بحوالي 8.3 مليار دولار ونسبة 11.1%، فسورية 4.5 مليار دولار وبنسبة 6.0%، فسلطنة عمان 2.9 مليار دولار وبنسبة 3.9%، وشكلت هذه الدول الخمس ما نسبته 76% من إجمالي الصادرات العربية البينية. ويلاحظ تنامي الصادرات العربية بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005 – 2008، إذ بلغت قيمتها حوالي 92.9 مليار دولار عام 2008 بالمقارنة مع 48.3 مليار دولار عام 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 24.4%. وهو ما يعزى إلى نمو الصادرات البينية في معظم الدول العربية والتي يأتي على رأسها النمو الملحوظ الذي شهدته الصادرات البينية السعودية من 21.5 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 38.6 مليار دولار عام 2008، وصادرات سورية البينية من 1.3 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 7.7 مليار دولار عام 2008 وصادرات مصر البينية من 2.1 مليار دولار عام 2005 إلى 6.9 مليار دولار عام 2008.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات العربية البينية، فقد صدرت السعودية ما نسبته 24.5% من إجمالي صادراتها البينية إلى البحرين و22.7% إلى الإمارات و11.6% إلى مصر. وصدرت الإمارات ما نسبته 25.2% إلى سلطنة عمان و18.2% إلى السعودية وحوالي 11% إلى كل من سورية واليمن. وصدرت مصر 16.2% إلى السعودية و12.0% إلى ليبيا و11.4%

إلى الأردن. وركزت سلطنة عمان صادراتها إلى الإمـارات بنسبته 51.9% و13.2% إلى السعودية. في حين صدرت الكويت ما نسبته 22.0 % من صادراتها البينية إلى اليمن، و17.3% إلى الإمارات، و14.7% إلى سورية، و14.2% إلى السعودية. أما قطر فقد صدرت ما نسبته 74.9% إلى الإمارات و12.3% إلى السعودية. وصدرت العراق ما نسبته 86.4% إلى سورية واستوردت منها 76.3% من الواردات البينية. وصدرت جيبوتي ما نسبته 54.8% إلى سورية، و22.3% إلى الإمارات، و22.2% إلى اليمن. وصدرت تونس ما نسبته 47.2% إلى ليبيا واستوردت 34.9% منها. كما صدرت تونس إلى الجزائر ما نسبته 25.6% بينما استوردت منها 31.2%. وهو ما يشير إلى تركز معظم التبادل التجاري البيني العربي في الدول العربية ذات الحدود الدولية المشتركة.[1]

وفي جانب الواردات البينية، تراجعت قيمتها في كافة الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق. وتراوحت نسب التراجع بين 12.7% للسودان و71% لجيبوتي. ومن جهة أخرى، قفزت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46.5%، في حين ارتفعت واردات العراق من الدول العربية بنسبة 7.5% عام 2009. ويلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008، قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بداية من عام 2009، ما أسهم كثيرا في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية. وعلى سبيل المثال، تشير بيانات التجارة الخارجية لعام 2009 إلى أن الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225%، ومن سورية بنحو 131%، ومن الإمارات بنحو 82%، ومن كل من تونس والسعودية بنسبة 31.5%.

هيكل الصادرات والواردات البينية عام 2008			
السلعة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة
المصنوعات، منها:	% 54.2	% 53.8	% 54.0
المواد الكيماوية	% 10.7	% 14.8	% 12.8
مصنوعات أساسية	% 20.5	% 15.0	% 17.8
الآلات والمعدات	% 17.2	% 17.9	% 17.6
مصنوعات أخرى	% 5.8	% 6.1	% 6.0
الوقود والمعادن	% 27.3	% 24.7	% 26.0
السلع الزراعية	% 15.2	% 18.5	% 16.9
سلع غير مصنفة	% 3.3	% 3.0	% 3.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

وبخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية عام 2008، استحوذت مجموعة المصنوعات على أعلى حصة في الصادرات والواردات البينية، حيث سجلت 54.2%، 53.8% عام 2008 على التوالي. كما استأثرت مجموعة سلع الوقود والمعادن على حصة قدرها 26.0% من إجمالي التجارة البينية، كمحصلة لحصة 27.3% من الصادرات البينية (متراجعة عن حصتها المحققة خلال الفترة 2004-2007 والتي بلغت 30.4%)،

1 وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر 2010).

وحصة 24.7% من إجمالي الواردات البينية، ويرجع ذلك لتراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008. أما مجموعة السلع الزراعية فقد سجلت 18.5% من الواردات البينية مقابل 15.2% من الصادرات البينية.

4.2.5 التجارة العربية الخارجية في الخدمات؛

اقتصرت بيانات التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2010 المتاحة على موقع منظمة التجارة العالمية على خمس دول عربية، هي المغرب، تونس، مصر، الأردن والسعودية. وقد بلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لهذه الدول نحو 103.2 مليار دولار. مقابل نحو 123.6 مليار دولار خلال عام 2008، أي بانخفاض بمعدل 16.6%. وتوزعت تجارة هذه الدول في الخدمات ما بين حصيلة صادرات بلغت 49.5 مليار دولار أو ما نسبته 48% من الإجمالي، في حين تمثل الباقي في مدفوعات عن واردات بلغت حصتها 52% من الإجمالي، أي بمبلغ 53.7 مليار دولار.

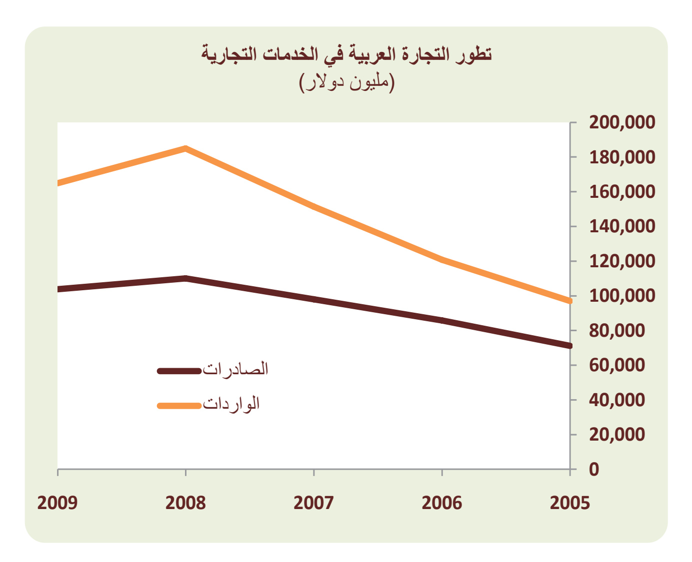
وقد تصدرت مصر مجموعة الدول العربية الأربع، إذ بلغ حجم تجارتها الخارجية الخدمية مع العالم الخارجي ما قيمته 36.5 مليار دولار ونسبة 35.3% من حصة هذه المجموعة، وتوزعت على 23.8 مليار دولار صادرات احتلت بها الترتيب الخامس والثلاثين على العالم و12.7 مليار دولار واردات، تليها السعودية بحصة بلغت 31.5 مليار دولار ونسبة 30.6% (منها 3.6 مليار دولار صادرات و27.9 مليار دولار واردات احتلت بها الترتيب العشرين على العالم)، والمغرب بحصة بلغت 18 مليار دولار ونسبة 17.5% (منها 12 مليار دولار صادرات و6 مليار ان دولار واردات)، ثم الأردن بحصة بلغت 9 مليارات دولار ونسبة 8.8% (منها 4.8 مليار دولار صادرات و4.2 مليار دولار واردات)، وأخيراً، تونس بحصة بلغت 8 مليارات دولار ونسبة 7.8% (منها 5.2 مليارات دولار صادرات و2.9 مليار دولار واردات).[1]

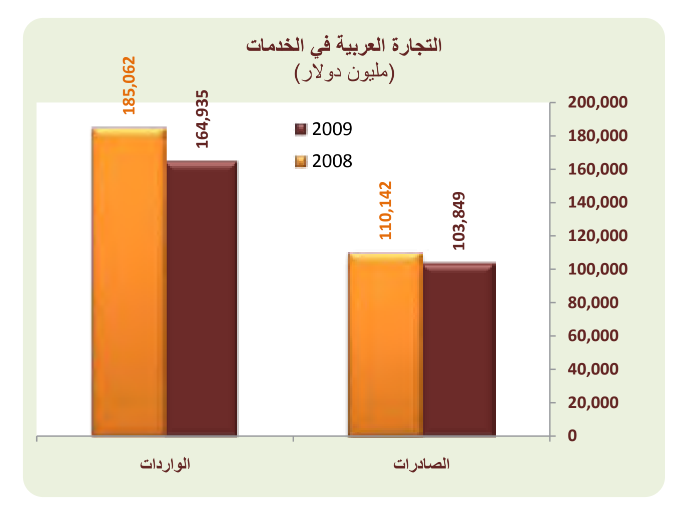
5.2.5 تطور التجارة العربية في الخدمات (2005 – 2009)؛

شهدت التجارة العربية في الخدمات نموا ملحوظا خلال الفترة 2005–2009، حيث حققت معدل نمواً سنويا بلغ بالمتوسط 12.4%، حيث ازدادت الصادرات بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 9.9% لتبلغ 103.8 مليار دولار عام 2009 من 71.2 مليار دولار عام 2005، وارتفعت الواردات من 97.0 مليار دولار عام 2005 إلى 164.9 مليار دولار عام 2009، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 14.2% سنويا خلال الفترة.

1 أنظر الملحق جدول رقم 20

وخـلال الـفـتـرة احتلت السعودية المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية التسع عشرة في تجارة الخدمات بحصة تراكمية بلغت 251.1 مليـار دولار ونسـبـة 21.1% مـن إجمالي الـتـجـارة الـعربية في الـخدمات (منها 59.5 مليار دولار صادرات، و191.7 مليار دولار واردات)، تلتها الإمارات بحصة بلغت 192.6 مليار دولار ونسبة 16.2% (منها 36.4 مليار دولار صادرات، و156.2 مليار دولار واردات)، ثم مصر بحصة 157.9 مليار دولار ونسبة 13.3% (منها 95.9 مليار دولار صادرات و 62.0 مليار دولار واردات)، لبنان بحصة 123.9 مليار دولار ونسبة 10.4% (منها 69.6 مليار دولار صادرات، و54.3 مليار دولار واردات)، والكويت بحصة بلغت 91.7 مليار دولار ونسبة 7.7% (منها 41.2 مليار دولار صادرات و 50.4 مليار دولار واردات)، ثم المغرب بحصة بلغت 75.2 مليار دولار ونسبة 6.3% (منها 53.1 مليار دولار صادرات و 22.1 مليار دولار واردات). بينما تراوحت نسب الدول الأخرى ما بين نسبة 4.3% المسجلة في الجزائر إلى نسبة 0.1% المسجلة في جيبوتي[1].





1 انظر الملحق جدول رقم 21

6.2.5 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2010

شملت قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية للعام 2010، أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع، وشكلت تجارتها الخارجية بالمتوسط 82.5% من إجمالي حركة التجارة العالمية للسلع، التي بلغت نحو 15.3 تريليون دولار. كما أصدرت المنظمة قوائم لأكبر 40 دولة مصدرة ومستوردة للخدمات على مستوى العالم، شكلت تجارتها بالمتوسط نحو 88.3% من إجمالي حركة التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت 3.6 تريليون دولار.

وعلى مستوى الصادرات العالمية، بلغ حجم الصادرات السلعية في عام 2010 ما قيمته 15.2 تريليون دولار أي بمعدل نمو بلغ 22% مقارنة بقيمتها عام 2009. وقد طرأت تغيرات ملحوظة على ترتيب الدول في قائمة أكبر المصدرين للسلع للعام 2010 مقارنة بالعام 2009، حيث جاءت محدودة تارة بتقدم أو تراجع في حدود مركز واحد، وواسعة تارة أخرى بتقدم أو تراجع تراوح بين 2-4 مراكز. وقد تصدرت الصين الترتيب العالمي على حساب ألمانيا بحصة 10.4% من الإجمالي، بحجم صادرات بلغ نحو 1.58 تريليون دولار، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحسنت إلى المرتبة الثانية بحصة بلغت 8.4% وحجم صادرات بلغ 1.28 تريليون دولار ثم ألمانيا التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة بحصة 8.3% وحجم صادرات بلغ 1.27 تريليون دولار، وفي حين حافظت كل من اليابان بحصة بلغت 5.1%، وحجم صادرات بلغ 770 مليار دولار، هولندا بحصة بلغت 3.8% وحجم صادرات بلغ 572 مليار دولار، فرنسا بحصة 3.4% وصادرات 521 مليار دولار، على المراكز من الرابع إلى السادس، تقدمت كوريا الجنوبية من المركز التاسع إلى السابع على حساب ايطاليا التي تراجعت إلى الثامن. كما تقدمت الهند من المركز (22) إلى المركز (20) على حساب سويسرا التي تراجعت إلى المركز (25). وعادت التشيك في المركز الأخير للقائمة على حساب اندونيسيا التي كانت ضمن القائمة للعام السابق.

وعلى صعيد الدول العربية، تقدمت السعودية من المرتبة 18 وحصة 1.5% وصادرات بلغت 189 مليار دولار في عام 2009 إلى المرتبة 16 وحصة 1.7% وزادت صادراتها إلى نحو 254 مليار دولار في عام 2010، وفي حين حافظت الإمارات على المرتبة 19 على الرغم من تزايد حجم صادراتها خلال عام 2010 إلى 235 مليار دولار مقارنة بنحو 175 مليار دولار عام 2009 وزيادة في الحصة من 1.4% إلى 1.5% من الإجمالي العالمي.

أما على مستوى الواردات السلعية والتي بلغت 15.4 تريليون دولار، فقد حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول حيث بلغت حصتها من الواردات العالمية نسبة 12.8% بقيمة 2.0 تريليون دولار تليها الصين، بحصة 9.1% وواردات بنحو 1.4 تريليون دولار، وألمانيا بحصة 6.9% وواردات بنحو 1.1 تريليون دولار، واليابان التي تقدمت على حساب فرنسا بحصة بلغت 4.5% من الإجمالي. وجدير بالذكر أنه منذ عام 2001 وفي أعقاب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، نمت حجم تجارتها الخارجية بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 25% سنويا أي ضعف معدل نمو التجارة العالمية. ومنذ عام 2004 تقدمت الصين، في الترتيب العالمي لأكبر الدول المصدرة للسلع، على حساب اليابان، وفي عام 2007 تقدمت على حساب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عامي 2009، 2010، تصدرت الصين القائمة كأكبر مصدر للسلع عالميا على حساب ألمانيا، بينما حلت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة كثاني أكبر دولة مستوردة للسلع.

ومن جهة أخرى، تراجعت الإمارات من المرتبة 24 وبحصة 1.1% وبواردات بلغت قيمتها نحو 140 مليار دولار خلال عام 2009 إلى المرتبة 25 على الرغم من زيادة وارداتها إلى 170 مليار دولار في عام 2010 وبنفس الحصة. كما خرجت السعودية من المركز الأخير لقائمة عام 2009 وحلت محلها التشيك عام 2010.

أما على مستوى قوائم التجارة في الخدمات، والتي اشتملت لأول مرة على 40 دولة حول العالم ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات، نمت الصادرات الخدمية بمعدل 8% في عام 2010 لتبلغ 3.7 تريليون دولار. وقد حافظت الولايات المتحدة على موقعها في المقدمة ضمن الدول المصدرة للخدمات بحصة 14.1% بقيمة نحو 515 مليار دولار، تليها المانيا بحصة 6.3% وصادرات بنحو 230 مليار دولار متقدمة على المملكة المتحدة التي تراجعت إلى المركز الثالث بحصة 6.2% بصادرات بنحو 227 مليار دولار، والصين (4.6%، 170 مليار دولار) متقدمة على فرنسا (3.8%، 140 مليار دولار)، التي تراجعت إلى المركز الخامس. ويأتي ضمن أكبر التغيرات في ترتيب الدول في قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات تقدم كل من سنغافورة (7 مراكز) وكوريا (6 مراكز) والهند وتركيا (3 مراكز).

كما شهد هذا العام، دخول كل من مصر بحصة 0.6% وصادرات بنحو 24 مليار دولار في المركز 35 وكذلك لبنان في المركز 39 بحصة 0.5% وصادرات 18 مليار دولار.

وعلى صعيد واردات الخدمات، فقد استمرت الولايات المتحدة بالمركز الأول وبحصة 10.2%

بواردات من الخدمات بلغت نحو 358 مليار دولار، تليها ألمانيا بحصة 7.3% وواردات بنحو 256 مليار دولار، والصين بحصة 5.5% وواردات بنحو 192 مليار دولار. واحتلت المملكة المتحدة المركز الرابع على المستوى العالمي متراجعة من المركز الثالث بحصة 4.5% وواردات بنحو 156 مليار دولار.

وفي حين لم تدخل أية دولة عربية خلال عام 2008 ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات، حلت الإمارات العربية المتحدة لرابع مرة على التوالي ضمن قائمة أكبر الدول المستوردة للخدمات عالميا بل وتقدمت إلى المرتبة 24 بحصة 1.2% وواردات خدمية بلغت 42 مليار دولار في عام 2010 مقابل حصة 1.1% وواردات خدمية بلغت 36 مليار دولار عام 2009. كما حلت المملكة العربية السعودية لثالث مرة على التوالي ضمن القائمة متقدمة إلى المرتبة 20 بنفس الحصة 1.4% وواردات خدمية بلغت 49 مليار دولار مقابل المرتبة 21 وواردات بلغت 43 مليار دولار عام 2009.[1]

1 (أنظر الملاحق: الجدول من رقم 22 أ إلى رقم 22 د)

سادسا- تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية

1.6 جهود الدول العربية في مجال الاقتصاد الجديد لعام 2010:

واصلت الدول العربية خلال العام 2010 وبعد تحليل البيانات القطرية الواردة من عدد من الدول العربية، يتضح تباين التطورات والجهود في هذا المجال.

1.1.6 الحكومة الإلكترونية:

بداية فيما يتعلق بالتطبيقات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، واصلت الأردن ومصر، والإمارات والسعودية بروزها كأكثر الدول نشاطا على الصعيد العربي.

فقد نجحت **الإمارات** في قطع شوط طويل في هذا المجال حيث يتم إنجاز كافة المعاملات بالحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وكافة المؤسسات والهيئات الحكومية إلكترونيا.

وفي **الأردن**، تبحث الحكومة منذ نهاية 2009 مراجعة وتعديل قانون المعاملات الإلكترونية المؤقت رقم/85 لسنة 2001 والذي كان من المقرر الانتهاء منه عام 2010، يتم من خلاله توسيع نطاق تطبيق واستخدام المعاملات الإلكترونية بحيث يشمل جميع المعاملات الحكومية والمدنية والتجارية، وإزالة العوائق أمام تنفيذها بشرط أن تتم وفقا للشروط والضوابط التي وضعها القانون، ولاسيما المعاملات الحكومية الإلكترونية التي يتطلب تنفيذها الاعتماد على منظومة التوقيع الإلكتروني وشهادات التوثيق الإلكتروني وذلك بعدما أطلقت بوابة الحكومة الإلكترونية في نهاية عام 2006 ودشنت عدداً من الخدمات الإلكترونية.

أما **مصر**، فقد واصلت تطوير وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية واستكملت إنشاء قواعد البيانات القومية وربطها، مما يساعد على توحيد البيانات الأساسية للمواطن والمستثمر وسهولة تبادلها وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة تساعد متخذي القرار وواصلت برنامج تطوير الخدمات الحكومية، وذلك من خلال خطة عمل 2010-2012 التي تستهدف: تطوير بوابة خدمات الحكومة المصرية، استمرار تطبيق مشروع نشر ودعم وسائل السداد الإلكتروني ولاسيما بعد صدور قرار وزير المالية بقبول المدفوعات الإلكترونية بالحكومة، تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين من الإدارة المحلية بالمحافظات، تطوير خدمات المحاكم من خلال مشروع متكامل يهدف إلى تطوير المنشات ورفع كفاءة العنصر البشرى، دورات عمل إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، ميكنة إجراءات التقاضي، تطوير بيئة العمل وآليات تقييم الأداء، مشروع إدارة علاقة المواطنين، تطوير منظومة المرور، تطوير خدمات التعليم واستبدال نظام التنسيق اليدوي بالتنسيق الإلكتروني للقبول بالجامعات، إدارة المدارس وربطها بديوان

الوزارة وأولياء الأمور، إدارة خدمات الاستثمار وإتاحة إنشاء الشركات إلكترونيا عن طريق موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تطوير خدمات حجز التذاكر إلكترونيا وأخيرا بناء البوابات الإلكترونية للوزارات.

وتمكنت **السعودية** من الانتهاء من المرحلة التأسيسية لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية والخطة التنفيذية الأولى للتعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة (2006-2010) والتشريعات اللازمة لذلك، والاستعدادات للمرحلة الثانية والخطة التنفيذية الثانية (2011- 2015).

وتواصل معظم الجهات الحكومية في **البحرين** بتقديم خدمات إلكترونية متنوعة وخصوصا الموجهة إلى المستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص من جهة، والأفراد المتعاملين مع عدد من أجهزة الدولة من جهة أخرى.

وبدأت **الجزائر** تنفيذ مشروع طموح للحكومة الإلكترونية في عدد من أجهزة الدولة ولاسيما الجهات التي تتصل بشكل دوري بخدمات الجمهور والمؤسسات.

وفى **اليمن**، تم توحيد تطبيقات الحكومة الإلكترونية وقواعد البيانات لجميع مؤسسات الحكومة.

وتواصل هيئة تقنية المعلومات في **سلطنة عمان** دورها في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتي كان قدر صدر بها مرسوم سلطاني في عام 2006.

وفى **فلسطين**، زادت الحاجة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في ظل تشديد قوات الاحتلال حصارها على المدن والقرى مما يعيق انتقال المواطنين، خصوصا مع قيام السلطة بتوفير عدد من خدماتها إلكترونيا مدعمة بإطار شامل ومتكامل من الأنظمة والقوانين والتشريعات وشبكة حكومية محوسبة تقوم بربط وزارات ومؤسسات السلطة وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي صادق عليها مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2006.

أما **لبنان**، فقد شهد إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية أبرزها؛ سداد الضرائب إلى جانب التوسع في حفظ المستندات وتسجيل المعلومات والبيانات بطريقة إلكترونية تنفيذا لقرار صدر عام 2008.

وفي **السودان**، شاركت وزارة الاستثمار في نظام النافذة الموحدة بقسم أسماء الأعمال على الشبكة والذي يضم وزارة العمل والداخلية والجمارك وجهات أخرى.

2.1.6 التوقيع الإلكتروني:

جاءت التطورات على صعيد اعتماد التوقيع الإلكتروني في دول المنطقة ايجابية وخصوصا في **الأردن** التي أقرت في عام 2010 مشروع قانون معدل للتوقيع الإلكتروني يشمل المبادئ والشروط العامة الأساسية لتنظيم التوقيع الإلكتروني دون تحديد وسيلة تقنية معينة لإنشائه

بهدف إزالة الإرباك لدى الراغبين باستخدام المعاملات الإلكترونية في تعاملاتهم من خلال توضيح الأثر القانوني وحجية الإثبات القانونية للسجلات والتوقيع الإلكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والحكومية، ليكون لها نفس الحجية القانونية في الإثبات للكتابة العادية والتوقيع العادي، كما تستعد لإقرار جهة تختص بإصدار الرخص أو اعتماد الجهات التي ترغب بإصدار شهادات التوثيق الإلكتروني. كما انتهت **السعودية** من تأسيس وتشغيل البنية التحتية لمنظومة المفاتيح العامة والتواقيع الإلكترونية والتشريعات اللازمة. وأصدرت **سورية** قانون التوقيع الإلكتروني وحماية الخصوصية. أما **مصر**، فقد قامت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بمنح ترخيص إصدار شهادات التصديق الإلكتروني لأربع شركات، ويوجد 6 شركات تقوم باستكمال إنشاء البنية التحتية للتوقيع الإلكتروني تمهيدا لإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني وإصدار الشهادات الرقمية وتفعيل إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني بين التطبيقات الحكومية ومستخدميها. كما انتهى **اليمن** من إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات. وفي **الامارات** يجري العمل لاعتماد التوقيع الإلكتروني ضمن بعض الخدمات مثل شهادات المنشأ الإلكترونية وخدمات القيد بالوكالات التجارية، وكذلك دراسة تطبيق التوقيع الإلكتروني على كافة المعاملات الإلكترونية لدى الانتهاء من إعداد التشريعات وعقد الاتفاقيات اللازمة في هذا الشأن. وفي **الجزائر** من المتوقع أن يدخل التوقيع الإلكتروني حيز التطبيق مع بطاقة التعريف الوطنية الجديدة وجواز السفر البيومتري الجديد. فيما أطلقت **سلطنة عمان** المحفظة الإلكترونية وإدارة عملياتها.

3.1.6 حماية الأمان والخصوصية:

فيما يتعلق بحماية الأمان والخصوصية؛ سيتم في **الأردن** ووفقا لمشروع القانون المعدل لقانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2010 إصدار نظام يتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها لحماية البيانات والمعلومات بما فيها المعلومات الشخصية وضمان سريتها في المعاملات الإلكترونية، وتجري **الامارات** مزيدا من الدراسات حاليا في هذا الشأن لإضفاء مزيد من الأمان والخصوصية على التعاملات الإلكترونية. كما بدأ العمل في **السعودية** على مشروع إعداد نظام الخصوصية الإلكترونية في المملكة الذي يهدف إلى توفير إطار نظامي شامل لحماية خصوصية وأمن المعلومات الشخصية التي يتم التعامل به. وتطبق **مصر** حزمة من القوانين من بينها قانون حماية البيانات وتأمين الفضاء الإلكتروني والجريمة المعلوماتية، وتشكيل فرق عمل لمواجهة الطوارئ الإلكترونية والتواصل والتنسيق مع فرق العمل المشابهة على مستوى العالم. وفى **اليمن** تم إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات.

4.1.6 التعليم الإلكتروني والتعلّم عن بُعد:

أما التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد فقد شهد تطورات لافتة وخصوصا في **مصر** حيث قام صندوق مشروع تطوير التعليم العالي بتمويل مشروعات لإنشاء كليات تكنولوجية، ومشروعات تعلم إلكتروني ومعامل افتراضية، كما قام المعهد القومي للاتصالات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات (يناير 2010) بتقديم وإدارة أول برنامج للتعلم عن بُعد في مجال سياسات الاتصالات والمسائل التنظيمية في المنطقة العربية، هذا الى جانب ما تم في السنوات السابقة من تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المدارس بنحو 300 ألف جهاز كمبيوتر، تسجيل 3000 مدرسة بمشروع مبادرة التعليم المصري وإنتاج نحو 40 منهجاً إلكترونياً وإطلاق شبكة للتعلم الذاتي وفصول تخيلية وحصص افتراضية، مع توصيل أكثر من 25 ألف مدرسة بالانترنت، وتجهيز نحو 300 مدرسة تجريبية ذكية، تدريب نحو 150الف متدرب على الرخصة الدولية للكمبيوتر ICDL وتدريب نحو 100 ألف مدرس بالتعاون مع شركات عالمية ومئات الآلاف ببرامج عن بعد وإشراك نحو 1800 مدرسة في مجال البرمجة بواقع 22 ألف طالب و12 ألف معلم لتحتل مصر المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال. وفي **الامارات** تتواصل جهود التطوير بعد إتاحة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد منذ عام 2000، ومن أهم مؤسساته جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية. ويتوجه **الأردن** لمراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح بعض التعديلات بهدف اعتماد التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد. أما **السعودية** فقد شهدت تأسيس المركز الوطني للتعليم الإلكتروني بوزارة التعليم العالي وقيام عدد من مراكز التعليم عن بعد في عدد من الجامعات السعودية، وكذلك إطلاق مبادرة للتعليم الإلكتروني في التعليم العام بوزارة التربية والتعليم كأحد مكونات مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم. ويشهد **اليمن** مساعدة مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص في إعداد وصناعة المحتوى المحلي والرقمي. وفي **البحرين** نفذت الحكومة دورة متخصصة في مجال التعليم الإلكتروني الدقيق بالتعاون مع الأمم المتحدة لعدد من العاملين في جميع الوزارات. وبدأت **الجزائر** استخدام أساليب التعليم الإلكتروني في بعض المؤسسات وخصوصا في المستويات العلمية المرتفعة. ودشنت **سلطنة عمان** بوابتها التعليمية الإلكترونية والتي تقدم العديد من الخدمات لهيئة التدريس والطلبة وأولياء الأمور و معلومات وبيانات عن مختلف الخدمات التعليمية، كما أصدرت دليلا للخدمات الالكترونية المقدمة للطلاب وتشمل 13 خدمة أساسية و27 خدمة أخرى. وفى **سورية** زادت معدلات استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد مع التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة .

5.1.6 المبادرات الأخرى:

نفذت الدول العربية خلال العام 2010 العديد من المبادرات الأخرى التي تصب في مصلحة الاقتصاد الرقمي، وشهد **الأردن** العديد من المبادرات منها؛ إصدار قانون جرائم أنظمة المعلومات المؤقت رقم (30) لسنة 2010، والعمل على مشروع نظام ترخيص واعتماد وتنظيم أعمال مزودي خدمات التوثيق الإلكتروني، استنادا للمشروع المعدل لقانون المعاملات الإلكترونية. وفي **اليمن** تم عمل مسح شامل لمؤسسات الحكومة للوضع الراهن ونتيجة لتحويل العمل التقليدي إلى إلكتروني. وواصلت **السعودية** تنفيذ مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (2007- 2012)، كما قامت **البحرين** بتحركات ملموسة على صعيد تدريب وتأهيل العاملين في الدولة على التعامل مع مستجدات عصر الانترنت والمعلومات، وتواصل **سورية** تنفيذ مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي الممول من الاتحاد الأوروبي.

2.6 وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية للاقتصاد الجديد لعام 2010:

1.2.6 مؤشر جاهزية البنية الرقمية (2011/2010)

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية («NRI» Network Readiness Index) ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشراً فرعياً منها 32 مؤشر. أي بنسبة 45% بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير. وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر لعامي 2011/2010، لتشمل 5 دول جديدة (أنغولا، والرأس الأخضر، ولبنان وإيران، وسوازيلاند)، وفي حين تم استبعاد جمهورية سورينام لعدم توافر بيانات كافية عنها، عادت مولدوفا ضمن دول المؤشر لهذا العام بعد استبعادها في تقرير العام السابق، ليشمل التقرير 138 دولة منها 15 دولة عربية، مقارنة 133 دولة (منها 14 دولة عربية) ضمن تقرير 2010/2009.

ويتكون مؤشر جاهزية البنية الرقمية من ثلاثة مؤشرات فرعية، حيث يحتوي كل مؤشر فرعي على 3 أعمدة تتمثل في:

1. **بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات**، وتشمل: بيئة السوق، البيئة السياسية والإطار التنظيمي، وأخيراً، بيئة البنية التحتية.
2. **مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات**، وتشمل: جاهزية الأفراد، جاهزية رجال الأعمال، وجاهزية الحكومة.

3. **مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات**، وتشمل: استخدام الأفراد، استخدام رجال الأعمال، واستخدام الحكومة.

وضع الدول العربية في المؤشر الرئيسي:

حافظت الإمارات على تصدرها للمؤشر عربيا، حيث بلغ رصيدها هذا العام 4.80 وترتيبها الرابع والعشرين عالميا، تلتها قطر التي قفزت خمسة مراكز بتحسن رصيدها خلال العام إلى 4.79 نقطة، لتصل إلى الترتيب (25) عالميا، ثم البحرين بـ 4.64 نقطة لتحتل المركز الثالث عربيا و(30) عالميا. تلتها السعودية التي قفزت 5 مراكز إلى الترتيب (33) عالميا برصيد 4.44 نقطة. ثم تونس قفزت بأربع مراكز إلى الترتيب (35) عالميا برصيد 4.35 نقطة. فسلطنة عمان في الترتيب (41) عالميا بـ 4.25 نقطة. ثم حلت الأردن في الترتيب السابع عربيا و(50) عالميا، ثم مصر والكويت على التوالي عربيا وعالميا في المراكز (74) و (75) عالميا. ثم المغرب (83) عالميا، ثم لبنان التي تمت إضافتها لأول مرة في التقرير لتحتل الترتيب (95) عالميا. في حين تراجع ترتيب كل من الجزائر، سورية، ليبيا، وموريتانيا إلى المراكز (117)، (124)، (126) و(130) على التوالي. وبالمقارنة مع عام 2010/2009، يلاحظ تحسن الترتيب العالمي لـ6 دول عربية (قطر، السعودية، تونس، سلطنة عمان، الكويت والمغرب)، وفي المقابل تراجع الترتيب العالمي لـ 8 دول عربية (الإمارات، البحرين، الأردن، مصر، الجزائر، سورية، ليبيا وموريتانيا). ويلاحظ أن سلطنة عمان حققت أكبر قفزة على مستوى المنطقة العربية من حيث الترتيب والرصيد، حيث قفزت 9 مراكز لتبلغ الترتيب (41) عالميا.

مؤشر جاهزية البنية الرقمية							
الترتيب عربيا	الدولة	2011 / 2010		2010 / 2009		التغير	
		الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	في الترتيب	في الرصيد
1	الإمارات	24	4.80	23	4.85	↓ (1)	↓ (0.05)
2	قطر	25	4.79	30	4.53	↑ 5	↑ 0.26
3	البحرين	30	4.64	29	4.58	↓ (1)	↑ 0.06
4	السعودية	33	4.44	38	4.30	↑ 5	↑ 0.14
5	تونس	35	4.35	39	4.22	↑ 4	↑ 0.13
6	سلطنة عمان	41	4.25	50	3.91	↑ 9	↑ 0.34
7	الأردن	50	4.00	44	4.09	↓ (6)	↓ (0.09)
8	مصر	74	3.76	70	3.67	↓ (4)	↑ 0.09
9	الكويت	75	3.74	76	3.62	↑ 1	↑ 0.12
10	المغرب	83	3.57	88	3.43	↑ 5	↑ 0.14
11	لبنان	95	3.49	-	-	-	-
12	الجزائر	117	3.17	113	3.05	↓ (4)	↑ 0.12
13	سورية	124	3.06	105	3.13	↓ (19)	↓ (0.07)
14	ليبيا	126	3.03	103	3.16	↓ (23)	↓ (0.13)
15	موريتانيا	130	2.98	102	3.19	↓ (28)	↓ (0.21)

المصدر: التقرير الدولي لتقنية المعلومات 2011/2010 وبحوث ضمان.

سابعاً - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية

1.7 التقييم الائتماني السيادي:

تسعى الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه، وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات.

ومن اجل تحديد هذه العلاقة التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها ما يتعلق بالمؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية للقطر. ونظرا لان الكثير من هذه العمليات يتم خارج الحدود الدولية، فقد أصبح من الضروري أن تؤخذ الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدولة بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر القطرية. ويطلق على هذا النوع من التقييم الذي يعتمد الاعتبارات أعلاه "التقييم السيادي».

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة القطر على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية في تواريخ استحقاقها دون تأخير. ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للقطر، كما يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال، بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكينه من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.

وخلال عام 2010 حصلت ثماني دول عربية فقط على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجميعي الدولي، مقارنة مع سبع دول عربية في تقارير العام السابق، و12 دولة عربية خلال الفترة ما قبل عام 2009، وذلك بعد خروج دول مجلس التعاون الخليجي، مقابل دخول دولة عربية واحدة هذا العام، وهي سورية. حيث يصدر التقرير

فصليا عن مؤسسة الفايننشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي تشمل:

- **ستاندرد أند بورز:** أنشئت بشكلها الحالي في عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندرد للإحصاء وشركة بور للنشر وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة، وقد قيمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة.

- **موديز:** أنشئت عام 1900 ولها 16 مكتباً حول العالم وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقيمت 80 دولة تقييما سياديا وأكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات.

- **مجموعة فيتش:** تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات ومقرها لندن ونيويورك ولها أكثر من 40 مكتبا عالميا، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقييما سياديا و1400 مؤسسة شبه حكومية وعامة.

- **كابيتال انتيليجانس:** أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية وشرق وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وجنوب أفريقيا، وقيمت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا ولديها مكاتب في كل من هونج كونج والهند.

- **وكالة ريتنغ أند**

ويوضح الجدول التالي تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية:

الدولة	وكالات التصنيف الائتماني				
	ستاندرد أند بورز	موديز	مجموعة فيتش	كابيتال انتيليجانس	وكالة رتينغ اليابانية
تونس	√	√	√	√	√
لبنان	√	√	√	√	√
مصر	√	√	√	√	
المغرب	√	√	√	√	
الأردن	√	√		√	
ليبيا	√		√		
اليمن				√	
سورية				√	
المجموع	6	5	5	7	2

انفستمنت إنفورميشن اليابانية: أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين يابانيتين وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان، وتقدم خدمة تقييم القدرة على الوفاء بمطالبات التأمين إلى جانب تقييم للأوراق المالية المضمونة بمجموعة من الأصول غير السائلة.

وبالرجوع إلى بيانات التقييم السيادي التجميعي الدولي يمكن توزيع تصنيف الدول العربية كالآتي :

- دولتان عربيتان (تونس وليبيا) حصلتا على درجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة.
- أربع دول (مصر، المغرب، الأردن وسورية) حصلت على درجة مضاربة، درجة مخاطر متوسطة، مع عدم استقرار يؤثر في القدرة على سداد الالتزامات في مواعيد الاستحقاق ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى.
- دولتان (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.

أما فيما يتعلق بتقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية ذات التقييم السيادي، فقد قيمت وكالات التصنيف الائتماني العالمية سابقة الذكر، 71 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت حسب الجدول التالي:

الدولة	مصرف	مؤسسة مالية	شركة	الإجمالي
الأردن	13	–	5	18
تونس	10	–	5	15
مصر	10	1	2	13
المغرب	6	1	3	10
لبنان	8	–	2	10
اليمن	4	–	–	4
سورية	–	–	1	1
ليبيا	–	–	–	0
المجموع	51	2	18	71

2.7 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

في ظل سعي المؤسسة لتعريف صانعي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين العرب بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها، تواصل المؤسسة النهج الذي بدأته منذ تقرير العام 2001 بإدراج عدد من المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية وفقا لأحدث المؤشرات المتاحة، ونستعرض فيما يلي عددا منها:

1.2.7 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100 – 80	درجة مخاطر منخفضة جداً
79.9 – 70	درجة مخاطر منخفضة
69.9 – 60	درجة مخاطر معتدلة
59.9 – 50	درجة مخاطر مرتفعة
49.9 – 0	درجة مخاطر مرتفعة جداً

وبحسب المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في ديسمبر 2010 كالآتي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، السعودية، وسلطنة عمان، قطر، الكويت وليبيا	منخفضة جداً (6 دول)
البحرين، تونس، الجزائر والمغرب	منخفضة(4 دول)
الأردن، سورية، مصر واليمن	معتدلة (4 دول)
السودان، العراق ولبنان	مرتفعة (3 دول)
الصومال	مرتفعة جداً (دولة واحدة)

وبمقارنة المؤشر بين عامي 2009 و 2010، تبين أن خمس دول عربية تغير موقعها وفقا لدرجات المخاطر، فقد تقدمت كل من الإمـارات، السعودية، الكويت وليبيا من مجموعة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة جداً. في حين تراجعت لبنان من درجة مخاطر معتدلة إلى درجة مخاطرة مرتفعة. كما تبين أن 6 دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت سلطنة عمان، قطر، البحرين، تونس، الجزائر، وسورية. في حين شهدت 7 دول عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها، شملت؛ المغرب، الأردن، مصر، اليمن، السودان، العراق، ولبنان، مع استقرار رصيد مؤشر الصومال.

2.2.7 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر). ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى. ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في مؤشر عام 2010 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
قطر، البحرين، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والإمارات	منخفضة (6 دول)
تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر والأردن	معتدلة (6 دول)
لبنان، سورية، العراق، جيبوتي، اليمن وموريتانيا	مرتفعة (6 دول)
السودان والصومال	مرتفعة جداً (دولتان)

وبمقارنة المؤشر ما بين عامي 2009 و2010، نلاحظ تقدم، موريتانيا من مجموعة المخاطر «مرتفعة جداً» إلى مجموعة المخاطر «مرتفعة». ويلاحظ أن 13 دولة عربية سجلت تقدما في رصيد مؤشراتها ضمن مجموعاتها، شملت: الأردن، البحرين، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا والمغرب. في حين سجلت 6 دول عربية تراجعا في رصيدها ضمن مجموعاتها، شملت؛ الإمارات، تونس، سورية، الصومال، مصر واليمن.

3.2.7 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية. وجاء تصنيف الدول العربية في عام 2010 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، البحرين، تونس وقطر	منخفضة (4 دول)
الأردن، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، مصر والمغرب	طفيفة (6 دول)
لبنان	معتدلة (دولة واحدة)
الجزائر، سورية وليبيا	شبه مرتفعة (3 دول)
السودان، العراق واليمن	مرتفعة (3 دول)

وبالمقارنة مع مؤشر عام 2009 حافظت 16 دولة عربية على التصنيف ذاته بينما سجلت ليبيا تراجعاً في تصنيفها، من DB4d إلى DB5a، وبذلك انتقلت من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر شبة المرتفعة. وفي السياق ذاته، سجلت ثلاث دول تراجعا طفيفا في التصنيف داخل مجموعاتها هي الإمارات (من DB2b إلى DB2d)، الجزائر (من DB5a إلى DB5b)، واليمن (من DB6c إلى DB6d).

4.2.7 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B،C،D. ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في مؤشر عام 2010 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عمان، والمغرب	الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 (6 دول)
الأردن ومصر	درجة المضاربة B (6 دول)
لبنان، ليبيا، سورية، جيبوتي، وموريتانيا	درجة مضاربة C (6 دول)
السودان، العراق، واليمن	درجة عالية من المضاربة D (دولتان)

ولم يتغير تصنيف أي دولة عربية خلال عام 2010 مقارنة بمؤشر 2009. حيث حافظت جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر على تصنيفها خلال العامين.

3.7 مؤشرات دولية مختارة

1.3.7 مؤشر التنافسية العالمية 2011/2010 :

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، العالمية الذي يصدر سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum WEFORUM)، والذي يعتبر في حلته الحالية نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، واستطلاع رأي لأكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال في 139 دولة يقدم صورة شاملة تضم عدداً كبيراً من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دورا مهماً في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية.

وتكمن أهمية هذا التقرير في عدد من العناصر أهمها؛ تطوره خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، إضافة إلى كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني، والاهم أنه يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم. ويشمل مؤشر التنافسية العالمية هذا العام 139 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 133 دولة، منها 14 دولة عربية خلال مؤشر 2010-2009، حيث تم إضافة كل من؛ لبنان، أنغولا، كاب فيردي، رواندا، سوازيلاند، إيران ومولدوفا، في حين تم استبعاد سورينام لعدم توافر بيانات كافية عنها.

ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفزت قطر خلال العام 5 مراكز في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب (17)، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربيا، وتلتها في المراتب العشر الأولى عربيا كل من السعودية التي قفزت 7 مراكز لتحتل الترتيب (21)، ثم الإمارات التي تراجعت مركزين إلى الترتيب (25)، ثم تونس التي قفزت 8 مراكز إلى الترتيب (32)، تليها سلطنة عمان (34)، الكويت (35)، البحرين (37)، ثم الأردن التي تراجعت 15 مركزا إلى (65)، فالمغرب التي تراجعت مركزين إلى (75)، ثم مصر التي تراجعت 11 مركزا إلى (81)، فالجزائر (86)، في حين دخلت لبنان لأول مرة ضمن التقرير في المركز (92)، ثم سورية التي تراجع ترتيبها 3 مراكز إلى (97)، ثم ليبيا التي تراجع ترتيبها إلى (100)، وأخيراً موريتانيا التي تراجعت 8 مراكز ليصل ترتيبها إلى (135).

ويحث التقرير دول المنطقة على مواصلة الإصلاحات ولاسيما في القطاع المالي ويشمل؛ القطاع المصرفي، سوق الأوراق المالية وقطاع التأمين، بما يعزز الثقة في المؤسسات المالية. وكذلك مواصلة الإصلاحات في مجالات عدة أهمها؛ التعليم بمراحله المختلفة مع التركيز على التعليم الثانوي والعالي بما يعزز عوامل الابتكار والتقدم العلمي والتقني في ظل تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي في عدد من دول المنطقة، رفع مستوى البنية التحتية، تحديث آليات تسويق المنتجات المحلية وتشجيع الصادرات، مواجهة تحديات سوق العمل وخصوصا جمود التشريعات والقوانين ونظم التوظيف وتراجع مستويات الإنتاجية والأجور وتدني مستوى مشاركة المرأة في المجتمع والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

2011/2010

الترتيب عربيا	الدولة	المؤشر الرئيسي (139 دولة)		المؤشرات الفرعية: المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور	
		الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
1	قطر	17	5.10	13	5.73	26	4.68	23	4.48
2	السعودية	21	4.95	28	5.32	27	4.67	26	4.41
3	الإمارات	25	4.89	8	5.82	21	4.82	27	4.37
4	تونس	32	4.65	31	5.25	50	4.28	34	4.09
5	سلطنة عمان	34	4.61	24	5.41	48	4.30	47	3.87
6	الكويت	35	4.59	36	5.16	68	4.03	60	3.57
7	البحرين	37	4.54	21	5.48	33	4.54	55	3.67
8	الأردن	65	4.21	57	4.67	73	3.98	65	3.50
9	المغرب	75	4.08	64	4.57	88	3.78	79	3.36
10	مصر	81	4.00	89	4.19	82	3.85	68	3.48
11	الجزائر	86	3.96	80	4.32	107	3.49	108	3.04
12	لبنان	92	3.89	106	3.87	70	4.00	74	3.41
13	سورية	97	3.78	83	4.28	117	3.38	115	2.97
14	ليبيا	100	3.74	88	4.20	127	3.19	135	2.62
15	موريتانيا	135	3.14	131	3.39	138	2.79	134	2.63

2010/2009

الترتيب عربيا	الدولة	المؤشر الرئيسي (133 دولة)		المؤشرات الفرعية: المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور	
		الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
1	قطر	22	4.95	17	5.57	28	4.67	36	4.10
2	الإمارات	23	4.92	9	5.75	21	4.89	25	4.41
3	السعودية	28	4.75	30	5.17	38	4.49	33	4.15
4	البحرين	38	4.54	22	5.41	44	4.39	60	3.69
5	الكويت	39	4.53	40	5.02	63	4.08	64	3.62
6	تونس	40	4.50	35	5.09	56	4.14	45	3.94
7	سلطنة عمان	41	4.49	25	5.30	53	4.18	52	3.75
8	الأردن	50	4.30	46	4.74	66	4.06	51	3.79
9	مصر	70	4.04	78	4.21	80	3.87	71	3.51
10	المغرب	73	4.03	57	4.49	91	3.71	88	3.35
11	الجزائر	83	3.95	61	4.44	117	3.29	122	2.88
12	ليبيا	88	3.90	68	4.38	110	3.36	111	3.04
13	سورية	94	3.76	72	4.30	112	3.35	100	3.17
14	موريتانيا	127	3.25	125	3.43	129	3.01	125	2.83

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2011/2010، وبحوث ضمان

2.3.7 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2010:

ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا			
		2010	2009	التغير+(-)	
1	الكويت	2	–	–	–
2	السعودية	4	5	1	↑
3	الإمارات	7	4	(3)	↓
4	تونس	11	14	3	↑
5	مصر	13	15	2	↑
6	المغرب	15	19	4	↑
7	الجزائر	21	11	(10)	↓

لقد أضحى قطاع تجارة التجزئة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد متزايد من الدول العربية ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تزايدت معدلات دخول الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال ولاسيما الفرنسية والبريطانية منها إلى دول الخليج التي تعد أسواقها التقليدية في المنطقة، وكذلك إلى أسواق عربية جديدة نسبيا مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس. ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الأسواق الناشئة والعالم النامي وكذلك مساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الاستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 7 دول عربية.

يصدر "مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index منذ العام 2001 عن شركة A. T. Kearney إحدى اكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في هذا المجال. ويقوم هذا المؤشر على فرضية أنه كلما تطورت الأسواق المحلية لتجارة التجزئة وارتفع مستوى دخل الفرد في دولة ما، زاد مستوى طلب المستهلك المحلي على المنتجات ذات العلامة التجارية الشهيرة عالميا، ومن ثم تشجيع الشركات الدولية لتجارة التجزئة على افتتاح فروع لها في هذه الدولة.

الدول العربية في المؤشر

شمل مؤشر هذا العام 7 دول عربية، بإضافة دولة الكويت لأول مرة ضمن الدول النامية والناشئة التي يغطيها المؤشر، لتتصدر الترتيب عربياً حيث حلت في المركز الثاني عالميا، وذلك بفضل بقاء السوق المحلي قويا رغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فعلى الرغم

من صغر حجم السوق الكويتي وعدد سكانه مقارنة بالدول الأخرى التي تليها في الترتيب، إلا أن الغالبية العظمى من سكان الكويت تعيش في المدن والحضر، ويتمتعون بقوة شرائية مرتفعة نسبياً. وحلت السعودية في المرتبة الثانية عربيا والرابعة عالميا بتقدمها مركزا واحدا في الترتيب العالمي، حيث ظلت محافظة على وضعها رغم الأزمة كفرصة كبيرة لشركات التجزئة كونها أكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان الذي بلغ 28 مليون نسمة ويتمتع هؤلاء السكان بقوة شرائية مرتفعة نسبياً.

ورغم أن الإمارات حلت في المركز الثالث عربياً، وتراجعت 3 مراكز عالميا لتحل في المركز السابع، وذلك جراء انخفاض عدد السائحين وتراجع الطلب على المنتجات الفخمة فإنها مازالت تمثل فرصاً كبيرة لشركات قطاع التجزئة، خاصة في مجالات الصحة والتجميل والإلكترونيات، نسبة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الثروة وارتفاع نسبة مشترياته من سلع التجزئة، وكون معظم سكانها في المناطق الحضرية.

أما تونس فقد حلت في المرتبة الرابعة عربيا والـ (11) عالميا متقدمة 3 مراكز في الترتيب العالمي، تلتها مصر في المرتبة الخامسة عربيا والـ (13) عالميا متقدمة مركزين عالمياً، ثم المغرب (15) عالميا متقدمة بأربعة مراكز في حين حلت الجزائر في المركز (21) عالمياً.

3.3.7 تطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتوصيات الإصلاح المقترحة:

في إطار حرص المؤسسة على قيامها بدورها التوعوي بسبل تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والاستفادة من جهود المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى في المجال البحثي في هذا المجال جاء اهتمامها المبكر بتقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 خصوصا مع شمول تلك التقارير ورصدها الدقيق والكمي لتطور الأداء في القضايا الرئيسية لبيئة أداء الأعمال عبر مؤشر رئيسي وعشرة مؤشرات فرعية ونحو 46 مكوناً وبياناً في 19 دولة عربية وتطورها منذ صدور المؤشر.

الإصلاحات المنفذة في الدول العربية:

ووفقاً لتقريري ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي لعامي 2009 و 2010 وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم لعام 2011 يلاحظ تسارع وتيرة الإصلاح في الدول العربية حيث طبقت نحو 93 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 8 إجراءات جعلت الأمر أكثر صعوبة. وفيما يلي ابرز الإصلاحات التي تمت في الدول العربية وفق تقرير عام 2011؛

قامت البحرين بتسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق تشييد ميناء جديد حديث، وتحسين نظام تبادل البيانات إلكترونيا، وتطبيق عمليات تفتيش انتقائي تستند إلى تحليل المخاطر.

وخفضت مصر التكلفة اللازمة لبدء النشاط التجاري، كما سهلت التجارة عبر الحدود عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.

وأنشأت الأردن إطارا إجرائيا يسمح بإقامة مركز خاص للمعلومات الائتمانية، كما خفضت الحد الأدنى للقروض المدرجة في السجل العام للمعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية لديها. وألغت أيضا بعض أنواع الضرائب وأتاحت إمكانية تقديم الإقرارات الخاصة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات عن طريق شبكة الإنترنت.

وسمحت لبنان للبنوك بالاطلاع على تقارير السجل العام للمعلومات الائتمانية عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى إلى تحسين نظام المعلومات الائتمانية لديها، لكنها رفعت في الوقت نفسه تكلفة بدء النشاط التجاري.

وألزمت المغرب الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، مما أدى إلى تدعيم سبل حماية المستثمر.

وسهلت السعودية إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق استحداث إجراءات جديدة ومبسطة للعام الثاني على التوالي. وأدى افتتاح محطة حاويات جديدة في ميناء جدة الإسلامي إلى اختصار الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد. كما أدخلت تعديلا على قانون الرهن التجاري نص على زيادة مرونة الإقراض المكفولة بضمانات، والسماح بإنقاذ الديون خارج نطاق المحاكم في حالات الإعسار، وسرعت إجراءات الإعسار عن طريق تسهيل التوصل إلى تسويات ودية في وقت مبكر، وفرض مواعيد زمنية قاطعة على التسويات بغرض تشجيع الدائنين على المشاركة مما أدى إلى تعزيز فرص الحصول على الائتمان.

وسهلت سورية إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة بواقع الثلثين. كما ألغت مركزية الموافقة على عقود تأسيس الشركات. ووسعت نطاق تسجيل المعلومات الائتمانية من خلال إلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات، مما أدى إلى زيادة نسبة تغطية الأفراد والشركات إلى 2.2% من السكان الراشدين.

وأدخلت تونس نظام استخدام الأنظمة الإلكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة. كما قامت بتحديث نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة

بعمليات الاستيراد والتصدير لديها، مما أدى إلى تسريع تجميع مستندات الاستيراد.

وأنشأت الإمارات إطاراً قانونياً ينظم عمل المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، وألزمت المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تعزيز إجراءات الحصول على الائتمان. وفي مجال التجارة عبر الحدود، اختصرت الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق تبسيط إجراءات إعداد المستندات، وبدء نظام جمركي جديد وشامل في مصلحة جمارك دبي.

وفي فلسطين ترتب على رفع كفاءة عمليات مصلحة الجمارك تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود.

السياسات والإجراءات المقترحة لإصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية

في ضوء استعراض وضع الدول العربية في مختلف مؤشرات بيئة أداء الأعمال تم رصد العديد من مواطن القوة والضعف في أداء 19 دولة عربية في 10 مجالات رئيسية ونحو 46 مكوناً ومؤشراً فرعياً لبيئة أداء الأعمال. وفي محاولة لتقديم وصفة إصلاح تتضمن توصيات محددة قابلة للتطبيق، نورد فيما يلي أبرز وأهم التوصيات من واقع تجارب عملية طبقتها بعض الدول في العالم وثبت نجاحها وفعاليتها مع تصنيف تلك التوصيات بحسب الجهات التشريعية والتنفيذية المعنية. وفي هذا السياق يمكن إيجاز ابرز توصيات الإصلاح فيما يلي:

أولاً: الجانب الإجرائي وتكلفة ومدة إنجاز المعاملات:

تشير بيانات المؤشرات الفرعية في معظم الدول العربية الخاصة بعدد الإجراءات والفترة الزمنية المستغرقة لتنفيذ هذه الإجراءات وتكلفتها سواء تلك التي تخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني لشركة جديدة أو مؤشر تسجيل ملكية الأصول العقارية أو مؤشر استصدار تراخيص البناء أو مؤشر التجارة عبر الحدود إلى أن المشاكل تتركز في عقبات المرور بعدد من الإجراءات المنفصلة وما يصاحب ذلك من التقدم لأكثر من جهة حكومية، ومن ثم طول الفترة الزمنية لإنجاز الإجراءات، وفى بعض الأحيان إلى تدني مستوى الخدمة المقدمة. هذا بالإضافة إلى إجراءات إغلاق الأعمال والنشاط وخطوات تصفية الشركات وكذلك إجراءات الحجز على الضمانات المقدمة مقابل الحصول على الائتمان. وفى هذا الصدد، تستطيع الحكومات العربية تقليص عدد الإجراءات في كافة المؤشرات المشار إليها وكذلك الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإنجاز تلك الإجراءات دون إجراء أية تغييرات أو تعديلات على مستوى التشريعات والقوانين المعمول بها وذلك على النحو التالي:

تأسيس الكيان القانوني أو بدء النشاط

- تبسيط ودمج إجراءات تسجيل شركات الأعمال الجديدة وخفض تكلفتها تحت مظلة جهة وحيدة (نافذة موحدة) يتمثل فيها جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية.
- تجنب اللجوء إلى النظام القضائي والمحاكم لاستصدار شهادات معتمدة وموثقة .
- إدخال نظام العمل بتراخيص مؤقتة بغرض إتاحة الفرصة لبدء الأعمال والتشغيل لمدد قصيرة (ستة شهور مثلا) بعدها تخضع الشركة الجديدة لفحص السلطات المعنية قبل إصدار الترخيص النهائي .
- اعتماد أسلوب التعامل الالكتروني والتوسع فيه بشكل مستمر.
- العمل بقاعدة "الصمت يعني الموافقة" بتحديد وقت قصير (خمسة أيام مثلا) لاستصدار الموافقات للشركات الجديدة وبالتالي يتم اعتبار أن الشركة قد تمت الموافقة على تسجيلها بمجرد مرور الوقت المحدد.
- توحيد مقاييس وبنود المستندات والنماذج بما يلغي حاجة المستثمر إلى خدمات قانونية فضلاً عن تسهيل تنفيذ إجراءات التسجيل للقائمين على التسجيل .
- تخفيض تكلفة إنجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في اثنين من الصحف القومية، إن وجدت، وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل .

تراخيص البناء وتسجيل ملكية الأصول العقارية

- تقليل عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء واختصار مدتها وخفض تكلفتها واتباع أسلوب النافذة الموحدة والتعامل الإلكتروني.
- توحيد الجهات المعنية بتسجيل ملكية الأصول العقارية سواء كانت أراضي أو مباني في جهة واحدة أو على الأقل زيادة مستوى التنسيق فيما بينها ومن ثم تقليل حدوث أخطاء الازدواجية والتكرار فيما بين المكتب القانوني لتسجيل الملكية ومكتب الشهر العقاري.
- اتباع نظام مرن وبسيط وسريع ومنخفض التكاليف لتسجيل الملكيات وإتاحة المعلومات الخاصة بها لأصحاب الأعمال في صورة مبسطة وعبر وسائل إلكترونية لا تستلزم قانونيين للتعامل معها وفهمها .

التجارة عبر الحدود

- تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الإلكتروني المحلي والدولي.
- إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تقليص عدد الإجـراءات والوثائق المطلوبة وتقليص مدتها وتكلفة انجازها من قبل السلطات الجمركية.
- اتباع نظم التفتيش الانتقائي المستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ أو تحسين القائم منها بالوسائل التكنولوجية والإدارية الحديثة.

دفع الضرائب

- السماح بأسلوب التقييم الذاتي المشروط .
- تسهيل إجراءات دفع الضرائب واختصارها وخفض تكلفتها مع السعي لاتباع نظام التعامل الالكتروني ولاسيما تقديم الإقرارات والموافقة عليها وسداد الرسوم.

إغلاق الأعمال وتصفيتها

- إنشاء مكاتب تسجيل لكل أنواع الضمانات التي يقرها قانون الضمانات، من خلال إجراءات إدارية مبسطة لا تتطلب توثيقاً أو مراجعة قانونية وتسمح للمقرضين بفحص تسجيل الضمانات عبر الشبكة الإلكترونية بشكل دائم .
- تحسين إجراءات الحجز على الأصول المقدمة كضمانات.
- اختصار إجراءات التصفية وتقليل مدتها وتكلفتها.

ثانيا: النظام القضائي:

- النظام القضائي الذي يتسم بالكفاءة والعدالة، تكون لديه المقدرة على تقديم الخدمات الفعالة لقطاع الأعمال وخصوصا فيما يتعلق بإجراءات إنفاذ العقود وتحصيل الديون المتأخر سدادها والبت في حالات الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة وهو ما يتطلب اختصار هذه الإجراءات وتقليل تكلفة ومدة إنجازها وذلك من خلال الخطوات الآتية:
- الإسراع في إصدار الأحكام من خلال تحديد صارم للفترة الزمنية لإصدار الأحكام لا يمكن تجاوزها.

- تبني وتصميم نظام يضمن كفاءة وفعالية إدارة القضية يرتكز على ركيزتين؛ اولاهما؛ أن يتحمل القاضي المسئولية لمتابعة القضية منذ بدايتها إلى نهايتها حتى يكون على علم بمراحل تطور القضية وبالتالي لا يلجأ إلى تأجيلها. وثانيهما إدخال نظام آلي لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف ودعم البنك الدولي.
- إنشاء وتكوين قواعد بيانات وأنظمة معلومات في المحاكم، وإخراج المعاملات التي لا تمثل نزاعات قضائية مثل تسجيل الشركات خارج اختصاص المحاكم.
- إنشاء وتأسيس محاكم للدعاوى القضائية الصغيرة ومحاكم تجارية متخصصة.
- تدريب رجال القضاء وتأهيلهم على ممارسة الاحكام في القضايا التجارية، حيث ثبت أن المحاكم التجارية المتخصصة ساعدت بدرجة كبيرة على تسارع معدلات إنفاذ العقود فيما يتعلق بتحصيل الديون المتأخر سدادها والبت في حالات الإفلاس.
- تقليل فرص إساءة استخدام حقوق رفع دعاوى الاستئناف.
- تحسين تنفيذ الأحكام من خلال إسناد المهمة لسلطة تنفيذ الأحكام التابعة للحكومة أو مكاتب متخصصة في تنفيذ الأحكام تنتمي للقطاع الخاص أو خصخصة سلطة تنفيذ الأحكام العامة.
- إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس حيث يتم العمل بأسلوب الموافقة الجماعية المسبقة للدائنين قبل إعلان الإفلاس. وذلك للتأكيد على أن الشروع في عملية التصفية أو إعادة الهيكلة للشركة المتعثرة لا يوقفان بأي حال من الأحوال عملية الحجز على الضمانات ومن ثم تحسين إجراءات الحجز على الضمانات دون الحاجة إلى الدخول في متاهات القضاء والمحاكم ودعاوى الاستئناف المتتالية على الأحكام وما يصاحب ذلك من ضياع للوقت وزيادة التكلفة.
- اختصار الإجراءات (مثل استخدام السويفت) وتبسيطها (مثل قبول مستندات توقف المدين عن السداد دون الحاجة إلى اعتمادها أو توثيقها من خلال النظام القضائي) والاهتمام بسرعة البت في الديون صغيرة الحجم .
- السماح بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالحجز والتصرف في الضمانات بعيداً عن النظام القضائي والمحاكم.

ثالثا: تحسين درجة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية والائتمانية مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية:

- إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات

الخاصة والأهلية والأفراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها، تمهيدا لمزيد من الخدمات التي تشمل انجاز عدد متزايد من المعاملات واعتماد التوقيع الإلكتروني.

- تحسين مستوى المعلومات الائتمانية كما وكيفا وإنشاء وتطوير مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية سواء الحكومية أو الخاصة عبر توسيع قاعدة مقدمي البيانات من مقدمي التسهيلات التجارية، وتجار التجزئة والمرافق العامة وتطوير نظام للتسجيل الإلكتروني مقابل توفير الخطوط المفتوحة للحصول على تقارير دورية تتضمن معلومات ايجابية وسلبية أكثر دقة وشمولا، والاهم إتاحة الفرصة للتدقيق الدوري عليها سواء من قبل المقرضين أو المقترضين وذلك باعتماد آلية تسمح لهم بتصحيح الأخطاء الواردة بهذه التقارير – إن وجدت.
- تعزيز سبل الإفصاح عن المعلومات المالية وتدقيقها وسرعة نشرها بمجرد تجميعها باستغلال الوسائل الإلكترونية بهدف حماية المستثمرين في الشركات وخصوصا صغار المستثمرين. وفى هذا الصدد، يجب الإفصاح عن كل من ملكيات العائلة أو الأسرة، والملكية غير المباشرة، وملكية المستفيدين، ونصوص اتفاقيات التصويت على اتخاذ القرارات المالية، ونتائج تقارير مدققي الحسابات المالية الداخليين والخارجيين وإصدار شهادات بشأن دقتها وصحتها. ويُوصى بانتهاج الإصلاحات تدريجيا والبدء بالإصلاحات البسيطة أولا مثل زيادة درجة الإفصاح عن الملكيات والأداء المالي ثم تسهيل ودعم صغار المستثمرين من اجل الحصول على حقوقهم من خلال القضاء والمحاكم، ثم فرض عقوبات رادعة على الشركات في حالات تأخر الإفصاح عن البيانات المالية وعلى المديرين وكبار المستثمرين في حالة ثبوت ممارستهم الضارة بأموال المستثمرين الآخرين، ثم تشجيع وتنشيط المستثمرين على إثبات التجاوزات.

رابعا: الجانب القانوني والتشريعي:

إضافة لما سبق من توصيات بشان إصلاحات يسهل تطبيقها من خلال قرارات إدارية من السلطة التنفيذية، ويقترح أيضا تبني تعديلات تشريعية خاصة بعدد من القوانين منها؛ قوانين العمل والشركات والمصارف والائتمان والضمانات والاستثمار الأجنبي المباشر على نحو ما سيتم تناوله في النقاط الآتية:

قانون العمل

- اتباع نظام الحد الأقصى لساعات العمل خلال العام وزيادة مرونة ساعات العمل العادية والإضافية اليومية حتى يستطيع قطاع الأعمال مواءمة أوضاعه خلال فترات ارتفاع وانخفاض الطلب بتوسيع وتضييق مدى ساعات العمل.

- إدخال أنواع جديدة من عقود العمل المؤقتة مع إمكانية ترك فترة العقود المؤقتة مفتوحة دون تحديد .
- إدخال نظام الأجور المنخفضة خلال فترات اكتساب المهارات وتعلم المهنة أو الحرفة وهي فترة قصيرة الأجل ينتقل بعدها العامل إلى مرحلة العقد الدائم . وقد طبقت العديد من الدول هذا الأسلوب خلال فترة الستينيات والتسعينيات من القرن المنقضي ويعد هذا الأسلوب أسهل من تخفيض الحد الأدنى للأجور لأن هذا الأسلوب يتجنب التصادم مع اتحادات العمال.
- اتباع أسلوب تأمين البطالة الذي يتم بالمشاركة بين الحكومة وقطاع الأعمال بدلا من أسلوب التعويضات الذي تتحمله مؤسسات الأعمال فقط. حيث ينتقل الوضع من حماية الوظائف إلى حماية العمال أنفسهم عن طريق تقديم المساعدة لهم للحصول على وظيفة أخرى بما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التعويضات والعمالة على قطاع الأعمال ويعزز من نظم الحماية للعاملين في نفس الوقت.

قانون الشركات والإفلاس

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة جديدة إلى اقل حد ممكن أو إلغاؤه تماما خاصة وأنه لا توجد في الواقع العملي منافع محققة من وراء هذا الشرط، حيث يسمح القانون للمستثمر بسحب رأس المال من المصرف الذي أودعه فيه بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل مباشرة.
- تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لاسترداد الديون وتنظيم مهنة القائمين عليها وتصميم هيكل من الحوافز والمكافآت التصاعدية التي تتناسب طرديا مع حجم الديون (كنسبة من الديون أو المستحقات المستردة بشروط زمنية) لتمثل حافزا للقائمين على العملية للإسراع بالخطوات.
- تشجيع الشركات على ضبط وتدقيق بياناتها التشغيلية والمالية بتشكيل لجنة داخلية لمراجعة وضبط القوائم المالية وإصدار شهادة بشأن دقتها وصحتها والاستعانة بمدقق حسابات خارجي .

قانون الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية

- خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل وتوحيدها ومحاولة اتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط.
- خفض الرسوم الجمركية وتكلفة مناولة البضائع بأنواعها وفي مختلف المنافذ ولاسيما على مستلزمات الإنتاج وتأسيس المشروعات والعمل بالنظم التي تسهل التجارة عبر الحدود مثل المناطق الحرة والإعفاءات والسماح المؤقت وغيرها .

قانون المصارف والائتمان

- إصلاح قانون الضمانات بغرض السماح بإنفاذها خارج المحاكم وتوسيع وتنويع أنواع الأصول المنقولة التي يمكن للمدينين تقديمها كضمانات في سبيل الحصول على الائتمان سواء الأصول الحاضرة أو المستقبلية والملموسة وغير الملموسة.
- يقترح البنك الدولي وضع مواصفات عالمية للضمانات تكون بمنزلة معايير دولية متفق عليها تغطي جميع أنواع الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات وكذلك جميع أنواع الديون ومن ثم السماح لكل من المقرض والمقترض بالاستفادة من هذا النظام العالمي الموحد.
- مراجعة نصوص حماية البيانات الشخصية بغرض توسيع نطاق المعلومات الائتمانية التي يمكن توفيرها من المصادر غير المصرفية وذلك بهدف توسيع قاعدة مقدمي البيانات لمكتب تسجيل المعلومات الائتمانية بتغطية بيانات التاريخ الائتماني للعملاء كلفة واحدة من مقدمي التسهيلات التجارية، وتجار التجزئة والمرافق العامة مما يزيد من القدرة على التنبؤ باحتمال تخلف المقترض عن السداد.
- إنشاء جهة لتسجيل المعلومات الائتمانية لخدمة أهداف الرقابة والإشراف المصرفي والسياسة النقدية وعدم الاكتفاء بالمكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية مع تعزيز سبل إتاحتها بالوسائل الإلكترونية.

قانون سوق الأوراق المالية

- سد الثغرات في قوانين الإفصاح بتطبيق الشروط الضرورية الأكثر شمولا والتي تعطي صورة أوضح عن الملكيات المباشرة وغير المباشرة لكبار الملاك في الشركات والتعاملات الداخلية والخارجية مع الأطراف ذات الصلة ولاسيما الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال.
- تشجيع الشركات على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي بدقة وفي المواعيد المحددة وتخويل الجهات الرقابية حق فرض عقوبات رادعة على الجهات المخالفة منها؛ فرض غرامات ضخمة وإلغاء أو توقيف التعامل على أوراقها المالية المدرجة في السوق المالي.
- إنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يصاحبها متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا.
- كما يجب أن يضع المشرع الذي بصدد تنقيح تلك التشريعات ضمن أولوياته ضرورة توفير التناغم فيما بين هذه التشريعات بما يحقق أفضل الممارسات. فعلى سبيل

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال 2011				
الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		التغير
		2010	2011	
1	السعودية	12	11	1
2	البحرين	25	28	-3
3	الإمارات	37	40	-3
4	قطر	39	50	-11
5	تونس	58	55	3
6	عمان	57	57	0
7	الكويت	69	74	-5
8	مصر	99	94	5
9	اليمن	104	105	-1
10	الأردن	107	111	-4
11	لبنان	109	113	-4
12	المغرب	114	114	0
13	فلسطين	133	135	-2
14	الجزائر	136	136	0
15	سورية	144	144	0
16	السودان	153	154	-1
17	جيبوتي	157	158	-1
18	موريتانيا	167	165	2
19	العراق	166	166	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

المثال، لا يكفي وجود نظام فعال لتسجيل الملكيات وحده للحصول على مزيد من الائتمان، حيث يستمد نظام تسجيل الملكيات فعاليته وكفاءته من توافر التنسيق مع قوانين الضمانات التي قد تؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع تكلفة الحصول على قرض الرهن العقاري، وكذلك مع توافر نظام قضائي نزيه وفعال لا يمنع أو يعوق المصارف من الرجوع إلى الضمانات والتصرف فيها في حالة تعثر المدين.

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

وفيما يلي عرض للمؤشر العام لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2011 والمؤشرات العشرة الفرعية ومكوناتها.

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إطلاقه عام 2004، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع.

ويرصد تقرير عام 2011 لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 183 دولة، وكذلك في مدن مختارة داخل الدول.

وقد تم إطلاق تقارير متخصصة عن الدول العربية برعاية ومشاركة عدد من المؤسسات الإقليمية والقطرية العربية بداية من عام 2009 لتغطي 20 دولة عربية.

وضع الدول العربية في المؤشر العام

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم للغاية لهذا العام (11)، وتلتها البحرين في المركز الثاني عربيا والـ (28) عالميا، الإمارات في المركز الثالث عربيا والـ (40) عالميا ، قطر في المركز الرابع عربيا والـ (50) عالميا ، تونس في المركز الخامس عربيا والـ (55) عالميا.

ويلاحظ ان هناك تفاوتاً كبيراً في ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي حيث تراوح الترتيب ما بين المركز الـ11 والمركز الـ166 عالميا إضافة إلى وجود فروق أيضا ما بين الدول في مقدمة الترتيب العربي.

جاءت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز العشرة الأولى عربيا إضافة إلى تونس ومصر واليمن والأردن. وبالمقارنة مع العام 2010 يمكن استنتاج ما يلي:

- سجلت 4 دول عربية تحسنا هي؛ السعودية (مركز واحد) إلى المركز الـ11 عالميا، تونس (3 مراكز) إلى المركز الـ55 عالميا، مصر (5 مراكز) إلى المركز الـ94 عالميا، موريتانيا (مركزان) إلى المركز الـ165 عالميا.
- حافظت 5 دول عربية على ترتيبها العالمي في المؤشر هي ؛ سلطنة عمان والمغرب والجزائر وسورية والعراق؛ في المقابل تراجع ترتيب 10 دول عربية بما يتراوح ما بين مركز واحد إلى 11 مركزا .

ونظراً لأهمية تلك التقارير وخصوصا في الدول العربية، فقد وجدت المؤسسة أن من واجبها أن تقوم بإنشاء قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية وذلك عبر إعادة تصنيف وعرض للبيانات الصادرة من قبل البنك الدولي بهدف تحقيق ما يلي:

- استعراض لأبرز الإصلاحات التي تم انجازها وفق تقرير عام 2011.
- عرض التطورات الايجابية والسلبية التي طرأت على مكونات بيئة أداء الأعمال في كل دولة منذ إطلاق كل مؤشر وحتى عام 2011.
- تمكين كل دولة عربية من التعرف على نقاط قوتها وضعفها والوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة مقارنة بالمتوسط العربي.

- الوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة عربية بالمقارنة مع الدول المتقدمة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ OECD.
- استخلاص ابرز توصيات الإصلاح في المجالات المختلفة المتصلة ببيئة أداء الأعمال في الدول العربية.

4.3.7 مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2011:

يقيس مؤشر السفر والسياحة الذي يتضمنه التقرير، مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا. ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة، مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي، ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في الدول التي شملها التقرير.

ويهدف المؤشر، الذي يغطي 139 دولة هذا العام، إلى توفير أداة إستراتيجية شاملة لقياس العوامل والسياسات التي تساعد على تطوير قطاع السياحة والسفر في الدول المعنية، حيث يوفر التقرير بيانات وتقييمات تفصيلية لمناخ السفر والسياحة في جميع أنحاء العالم، ويمكن استخدام النتائج من قبل جميع الجهات المعنية بالسفر والسياحة للعمل على تحسين القدرة التنافسية للقطاع، مما يسهم في نموه وازدهاره في الدولة ككل.

ويتألف مؤشر (Travel & Tourism Competitiveness Index) من 14 عنصرا لقياس تنافسية السفر والسياحة. وتدخل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:

1) **مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة**، يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل؛ الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.

2) **مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية**، يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل، إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي، والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.

3) **مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة**، وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية، جاذبية السفر والسياحة، والموارد الطبيعية والثقافية).

الدول العربية في المؤشر:

غطى المؤشر لهذا العام 139 دولة في العالم، مقارنة بـ133 دولة للعام 2009، منها 15 دول عربية، بدخول لبنان، لأول مرة، ضمن الدول العربية التي يشملها المؤشر. وجدير بالذكر أن الترتيب الحالي للدول العربية لم يأخذ في اعتباره الحراك الشعبي في بعض الدول العربية خلال عام 2011.

وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2011

م	الدولة	2009		2010		التغير
		الترتيب العالمي	الرصيد	الترتيب العالمي	الرصيد	
1	الإمارات	33	4.57	30	4.78	↑
2	البحرين	41	4.42	40	4.47	↑
3	قطر	37	4.49	42	4.45	↓
4	تونس	44	4.37	47	4.39	↓
5	سلطنة عمان	68	4.01	61	4.18	↑
6	السعودية	71	3.89	62	4.17	↑
7	الأردن	54	4.25	64	4.14	↓
8	لبنان	-	-	70	4.03	-
9	مصر	64	4.09	75	3.96	↓
10	المغرب	75	3.86	78	3.93	↓
11	الكويت	95	3.63	95	3.68	-
12	سورية	85	3.73	105	3.49	↓
13	الجزائر	115	3.31	113	3.37	↑
14	ليبيا	112	3.38	124	3.25	↓
15	موريتانيا	127	3.07	136	2.80	↓

المصدر : www.weforum.org

وقد تصدرت الإمارات المؤشر بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (30) عالميا، تلتها على التوالي كل من: البحرين بالترتيب (40)، قطر (42)، تونس (47)، سلطنة عمان (61)، السعودية (62)، الأردن (64)، لبنان (70)، مصر (75)، المغرب (78)، الكويت (95)، سورية (105)، الجزائر (113)، ليبيا (124)، وموريتانيا (136).

وبالمقارنة مع العام 2009، سجلت 5 دول (الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، السعودية والجزائر) تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا، في حيت تراجعت 8 دول عربية في الترتيب عالميا وعربيا نظراً لتدهور رصيدها وهي؛ قطر، تونس، الأردن، مصر، المغرب، سورية، ليبيا، وموريتانيا. وعلى الرغم من تحسن رصيد تونس والكويت، تراجع ترتيب تونس في حين استقرت الكويت في ترتيبها للعام السابق.

وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2011

الترتيب	الدولة	المؤشر الكلي		المؤشرات الفرعية					
				الإطار التنظيمي		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية	
		الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد
1	الإمارات	30	4.78	57	4.77	9	5.32	42	4.24
2	البحرين	40	4.47	62	4.66	20	5.06	78	3.68
3	قطر	42	4.45	43	5.02	34	4.68	90	3.64
4	تونس	47	4.39	31	5.17	54	4.05	59	3.94
5	سلطنة عمان	61	4.18	61	4.67	47	4.18	76	3.69
6	السعودية	62	4.17	81	4.38	41	4.35	70	3.77
7	الأردن	64	4.14	37	5.08	72	3.61	74	3.73
8	لبنان	70	4.03	78	4.42	63	3.86	69	3.80
9	مصر	75	3.96	70	4.53	74	3.59	71	3.77
10	المغرب	78	3.93	69	4.55	77	3.50	73	3.74
11	الكويت	95	3.68	108	3.94	60	3.92	126	3.18
12	سورية	105	3.49	101	4.17	109	2.91	113	3.39
13	الجزائر	113	3.37	112	3.87	110	2.89	116	3.35
14	ليبيا	124	3.25	122	3.64	107	2.92	125	3.18
15	موريتانيا	136	2.85	136	3.16	136	2.44	133	2.95

المصدر: www.weforum.org



الجزء الثاني

محور التقرير

مؤشرات أداء قطاع النقل البحري في المنطقة العربية في ضوء المستجدات العالمية

ثامنا - محور التقرير: مؤشرات أداء قطاع النقل البحري في المنطقة العربية في ضوء المستجدات العالمية

1.8 تقديم:

يتناول محور التقرير لهذا العام التطورات التي طرأت على مؤشرات أداء قطاع النقل البحري في المنطقة العربية خلال الحقبة الأخيرة 2000-2010، وذلك من خلال استعراض حجم التجارة العربية المنقولة بحراً وفقا لأحدث البيانات المتوافرة وكذلك تطور حجم وسعة الأسطول التجاري البحري العربي وحصته من إجمالي الأسطول العالمي، مروراً بتطورات الموانئ البحرية العربية وأهميتها الاقتصادية مع التركيز على 3 مؤشرات عالمية صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الأنكتاد ومجموعة البنك الدولي بغرض الوقوف على مدى جودة البنية التحتية لهذه الموانئ، جودة شبكة ارتباطها مع شبكات الشحن العالمية، ومدى مرونة عمليات الاستيراد والتصدير عبر هذه الموانئ، وصولاً إلى نقاط القوة والضعف والخروج بتوصيات الإصلاح.

كما يتناول المحور أبرز المستجدات والقضايا القانونية الهامة الصادرة عن المؤسسات العالمية المعنية بالنقل البحري ومدى تكيف التشريعات والسياسات الحاكمة لسوق النقل البحري العربي مع تلك المستجدات، مروراً بمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في خدمات النقل البحري التي دخلت عامها السادس وكذلك جداول التزامات تحرير التجارة في هذا النوع من الخدمات والمقدمة من الدول العربية في هذا الشأن. وكذلك القيود المفروضة على تحرير التجارة في خدمات النقل البحري.

ونظراً لأن اختيار قطاع النقل البحري موضوع محور التقرير لهذا العام جاء في ضوء اهتمام جامعة الدول العربية بتطوير قطاعات النقل في المنطقة باعتبارها الأذرع الحقيقية للتجارة البينية العربية ومع العالم الخارجي مع ضرورة تحديث وتطوير منظومة النقل البحري في المنطقة، فقد تناول المحور أيضا احدث التطورات التي طرأت على نتائج العمل العربي المشترك في تطوير القطاع وأهم التوصيات. وبذلك يهدف هذا الجزء لاستعراض مؤشرات أداء قطاع النقل البحري في الآونة الأخيرة ليكون مصدرا مهما للمعلومات عن هذا القطاع الحيوي لصانعي السياسات والمستثمرين وأصحاب الأعمال العرب والأجانب.

2.8 مقدمة:

يرجع بدء نشاط النقل البحري إلى فجر التاريخ، حيث ارتاد القدماء المصريون البحار ثم الفينيقيون والإغريق والرومان قبل أن تصل الريادة في العصر الحديث إلى عدد من الدول

مثل اليابان واليونان. وتشير نتائج الدراسات إلى وجود ارتباط ايجابي بين معدلات النمو الاقتصادي وحجم تجارة السلع ولاسيما المنقولة بحرا، خاصة في ظل تمتع النقل البحري بميزة تنافسية سعرية على باقي أنواع النقل باعتباره أفضل هذه الأنواع من حيث تكلفة النقل، والإنشاءات، حيث لا تحتاج طرقه الملاحية إلى إنشاءات إلا في بداية ونهاية الطرق الملاحية كالموانئ والأرصفة البحرية، ولا صيانة مكلفة أو إصلاحات، وكذلك تتميز أدواته بانخفاض تكلفة بنائها، فتكلفة بناء سفينة بحرية وصيانتها تعتبر منخفضة بالمقارنة بتكلفة بناء قطار له نفس الحمولة، ناهيك عن القدرة الفائقة على الشحن بناقلات وسفن وحاملات عملاقة تصل طاقتها إلى مائتي ألف طن.

وهناك دول استفادت كثيراً من سواحلها البحرية، فعملت على تكوين أساطيل تجارية ضخمة تجوب العالم شرقاً وغرباً مثل اليونان واليابان. بينما لا تزال دول أخرى في طور المحاولات، يأتي من ضمنها عدد من الدول العربية، في حين لاتزال دول أخرى تعتمد على الأساطيل الأجنبية مثل الكثير من الدول النامية.

وعلى الصعيد العربي يشهد القطاع اهتماما كبيرا من قبل الحكومات العربية بالتزامن مع تطورات متسارعة على صعيد فتح المجال أمام القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمساهمة بشكل متزايد في مشروعات التوسع والتطوير، حيث بلغ إجمالي خطط الاستثمار الحكومية والخاصة المعلنة في مشروعات النقل البحري العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة والسنوات المقبلة ما يزيد عن 120 مليار دولار، يمكن ان تمثل تحولا جذريا في أداء القطاع وقدرته على خدمة قضايا التنمية بمختلف مجالاتها.

3.8 مؤشرات النقل البحري في العالم؛

يعد النقل البحري من أقدم القطاعات وأكثرها أهمية على الصعيد الاقتصادي بفضل مساهمته في نقل أكثر من 80% من حجم التجارة الدولية السلعية، كما أن نسبة كبيرة من تنقلات الأفراد في معظم دول العالم يتم عبر السفن وفيما يلي أهم مؤشرات القطاع على المستوى الدولي؛

- بلغ حجم مناولة البضائع المنقولة بحرا على المستوى العالمي نحو 15751 مليون طن منها نحو 7842.7 مليون طن بضائع مشحونة مقابل 7907.8 مليون طن بضائع مفرغة.

- انخفاض حجم التجارة العالمية المنقولة بحرا (البضائع المشحونة) بنسبة 4.5% عام 2009، إلى 7940 مليون طن نتيجة طبيعية لتراجع الطلب العالمي ضمن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

- تراجعت الإنتاجية العالمية لموانئ الحاويات بمعدل 9.7% لتصل إلى 465 مليون حاوية قياسية عام 2009.

- نما إجمالي الأسطول التجاري العالمي خلال الفترة 2000-2010 بمعدل نمو سنوي بلغ 5.3% ليصل إلى 37874 سفينة في عام 2010.

- تعتبر السفن من بين أهم الأصول عالية القيمة حيث تصل تكلفة بناء سفينة واحدة ما يربو على 150 مليون دولار. بينما تقترب الإيرادات السنوية للسفن التجارية من 500 مليار دولار وهو ما يمثل 5% من حجم الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية، سجلت صناعة بناء السفن معدل نمو ملحوظ بلغ 42% لتصل إلى 117.3 مليون طن بالحمولة الساكنة، مقابل 82.3 مليون طن عام 2008، كما أن أوامر تسليم السفن الجديدة زادت عام 2009 بنسبة 22% مسجلة رقما قياسيا جديدا ببلوغها 3658 سفينة مقابل 2999 سفينة جديدة خلال عام 2008 نتيجة لطلبات بناء السفن التي كانت قد تم إصدارها قبل الهبوط الحاد في الطلب على السفن الجديدة جراء الأزمة، بما أسفر عن فائض في جانب العرض أدى إلى نمو عمليات تفكيك السفن القديمة بما يتعدى 300% من إجمالي الأسطول القديم.

- هيمنت 3 دول آسيوية على بناء 90% من إجمالي السفن الجديدة خلال عام 2009، شملت؛ كوريا الجنوبية بحصة 37.3% والصين بحصة 28.6% واليابان بحصة 24.6%، بينما تمثل حصة كافة الدول المتبقية ما نسبته 9.6% من بناء السفن العالمية عام 2009.

- تتصدر اليابان قائمة أكبر الدول امتلاكاً للسفن حول العالم من حيث الحمولة وعدد السفن بواقع 173.3 مليون طن بما يمثل 15.8% من حمولات العالم، وعدد 3720 سفينة تمثل 9.8% من سفن الأسطول العالمي، تليها اليونان من حيث الحمولات حيث تمتلك 3064 سفينة تمثل 15.3% من حمولات سفن العالم، بينما تحتل ألمانيا المركز الثالث بعدد 3522 سفينة بحمولة 105 ملايين تقريباً.

- مواطنو 35 دولة يستحوذون على ما نسبته 96.4% من حمولات الأسطول العالمي في حين يمتلك مواطنو خمس دول 15832 سفينة تمثل 41.8% من سفن الأسطول العالمي وهم بالترتيب مواطنو اليابان، اليونان، ألمانيا، الصين، النرويج. وبإضافة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وهونج كونج والدنمارك وبريطانيا ترتفع حصة ما يمتلكون إلى 21361 سفينة تمثل 56.4% من عدد وحدات الأسطول العالمي.

- النقل البحري كان من أكثر القطاعات التي تأثرت سلباً بالأزمة المالية العالمية حيث أدى تقلص الناتج الصناعي إلى خفض معدلات التجارة وبالتالي خفض حركة النقل البحري.

- هناك العديد من التحديات التي تواجه صناعة النقل البحري وكان في مقدمتها الزيادة الهائلة في حوادث القرصنة وبصفة خاصة قبالة الساحل الصومالي وفي خليج عدن. وهو ما جعل قضية الأمن المائي تسيطر على كافة المناقشات الدولية. وبالإضافة إلى الأمن داخل البحر تواجه التجارة البحرية العالمية والشحن البحري عدداً من التحديات المتداخلة وهي تحديداً أمن الطاقة وأسعار الوقود وأسعار وقود السفن وكذلك التغيرات المناخية

4.8 مؤشرات النقل البحري في الدول العربية:

يعد النقل البحري من أكثر القطاعات تنوعا وتشابكا مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد ولاشك ان هذا التنوع يزيد من عدد المؤشرات المطلوب رصدها لتشمل الموانئ العربية وعددها وطاقتها وكذلك الأساطيل البحرية التجارية العربية وحمولتها القصوى وكذلك أحجام المناولة للبضائع والحاويات في مختلف موانئ الدول العربية.

1.4.8 حجم البضائع المنقولة بحرا في الدول العربية (حجم المناولة البحرية):

وفي محاولة لقياس حصة المنطقة العربية في تجارة السلع التي تم تحميلها على متن السفن من الإجمالي العالمي، تم عرض بيانات إقليم شمال أفريقيا، وفقا لبيانات الانكتاد، كما هو موضح بالجدولين رقمي (1)، (2)، (وتشمل دول المغرب العربي ومصر وليبيا)، وبيانات إقليم غرب آسيا (وتشمل بيانات 11 دولة عربية آسيوية بالإضافة إلى تركيا) وفي حين تعذر فصل بيانات كل من السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي. ومن ثم

حصة الدول العربية في عدد من مؤشرات النقل البحري في العالم
0
2,000
4,000
6,000
8,000
10,000
12,000
14,000
16,000
18,000
20,000
4,532
1,276
15,751
7,843
7,908
167
ميناء
عدد الموانىء
16.048
مليون طن ساكن
الطاقة القصوى للاسطول التجاري
1845
مليون طن
حجم المناولة السنوية
1267
مليون طن
البضائع المشحونة
577.9
مليون طن
البضائع المفرغة

يشتمل إجمالي الدول العربية في الجدولين المذكورين على بيانات تركيا ولا يتضمن بيانات السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي. وبناء على بيانات هذا الإجمالي العربي، يتضح ما يلي؛

- بلغ إجمالي حركة المناولة (الصادرة والواردة) في الموانئ العربية نحو 1845 مليون طن عام 2009 بتراجع بلغت نسبته 3.9% مقارنة مع 1917 مليون طن عام 2008.
- خلال عام 2009 توزعت حركة المناولة في الموانئ العربية ما بين 1267 مليون طن بضائع مشحونة منها 231.5 مليون طن بضائع جافة و221.1 مليون طن منتجات نفطية و814.1 مليون طن نفط خام مقابل 577.1 مليون طن بضائع مفرغة منها 474.2 مليون طن بضائع جافة و69.2 مليون طن منتجات نفط و34.5 مليون طن نفط خام .
- وفقاً لبيانات عامي 2008، 2009، ارتفعت حصة التجارة العربية المنقولة بحراً من الإجمالي العالمي مقارنة بحصة الدول الأفريقية النامية، وكذلك حصة إقليم دول جنوب شرق آسيا الذي يتكون من 11 دولة آسيوية، شملت اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، بورناي، كامبوديا، لاو، مينيمار وتيمور الشرقية.
- وافتنا 5 دول عربية ببيانات تجارتها الدولية مع العالم الخارجي المشحونة والمفرغة بحراً خلال الفترة 2010/2009. ووفقاً لبيانات هذه العينة من الدول العربية، يلاحظ تبدل الصورة حيث تراجع حجم البضائع المفرغة بمعدل 0.3% مقارنة ببيانات عام 2009 بينما ارتفع حجم البضائع المشحونة بمعدل 19.7% خلال عام 2010.
- نمت حصة المنطقة العربية في مناولة الحاويات على مستوى العالم، حيث يدخل ضمن القطاعات الأسرع نموا أنواع رئيسية من شحن البضائع (الصب الجاف والبترول والحاويات)، حيث ارتفع من 50% عام 1995 إلى 60% عام 2010.
- يأتي ميناء دبي الإماراتي في الترتيب السابع ضمن قائمة أكثر 10 موانئ بحرية ازدحاما في العالم للعام 2010.
- منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا كانت الأقل تأثراً بتراجع حركة الشحن العالمية نتيجة الأزمة المالية، ففي حين بلغت نسبة تراجع أحجام المناولة بنسبة 36% في دول شرق أوروبا و15% في شمال أوروبا، لم تتجاوز نسبة تراجع أحجام الشحن 2% في الشرق الأوسط و4% في الأسواق الأفريقية و6% في جنوب آسيا.

جدول رقم (1): التجارة الدولية المشحونة بحرا من الدول العربية وبعض الأقاليم الاقتصادية (بملايين الأطنان)

الإقليم	البضائع المشحونة						إجمالي البضائع المشحونة	
	النفط				البضائع الجافة			
	النفط الخام		منتجات النفط					
	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009
إقليم شمال افريقيا1	113.2	97.9	61.3	62	77.2	77.1	251.700	237.000
إقليم غرب آسيا 2	713.9	716.2	160.4	159.1	177.2	154.7	1051.500	1030.000
إجمالي الدول العربية	827.1	814.1	221.7	221.1	254.4	231.8	1303.200	1267.000
الدول الأفريقية	379	335	83.5	82.8	279	264	741.500	681.800
دول جنوب شرق آسيا3	16.7	16.7	3.8	3.8	720.5	722.6	741.000	743.100
العالم	1785.2	1724.5	946.9	924.6	5478	5193.6	8210.100	7842.700
الدولة	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
المغرب	1.566	1.458	..	..	9.857	15.746	11.423	17.204
الكويت	..	..	..	..	..	..	4.500	5.000
اليمن	..	..	5.146	5.026	0.400	0.487	5.546	5.513
الأردن	0.135	0.127	5.764	7.929	..	..	5.899	8.056
مصر	0.800	0.400	0.195	0.042	13.172	13.5059	14.167	13.948
الإجمالي 4	2.501	1.985	11.105	12.9973	23.4287	29.7389	41.5347	49.7212

جدول رقم (2): التجارة الدولية المفرغة بحرا إلى الدول العربية وبعض الأقاليم الاقتصادية (بملايين الأطنان)

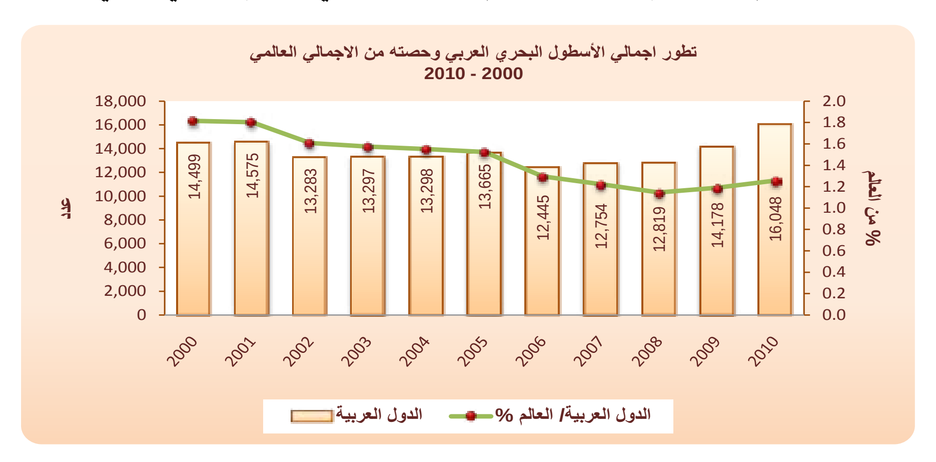
إقليم شمال افريقيا1	11.3	11.5	16.1	15.9	151	154	178.400	181.400
إقليم غرب آسيا 2	30.6	23	54.5	53.3	349.8	320.2	434.900	396.500
إجمالي الدول العربية	41.9	34.5	70.6	69.2	500.8	474.2	613.300	577.900
الدول الأفريقية	44.8	43.7	44	42.7	277	279	365.800	365.400
دول جنوب شرق آسيا3	114.6	116.9	108	108.3	348.5	295.4	571.100	520.600
العالم	1942	1877.8	964	957	5367	5073	8273.000	7907.800
الدولة	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
المغرب	11.452	12.886	..	..	15.795	18.837	27.247	31.723
الكويت	..	..	..	..	..	..	24.600	22.300
اليمن	..	..	11.481	10.933	7.026	6.977	18.507	17.910
الأردن	3.056	2.946	1.323	1.242	3.923	4.606	8.302	8.794
مصر	2.600	0.200	3.300	2.500	9.535	10.39	15.435	13.090
الإجمالي 4	17.108	16.032	16.104	14.675	36.279	40.81	94.091	93.817

1: تشمل المغرب العربي، مصر وليبيا.
2: تشمل 11 دولة عربية آسيوية وتركيا وبالتالي يتضمن الإجمالي تركيا ولا يتضمن بيانات السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي،
3: تشمل 11 دولة آسيوية: اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، بورناي، كامبوديا، لاو، مينيمار وتيمور الشرقية،.
4: بيانات جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية الواردة بالجدول.

2.4.8 حجم الأساطيل البحرية العربية وتطورها؛

تشير بيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير «الانكتاد» لعام 2010 إلى تزايد سعة الأساطيل العاملة في الدول العربية خلال العقد الأخير، بدرجة محدودة، قبل أن تنتعش خلال العام الأخير. وفي هذا الصدد، يشير جدول رقم (3) إلى الحقائق الآتية؛

- بلغت الطاقة القصوى للأسطول البحري التجاري العربي 16048 مليون طن حمولة ساكنة في بداية يناير 2010 وقد نمت تلك الحمولة خلال الفترة 2000-2010 بمعدل سنوي بلغ 1.1% في المتوسط مقارنة بمعدل نمو سنوي للأسطول العالمي بلغ 5.3% أي خمسة أضعاف المعدل العربي.
- ارتفع الأسطول التجاري العربي ارتفاعا ملحوظاً بين بدايتي يناير 2009، 2010 بمعدل 14.6% أي ضعف معدل نمو الأسطول التجاري العالمي البالغ 7.5% خلال ذات الفترة ليصل إلى 1276 مليون طن بالحمولة الساكنة في بداية يناير 2010، نتيجة لتسلم سفن جديدة بما يعادل 117 مليون طن من الوزن الساكن، مقابل تفكيك واستبعاد سفن من الخدمة في السوق بنحو 33 مليون طن من الوزن الساكن.
- تناقص حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي لحمولة الأسطول التجاري البحري بصورة متواصلة من 1.8% إلى 1.1% خلال الفترة 2000- 2008 قبل أن تعود وترتفع إلى 1.2% عام 2009 ثم إلى 1.3% عام 2010 (كما في الرسم البياني التالي).



- تصدرت الكويت الأساطيل العربية في يناير 2010 حيث بلغت 3.856 مليون طن بالحمولة الساكنة، تليها السعودية بحمولة 2.319 مليون طن، ثم مصر 1.518 مليون طن، فالإمارات وليبيا ثم قطر بنحو 1.363 مليون طن.
- تصدرت ليبيا معدلات النمو للأساطيل العربية خلال الفترة بين بدايتي يناير 2009،

2010 حيث بلغ معدل غير مسبوق بنحو 1010%، تليها تونس 108% ثم السعودية بمعدل 59% وقطر 18%، اليمن 15%، البحرين 4.3%، لبنان 2.6%، الجزائر 1.3% والإمارات 0.2%. وبينما سجلت كل من مصر والمغرب والسودان والعراق والأردن والكويت وسوريا معدلات نمو سالبة لأساطيلها البحرية التجارية خلال ذات الفترة، استقرت أساطيل كل من جيبوتي وموريتانيا والصومال وسلطنة عمان عند نفس مستواها.

- حققت جزر القمر أعلى معدل نمو سنوي مركب، خلال الفترة 2000-2010، بلغ 119% تليها الأردن بمعدل 22.5%، ثم ليبيا 8.6%، البحرين 5.8%، السعودية 5.4%، الإمارات 3.4%، عمان 2.8%، اليمن 2.1%، قطر 1.9% وأخيراً المغرب بمعدل 1.3%. وبينما حققت الإحدى عشرة دولة المتبقية معدلات نمو سنوية سالبة تراوحت ما بين 1.6% في المغرب، 16.2% في جيبوتي، حافظت الكويت على حجم أسطولها التجاري خلال الفترة على نفس مستواه تقريبا.

جدول رقم (3): الأساطيل التجارية في الدول العربية حسب العالم المسجل بها (آلاف الأطنان)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	معدل النمو السنوي 2000-2010	معدل النمو 2009-2010
الجزائر	1,111	1,063	1,068	1,011	938	913	882	777	744	755	765	(4 1)	1.3
جزر القمر	1	31	92	240	599	564	811	1,010	1,045	978	1,212	119 2	22.4
جيبوتي	5	4	1	1	4	4	4	4	1	1	1	(16 2)	0.0
مصر	2,093	2,010	2,037	1,891	1,688	1,644	1,616	1,646	1,703	1,540	1,518	(3 5)	(1.3)
ليبيا	667	661	291	117	116	100	104	99	97	425	1,405	8 6	1010.3
موريتانيا	22	23	23	23	23	24	25	25	25	25	25	1 3	0.0
المغرب	384	398	398	363	392	388	390	365	336	346	332	(1 6)	(4.2)
الصومال	7	8	6	6	6	7	7	10	9	5	5	(3 3)	0.0
السودان	53	52	53	41	29	17	17	29	29	29	28	(6 9)	(3.4)
تونس	170	177	173	193	132	133	124	122	13	83	97	(6 0)	107.7
البحرين	370	450	450	374	353	380	396	410	394	596	613	5 8	4.3
العراق	835	835	332	243	207	210	175	176	202	202	180	(15 7)	(10.9)
الأردن	59	59	54	93	385	211	225	543	508	396	369	22 5	(5.3)
الكويت	3,884	3,813	3,633	3,582	3,716	3,811	3,706	3,443	3,974	3,865	3,856	(0 1)	(0.2)
لبنان	483	546	429	310	247	239	215	191	154	155	159	(11 6)	2.6
عمان	11	13	15	14	9	10	11	13	16	14	14	2 8	0.0
قطر	1,154	1,079	1,040	770	796	793	795	933	894	1,206	1,363	1 9	17.6
السعودية	1,443	1,523	1,386	2,343	1,962	2,581	1,278	1,244	1,104	1,667	2,319	5 4	59.1
سورية	679	697	744	696	689	650	598	569	517	453	344	(7 3)	(21.1)
الإمارات	1,043	1,102	938	853	1,007	986	1,066	1,119	1,028	1,410	1,412	3 4	0.2
اليمن	26	31	120	133	-	0	-	26	26	27	31	2 1	15.4
الدول العربية	14،499	14،575	13،283	13،297	13،298	13،665	12،445	12،754	12،819	14،178	16،048	1.1	14.6
العالم	798،995	808،377	825،652	844،234	856،974	895،843	959،964	1،042،328	1،117،779	1،192،317	1،276،137	5.3	7.5
الدول العربية/ العالم %	1.8	1.8	1.6	1.6	1.6	1.5	1.3	1.2	1.1	1.2	1.3	-	-

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «انكتاد»، تقارير متعددة لأداء القطاع البحري حتى عام 2010.

وبالنظر إلى الجدولين (4)، (5) اللذين يرصدان الأساطيل التجارية البحرية في العالم العربي حسب العلم المسجل وأنواع السفن في أول يناير عام 2010 معبراً عنها بآلاف الأطنان سواء بالحمولة DWT أو GT نلاحظ ما يلي :

جدول رقم (4): الأساطيل التجارية في العالم العربي حسب العلم وأنواع السفن بآلاف الأطنان DWT في يناير 2010

الدولة	ناقلات النفط	% من الإجمالي	الناقلات العملاقة	% من الإجمالي	سفن البضائع العامة	% من الإجمالي	سفن الحاويات	% من الإجمالي	أنواع أخرى	% من الإجمالي	إجمالي أسطول
الجزائر	25	0.29	204	12.4	64	3.5	..	..	471	21.0	765
جزر القمر	330	3.85	249	15.1	509	27.6	17	1.0	107	4.8	1.212
جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	1	0.04	1
مصر	375	4.37	679	41.2	243	13.2	63	3.7	157	7.0	1.518
ليبيا	1.346	15.68	..	..	31	1.7	..	..	28	1.2	1.405
موريتانيا	..	..	..	..	1	0.05	..	..	24	1.1	25
المغرب	20	0.23	..	..	19	1.0	69	4.0	223	9.9	332
الصومال	2	0.02	..	..	1	0.1	..	..	3	0.1	5
السودان	..	..	..	..	26	1.4	..	..	1	0.04	28
تونس	24	0.28	26	1.6	21	1.1	..	..	25	1.1	97
البحرين	154	1.79	85	5.2	2	0.1	271	15.7	101	4.5	613
العراق	68	0.79	..	..	54	2.9	..	..	58	2.6	180
الأردن	290	3.38	..	..	60	3.2	..	..	20	0.9	369
الكويت	3.216	37.47	39	2.4	76	4.1	292	16.9	233	10.4	3.856
لبنان	1	0.01	54	3.3	100	5.4	..	..	3	0.1	159
عمان	2	0.02	..	..	2	0.1	..	..	10	0.4	14
قطر	546	6.36	116	7.0	..	..	404	23.4	298	13.3	1.363
السعودية	1.511	17.61	..	..	295	16.0	221	12.8	292	13.0	2.319
سورية	..	..	77	4.7	258	14.0	8	0.5	1	0.04	344
الإمارات	650	7.57	120	7.3	82	4.4	378	21.9	182	8.1	1.412
اليمن	22	0.26	..	..	3	0.2	..	..	6	0.3	31
الدول العربية	8.582	100	1.649	100	1.847	100	1.723	100	2.244	100	16.048
الدول العربية/ العالم %	1.9	..	0.4	..	1.7	..	1.0	..	2.4	..	1.3

- ناقلات النفط تهيمن على الأسطول العربي بحصة 53.5% تقريبا من إجمالي الأسطول العربي ونحو 1.9% من الأسطول العالمي، تليها كل من سفن البضائع العامة وسفن الأنواع الأخرى ولكل منهما حصة بنحو 14%، 11.5% من الأسطول العربي، ونحو 2.4%، 1.7% من الأسطول العالمي على التوالي، بينما يتقاسم الحصة المتبقية كل من الناقلات العملاقة وسفن الحاويات ولكل منهما حصة بنحو 10.3%، 10.7% من الأسطول العربي، وحصة 0.4%، 1.0% من العالمي على التوالي. وحول قائمة أكثر 6 دول عربية امتلاكاً للسفن حسب نوعها يلاحظ الآتي؛

جدول رقم (5)؛ الأساطيل التجارية في العالم العربي حسب العلم وأنواع السفن بآلاف الأطنان GT في يناير 2010

الدولة	ناقلات النفط	% من الإجمالي	الناقلات العملاقة	% من الإجمالي	سفن البضائع العامة	% من الإجمالي	سفن الحاويات	% من الإجمالي	أنواع أخرى	% من الإجمالي	إجمالي أسطول
الجزائر	17	0.36	121	12.2	65	3.9	..	..	565	19.9	768
جزر القمر	181	3.80	155	15.7	429	25.8	13	0.8	128	4.5	905
جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	3	0.1	3
مصر	218	4.57	388	39.2	215	13.0	54	3.5	194	6.8	1.070
ليبيا	726	15.23	..	..	27	1.6	..	..	48	1.7	802
موريتانيا	..	..	..	..	1	0.1	..	..	51	1.8	52
المغرب	14	0.29	..	..	23	1.4	58	3.7	377	13.3	471
الصومال	1	0.02	..	..	1	0.1	..	..	4	0.1	5
السودان	..	..	..	..	22	1.3	..	..	3	0.1	25
تونس	16	0.34	17	1.7	27	1.6	..	..	105	3.7	165
البحرين	81	1.70	58	5.9	1	0.1	247	15.8	130	4.6	518
العراق	42	0.88	..	..	39	2.3	..	..	62	2.2	143
الأردن	137	2.87	..	..	50	3.0	..	..	77	2.7	264
الكويت	1.752	36.75	23	2.3	98	5.9	269	17.2	226	8.0	2.369
لبنان	1	0.02	34	3.4	102	6.1	..	..	3	0.1	140
عمان	1	0.02	..	..	2	0.1	..	..	24	0.8	27
قطر	302	6.34	70	7.1	1	0.1	365	23.4	278	9.8	1.016
السعودية	878	18.42	..	..	288	17.3	204	13.1	341	12.0	1.711
سورية	..	..	48	4.9	188	11.3	8	0.5	4	0.1	247
الإمارات	387	8.12	75	7.6	75	4.5	345	22.1	202	7.1	1.083
اليمن	13	0.27	..	..	6	0.4	..	..	13	0.5	33
الدول العربية	4.767	100	989	100	1.660	100	1.563	100	2.838	100	11.817

- ناقلات النفط؛ تصدرت الكويت القائمة بحصة 37.5% من الإجمالي العربي، تليها السعودية بحصة 17.6% ثم ليبيا 15.7% فالإمارات 7.6% وقطر بحصة 6.4% ومصر بحصة 4.4%.
- الناقلات العملاقة؛ تصدرت مصر القائمة بحصة بلغت 41% من الإجمالي العربي، تليها جزر القمر 15%، الجزائر 12%، الإمارات بحصة 7.3% ثم قطر بنحو 7%، وأخيراً البحرين بحصة 5.2%.
- سفن البضائع العامة؛ تصدرت جزر القمر القائمة بحصة 27.6% من الإجمالي العربي، تليها السعودية بحصة 16%، ثم سورية 14% مصر 13% ولبنان 5.4%، فالإمارات 4.4%.
- سفن الحاويات؛ تصدرت قطر القائمة بحصة 23% تليها الإمارات بحصة 22% ثم الكويت بحصة 17% فالبحرين بحصة 16% فالسعودية 13% ثم المغرب بحصة 4% من الإجمالي.
- سفن الأنواع الأخرى؛ تصدرت الجزائر القائمة بحصة 21% تليها قطر بحصة 13.3% ثم السعودية بحصة 13% ثم الكويت بحصة 10.4% فالمغرب 10% ثم مصر بحصة 7%.

وعلى صعيد صناعة بناء السفن خلال عام 2009، تأتي دول عربية شملت؛ السعودية التي نجحت في تسليم 4 سفن إمدادات مناولة على المرسى تم بناؤها في حوض واحد لبناء سفن، والإمارات التي تمتلك 8 أحواض بناء سفن، سلمت 25 سفينة معظمها، سفن ذات الطاقم الصغير وسفن القطر، بينما سلمت مصر 4 سفن قاطرات في 3 أحواض بناء سفن، إضافة إلى بناء سفينة قطر واحدة في ليبيا.

وتحتل شركة الملاحة العربية المتحدة (شركة خليجية بمشاركة؛ البحرين، قطر، الكويت، السعودية، الإمارات والعراق)، التي تتخذ من الكويت مقراً لها، الترتيب التاسع عشر ضمن قائمة أكبر 20 شركة لشحن السفن في العالم في يناير 2010، حيث تمتلك 45 سفينة بحصة 1.2% من الإجمالي العالمي للحاويات القياسية مسجلة معدل نمو من أسرع المعدلات العالمية بواقع 13.6% مقارنة بمعدلات شحن الحاويات في يناير 2009. وفي هذا الشأن، لابد من الإشارة إلى القصور الواضح في البيانات المتاحة والمتوافرة عن حجم مناولة الحاويات العربية البينية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لبناء مثل هذا النوع من قواعد البيانات.

ويوضح الجدول المقابل عدد السفن التجارية التي ترفع الأعلام العربية لأغراض نقل الركاب والبضائع السائلة والصب ضمن الأسطول البحري التجاري للدول العربية التي توافر عنها بيانات، حيث يلاحظ تراجع عدد السفن في كل من لبنان ومصر والسعودية وتزايدها في كل من المغرب وقطر خلال الفترة 2008-2010. وعلى الرغم من شح البيانات، إلا أن البيانات المتوافرة تشير إلى تزايد الاجمالي لعدد سفن الأسطول البحري التجاري للدول العربية.

3.4.8 الموانئ البحرية العربية: أهميتها ومؤشرات الأداء:

1.3.4.8 أهمية الموانئ البحرية العربية:

مما لاشك فيه أن الموانئ البحرية تعتبر حلقة الوصل في سلسلة النقل المتكامل التي تربط الدول حول العالم بعالمها الخارجي، كما أنها مشاريع أساسية في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة، لما تحققه من موارد مالية بالعملة الأجنبية وتوفير فرص عمل. وتتعدد منافع الموانئ البحرية، فعلى صعيد الاقتصاد القومي، تحقق الموانئ البحرية متحصلات بالنقد الأجنبي عن صادرات خدمية عبر قطاع النقل البحري تسهم في تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة مع العالم الخارجي. كما أنها تدعم القدرة التنافسية لصادرات الدولة نظراً لأن زيادة كفاءتها تعني القدرة على خفض فاتورة تكلفة استيراد السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية والمواد الخام. ناهيك عن مساهمتها في تطوير وتنمية المناطق المجاورة للميناء وما يصاحب ذلك من تشجيع إقامة بعض المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية الجديدة. كما تساهم صناعة النقل البحري في إيجاد حلول لمشكلة البطالة كونها تمثل أحد أهم روافد توليد فرص العمل في المنطقة العربية.

ولعل تلك الأهمية يتم استيعابها بدرجة أكبر إذا ما علمنا أن أحدث تقارير الانكتاد للعام 2010 قد توصل إلى نتيجة مؤداها: «أن التكلفة الإجمالية لمعاملات التجارة الدولية في الدول الآسيوية غير الساحلية تبلغ 3 أمثال نظيرتها في الدول الآسيوية التي تمتلك موانئ بحرية ويرجع ارتفاع هذه التكلفة إلى ارتفاع تكلفة النقل البري والتكلفة الإدارية والإجرائية».

وفي هذا الصدد، تشير بيانات الجدول التالي إلى أنه لا يوجد دولة عربية غير ساحلية، فقد منَّ الله عز وجل على أمتنا العربية، بسواحل ممتدة يتجاوز طولها 23.300 ألف كيلو متر وينتشر عليها، وفقاً لبيانات عام 2010، 151 ميناء بحرياً تتمتع جميعها بمواقع مثالية نظراً لقربها من الطرق البحرية العميقة ما يؤهلها لأن تصبح مراكز رئيسية لمناولة الشحنات البحرية العابرة حول العالم، علاوة على الأهمية الجغرافية الإستراتيجية لإشرافها على نقاط بحرية مهمة أبرزها: قناة السويس ومضايق باب المندب وهرمز وجبل طارق.

ويتراوح عدد الموانئ البحرية العربية ما بين ميناء واحد فقط لكل من الأردن وفلسطين وجيبوتي إلى 28 ميناء في مصر، تليها الجزائر بنحو 17 ميناء ثم ليبيا التي تمتلك 14 ميناء ثم السعودية بـ13 ميناء بحرياً تنتشر على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي، ثم المغرب (11 ميناء)، وتونس والإمـارات بثمانية موانئ، سلطنة عمان (7) ثم قطر (6)، فالسودان (5) ثم العراق وسورية والبحرين ولبنان والصومال ولكل أربعة موانئ، والكويت بثلاثة موانئ وموريتانيا بمينائين بحريين. وبينما تمتلك الصومال أطول شريط ساحلي في المنطقة العربية يقدر طوله بنحو 3025 كم، تليها السعودية (2510 كم)، ثم مصر (1450 كم)، فسلطنة عمان (2092 كم) واليمن (2006 كم)، تشرف الأردن على أقصر شريط ساحلي يقدر طوله بنحو 26 كم.

عدد الموانئ البحرية وطول الشريط الساحلي في الدول العربية

م	الدولة	عدد الموانئ 2010	طول الساحل بالكم **	أسماء الموانئ البحرية 2010
1	**مصر**	28	2450	تجارية: الإسكندرية، الدخيلة، دمياط، مرسى مطروح، بورسعيد، شرق بورسعيد، العريش، السويس، حوض البترول، الأدبية، السخنة، نويبع، الطور، شرم الشيخ، الغردقة، سفاجا. ومتخصصة: بترولية (14) وتعدينية (9) وسياحية (6) تستقبل اليخوت السياحية الدولية مع استبعاد موانئ الصيد
2	**الجزائر**	17	1200	الجزائر، جن جن، وهران، أرزيو، أرزيو شرم، عنابة، بني صاف، بجاية، كولو، دلس، الغزوات، جيجل، مستغانم، سكيكيدة، تينس، مثانير، تشرشيل
3	**ليبيا**	14	1770	بنغازي، طرابلس ومصراتة والخمس زوارة ودرنة وطبرق وراس لانوف والبريقة والحريقة، سرت، اجدابيا، أبو كماش، راس الهلال
4	**السعودية**	13	2510	جدة الاسلامي، الملك عبد العزيز بالدمام، الملك فهد الصناعي بينبع، الجبيل التجاري، ينبع التجاري، جازان، ضبا، رأس الزور، الخفجي، الخبر، راس تنورة، فرسان، رابغ
5	**المغرب***	11	1835	الدار البيضاء، المحمدية، فاس، مراكش، طنجه، الحسيمة، نادور، تطوان،
6	**تونس**	8	1300	بنزرت، حلق الوادي، رادس، سوسة، صفاقس، قابس، جرجيس، بورقيبة
7	**الإمارات**	8	1448	زايد، راشد، الفجيرة، الحمرية، جبل على، خليفة، خورفكان، خالد
8	**عمان**	7	2092	صلالة، السلطان قابوس، صحار، خصب، مسقط، قلهات، الفحل
9	**قطر**	6	563	الدوحة، الريان، الشاهين، حالول، مسيعيد، رأس لفان
10	**اليمن***	6	2006	عدن، المهلا، الحديدة، المخاء، الصليف، مكلاء
11	**السودان**	5	853	الشمالي، الجنوبي، الأخضر، الخير، دقنة
12	**العراق**	4	58	أم قصر، خور الزبير، البكر، البصرة
13	**سورية**	4	193	اللاذقية، طرطوس، بانياس، برج الإسلام
14	**البحرين**	4	161	سلمان وسترة وألبا لتصدير الألمونيوم وخليفة بن سلمان
15	**لبنان***	4	225	بيروت، طرابلس، صيدأ، صور
16	**الصومال**	4	3025	مقديشيو، كسمايو، مركة، بربرة
17	**الكويت***	3	499	الشويخ والشعيبة والدوحة
18	**موريتانيا**	2	754	نواكشوط «الصداقة»، نواديبو
19	**الأردن***	1	26	ميناء العقبة
20	**فلسطين**	1	40	غزة البحري
21	**جيبوتي**	1	314	جيبوتي
	الإجمالي	151	23322	

المصدر: المواقع الشبكية لهيئات النقل البحري في كل من، السعودية، تونس، السودان، العراق، سلطنة عمان،
الموقع الشبكي: www.worldportsource.com/ports لبيانات باقي الدول، تم التحميل في ابريل 2011،
*جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية.
** الموقع الشبكي http://shammel.net/arab/index.php

2.3.4.8 مؤشرات تقييم أداء الموانئ العربية عالمياً؛

1.2.3.4.8 مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية"؛

يعد مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وفي تقرير التنافسية العالمية للعام 2011/2010، تم رصد هذا المؤشر الفرعي لجودة البنية التحتية للموانئ البحرية في الدول الساحلية والذي يتم تقييمها بدرجة تتراوح بين 1 وتعني موانئ ذات بنية أساسية متدنية للغاية، و7 وتعني موانئ ذات بنية تحتية فعالة ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية. ويشمل مؤشر التنافسية العالمية لهذا العام 139 دولة حول العالم منها 15 دولة عربية مقابل 133 دولة، منها 14 دولة عربية خلال مؤشر 2009-2010، حيث تم إضافة لبنان إلى مجموعة الدول العربية.

ويشير جدول المؤشر الفرعي لجودة البنية الأساسية للموانئ البحرية العربية إلى تصدر دول مجلس التعاون الخليجي للمراكز الخمسة الأولى، بصدارة إماراتية متفردة وملحوظة في الترتيب الثامن عالمياً، والبحرين في الترتيب (13)، قطر (27)، سلطنة عمان (33)، السعودية (36). وفي حين تراجع ترتيب 7 دول عربية، شملت؛ الإمارات رغم استقرار رصيدها، سلطنة عمان وموريتانيا رغم تحسن رصيدهما، والأردن ومصر وسورية وليبيا بالتوازي مع تراجع رصيدها جميعاً، واستقر ترتيب كل من تونس والمغرب عالمياً عند (41)، (62) على التوالي على الرغم من تحسن رصيدهما. كما شهد المؤشر دخول لبنان لأول مرة ضمن المؤشر في المركز (55) والترتيب السابع عربياً. ومن جهة أخرى، تحسن الترتيب ورصيد التقييم معاً لخمس دول عربية، شملت؛ البحرين (4 مراكز)، قطر (10 مراكز)، السعودية (11 مركزاً)، الكويت (5 مراكز) والجزائر (3 مراكز).

وجدير بالذكر، أن ميناء دبي جاء، وفقاً لمؤشرين عالميين، ضمن قائمة أكثر 10 موانئ في العالم انشغالا، حيث تجاوزت قدرته على المناولة 11.1 مليون حاوية عام 2009 مقابل 6.4 ملايين حاوية عام 2004. فوفقاً لمؤشر Containerization International Online جاء الميناء في المرتبة السابعة عالمياً، حيث شهد معدل نمو سنوي مرتفع بلغ 12% خلال الفترة 2004-2009 متقدما عن المرتبة الثامنة للعام 2006 ومتراجعا عن الترتيب السادس للعام 2008، حيث تفوق على 3 موانئ هي؛ ميناءا نينجبو وكونجدو الصينيان وروتردام الهولندي في عام 2009. وهو العام الذي تداولت خلاله أكثر 10 موانئ بحرية إشغالاً في العالم نحو 155 مليون حاوية قياسية، بما يعادل تقريباً 41%

من الإجمالي العالمي، منها 9 موانئ تنتمي لدول آسيوية. وقد ضمت المراكز الخمسة الأوائل على مدى السنوات الأربع الماضية، كلاً من سنغافورة، شانغهاي (الصين)، هونغ كونغ، شنتشن (الصين)، وبوسان (كوريا الجنوبية). كما جاء ترتيب ميناء دبي ضمن الموانئ العشر الأولى في قائمة أفضل الموانئ العالمية لعام 2010 التي نشرتها داينا لاينرز إحدى أهم النشرات المعنية بخطوط التجارة البحرية.

وضع الدول العربية في مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية

م	الدولة	2010/2009		2011/2010		التغير
		الترتيب العالمي	الرصيد	الترتيب العالمي	الرصيد	
		1- 133	1- 7	1- 139	1- 7	
1	الإمارات	7	6.2	8	6.2	↓
2	البحرين	17	5.5	13	5.8	↑
3	قطر	37	5.0	27	5.4	↑
4	سلطنة عمان	32	5.2	33	5.3	↓
5	السعودية	46	4.7	36	5.2	↑
6	تونس	41	4.9	41	5.0	⇔
7	لبنان	-	-	55	4.5	-
8	المغرب	62	4.2	62	4.4	⇔
9	الكويت	68	4.1	63	4.4	↑
10	الأردن	52	4.5	64	4.4	↓
11	مصر	57	4.3	69	4.2	↓
12	موريتانيا	91	3.5	98	3.6	↓
13	الجزائر	118	2.9	115	3.2	↑
14	ليبيا	104	3.3	116	3.2	↓
15	سورية	102	3.3	117	3.2	↓

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2011/2010، وبحوث ضمان.

2.2.3.4.8 مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية:

يرصد مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية مدى جودة ارتباط الدول بشبكات الشحن العالمي استنادا إلى حالة قطاع النقل البحري فيها. ويتم حساب هذا المؤشر بمعرفة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) وذلك بالاعتماد على خمسة عوامل تعبر عن أداء قطاع النقل البحري، شملت: عدد السفن، القدرة الاستيعابية لحمولة هذه السفن، الحد الأقصى لحجم السفينة، عدد الخدمات المتاحة والمتوافرة، وعدد الشركات التي تقدم خدمات النقل البحري في موانئ الدولة. ويتم قسمة كل مكون فرعي من المكونات الخمسة للمؤشر لكل دولة على أكبر قيمة مسجلة لهذا المكون في العام الذي يقاس خلاله المؤشر، ثم يتم حساب متوسط نواتج المكونات الفرعية الخمسة للمؤشر لكل دولة على حده، على أن يتم قسمة هذا المتوسط على أكبر قيمة للمتوسط تم رصدها خلال نفس العام مضروباً في 100.

ويلاحظ أن قيمة المؤشر تتراوح ما بين صفر – 100 درجة، وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على أداء أفضل لقطاع النقل البحري لدى الدولة المعنية وقدرته على التواصل مع شبكة الشحن في باقي دول العالم الخارجي، علماً بأن المؤشر يستقي بياناته من قاعدة بيانات الحاويات الدولية على شبكة الانترنت.

وقد كشفت نتائج هذا المؤشر أن متوسط الترتيب العالمي للدول الأقل نموا في عام 2010 بلغ 111 مقارنة مع متوسط ترتيب 78 لمجموعة الدول النامية، والترتيب 64 للدول المتقدمة. وهو ما يشير إلى أن الدول الأقل نموا ظلت معزولة عن شبكات الملاحة العالمية وخطوطها الرئيسية. وقد تحسن هذا المؤشر لهذه المجموعة من الدول خلال الفترة 2004-2010، بنقطة واحدة فقط. وفي هذا الخصوص، بلغ متوسط الترتيب للدول العربية 70 للعام 2010، ساهم في ذلك، إحراز 8 دول عربية لترتيب عالمي متقدم بدءاً من الترتيب 55 أو أقل، حيث تصدرت الإمارات ترتيب المؤشر عربياً ببلوغها الترتيب 15 عالمياً، تليها السعودية والمغرب وعمان ومصر في مراكز متتالية من 17-20 عالمياً، ثم الجزائر (35)، فلبنان (39)، وجيبوتي (55).

وعلى صعيد معدلات النمو خلال العام 2010، تعكس الجزائر أفضل تلك المعدلات، حيث سجلت 23%، تليها المغرب بمعدل 11%، ثم قطر بمعدل 5.6%، سورية بنحو 4% فسلطنة عمان والسعودية بمعدل 3% تقريبا. بينما سجلت 8 دول عربية (مصر والأردن واليمن والبحرين وتونس وموريتانيا وليبيا والعراق) معدلات نمو سالبة خلال عام 2010. ويلاحظ فقدان قطاع النقل البحري في مصر للترتيب الأول عربياً منذ عام 2008، بعد تصدره للقائمة العربية منذ بدء حساب المؤشر في عام 2004، إضافة إلى تسجيله واحدا من أقل معدلات النمو السنوي خلال فترة العرض ومعدل نمو سلبي خلال عام 2010 مقارنة بقيمة المؤشر في عام 2009.

مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط معدل النمو 2010/04	معدل النمو 2010/09	الترتيب العالمي 2010
الإمارات	38.1	39.2	46.7	48.2	48.8	60.5	63.4	4.2	2.9	15
السعودية	35.8	36.2	40.7	45.0	47.4	47.3	50.4	2.4	3.1	17
المغرب	9.4	8.7	8.5	9.0	29.8	38.4	49.4	6.7	11.0	18
عمان	23.3	23.6	20.3	29.0	30.4	45.3	48.5	4.2	3.2	19
مصر	42.9	49.2	50.0	45.4	52.5	52.0	47.6	0.8	(4.4)	20
الجزائر	10.0	9.7	8.7	7.9	7.8	8.4	31.5	3.6	23.1	35
لبنان	10.6	12.5	25.6	30.0	28.9	29.6	30.3	3.3	0.7	39
جيبوتي	6.8	7.6	7.4	10.5	10.4	18.0	19.6	2.1	1.6	55
الأردن	11.0	13.4	13.0	16.5	16.4	23.7	17.8	1.1	(5.9)	60
سورية	8.5	11.8	11.3	14.2	12.7	11.0	15.2	1.1	4.2	68
اليمن	19.2	10.2	9.4	14.3	14.4	14.6	12.5	(1.1)	(2.1)	75
السودان	7.0	6.2	5.7	5.7	5.4	9.3	10.1	0.5	0.8	82
الكويت	5.9	6.8	4.1	6.2	6.1	6.5	8.3	0.4	1.8	95
البحرين	5.4	4.3	4.4	6.0	5.8	8.0	7.8	0.4	(0.2)	99
قطر	2.6	4.2	3.9	3.6	3.2	2.1	7.7	0.8	5.6	100
تونس	8.8	7.6	7.0	7.2	7.0	6.5	6.5	(0.4)	(0.1)	105
موريتانيا	5.4	6.0	6.3	7.9	7.9	7.5	5.6	0.0	(1.9)	113
ليبيا	5.3	5.2	4.7	6.6	5.4	9.4	5.4	0.0	(4.1)	116
الصومال	3.1	1.3	2.4	3.1	3.2	2.8	4.2	0.2	1.4	131
العراق	1.4	1.6	4.1	2.6	1.2	5.1	4.2	0.5	(0.9)	132

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية 2011، قاعدة بيانات البنك الدولي، تقرير الانكتاد 2010، "استعراض النقل البحري"، وبحوث ضمان.

3.2.3.4.8 مؤشر التجارة عبر الحدود ومرونة بيئة أعمال الموانئ العربية وإصلاحاتها خلال الفترة 2006-2011؛

إن خدمات المناولة للبضائع والسلع في الموانئ البحرية تعتبر من المراحل التي تمثل الكفاءة والفعالية فيها دعماً يضمن التدفق السلس للبضائع والسلع حول العالم. ونظراً لانتشار الحاويات والسفن كبيرة الحجم في فترة العقود الأخيرة، فقد شهدت أساليب وأدوات تقديم خدمات المناولة نمواً متسارعاً. ويحاول الجزء التالي من خلال استعراض مؤشر التجارة عبر الحدود ضمن مؤشر بيئة ممارسة الأعمال لمجموعة البنك الدولي تسليط الضوء على التحسينات التي طرأت على مستويات الأداء في الموانئ العربية من خلال جذب الانتباه نحو أهمية تكلفة التجارة عبر الحدود الدولية، حيث تجاوزت تكلفة الإجراءات الروتينية والبيروقراطية كنسبة من إجمالي قيمة الصادرات في الدول النامية ما نسبته 10% من الإجمالي. ومن ثم يستعرض هذا الجزء، أولاً، نتائج الدراسات الحديثة في هذا المجال، وأبرزها؛

- أن ارتفاع تكلفة التجارة عبر الحدود الدولية يزيد من المستوى العام للأسعار المحلية (التضخم) ويعوق الشركات والمصانع المحلية من تصدير منتجاتها إلى الخارج.

- أن تأخير تصدير منتج يوما واحدا يؤدي إلى انخفاض حجم التجارة بنحو 1%.

- أن تخفيض تكلفة التجارة الخارجية بنحو 50% من شأنه أن يزيد من قيمة التجارة العالمية في السلع المصنعة بنحو 377 مليار دولار في السنة ويضاعف من المنافع العائدة على المستهلك جراء تخفيض التعرفة الجمركية.

- تجاوز تكلفة المعاملات بالنسبة للصادرات من السلع المصنعة في الدول النامية (والتي تتضمن تكلفة التعامل مع السلطات الجمركية وتكلفة نقل هذه السلع داخل القطر المصدر) التعرفة الجمركية المفروضة عليها من السلطات الجمركية في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

- أن وجود نظام غير فعال للجمارك أو النقل لأغراض التجارة الدولية يلزم الشركات والمصانع الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من مخزون مدخلات الإنتاج في مخازنها بغرض ضمان استمرار العملية الإنتاجية وبما يضيف تكاليف إنتاج تتراوح ما بين 4- 6% من الإجمالي. الأمر الذي يعني أن انتهاج سياسة التصنيع في وقته "Just in Time production" حلم بعيد المنال.

- أن كل يوم تأخير في نقل السلع إلى المستورد يضيف ما نسبته 0.5% من قيمة الشحنة المنقولة. أي أن اختصار الفترة الزمنية اللازمة لنقل الشحنة المصدرة بمقدار النصف (من 20 يوماً إلى 10 أيام مثلا)، يؤدي إلى توفير تكلفة التصدير بما نسبته 5% من قيمة الشحنة للمصدر.

	عدد المستندات	الوقت (أيام)	عدد التوقيعات
الدول الغنية	7	16	4
الدول متوسطة الدخل	10	28	9
الدول الفقيرة	12	51	22

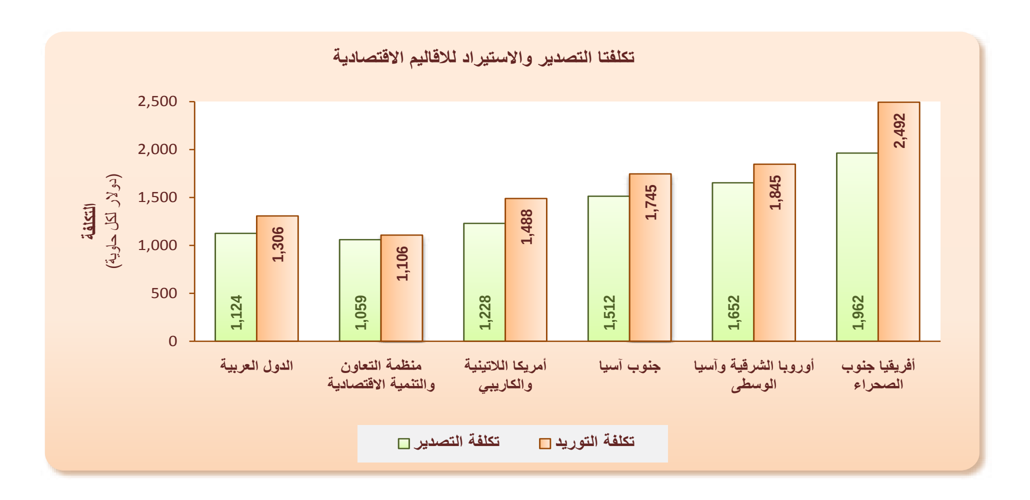
ويركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة. واستند المؤشر، الذي بدأ رصده منذ عام 2006، على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع (بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدماً (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية).

وتشير بيانات تقارير البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال، إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل في الدول وعدد المستندات والوقت اللازم بالأيام وعدد التوقيعات اللازمة لإتمام العملية الاستيرادية (انظر الرسم البياني المقابل). وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي تمتلك نظاما فعالا للجمارك والنقل التجاري يتطلب عدداً أقل من المستندات والتوقيعات للمسئولين، وبالتالي وقتاً أقل لاستكمال الإجراءات المطلوبة لأغراض التصدير والاستيراد، يزيد لديها حجم التجارة الخارجية مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى تشجيع المصدرين فيها على الاستمرار في أنشطتهم التصديرية في ظل إمكانية تخفيض تكلفة التصدير ومن ثم تحقيق مكاسب أعلى.

إصلاحات الموانئ العربية خلال الفترة 2006-2011:

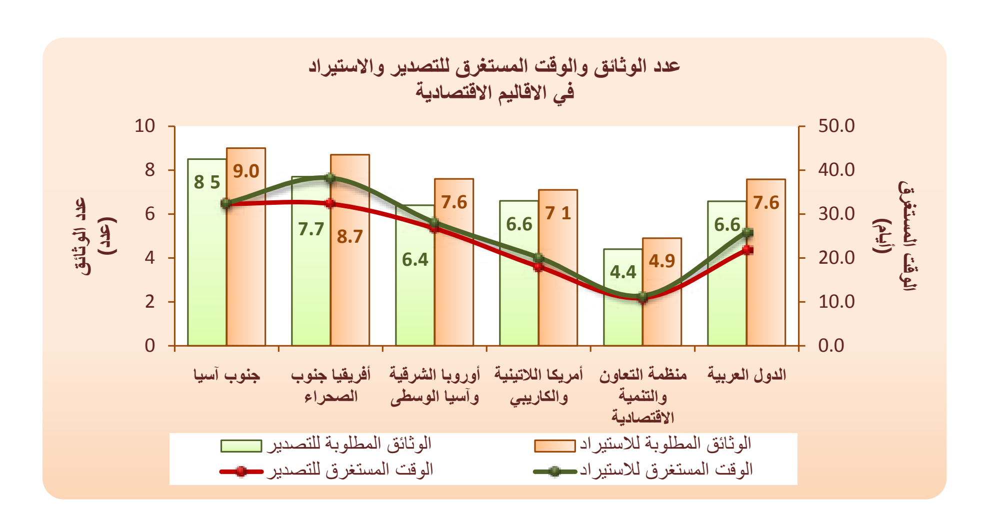
إن حصة الدول العربية من التجارة العالمية، باستبعاد الصادرات النفطية، تمثل نسبة أقل من حصتها منذ 25 عاما. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى معوقات تشريعية وإدارية وإجرائية يواجهها المصدرون والمستوردون. لكن العديد من الدول العربية اهتمت بإجراء إصلاحات فيما يتعلق بآليات تسهيل التجارة الدولية.

وكما يتضح من الرسم البياني المقابل، فإن مجموعة الدول العربية نجحت في تخفيض متوسطي تكلفة حاوية التصدير والاستيراد معبراً عنها بالدولار خلال الفترة 2006-2011، بل إنها تعرض أفضل متوسط لتكلفة حاوية التصدير بعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لكن لاتزال هناك أقاليم تعكس معدلات أفضل من المنطقة العربية مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بتكلفة حاوية الاستيراد، مما يشير إلى ضرورة النظر في كيفية تخفيض هذه التكلفة من خلال اختصار الوقت المستغرق للإفراج عن حاويات التصدير والاستيراد وكذلك تقليل الوثائق المطلوبة لذلك.

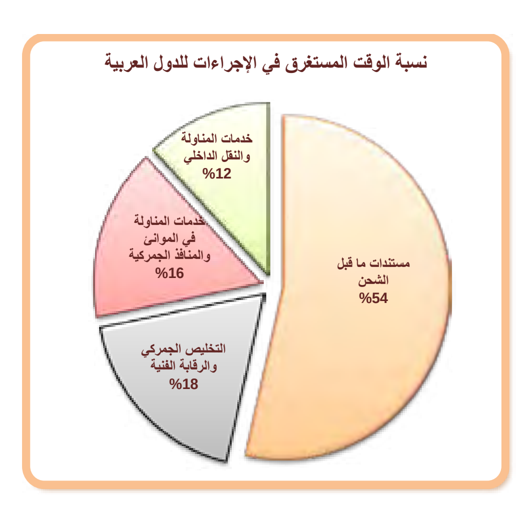


وكما يتضح من الرسم البياني المقابل، فإن مجموعة الدول العربية نجحت في تخفيض متوسطي عدد الوثائق المطلوبة لعمليات التصدير والاستيراد خلال الفترة 2006-2011، لكن لاتزال هناك اقاليم تعكس معدلات أفضل من المنطقة العربية مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مما يشير إلى ضرورة النظر في كيفية تقليل الوثائق المطلوبة ومن ثم اختصار الوقت المستغرق لإتمام عمليات التجارة الدولية.

وفي هذا الشأن تشير دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي إلى أن تكلفة تعطيل الواردات تتجاوز تكلفة التعرفة الجمركية في كل الأقاليم الاقتصادية حول العالم، والأمر يعتبر صحيحا أيضا بالنسبة للصادرات في كافة الأقاليم الاقتصادية فيما عدا إقليم شرق آسيا وإقليم غرب أوروبا.

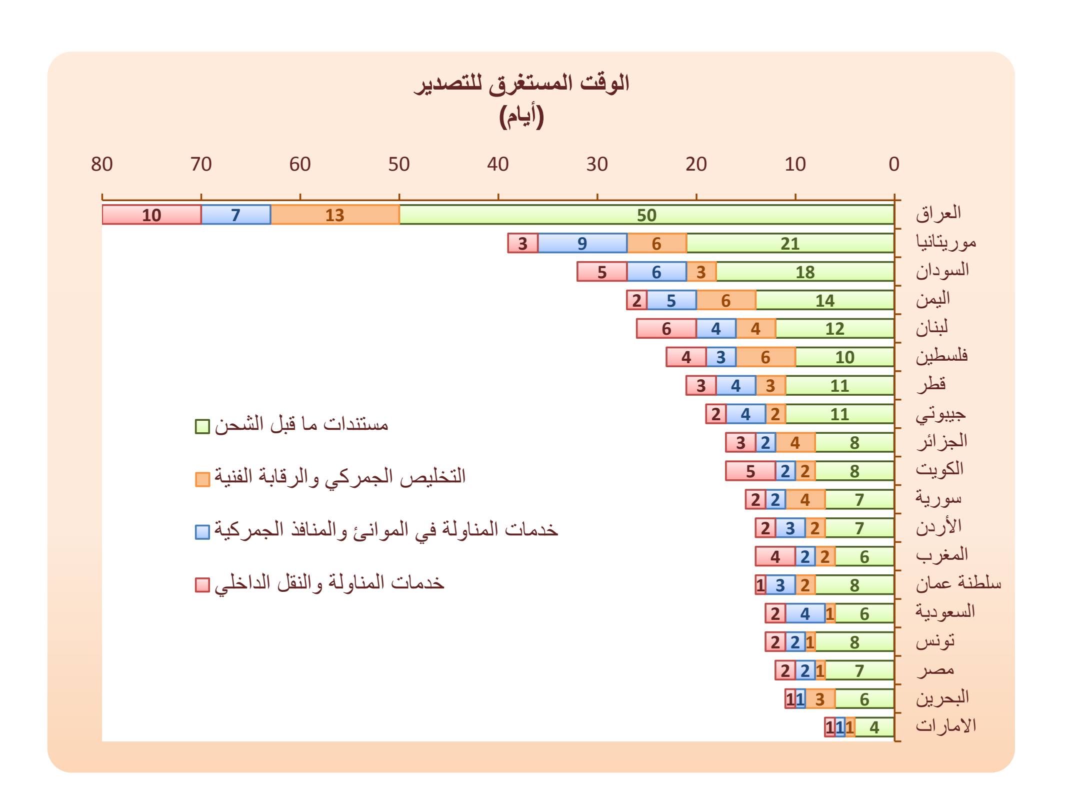


ويرصد المؤشر عدد الإجراءات بدءا من إعداد المستندات الضرورية وانتهاءً بوصول البضائع إلى مخازن المستورد، وشملت هذه الإجراءات كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي بين المصدر والمستورد وحتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات والتوقيعات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية مع استبعاد الوقت الذي تقضيه السفينة في عباب البحار. وعلى ذلك، تم تقسيم العملية الاستيرادية إلى أربع مراحل، شملت؛ المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل، الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء وخدمات المناولة المصاحبة لذلك، المرور عبر المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني، وأخيراً، النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.



وتشير النتائج على مستوى الدول العربية مجتمعة وفرادى إلى أن كلاً من المرحلة الثانية والرابعة (خدمات المناولة في الميناء والنقل الداخلي) تتطلب بنية تحتية متطورة، تمثل بالمتوسط فقط 28% من الوقت المستغرق لإتمام عملية تصدير أو استيراد، في حين استحوذت المرحلة الأولى (مستندات ما قبل الشحن) على أكثر من 54% من الوقت الإجمالي اللازم لإتمام العملية، بينما تمثل المرحلة الثالثة (الفحص الفني) نحو 18% من اجمالي الوقت.

وفي ضوء هذه النتائج، يتضح أن برامج الإصلاح في هذا المجال يجب أن تركز على تبسيط وتسهيل مرحلة مستندات وإجراءات ما قبل الشحن، خاصة أنها لا تتطلب إقامة مشاريع للبنى التحتية وما يصاحب ذلك بطبيعة الحال من قرارات بضخ استثمارات ضخمة، ولكن الإصلاح، ببساطة، يتطلب إصدار بضعة قرارات إدارية وتشريعية تنصب على إزالة المعوقات المتمثلة في البيروقراطية والروتين. وهو ما يشير إلى إمكانية تحقيق تقدم سريع في الدول العربية، حيث ان الأعباء المالية الناجمة عن تعقيد الإجراءات تتجاوز الأعباء المالية الناجمة عن ضعف البنية التحتية لنقل السلع المتاجر بها دوليا.



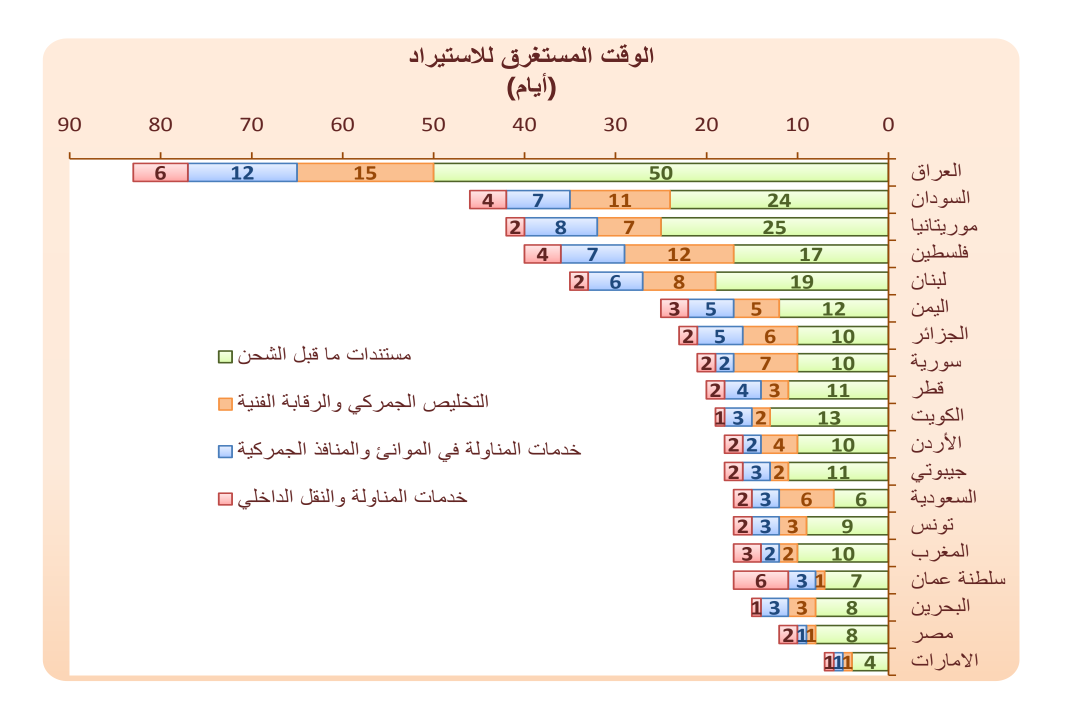
وباستعراض الإصلاحات التي تمت في الدول العربية خلال الفترة 2006-2011، نلاحظ الآتي؛

صنفت **مصر**، وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال للعام 2006، كأفضل دولة في مجال الإصلاحات الضريبية والجمركية، كان من أهمها؛ تخفيض عدد الموافقات الجمركية من 26 إلى 5 فقط. وتم العمل بتحديد حد أقصى للإفراج الجمركي خلال يومين فقط. وقد جاء هذا التحسن كجزء من إصلاحات واسعة تناولت تخفيض عدد بنود التعرفة الجمركية المتضمنة المجموعات السلعية «Tariff bands» من 27 إلى 6 بنود فقط مع تبسيط إجراءات الفحص الجمركي. وفي عام 2010، طبقت مصر نظاماً إلكترونياً لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.

وفي **اليمن**، ألغت السلطات نظام الترخيص لكل شحنة استيراد واستبدلته بترخيص عام يتم استصداره لأغراض الاستيراد مما قلل من تكلفة استخراج هذه التراخيص واختصار الوقت اللازم لها خلال عام 2006.

وفي **الإمارات**، تمت إضافة أرصفة جديدة في ميناء جبل علي. ومن ثم اختصر الوقت اللازم لتفريغ الشحنة من ستة أيام في 2004 إلى 17 ساعة في عام 2006. كما انتهت شركة «نافايوجا للأعمال الهندسية» من توسعات ميناء خور فكان ببناء ستة أرصفة في موعدها المحدد، مايو 2009. مع وضع أساسات بأعمدة بعمق 25 مترا، واختبار جهدها وقوة تحملها وفقا لمواصفات معهد الهندسة المدنية في بريطانيا. ومن ثم، يتم حالياً مناولة 8816 حاوية من الأحجام الكبيرة في محطة حاويات الميناء، وهو ما يمثل رقماً قياسياً، بمعدل 295 حاوية/الساعة، وهو ما يعني أن السفن التي تصل الميناء مساء الخميس، يمكنها المغادرة صباح السبت من كل أسبوع. وفي عام 2010، اختصرت السلطات الإماراتية الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق تبسيط إجراءات إعداد المستندات، وبدء نظام جمركي جديد وشامل في مصلحة جمارك دبي. كما تم الانتهاء من تطوير ميناء الفجيرة خلال ابريل 2011 ليصبح أعمق ميناء في منطقة الخليج، يستقبل سفناً بأعماق تصل إلى 18 متراً، وبأوزان تصل إلى 150 ألف طن مما جعله أحد أهم الموانئ لتجارة البترول، وثاني ميناء في العالم يتخصص في تزويد السفن العابرة بالوقود بعد ميناء سنغافورة. ويسمح الميناء باقتراب السفن للرصيف ولا يحتاج إلى قوارب لسحبها، مما يقلل زمن دخول السفن ومغادرتها، بقدرة استقبال 120-150 سفينة يومياً للتزود بالوقود وأعمال الشحن، علاوة على تقديمه خدمات أمنية عالمية لحماية السفن من أية أخطار. وقد استغرق مشروع تطوير الميناء 5 سنوات بتكلفة تجاوزت 2،1 مليار درهم.

في **سورية**، تم، في عام 2007، إدخال إصلاحات إدارية في النظام الجمركي يقضى بإمكانية تقديم الإقرار الجمركي قبل وصول البضائع إلى المنافذ الحدودية، مما أسفر عن اختصار الوقت بنحو يوم واحد. وقد أدرجت في ميناء اللاذقية تقنية الفحص بأسلوب تقييم المخاطر الذي يفرز الشحنات إلى شحنات مشتبه بها وغير مشتبه بها، إضافة إلى إمكانية تقديم المستندات المطلوبة إلكترونيا.



وفي **الأردن**، تم، في 2007، إدخال إصلاحات إدارية في النظام الجمركي لديها يقضي بتسريع الإفراج عن الشحنات المستوردة وفحصها بعد وصولها مستودعات المستورد، كما تم تحسين البنى التحتية للموانئ وزيادة التعاون ما بين هيئات التفتيش والفحص المختلفة في المنافذ الحدودية. وفي عام 2010، ترتب على رفع كفاءة عمليات مصلحة الجمارك في فلسطين تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود.

كما ألغت السلطات الجمركية في **السعودية** شهادة القنصلية ضمن المستندات المطلوبة وأصبح الكثير من المعلومات المطلوبة للإفراج الجمركي متاحاً عبر الإنترنت مما أدى إلى اختصار الوقت المستغرق للتجارة الدولية في المملكة بنحو يومين. وأدى افتتاح محطة حاويات جديدة في ميناء جدة الإسلامي عام 2010 إلى اختصار الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد. وفي **البحرين**، تم إضافة رصيف جديد للحاويات في ميناء خليفة بن سلمان

بطاقة إنتاجية قادرة على مناولة 62.1 حركة حاوية/الساعة في عام 2009، بما يمثل زيادة بلغ معدلها 82.1% مقارنة بمتوسط القدرة الإنتاجية المسجلة للميناء خلال أول عام لتشغيله. وفي عام 2010، تم تحسين نظام تبادل البيانات إلكترونيا، وتطبيق عمليات تفتيش انتقائي تستند إلى تحليل المخاطر.

وفي **جيبوتي**، مدت السلطات الجمركية ساعات العمل في الميناء لتشمل عطلة نهاية الأسبوع وأيام العطل القومية. وتتم حاليا إعادة تجديد الميناء وتطويره تحت إدارته الجديدة. وفي موريتانيا، مددت ساعات العمل بميناء نواكشوط لتصبح على مدار الساعة في 2006.

وفي **الجزائر**، تعتزم شركة «موانئ دبي العالمية» استثمار 0.5 مليار درهم لتطوير ميناء العاصمة الجزائرية حتى عام 2014 وذلك بتطوير محطته الرئيسية للحاويات، ورفع طاقته الاستيعابية الحالية من 500 ألف حاوية قياسية إلى 800 ألف حاوية قياسية، إلى جانب تزويد الميناء بالمعدات الحديثة ونظام الإعلام الآلي والتدريب، إضافة إلى استثمار ملياري درهم لتطوير ميناء "جن جن".

وفي **المغرب**، تم إدخال العمل بتقنية تقييم المخاطر في مجال الفحص الفني لتحديد الشحنات المشتبه بها وتلك غير المشتبه بها ومن ثم اختصار وقت الفحص الفني إلى النصف. وفي **الجزائر**، سرعت السلطات من إجراءات منح تراخيص لمكاتب التخليص الجمركي الخاصة ومن ثم ارتفع عدد هذه المكاتب وانخفضت تكلفة التخليص الجمركي بما نسبته 40 %. وأدخلت تونس نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير لديها، مما أدى إلى تسريع تجميع مستندات الاستيراد.

ومن الجدير بالذكر، أن الموانئ الخليجية طورت إجراءات الكشف والفحص الجمركي في الموانئ العربية بتطبيق آلية إلكترونية لمعاينة الحاويات بأسلوب الأشعة السينية، بما يعتبر أحدث الطرق المتبعة في الموانئ العالمية لفحص وتفتيش محتويات الحاويات والتأكد من سلامتها وخلوها من السلع المحظورة بدلاً من الطرق اليدوية.

5.8 الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم لقطاع النقل البحري:

1.5.8 التطورات القانونية والتنظيمية على المستوى المحلي:

فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات والنظم الحاكمة لسوق النقل البحري، اعتمدت كافة سلطات الموانئ العربية، والخليجية منها على وجه الخصوص، أحكام الاتفاقية الدولية للمعايير القياسية الدنيا لأصحاب المكاتب والشركات المختصة بالتوكيلات البحرية

الصادرة عن الانكتاد عام 1988، في منح تراخيص مزاولة المهنة للوكالات البحرية غير الحكومية في موانئها. وفي هذا الشأن، سارعت الدول العربية بمنح التسهيلات لكافة الوكالات البحرية واختفى بذلك أسلوب العمل بقانون الوكالة البحرية الحصرية الذي كان يعيق تحسين الخدمات والتسهيلات البحرية التي يفترض تقديمها للسفن الوافدة، ويقف عائقاً أمام تفعيل المنافسة بين شركات الخطوط الملاحية والوكلاء البحريين مما يعود بالنفع على المستهلك والميناء من حيث مناسبة السعر وجودة الخدمات البحرية المقدمة للسفن الوافدة وفيما يلي استعراض لأهم الاطر القانونية المحلية في بعض الدول العربية.

أصدرت **مصر** القانون رقم 37 لسنة 2000 لتنظيم نشاط الوكلاء الملاحيين للسفن، في حين صدرت تعليمات مزاولة أعمال الوكالات البحرية في المملكة الأردنية الهاشمية بالقانون رقم 47 لسنة 2002، وأصدرت وزارة النقل السورية بالتنسيق مع اتحاد غرف التجارة الإعلان رقم / 3745 بتاريخ 2005/5/25 الذي تضمن الدليل التعريفي للتشريعات الجديدة حول دخول القطاع الخاص مجال عمل الوكالات البحرية في الموانئ السورية بما يعني إلغاء قانون الوكالات البحرية الحصرية في سورية.

تسمح التشريعات والنظم الحاكمة في **الكويت** للقطاع الخاص المحلي بتقديم خدمات جزئية داخل الموانئ الكويتية. اما في **لبنان** فتسمح السياسات والنظم الحاكمة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالآتي؛ إنشاء الموانئ بنظم المشاركة مع الحكومة (مثل نظام البناء-التشغيل-تحويل الملكية)، إدارة الموانئ اللبنانية وتقديم خدمات جزئية داخلها. وفي **مصر**، في حين تسمح السياسات والنظم الحاكمة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بإنشاء الموانئ بنظم المشاركة مع الحكومة (مثل نظام البناء-التشغيل-تحويل الملكية)، وتقديم خدمات جزئية داخل الموانئ المصرية، لم تسمح لهذا القطاع سواء محلياً أو أجنبيا بإدارة الموانئ المصرية. وفي **السعودية**، تتشابه التشريعات والنظم الحاكمة للقطاع مع نظيرتها في مصر، باستثناء أنها تسمح للقطاع الخاص المحلي فقط وليس الأجنبي بإنشاء الموانئ بنظم المشاركة مع الحكومة (مثل نظام البناء-التشغيل-تحويل الملكية). أما في قطر، ففي حين تسمح السياسات والنظم الحاكمة للقطاع الخاص المحلي بإدارة الموانئ البحرية وتقديم خدمات جزئية داخلها، حيث اسندت إدارة وتشغيل ميناء الدوحة لشركة الملاحة القطرية بتاريخ 10 فبراير 2011، لم تسمح للقطاع الخاص الاجنبي بذلك، ولم تسمح للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بإنشاء الموانئ بنظم المشاركة مع الحكومة أو بإدارة الموانئ البحرية.

وعلى صعيد عدد شركات النقل البحري المصنفة حسب الملكية والتابعة لعدد 6 دول عربية وافتنا بالبيانات، فقد بلغ 54 شركة نقل بحري توزعت ما بين 9 شركات حكومية، وشركتين أجنبيتين، ونحو 43 شركة قطاع خاص محلي، بما يشير إلى هيمنة القطاع الخاص المحلي على نشاط النقل البحري في دول العينة المتوافرة والتي ضمت المغرب، لبنان، الأردن، إضافة إلى مصر التي تشير بيانات شركات القطاع الخاص المحلي الخمسة إلى شراكة القطاعين العام والخاص فيها. وكذلك السعودية التي اشتملت بياناتها على الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري بشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الشركة العربية لنقل البترول وتمثل شراكة بين الدول العربية، وشركة الملاحة العربية المتحدة التي تمثل شراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق.

عدد شركات النقل البحري التابعة للدول العربية حسب الملكية
2010

الدولة	عدد الشركات					الإجمالي
	حكومي		قطاع خاص			
			محلي		أجنبي	
المغرب	..		7		2	9
لبنان	..		13		..	13
الأردن	1	#	18		..	19
مصر	2		5	*		7
قطر	3					3
السعودية	3					3
الإجمالي	9		43		2	54

شركة الجسر العربي للملاحة وهى شراكة أردنية عراقية مصرية.
* ملكية مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص المحلي.

وتعد **الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري**، شركة مساهمة سعودية تعمل في شراء واستئجار وتشغيل السفن لنقل الركاب وناقلات النفط الخام العملاقة والغاز البترولي المسال والناقلات الكيميائية وحاويات التحميل والتفريغ التي تعمل في خطوط النقل البحري بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشبه القارة الهندية، إضافة إلى تقديم خدمات الشحن بمختلف أنواعه. وتدير الشركة أسطولا يتكون من 29 سفينة.

أما قطر، فوفقاً للبيانات المتاحة تضمنت الشركات الثلاث إضافة إلى احد فروع شركة الملاحة العربية المتحدة، **الشركة القطرية للنقل البحري** كونها شركة مساهمة تعمل في مجال استئجار وبيع وتأجير وتشغيل السفن، بالإضافة إلى توفير وسائل النقل البحري الأخرى وخدمات بناء السفن. وتمتلك الشركة وتشغل أسطولا يتألف من 20 سفينة للنقل البحري مثل ناقلات المنتجات البترولية النظيفة، وناقلات النفط الخام، وناقلات الغاز البترولي المسال والغاز الطبيعي المسال، إضافة إلى 33 سفينة خدمات بحرية، تشمل؛ سفن الإرشاد

البحري والإنقاذ والسلامة، ومرسى لاستقبال سفناً الإمداد وسفن مجهزة بمعدات الغوص بنظام التحديد الديناميكي للموقع. وكذلك **شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات)، كونها** شركة مساهمة عامة تعمل في مجال نقل الغاز من خلال التملك المباشر لسفن المحيطات والاستثمار في مشاريع مشتركة مع أطراف أخرى. وتدير الشركة أسطولا يتألف من 29 سفينة من طراز "كيو ماكس" وناقلات للغاز البترولي المسال والغاز الطبيعي المسال من طراز "كيو فلكس".

2.5.8 التطورات القانونية والتنظيمية على المستوى الدولي:

يشير هذا الجزء، بشكل مختصر، إلى بعض القضايا القانونية الهامة والتطورات التنظيمية الأخيرة في مجال النقل البحري الدولي وتيسير التجارة الدولية، جنبا إلى جنب مع معلومات عن حالة التصديق على بعض الاتفاقيات البحرية الرئيسية. فقد شهدت التشريعات البحرية، خلال الفترة 2009-2010، العديد من التطورات مثل الخطوات التي اتخذتها المنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بنطاق ومحتوى نظام دولي لمراقبة غازات الدفيئة الناتجة عن وسائل النقل البحري الدولي. وقد تم تطبيق بروتوكول عام 1996 المتعلق باتفاقية استخدام المواد الخطرة والضارة والذي هدف إلى التغلب على العقبات التي تحول دون التصديق على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ بدءاً من أبريل 2010. وهناك جهود تبذل حالياً لوضع المعايير والتدابير الأخرى في مجال الأمن البحري وسلسلة شركات التوريد برعاية دولية مثل: منظمة الجمارك العالمية، والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وأيضا برعاية محلية وإقليمية.

أصدرت معظم سلطات الموانئ البحرية العربية تعليمات تحذيرية إلى كافة شركات الشحن البحري بعدم السماح لسفنها المخالفة لقوانين الأمن البحري ISPS التي بدأ سريانها منذ العام 2004 بدخول موانئها. وتهدف الإجراءات الجديدة إلى حماية حركة النقل البحري من الهجمات الإرهابية. وتسري هذه القواعد على كافة الأساطيل من ناقلات النفط والمرافئ النفطية والسفن. وقد طبقتها الموانئ الخليجية اعتبارا من أول يوليو 2004. وتقتضي القواعد الجديدة التي اعتمدتها 147 حكومة أن تضع الموانئ وشركات الشحن وأصحاب السفن التي تزيد حمولتها على 500 طن خططا لمواجهة أي تهديد إرهابي وتشدد الأمن في منشآتها وتدرب العاملين فيها على القواعد الجديدة .

ومما لا شك فيه أن صناعة النقل البحري لها أهميتها الإستراتيجية وأثرها الكبير على الاقتصاد المحلى والإقليمي، حيث تمثل أحد أهم روافد توليد فرص العمل ومحاربة البطالة في المنطقة العربية. كما أن تلك المهنة تتميز عن معظم المهن الأخرى بوجود جهات ومنظمات

دولية داعمة لها من حيث سن القوانين ووضع القواعد والمتطلبات الخاصة بتأهيل وتدريب العاملين بها نظراً لخطورة العواقب الممكن أن يسببها ضعف تأهيل وتدريب تلك الكوادر على سلامة الأرواح والبيئة البحرية الدولية. وبالرغم من ذلك، تشير البيانات إلى أن إجمالي الكوادر العربية لحجم الأساطيل العاملة لا يتناسب مع إجمالي حجم العمالة البحرية المطلوبة.

وعلى صعيد التعليم والتدريب البحري، أولت المنظمة البحرية الدولية اهتماما كبيرا بالنهوض بمستويات تعليم وتدريب كوادر قطاع النقل البحري من خلال سن العديد من المعاهدات والمدونات الدولية وتعديلها على أساس منتظم، إلا أن تكرار الحوادث البحرية، جعل المجتمع البحري يطالب بإيجاد الحلول المناسبة ليس بتعديل ومراجعة تلك المعاهدات فقط ولكن بمراجعة المعاهدات الرئيسية المتحكمة بكفاءة عمل هذه الصناعة وإلزام الدول للعمل بنصوصها. ففي عام 1995، قامت المنظمة بمراجعة شاملة لمعاهدة تدريب الكوادر STCW-78 ومدونتها الخاصة بالمستويات الدولية للتدريب وإصدار الشهادات وأعمال المناوبة للعاملين في البواخر والتي كانت تعانى من ضعف وفقد للمصداقية ويرجع هذا الضعف لأسباب تقنية وسياسية، لذا جاءت تعديلات سنة 1995 لمعاهدة STCW وأعقب ذلك العديد من القرارات والتعديلات لنفس المعاهدة مع إصدار عدد من المدونات ذات العلاقة بمعايير السلامة وتأهيل الأفراد مثل مدونة إدارة السلامة الدولية (ISM Code) التابعة لمعاهدة سلامة الأرواح بالبحار SOLAS بالإضافة إلى قرارات عديدة تصدر بشكل دوري بالتعاون مع جهات متخصصة أخرى مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، ومنها قرار المنظمة المتعلق بمصطلحات الاتصال البحرية Standard Marine Communication Phrases.

تشرح معاهدة STCW المعدلة الحد الأدنى لمستويات تعليم وتأهيل وتدريب الكوادر البحرية العاملة على متن السفن التجارية بحمولاتها المختلفة والتي يتوجب على كافة الدول الأعضاء في تلك المعاهدة الالتزام بها عند تأهيل وتدريب كوادرها البحرية. ويلاحظ تطبيق معظم الدول المنضمة إلى المعاهدة مستويات تأهيل وتدريب أعلى من تلك المنصوص عليها بالمعاهدة.

وفي هذا الشأن، حققت بعض الدول العربية تقدماً في مجال تعليم وتدريب الكوادر البحرية حيث أسست العديد من الأكاديميات البحرية مثل؛ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في الإسكندرية، أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية في البصرة، كلية علوم البحار بجامعة الملك عبد العزيز، أكاديمية الشارقة البحرية بالإمارات، وكلية عمان البحرية الدولية بسلطنة عمان، وجميعها تقدم خدمات الدراسة والتدريب بما يفيد تطبيقها لمتطلبات المعاهدة كدول مصدقة فقط على الشهادات التي تحصل عليها كوادرها البحرية من مؤسسات تعليمية وتدريبية في الإقليم.

3.5.8 تحرير خدمات النقل البحري ضمن اتفاقية جاتس في إطار منظمة التجارة العالمية:

يتناول هذا الجزء مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في خدمات النقل البحري التي دخلت عامها السادس وكذلك جداول التزامات تحرير التجارة في هذا النوع من الخدمات والمقدمة من الدول العربية في هذا الشأن. وكذلك القيود المفروضة على تحرير التجارة في خدمات النقل البحري، وفيما يلي تحليل مختصر لجولات مفاوضات تحرير خدمات النقل البحري وأسباب عدم التوصل إلى اتفاق دولي بشأنها:

1.3.5.8 نظرة تاريخية لتطور المفاوضات:

أولاً: مفاوضات تحرير خدمات النقل البحري خلال جولة أوروجواي (1986-1993):

يرجع بعض الخبراء سبب فشل المفاوضات أثناء جولة أوروجواي إلى سببين رئيسيين، أولهما: مقاومة محترفي النقل البحري لمبادئ وقواعد اتفاق جاتس لأسباب، شملت: الإحساس بخصوصية هذا القطاع وصعوبة التعامل معه كباقي القطاعات الخدمية، التخوف من تحول القيود المفروضة على القطاع إلى قوانين وتشريعات في ظل اتفاق جاتس، التخوف من مغبة المقايضة مع قطاعات أخرى في إطار المفاوضات الشاملة لتحرير الخدمات، الاعتقاد بأفضلية مزايا الاتفاقيات الثنائية على نظيرتها من الاتفاقيات متعددة الأطراف، وأخيراً عدم وضوح الموقف من المؤتمرات الملاحية في ظل اتفاق جاتس. أما السبب الثاني فيتمثل في: موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الاتفاق، حيث تعارض موقف الولايات المتحدة المناوئ لتحرير خدمات النقل البحري مع موقف الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل استغل الاتحاد الأوروبي هذا الموقف وساوم به على إبقاء قطاع الصوتيات والمرئيات خارج اتفاق جاتس. وقد انعكس صدى ذلك على الإعلان الوزاري عن المفاوضات في مجال النقل البحري حيث اتفق على استمرار المفاوضات بشأنه على أساس اختياري، بهدف التوصل إلى جداول التزامات محددة في مجالات خدمات النقل البحري والخدمات المساعدة والنفاذ إلى الموانئ واستخدام تسهيلاتها. وقد تم تشكيل مجموعة عمل للتفاوض في شأن تحرير خدمات النقل البحري (NGMTS) على أن تبدأ عملها اعتباراً من أيار/مايو 1994 وتنتهي إلى تقرير نهائي في موعد غايته 30 حزيران/يونيو 1996.

ثانياً؛ مفاوضات تحرير خدمات النقل البحري بعد إعلان مراكش (مايو 1994 - يونيو 1996)؛

ونتيجة لكون المفاوضات مستمرة على أساس اختياري فقد شاركت 42 دولة بجنيف، من خلال مجموعة التفاوض في خدمات النقل البحري خلال الفترة المحددة. وبوجه عام، سلكت المفاوضات بين اتجاهين متعارضين، أولهما؛ يمثله الاتحاد الأوروبي واليابان مستهدفاً تحرير أكبر قدر ممكن من خدمات النقل البحري، والنقل الدولي متعدد الوسائط كونه لا يوجد خلاف على تطبيقه بين دول هذه المجموعة، وثانيهما؛ تقوده الولايات المتحدة ومجموعة الدول النامية، ذلك كون الولايات المتحدة تعاني من ضغوط داخلية من الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري وتخشى المنافسة الخارجية.

وإزاء مطالبة المفاوض الأمريكي جميع الدول بتقديم جداول التزاماتها، بينما لم تعلن الولايات المتحدة موقفها، تأثر موقف العديد من الدول النامية وخاصة دول أمريكا الجنوبية وآسيا، إذ لم تسع هذه الدول إلى تحسين التزاماتها في مجال النقل البحري، بل جاء موقف معظم الدول النامية متسقاً مع الموقف الأمريكي. ومن ثم تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم بلوغ العروض المقدمة لتحرير القطاع المستوى الملائم، وانتهت المفاوضات بإعلان الاتفاق على تعليقها لحين إعادة التفاوض الشامل في قطاع الخدمات، على أن ينتهي التفاوض حول خدمات النقل البحري قبل نهاية الجولة التالية من المفاوضات التي كان من المفروض أن تبدأ عام 2000 وتنتهي في 2004، وعلى أن يكون أساس التفاوض هو العروض المقدمة بالفعل والعروض التي تم تحسينها.

لم تتمكن جولة أوروجواي من التوصل إلى التزامات محددة في قطاع النقل البحري، ومن أجل تدارك ذلك، صدر قرار وزاري ضمن الوثيقة الختامية تضمن عدداً من النقاط، أهمها؛ التوصية بالبدء في مفاوضات طوعية بين الدول الراغبة في مجال تحرير تجارة خدمات النقل البحري الدولي، والخدمات الإضافية، والنفاذ إلى الموانئ واستخدام خدماتها المتاحة، على أن تبدأ المفاوضات اعتباراً من مايو (أيار) 1994 ولمدة عامين، وتقدم تقريراً بنتائج المفاوضات في نهاية يونيو (حزيران) 1996. وقد أعلنت دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى 19 دولة أخرى التزامها بالمشاركة في هذه المفاوضات مع فتح الباب اختيارياً للدول الأخرى في المشاركة في تلك المفاوضات. وفي نهاية الفترة التي حددت للمفاوضات في مجال خدمات النقل البحري، لم تتمكن من التوصل إلى التزامات في هذا المجال. وأعلن فشلها وتم الاتفاق على استئنافها خلال مفاوضات عام 2000. ومع هذا فإن بعض الالتزامات المحددة للدول تتضمن النفاذ إلى تسهيلات الموانئ، الخدمات المساعدة، النقل البحري.

2.3.5.8 **قطاعات النقل البحري المشمولة بالاتفاقيات؛**

نص الإعلان الوزاري الصادر عن جولة أوروجواي على تقسيم قطاع خدمات النقل البحري إلى 3 أنشطة رئيسية، كل منها ينطوي على مجموعة من الأنشطة الفرعية كما يلي؛

1. **الملاحة الدولية وتتضمن أنشطة نقل الركاب والبضائع بحراً باستثناء الملاحة الساحلية.**

2. **الخدمات المساعدة وتشمل:**

- تداول البضائع؛ ويقصد به عمليات الشحن والتفريغ من وإلى السفينة، عمليات ربط وحل البضائع، عمليات استلام وتسليم وحفظ البضائع قبل الشحن وبعد التفريغ؛
- خدمات التخزين (Storage & Warehousing Services)؛
- خدمات التخليص الجمركي (Customers Clearance Services) وتتضمن إنهاء الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير أو الاستيراد أو نقل البضائع؛
- خدمات محطات الحاويات وملحقاتها: (Container Station & Depot) ويقصد بها الأنشطة المتعلقة بتخزين الحاويات سواء داخل الميناء أو في ملاحق خارجية سواء كانت فارغة أو مشحونة، إضافة إلى إصلاح الحاويات وتحضيرها للشحن؛
- خدمات التوكيلات الملاحية (Shipping Agency Services) ويندرج تحتها أنشطة تسويق وبيع خدمات النقل البحري والخدمات المتصلة بها؛
- خدمات متعهدي البضائع (Freight Forwarding Services) ويقصد بها تنظيم عملية الشحن بالنيابة عن الشاحن أو المستندات المتعلقة بها.

3. **خدمات الموانئ**، ويقصد بها النفاذ إلى الموانئ واستخدام تسهيلاتها، وتتضمن؛ خدمات الإرشاد، القطر، توريد المؤن والماء والوقود، خدمات الميناء المطلوبة من كابتن السفينة، المساعدات الملاحية، خدمات التشغيل الضرورية عند دخول الميناء وتتضمن الاتصالات وتوريدات المياه والكهرباء، تسهيلات الإصلاح الطارئ، وأخيراً خدمات الرسو، علماً بأن الأنشطة الفرعية المذكورة أعلاه ليست على سبيل الحصر.

3.3.5.8 القيود المفروضة على تحرير التجارة في خدمات النقل البحري الدولي؛

1. تكوين تحالفات الشركات الكبرى واحتكار الدول المتقدمة لتشغيل الأسطول العالمي؛ يمكن رصد هذه الظاهرة سواء على مستوى الدول أو الشركات. فعلى مستوى الدول، تشير بيانات عام 2010 إلى هيمنة الدول المتقدمة على جانب العرض في سوق النقل البحري الدولي، إذ أن أكبر 35 دولة ساحلية في العالم تسيطر على نحو 96.4 % من الحمولة الساكنة للأسطول العالمي، أما الدول النامية، فتقتصر حصتها على 4 % من الإجمالي العالمي. ويمتلك مواطنو 5 دول 15832 سفينة تمثل 41.8 % من سفن الأسطول العالمي، وهي حسب ترتيبها؛ اليابان. اليونان. ألمانيا . الصين. النرويج. وبإضافة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وهونج كونج والدنمارك وبريطانيا ترتفع الحصة إلى 21361 سفينة تمثل 56.4 % من عدد وحدات الأسطول العالمي.

أما على مستوى الشركات، فقد تبنت شركات النقل البحري إستراتيجية تمزج بين الاندماجات والتحالفات مما أدى إلى ظهور الشركات العملاقة، وأصبحت التجارة الخطية في الآونة الأخيرة مركزة في قبضة عدد محدود للغاية من الشركات بعد أن كانت تتسم بالتفتت. فعلى صعيد **كبرى شركات تشغيل خطوط الشحن في العالم**، نجد أن أسطول حاويات السفن يقوم بتشغيله شركات شحن السفن، وهى شركات ليست بالضرورة تمتلك تلك السفن، ولكنها تشغلها بغرض تقديم خدمات الشحن البحري بانتظام. وفي يناير2010، هيمنت قائمة أكبر 10 شركات شحن حول العالم على تشغيل 50.2% من الأسطول العالمي لحاويات السفن، مقابل 51.2% في يناير 2009، حيث خفضت هذ الشركات عدد السفن العاملة بإعادتها لأصحابها خلال فترة انكماش الطلب العالمي، مع التركيز على إعادة السفن كبيرة الحجم والاحتفاظ بالسفن الأصغر حجما كونها الأكثر تنوعا وملاءمة في مواجهة انخفاض الطلب. ومن الجدير بالذكر أن قائمة أكبر 20 شركة لشحن السفن في العالم في يناير 2010، اشتملت على 11 شركة تنتمي للدول النامية (3 شركات سنغافورية، 4 شركات صينية، شركتين لكوريا الجنوبية، وشركة واحدة لكل من الكويت وتشيلي)، مقابل 9 شركات تنتمي لست دول متقدمة (3 شركات يابانية، شركتين ألمانيتين، وواحدة لكل من إسرائيل، الدنمارك). ولم تقتصر محاولات التركز على عمليات الاستحواذ والاندماج، بل امتدت لتشمل تكوين تحالفات عملاقة في شكل المؤتمر الملاحي، وبسط نفوذها على الموانئ حول العالم إضافة إلى إنشاء موانئ خاصة بها في نقاط تلاقي عدة خطوط من الخطوط الملاحية العالمية.

2. النزعة الاحتكارية والمؤتمرات الملاحية؛ هناك سوقان لنقل البضائع، أولهما؛ سوق نقل البضائع الصب (مثل المعادن والحبوب) الذي يتسم بالمنافسة الكاملة، وثانيهما؛ سوق نقل البضائع العامة (سواء كانت بضائع محواه أو غير محواه) والتي عادة ما يتم نقلها بسفن تسير

في خطوط منتظمة وفقاً لجداول إبحار ثابتة معلن عنها مسبقاً. وفي هذا السياق، لجأ ملاك السفن الخطية إلى تكوين تنظيم احتكاري يضم شركات الملاحة العاملة على خط معين بهدف منع المنافسة بينها بما يعرف «بالمؤتمرات الملاحية»، ويقوم المؤتمر بتحديد فئات رسوم النولون التي يلتزم بها كل أعضائه في مواجهة الشاحنين الخارجين عن المؤتمر.

3. القيود المفروضة للحد من ظاهرة التسجيل المفتوح؛ قاومت الدول المتقدمة ظاهرة التسجيل المفتوح كونها تحد من تركز أسطول النقل البحري لديها، وذلك باتباع سياسات عديدة، منها؛ تقديم حوافز مالية وإعفاء ضريبي والسماح بنظام التسجيل الثاني مع الاحتفاظ بالعلم الأصلي، مع ما يتطلبه ذلك من السماح بمزيد من المرونة في شروط تكوين الطاقم كالسماح بتحديد أجور الطاقم أقل من مستوى المعدلات المحلية.

4. قيود على النفاذ لسوق النقل البحري وتقنية صناعته؛ مما لا شك فيه أن ندرة رؤوس الأموال تعد سبباً رئيسياً للحد من فرصة تملك أغلبية الدول النامية لأساطيل بحرية لتأمين نقل تجارتها الخارجية، لكن الدول المتقدمة دأبت على ممارسة سياسات تعرقل محاولات المنافسين الحاليين من الدول النامية، حيث إنها لا تكتفي بفجوة التقنية بينها وبين الدول النامية بل تعمل على تعميقها بما تحول دون نقلها إلى تلك الدول، إضافة إلى امتناعها عن تمويل مثل هذه المشاريع في الدول النامية، وناهيك عن استحداثها أساليب ونظماً جديدة تطالب الدول النامية بتطبيقها بدعوى متطلبات السلامة البحرية وحماية البيئة، أبرزها؛ نظم رقابة دولة الميناء وإدارة قواعد السلامة الدولية. ومن المفهوم أن مبدأ رقابة الدولة على الميناء يخول لدولة الميناء حق إيقاف وحجز السفن دون المستوى الفني المطلوب، وذلك لاعتبارات تتعلق بالسلامة والبيئة. وقد أثبتت دراسة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه على الرغم من نزاهة مبادئ السلامة الدولية، إلا أنه تم تطبيقها بغرض الحد من الميزة التنافسية للسفن ذات المستوى الفني المنخفض. وعلى صعيد صناعة بناء السفن، تشير البيانات إلى هيمنة 3 دول آسيوية على بناء 90 % من إجمالي السفن الجديدة خلال عام 2009، شملت؛ كوريا الجنوبية بحصة 37.3% والصين بحصة 28.6 % واليابان بحصة 24.6 %، بينما تمثل حصة كافة الدول المتبقية ما نسبته 9.6 % من بناء السفن العالمية عام 2009.

5. نظام المشاركة أو حجز البضائع؛ أدى احتكار الدول المتقدمة لسوق النقل البحري للتجارة الخطية عبر التوسع في تطبيق نظام المؤتمرات الملاحية إلى تهميش دور شركات الشحن غير الأعضاء في هذه المؤتمرات، ومن ثم لم يسع الدول النامية سوى اللجوء إلى أسلوب الحجز الإلزامي لنقل البضائع بأساطيلها الوطنية لتمكينها من الاستمرار في السوق. ففي حالة عدم كفاية الحمولات، تكون هذه الدول أمام خيارين، كلاهما سيئ. فإما أن ترفع

تعريفات النقل، وبالتالي يتأثر مركزها التنافسي سلباً وتخرج من السوق، أو أن تضطر إلى قبول مستويات التعرفة السائدة في السوق، وما يصاحب ذلك من تحملها خسائر تشغيل يستحيل تحملها، وبالتالي تخرج من السوق أو في أحسن الأحوال ستحقق أرباحاً لا تمكنها من تنفيذ برامج الإحلال والتجديد، وبالتالي سينتهي بها الأمر إلى الخروج من السوق أيضاً. وفي هذا الشأن، أعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد» مدونة قواعد سلوكية للمؤتمرات الملاحية، اشتملت على القاعدة الشهيرة (40:40:20)، بمعنى أنه يتعين على المؤتمرات الملاحية إسناد نسبة 40 % من البضائع المنقولة على خط ملاحي معين لكل من الأسطول البحري التجاري للدولتين المصدرة والمستوردة، على أن يتم إسناد النسبة المتبقية بواقع 20 % إلى أساطيل بحرية تجارية تابعة لباقي الدول. وقد حازت هذه المدونة على قبول ورضا معظم الدول، حيث وقع عليها 70 % من الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، تمتنع المؤتمرات الملاحية عن تطبيق هذه القواعد إلا في المناطق الحدية من التجارة الخطية لمنع حصول أساطيل الدول النامية على جزء صغير من سوق التجارة الخطية، لا يتجاوز 40 %. ليس هذا فحسب، بل تنظر الدول المتقدمة لتلك المدونة على أنها قيد يجب إزالته. وتوجد صور أخرى لحجز البضائع لدولة العلم بخلاف قواعد السلوك للمؤتمرات الملاحية منها الاتفاقيات الثنائية والتشريعات الوطنية.

6. لجوء معظم الدول متقدمة ونامية إلى تقديم الدعم البحري للشركات الوطنية لتشغيل السفن والناقلات؛ من خلال تقديم إعانات أو إعفاءات ضريبية مثل؛ إعانات الحمولة والتشغيل والقروض وفوائدها والبناء وإعادة الهيكلة والتحديث والبحث والتطوير والتأمين والتضخم والإهلاك وإعانات تعويضية ...الخ، إضافة إلى الإعفاء من الضرائب والرسوم.

4.3.5.8 جداول التزامات الدول العربية في مجال خدمات النقل البحري ضمن اتفاقية جاتس؛

يأتي ضمن قطاعات الخدمات الهامة في المنطقة العربية، قطاع تجارة خدمات النقل بأشكاله المختلفة بما في ذلك النقل العابر (الترانزيت) ومن أهمها تلك المرتبطة بتصدير النفط الخام سواء بالنقل البري، أو عبر الأنابيب، وأيضاً النقل البحري. وقد تعددت الاتفاقات الثنائية في المنطقة العربية لتسهيل حركة النقل، وإن كان هناك مجال كبير لمزيد من هذا الاتجاه، ونتيجة لذلك فقد أفادت خدمات النقل دول العبور، بفضل ما ولدته من دخول (الأجور، والرسوم، والريع، والعوائد...الخ)، واستفادت أيضاً دول الوصول بفضل خفض تكلفة الاستيراد والحصول على السلع في كثير من الحالات، ولم تكن دول المنشأ أقل استفادة بفضل توفير جانب أساسي من تكاليف النقل.

ويوضح الجدول التالي أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي قدمت جداول التزامات في مجال خدمات النقل البحري عام 1995، ولحقت بها كل من الأردن وعمان على اثر انضمامهما لمنظمة التجارة العالمية في عام 2000 والسعودية في عام 2005. وعلى ذلك ارتفع عدد الدولة العربية التي قدمت جداول التزامات في مجال خدمات النقل البحري تحت مظلة منظمة التجارة العالمية إلى 4 دول عربية فقط. وهذا استعراض لأهم تعهدات الدول العربية؛

التزامات الدول العربية المقدمة لتحرير خدمات النقل في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (جاتس)

الدولة	تاريخ الانضمام	خدمات النقل									الإجمالي
		البحري	النهري الداخلي	الجوي	الفضائي	السكك الحديدية	البري	الأنابيب	المعاونة	أخرى	
مصر	30 يونيو 1995	X	لا يوجد		لا يوجد					لا يوجد	1
المغرب	أول يناير 1995			X			X				2
الأردن	11 ابريل 2000	X		X					X		3
عمان	9 نوفمبر 2000	X		X					X		3
السعودية	11 ديسمبر 2005	X		X		X		X	X		5
الإجمالي عربيا		4		4		1	1	1	3		14
الإجمالي عالميا		54	18	60	4	35	54	15	52	9	301
الحصة العربية للعالم %		7.4	0	6.7	0	2.9	1.9	6.7	5.8	0	4.7

المصدر: الموقع الشبكي لمنظمة التجارة العالمية - ابريل 2011، وبحوث ضمان.

جمهورية مصر العربية؛

من الجدير بالذكر أن مصر قدمت التزامات مبدئية في إطار جولة أوروجواي، شملت مجالي؛ صناعة تكسير السفن وإصلاح الحاويات، ثم تم تعديل جداول الالتزامات المقدمة تحت بند خدمات النقل البحري (11.أ)، لتشمل؛ أ) نقل الركاب، ب) خدمات الشحن، إضافة إلى الخدمات المساندة للنقل البحري في مجال تجريف وتعميق الموانئ. وقد سمحتتلك الالتزامات للتواجد التجاري لشركات تتملك سفن نقل الركاب والبضائع بحصة شريك أجنبي لا تتجاوز 49 % وتسجيلها ضمن سجلات السفن المصرية كشرط مسبق لرفع العلم المصري. كما اشترطت تمتع رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضاء المجلس بالجنسية

المصرية، وان يتكون طاقم السفينة من مصريين بأغلبية نسبتها 95 %، وبأجور ومرتبات تصل إلى 90 % من إجمالي الأجور والمرتبات المدفوعة، وكذلك إنشاء الشركات المشتركة للقيام بأعمال التطهير والتعميق بالموانئ بحصة شريك أجنبي لا تتجاوز 75% على الأكثر، وان تشكل حصة المصريين في كل من عمال الشركة ومجلس إدارتها 25 % على الأقل. ويلاحظ تشابه موقف مصر مع موقف معظم الدول النامية تجاه تحرير تجارة خدمات النقل البحري وخصوصاً فيما يتعلق بالنقل متعدد الوسائط لصعوبة التأمين على كافة وسائل النقل. وبالتالي، قدمت مصر التزامات بتحرير مقيد للنقل البحري الدولي وخدمات الموانئ وامتنعت عن تقديم التزامات بتحرير الخدمات المساندة.

سلطنة عُمان:

اقتصرت جداول التزامات سلطنة عُمان تحت بند خدمات النقل البحري (11.أ)، على خدمات: أ) نقل الركاب، ب) خدمات الشحن. ويلاحظ التحرير الكامل للحالات الثلاث الأولى لتوريد الخدمة عبر الحدود أو الحصول عليها بالخارج أو من خلال التواجد التجاري سواء فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية أو التمتع بحق المعاملة الوطنية. وقد هيمنت عبارة «عدم وجود التزام بالتحرير Unbound» على الحالة الرابعة لتوريد الخدمة عبر الانتقال المؤقت للعمالة عبر الحدود الدولية. أما فيما يتعلق بحالة توريد الخدمة عن طريق التواجد التجاري (الحالة الثالثة) للشركات الأجنبية في السوق المحلي، فقد سمحت الجداول لوكلاء شحن البضائع بالتواجد التجاري، بينما قصرت الجداول حصة 51% للأجانب في رأس مال شركات خدمات التخزين والمناولة. كما اشتملت الجداول على التزامات إضافية، سمحت لموردي خدمات النقل البحري على الصعيد الدولي بتقديمها في الموانئ العمانية بشروط وأحكام غير تمييزية: خدمات الإرشاد، خدمات القطر، خدمات التزود بالوقود والمؤن والمياه، خدمات جمع القمامة والتخلص من النفايات، خدمات الميناء المطلوبة من القبطان، خدمات المساعدات الملاحية، خدمات التشغيل الضرورية عند دخول الميناء بما في ذلك الاتصالات والكهرباء والمياه، خدمات الإصلاح الطارئ، مع ملاحظة استبعاد خدمات الإرشاد والرسو بسبب قيود حق المعاملة الوطنية.

المملكة الأردنية الهاشمية:

قدمت الأردن تعهدات ضمن جداول التزاماتها تحت بند خدمات النقل البحري (11.أ) في: أ) خدمات نقل الركاب، ب) خدمات الشحن البحري، ج) خدمات تأجير السفن بطاقمها، د) خدمات إصلاح وصيانة السفن. ويلاحظ التحرير الكامل لحالة الحصول علي الخدمة بالخارج سواء فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية أو التمتع بحق المعاملة الوطنية. بينما التزمت بتحرير حالة توريد الخدمة عبر الحدود فيما يتعلق بحق التمتع بالمعاملة الوطنية

ولكن وضع عليها قيود بالنسبة لحق النفاذ للأسواق المحلية، حيث اشترط لكافة السفن أن يكون لديها وكيل محلي داخل الميناء. أما فيما يتعلق بحالة توريد الخدمة عن طريق التواجد التجاري (الحالة الثالثة) للشركات الأجنبية في السوق المحلي، فقد قصرت الجداول حصة الأجانب في رأس مال هذه الشركات على 50% فقط وذلك للخدمات الثلاث الأولى والخدمات المساندة لكافة أنواع النقل (خدمات شحن البضائع من خلال وكلاء الشحن البحري، وخدمات الفحص والتفتيش للبضائع المشحونة بحراً وخدمات الإمدادات الغذائية)، بينما قصرت الجداول حق التواجد التجاري في مجال الخدمات المساندة على وكلاء الشحن ذوي الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية الأردنية. وقد هيمنت عبارة «عدم وجود التزام بالتحرير Unbound» على الحالة الرابعة لتوريد الخدمة عن طريق الانتقال المؤقت للعمالة، وكذلك على حالة توريد الخدمة عبر الحدود للخدمات المساندة لكل أنواع النقل. كما اشتملت الجداول على التزامات إضافية، سمحت لموردي خدمات النقل البحري على الصعيد الدولي بتقديمها في الموانئ الأردنية بشروط وأحكام معقولة وغير تمييزية؛ خدمات القطر والسحب، خدمات التزود بالوقود والمياه والمؤن، خدمات جمع القمامة والتخلص من النفايات، خدمات الميناء المطلوبة من القبطان، خدمات المساعدة الملاحية، خدمات التشغيل الضرورية عند دخول الميناء بما في ذلك الاتصالات والكهرباء والمياه، خدمات الإصلاح الطارئ.

المملكة العربية السعودية:

قدمت السعودية تعهدات ضمن جداول التزاماتها تحت بند خدمات النقل البحري (11.أ) في؛ أ) خدمات نقل الركاب، ب) خدمات الشحن البحري، ج) خدمات تأجير السفن بطاقمها، د) خدمات إصلاح وصيانة السفن. وعلى صعيد الخدمات المساندة للنقل البحري والحديدي والجوي (H.11)، قدمت التزامات في مجال؛ 1) خدمات المناولة، 2) خدمات وكلاء الشحن، 3) خدمات التخزين والمخازن. ويلاحظ التحرير الكامل لحالات توريد الخدمة عبر الحدود والحصول عليها بالخارج والتواجد التجاري سواء فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية أو التمتع بحق المعاملة الوطنية. أما فيما يتعلق بالحالة الرابعة لتوريد الخدمة عن طريق الانتقال المؤقت للعمالة، فقد هيمنت عليها عبارة «عدم وجود التزام بالتحرير Unbound» وفقا لما هو منصوص عليه في الجزء الخاص بالالتزامات الأفقية. كما اشتملت الجداول على التزامات إضافية، سمحت لموردي خدمات النقل البحري على الصعيد الدولي بتقديمها في الموانئ السعودية بشروط وأحكام معقولة وغير تمييزية؛ خدمات تشغيل الممر المائي باستثناء مناولة البضائع، خدمات الإرشاد، خدمات الرسو؛ خدمات المساعدات الملاحية، خدمات إنقاذ السفينة وإعادة تعويمها، وكذا كافة الخدمات الأخرى الداعمة للنقل المائي.

ومن الجدير بالذكر، أن عدد الدول التي أعلنت عن التزامات في مجال تحرير خدمات النقل

البحري الأساسية عالميا، وفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية لعام 2011، بلغ 54 دولة منها 4 دول عربية، مقابل 29 دولة عام 1998 منها دولة عربية واحدة هى مصر (المقر الدائم لاتحاد الموانئ البحرية العربية)، أي بزيادة خلال الفترة 1998-2010، بلغت 25 دولة عالميا، منها 3 دول عربية هي الأردن وعمان والسعودية. ويلاحظ من الاستعراض السابق أن تعهدات كل من الأردن وعمان والسعودية اشتملت على التزامات لتحرير الخدمات المساندة لكافة أنواع النقل وكذلك التزامات إضافية، بينما خلت جداول التزامات مصر من مثل هذه الالتزامات.

والسؤال الآن هل تنطبق جداول الالتزامات والتعهدات المقدمة في نطاق اتفاقية جاتس على الواقع الراهن؟ إن الواقع الراهن يختلف تماما عن التعهدات المقدمة، حيث شهد قطاع النقل البحري تطبيق برامج تحريرية واتخذت العديد من الدول حول العالم التدابير اللازمة لاستكمال هذه البرامج بما ساهم في تغيير بيئة تشغيل وإدارة شركات الملاحة البحرية الدولية وكان بمنزلة القوة الدافعة الرئيسية لإجراء تعديلات تشريعية وتنظيمية. والخلاصة أن انتشار برامج تحرير القطاع حول العالم من جهة، وظهور ممارسات تجارية جديدة في سوق النقل البحري، من جهة أخرى، من شأنه أن يحافظ على استمرار التفاعل الذي ينتج عنه التأثير الفعال لكل منهما على الآخر، بينما تتقادم جداول الالتزامات بما تحويها من تعهدات بالتحرير.

6.8 آفاق المستقبل:

لاشك في ان آفاق المستقبل بقطاع النقل البحري مرتبطة بالضرورة بمؤشرين حاكمين رئيسيين أولهما معدلات النمو والتي شهدت خلال الحقبة الأخيرة 2000-2010، طفرة في المنطقة العربية حتى مع أخذ تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر عام 2008 وفترات الركود اللاحقة لها، في الاعتبار. وعلى الرغم من تعافي الاقتصاد العربي خلال عام 2010، ينبغي النظر إلى هذا الانتعاش بحذر، في ضوء الأحداث السياسية الأخيرة التي اجتاحت عدداً من الدول العربية، إضافة إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال على طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، علماً بأن هذه التوقعات تم بناؤها على أساس افتراضات، أبرزها؛ ارتفاع مستويات الطلب المحلي، وعدم تدهور موقف الديون المحلية والخارجية، استمرار الثبات النسبي في أسعار السلع الأساسية، ومواصلة السلطات تنفيذ حزم التحفيز المالي. وبالتالي يمكن القول إن الانتعاش لا يزال هشا كونه معرضاً لمخاطر التراجع.

وثاني المؤشرات هو حجم التجارة الخارجية للدول العربية والذي شهد أيضا نموا خلال الفترة رغم تباطؤه في عام 2008، وانكماشه في عام 2009 إلا ان مؤشرات معاودة النمو

في عام 2010 تؤكد استمرار الارتفاع والتحسن خلال الفترة المقبلة. خصوصا مع توقعات بوصول إيرادات خطوط الشحن البحري إلى 15 مليار دولار بالتزامن مع زيادة حجم المناولة إلى 600 مليون حاوية بحلول عام 2011 مقارنة بنحو 470 مليون حاوية في 2009. ولاشك في ان استشراف آفاق المستقبل بالنسبة لقطاع النقل البحري يستلزم أيضا رصد عدد من المؤشرات الإضافية أهمها خطط التطوير والتوسع المتوقعة والاستثمارات الإجمالية المرصودة للقطاع وتحركات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي والإمكانات المتاحة للتعاون العربي في هذا المجال وفيما يلي التفاصيل:

1.6.8 الاستثمار في قطاع النقل البحري العربي:

يحاول هذا الجزء تقديم لمحة موجزة عن بعض التطورات الاستثمارية التي تتم في الوقت الحالي في الموانئ البحرية في المنطقة العربية وخطط تطويرها، وأهم المشروعات المنفذة أو التي في طور التنفيذ وتكلفتها الاستثمارية سواء كانت حكومية أم بمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ويلاحظ أن العديد من عمليات ومشاريع تطوير الموانئ البحرية العربية التي كان مخططاً لتنفيذها خلال الفترة 2009/08 قد شهدت تباطؤاً بسبب أجواء عدم اليقين الناجمة عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وانتشار مخاوف إنشاء موانئ في ظل تراجع الطلب على خدماتها وعدم إقبال العملاء. ويدخل ضمن صعوبات تحليل تطورات الموانئ البحرية، أن تباطؤ أعمال البناء والتشييد أو توقف تنفيذ الخطط المرسومة للموانئ البحرية نادرا ما ينظر إليها على أنها مشاريع جديدة يتوقع لها توليد فرص عمل جديدة وتنشيط فرص للتجارة الدولية.

وجدير بالذكر، أن المنطقة العربية شهدت خلال السنوات الخمس الماضية استثمار نحو 120 مليار دولار في البنية التحتية لقطاع النقل البحري والموانئ والمرافق المرتبطة بها منها نحو 38 مليار دولار خلال الفترة من 2006 إلى 2008 ونحو 35 مليار دولار خلال عام 2009 وحوالي 47 مليار دولار خلال العام 2010. وقد تم إنفاق غالبية تلك الأموال في دول الخليج التي تشهد معظم موانئها توسعات لتلبية الطلب التجاري المتزايد مع توقعات استمرار النمو في عام 2011 وما بعده، حيث شهدت موانئ تلك الدول نموا واضحا في حركة المناولة خلال السنوات الخمس الماضية ولاسيما موانئ الإمارات، التي تستحوذ على ما نسبته 60% من حركة الشحن والتجارة في دول المجلس والبالغة نحو 30 مليون حاوية نمطية سنويا.

وقد تم رصد عدد كبير من المشاريع الطموحة في إطار خطط التطوير والتوسع المعلنة من قبل دول المنطقة في مجال تطوير قطاع النقل البحري خلال الفترة الحالية وخاصة في مجال تطوير الموانئ، حيث بلغ مجموعها ما قيمته 64 مليار دولار. ويلاحظ تركز هذه

المشاريع في كل من الجزائر والعراق والإمارات وقطر والسعودية ومصر والمغرب، حيث استحوذت تلك الدول على نحو 82 % من الإجمالي، وفيما يلي نورد أهم التفاصيل؛

يستحوذ العراق على حصة تبلغ 16.2% من إجمالي الاستثمارات العربية المخطط تنفيذها، حيث أعلنت الحكومة عن تخصيص 10 مليارات دولار عام 2008 بغرض تطوير الموانئ ويشمل ذلك توسعة ميناء أم قصر وميناء فاو.

ويلاحظ أن عمليات تطوير وتنمية الموانئ البحرية في الدول العربية الأفريقية تأخذ عادة شكل التمويل الوارد من دول نامية. فعلى سبيل المثال، سيتم تمويل محطة الحاويات الجديدة بميناء "دجنا" في السودان بواسطة الشركة الصينية لهندسة الموانئ بتكلفة استثمارية يتوقع تجاوزها ما قيمته 100 مليون دولار، وتحتوي على رصيفين للحاويات يتميزان بالقدرة على شحن وتفريغ سفن يصل حجمها إلى 100 ألف طن، على أن يتم إتمام المحطة في غضون 3 سنوات. ويذكر أن تطوير البنية التحتية في السودان قد تسارع في الآونة الأخيرة بالتعاون مع الصين كونها احد المصادر الرئيسية للمعدات والأيدي العاملة الفنية.

كما تستحوذ الجزائر على نفس النسبة 16.2% من إجمالي الاستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار ضمن خطة طويلة الأمد تم إقرارها عام 2008 وتشمل تطوير موانئ تصدير النفط.

وتشهد الإمارات التي تستحوذ على 60% من حركة التجارة والشحن البحري بدول الخليج بنحو 18 مليون حاوية نمطية سنويا استكمالا لفورة الاستثمارات التي بدأت بقوة في مجال الموانئ قبل سنوات حيث تستحوذ على 11.3% من الإجمالي بقيمة 7 مليارات دولار موزعة على موانئ دبي ورأس الخيمة وجبل علي. حيث وضعت أبوظبي خطة متكاملة لتطوير موانئها سواء في مدينة أبوظبي التي تجري أعمالها حالياً أو المخطط لإنشائها في المنطقة الغربية وستتضمن تلك الموانئ قطاعات تجارية ولوجستية فرعية متطورة". وتتضمن الخطة تطوير 4 موانئ تجارية تحت الإنشاء حالياً في كل من السلع ودلما وصير بني ياس والمحرق، إضافة إلى ميناء الصيد في المرفأ. كما تسير خطوات تنفيذ مشروع ميناء خليفة حسب الموعد المحدد لها في الربع الأخير من عام 2012، وذلك باكتمال 68% من أعمال البناء في الوقت الحالي. وقد اتخذت شركة أبوظبي للموانئ قراراً بإسناد مسؤولية إدارة عمليات تشغيل الميناء إلى مرافئ أبوظبي فور افتتاح الميناء للأعمال التجارية. ويقع ميناء خليفة في منتصف الطريق بين مدينتي أبوظبي ودبي في الطويلة، ولدى الميناء في المرحلة الأولى قدرة استيعاب تقدر بمليوني حاوية و12 مليون طن من الشحنات سنويا.

ويعد ميناء نواكشوط المستقل، الذي بدأ تشييده في عام 1979 واكتمل في عام 1986، أهم موانئ موريتانيا، حيث يعتمد عليه الاقتصاد الموريتاني وبعض دول الغرب الأفريقي، في استيراد الجزء الأكبر من احتياجات تلك الدول، وتجري منذ أكثر من عام عمليات ترميم وتوسيع وبناء أرصفة جديدة

للميناء بتكلفة تبلغ نحو 288 مليون دولار، ومن المقرر أن ينتهي العمل في هذه الإصلاحات عام 2013. وجدير بالذكر، ان الولايات المتحدة الأميركية اعلنت رفع الموانئ الموريتانية من القائمة السوداء للموانئ التي تفرض الحكومة الأميركية حظرا على التعامل معها، وذلك خلال مايو 2011، بعد ثلاث سنوات من الجهد المتواصل لتحسين خدمات الموانئ، وزيادة مستوى الأمان فيها.

أهم مشروعات التوسع والتطوير في قطاع النقل البحري العربي

م	الدولة	إجمالي الدولة	القيمة بالمليون دولار	الأسماء	ملاحظات
1	الأردن	235	235	عمليات تحديث وتطوير وتوسعة في ميناء العقبة	لرفع الطاقة الاستيعابية من 850 ألف حاوية إلى 1.6 مليون حاوية مكافئة عام 2013
2	الإمارات	6959	2500	ميناء خليفة والمنطقة الصناعية في أبوظبي	لرفع طاقته الاستيعابية
			599	ميناء راشد في دبي	لرفع طاقته الاستيعابية
			560	جزيرة الدانة في إمارة رأس الخيمة	تشمل توسعات في طاقة المناولة بالميناء
			1800	جزيرة المرجان في رأس الخيمة	تشمل توسعات في طاقة المناولة بالميناء
			1500	المرحلة الثالثة لتوسعات ميناء جبل علي	واحد من أضخم موانئ الحاويات في العالم بمناولة 11 مليون حاوية نمطية سنويا
3	البحرين	700	700	منطقة البحرين اللوجستية ومنطقة للخدمات في ميناء خليفة بن سلمان وخدمات عسكرية	ضمن خطة خمسية تبدأ عام 2010
4	تونس	2000	2000	لتطوير وتوسعة ميناء النفيضة	بالتعاون بين مستثمرين من كندا والكويت والإمارات وإيطاليا والدنمرك والبرتغال
5	الجزائر	10000	10000	خطة طويلة المدى تم إقرارها في 2008 وتشمل مرافئ تصدير النفط	منها 680 مليون دولار لتطوير ميناء جنجن عبر عقد B.O.T لمدة 30 عاما مع شركة موانئ دبي العالمية
6	جيبوتي	500	500	تم إنفاقها بالتعاون مع شركة موانئ دبي العالمية	لتحويله لأكبر ميناء في شرق أفريقيا
7	السعودية	6150	5000	إنشاء ميناء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية	
			700	مشروع ميناء "رأس الزور"	
			450	محطة حاويات البحر الأحمر لميناء جدة الإسلامي	لرفع طاقة المناولة إلى 7.5 مليون حاوية سنويا
8	سلطنة عمان	1500	1100	مشروع ميناء "دقم"	
			400	مشروع ميناء السلطان "قابوس"	
9	السودان	200	200	تشمل شراء معدات ورافعات جسريه جديدة	لتسهيل إجراءات المناولة بميناء بورتسودان
10	سورية	600	600	ضمن خطة خمسية لتطوير النقل البحري و مرافئ اللاذقية وطرطوس	لرفع طاقة المناولة السنوية البالغة 23 مليون طن
11	العراق	10000	10000	ضمن خطة طويلة المدى لتوسعة ميناء أم قصر وميناء فاو الكبرى	تم توقيع عقود تطوير مع شركة غلفتينر الإماراتية بقيمة
12	فلسطين	42	42	للموانئ البحرية وصيد الأسماك في غزة	
13	قطر	8700	6900	مشروع ميناء "مسيعيد" الجديد	
			1800	مشروع تطوير ميناء "رأس لفان"	
14	الكويت	1500	1500	منها 1100 لمشروع تطوير جزيرة "بوبيان"	والبقية لمشروعات توسعة وتطوير موانئ الشعيبة والشويخ
15	لبنان	170	50	مشروع توسعة وتطوير مرفأ طرابلس ينتهي في 2011	
			120	مشروع توسعة مرفأ بيروت ينتهي في 2012	
16	ليبيا	2000	2000	تطوير ميناء "سرت"	
17	مصر	5250	5250	مشروعات تطوير موانئ بحرية ونهرية	استكمال خطة بقيمة 8.8 مليارات دولار تم إنفاق 3.55 مليار منها
18	المغرب	6000	6000	ضمن خطة لانفاق 33مليار دولار لتطوير قطاع النقل بدأت عام 2002 وتمتد حتى 2030	بمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي
19	موريتانيا	472	472	منها 288 مليوناً لتوسعة طاقة ميناء نواكشوط 182 لإنشاء ميناء معدني في نواذيبو	بتمويل صيني لميناء نواكشوط وخاص من قبل شركة اسنيم لنواذيبو
20	اليمن	850	850	توسعة وتطوير ميناء عدن	بموجب اتفاقية الشراكة بين مؤسسة موانئ خليج عدن وموانئ دبي العالمية
	الإجمالي	63828			

وفي **البحرين**، أعلنت المؤسسة العامة للموانئ البحرية عن منحها عقداً لشركة «أفنو آند ثيرد ويف إنترناشيونال»، لإنشاء بوابة إلكترونية لتسجيل السفن في البحرين تحت العلم البحريني ومتابعة أمورها عبر الانترنت، على أن تكون جاهزة بحلول سبتمبر 2011. ومن المنتظر أن تتيح هذه البوابة عددا من الخدمات لعملاء المؤسسة حول العالم لتسجيل السفن إلكترونيا، بطريقة تشتمل على نظام آلي يرسل إشعارات بآخر المستجدات إلى العملاء بواسطة نظام سهل الاستعمال وذلك إما عن طريق الرسائل النصية القصيرة أو البريد الإلكتروني، إضافة إلى نظام مالي متكامل يصدر الفواتير ويحصل سدادها عبر شبكة الانترنت.

ودخلت **قطر** بقوة في الموانئ بحصة تبلغ 10.8% وبقيمة 8700 مليون دولار عبر مشاريع لتطوير تطوير ميناء «رأس لفان» وإنشاء ميناء «مسيعيد» الجديد. الذي أعلنت الحكومة اعتزامها خلال النصف الأول من عام 2011، بدء أعمال إنشائه بتكلفة 6.9 مليار دولار في منطقة الوكرة على مساحة 20 كيلومتراً مربعاً ويتألف من عدة مرافق تشتمل على 5 مناطق وأرصفة لمناولة البضائع العامة، 4 مناطق للحاويات، إضافة إلى مبنى الإدارة والشئون الجمركية. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه في 2020. ويشهد ميناء رأس لفان حالياً عمليات توسعة كبيرة بهدف تعزيز دوره في مواكبة الطلب الإقليمي والعالمي على الغاز الطبيعي المسال، حيث من المنتظر تصدير الميناء لنحو 77 مليون طن من الغاز سنوياً بنهاية 2011 متجاوزاً أقرب منافسيه بأربعة أمثال قدرته التصديرية (ميناء بنتولو الماليزي). وقد استثمر ميناء رأس لفان نحو 1.8 مليار دولار في تطوير مشروعين رئيسيين، أحدهما مشروع الحوض الجاف وإصلاح السفن الخاصة بنقل الغاز الطبيعي الذي اكتمل بنهاية 2010، والذي من المتوقع أن يخدم 5 آلاف سفينة سنوياً بحلول عام 2012.

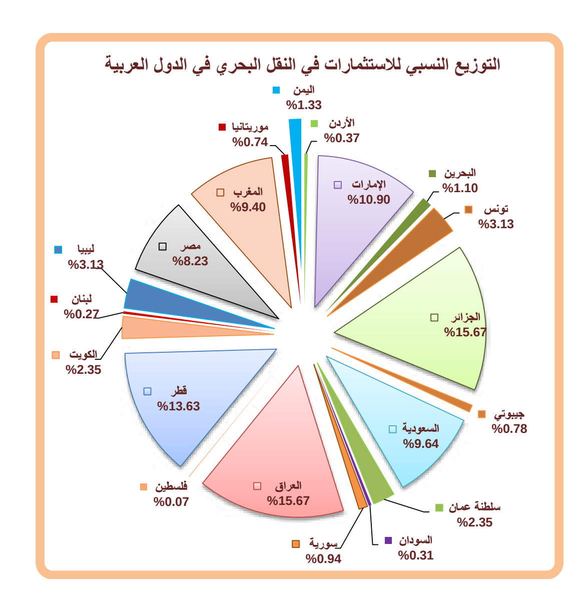
كذلك تواصل **السعودية** ضخ استثمارات ضخمة في تطوير قطاع النقل البحري بقيمة 6150 مليون دولار وبنسبة 10 % من الإجمالي لإنشاء ميناء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية الجديد وتطوير ميناء «راس الزور» ومحطة حاويات البحر الأحمر لميناء جدة الإسلامي. وكانت المملكة قد قامت بإنفاق أكثر من 10 مليارات دولار على إنشاء وتطوير مجموعة من الموانئ التجارية الصناعية والتجارية على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي ، يبلغ عددها حالياً ثمانية موانئ منها ستة تجارية وميناءان صناعيان بالإضافة إلى ميناء تحت الإنشاء مخصص للتعدين في رأس الزور. وكانت المؤسسة العامة للموانئ وقعت بتاريخ 26 ديسمبر 2010 عقدين لزيادة طاقة ميناء رأس الزور بقيمة 436 مليون ريال، أولهما مع شركة موانئ الصين الهندسية المحدودة لتنفيذ رصيفين بقيمة 318.9 مليون ريال، والثاني مع شركة الزامل للخدمات البحرية لبناء وتوريد 3 قاطرات بحرية متعددة الأغراض، وعدد (2) زورق إرشاد سريع، وقارب رباط، بقيمة 117 مليون ريال، ستقوم ببنائها في حوض خدمات السفن بميناء الملك عبد العزيز بالدمام. وقد بلغت قيمة المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا في الموانئ السعودية ما قيمته 4.9 مليار

ريال، كما بلغت الاستثمارات التي صرفها القطاع الخاص لتطوير وتشغيل الموانئ حوالي 5.5 مليار ريال. كما وقعت المؤسسة أيضاً بتاريخ 23 يناير 2011 عقد المرحلة الرابعة من تطوير ميناء الملك فهد الصناعي بينبع وإعادة تأهيل البنية التحتية بما في ذلك إزالة العوائق البحرية الصخرية من الممر الملاحي للسفن وبجوار أرصفة الميناء، بهدف تطوير بنيته التحتية ورفع كفاءته التشغيلية. وذلك مع شركة صينية متخصصة بمبلغ 63 مليون ريال.

وفي **المغرب** يتوقع إنفاق 6 مليارات دولار في مشروعات النقل البحري ضمن خطة لإنفاق 33 مليار دولار لتطوير قطاع النقل بدأت عام 2002 وتمتد حتى 2030

أما **مصر** فلديها خطط لإنفاق نحو 5250 مليون دولار وذلك لإنشاء موانئ جديدة في منطقة شرق التفريعة وكذلك موانئ صغيرة في شمال وجنوب نهر النيل كجزء من برنامج استثماري للموانئ والطرق تصل قيمته إلى 8.9 مليار دولار، يهدف إلى زيادة حصة نقل البضائع بالوسائل البحرية وبدأ تنفيذه قبل أعوام. وذلك على خلفية خطة لوزارة النقل تهدف لزيادة أعداد السفن القادمة لمصر والوصول بعدد الحاويات إلى 8 ملايين حاوية. كما بلغ حجم الاستثمارات في قطاع النقل البحري خلال العام 2010، نحو 120 مليون دولار، وذلك حسب بيانات جهات الاتصال الرسمية. حيث ان هناك العديد من مشاريع تطوير الموانئ البحرية، أبرزها محطة الركاب بميناء الاسكندرية المنتظر تشغيلها قريباً والتطوير الحالي للمنطقتين الأولى والسادسة من الميناء بتكلفة 45 مليون جنيه، وكذلك البرج الراداري في ميناء الدخيلة والرصيف 68 المقرر افتتاحه في القريب.

وفي **اليمن**، يتم تطوير ميناء عدن بتكلفة 850 مليون دولار بالتعاون مع شركة موانئ دبي العالمية. كما أعلنت الحكومة عن تخصيص اعتمادات مالية لمشاريع النقل في برنامجها الاستثماري للعام 2011 مقداره 30.619 مليار ريال يمني. وأوضحت إحصائية رسمية إن إجمالي الموارد الذاتية في الاعتماد بلغ 16.418 مليار ريال يمني، في حين بلغ إجمالي الموارد الخارجية 12.644 مليار ريال يمني، إضافة إلى موارد حكومية يمنية مقدارها 1.557 مليار ريال يمني.



وعلى صعيد **الاستثمار الخاص في قطاع النقل البحري العربي**، يضطلع القطاع الخاص بدور رائد وجوهري في تطوير قطاع النقل البحري العربي ولاسيما في الدول التي تنتهج سياسات تشجيعية نحو المشاركة الفعالة في مشاريع التوسع والتطوير التي يشهدها القطاع. وتختلف درجة مساهمة القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي من دولة إلى أخرى حسب عوامل عديدة منها تفاوت درجات انفتاح القطاع على الاستثمار الخاص بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص إضافة إلى مدى جاذبية وجدوى الفرص الاستثمارية المتاحة في النقل البحري في كل دولة عربية للمستثمر المحلي والأجنبي. وفي هذا السياق، أمكن رصد عدد من التجارب الاستثمارية للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في قطاع النقل البحري العربي، أبرزها؛

- استثمارات شركة **موانئ دبي العالمية** كونها واحدة من أكبر مشغلي الموانئ في العالم، بعد تأسيسها عام 1999 واستحواذها في صفقة بلغت نحو 7 مليارات دولار، على شركة بي أند أوو البريطانية كونها رابع أكبر شركة لإدارة الموانئ حول العالم في مارس 2006،. وتتميز أنشطة موانئ دبي العالمية باتساع نطاق عملياتها لتشمل إدارة 50 ميناء في 31 دولة حول العالم، إضافة إلى 11 مشروعاً قيد الإنشاء والتوسع، علاوة على مقراتها اللوجيستية في لندن والإمارات. ويأتي ضمن الموانئ التي تديرها الشركة داخل المنطقة العربية؛ مشروعا ميناء العاصمة الجزائرية وميناء مدينة جن جن الضخم بتكلفة 680 مليون دولار عبر عقد B.O.T لمدة 30 عاما ومشروع تطوير وإدارة ميناء جيبوتي عبر عقد B.O.T وتحويله لأكبر ميناء في شرق أفريقيا بتكلفة 500 مليون دولار ومشروع محطة حاويات ميناء العين السخنة في مصر (تحت التطوير) وكذلك مشروعاتها في السعودية. وفي إطار رؤية أبوظبي 2030، هناك مشروع ميناء خليفة والمنطقة الصناعية بمساحة 417 كيلو متراً مربعاً (كيزاد) والمقومات الهائلة لهما، حيث يهدف المشروع إلى المساهمة بأكثر من 15% من الإيرادات غير النفطية بحلول عام 2030، علماً بأن مشروع كيزاد يتميز بقدرته الفائقة على التكامل مع وسائل النقل غير البحري لموقعه القريب من المطارات الدولية الرئيسية في الإمارات مع إمكانية ربطه بمشروع الاتحاد لشبكة السكك الحديدية عند اكتماله.
- تطوير وتوسعة ميناء النفيضة في تونس بتكلفة تصل إلى 2000 مليون دولار بالتعاون بين مستثمرين من كندا والكويت والإمارات وإيطاليا والدنمارك والبرتغال.
- مشروع شركة رابطة الكويت والخليج للتجارة والنقل الكويتية الذي وقعته عام 2004

مع حكومة رأس الخيمة لإنشاء وإدارة محطة للحاويات لمدة 21 عاما بتكلفة 45 مليون دولار بنظام B.O.T في ميناء صقر الإماراتي وكذلك مشروعات التشغيل في الموانئ السعودية فضلا عن مشروعها المزمع إنشاؤه في ميناء دمياط المصري.

- مشروعات شركة غلفنيتر الإماراتية في المنطقة ومنها العراق حيث وقعت عقدها الثاني لإنشاء ميناء جاف شمالي ميناء أم قصر بكلفة 150 مليون دولار وفق نظام عقود التشغيل المشترك بعد إن وقعت عقدها الأول مع الشركة ذاتها لإعادة تأهيل احد الأرصفة في الميناء، وكذلك مشروعاتها المتفرقة للإدارة والتشغيل في الكويت.
- قيام شركات صينية بدخول مجال الإنشاء والاستثمار في الموانئ في المنطقة وخصوصا في عدد من الدول من بينها موريتانيا والسودان.
- شرعت شركة أعالي البحار لإدارة الموانئ السنغافورية، في مارس 2011 في إعداد دراسة خاصة بأسس وإجراءات استقطاب "تجارة العبور" واستغلال مميزات الموانئ البحرية السودانية وكيفية المنافسة مع موانئ المنطقة. وتهدف الدراسة إلى جذب تجارة العبور للحاويات بميناء بورتسودان، خاصة بعد اكتمال تجهيز مشروع أرصفة الحاويات الجديدة والذي تضمن إنشاء رصيفين بأعماق كبيرة إضافة إلى استجلاب معدات جديدة.

وعلى صعيد **الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع النقل البحري**، يلاحظ تنفيذها بشكل مكثف في الدول العربية إما من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية والمعارض المصاحبة لها أو من خلال الإعلان عنها ضمن المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار أو الجهات التي تقوم بدورها في الدول العربية.

فعلى مستوى المؤتمرات العالمية، شاركت العديد من الدول العربية في المؤتمر العالمي للموانئ والتجارة للعام 2011، الذي انعقد بمقر مركز أبوظبي الوطني للمعارض خلال الفترة 29-30 مارس 2011، والذي تناول مناقشة عدد من أوراق العمل شملت؛ الاقتصاد العالمي والتجارة والموانئ والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه قطاع الموانئ والملاحة البحرية في إطار الاستثمار والضغوط السياسية والتنافسية والبيئية، لاسيما ما يتصل بالتكلفة المرتفعة لتطوير البنية التحتية للموانئ لتأهيلها بغرض تلبية احتياجات السفن كبيرة الحجم، بما في ذلك توفير الرافعات بأحجامها وزيادة عمق مياه المراسي وتكاليف تكنولوجيا المعلومات، كما تزامن مع عرض فرص استثمارية يوفرها القطاع في المنطقة العربية. وقد أوصى المؤتمر بضرورة تعزيز قدرات الموانئ والخدمات التي توفرها، بما فيها تطوير خدمات العملاء والاتصالات وتعزيز النمو المستقبلي وقضايا

البيئة. فمن المعلوم أن السفن كبيرة الحجم تتطلب وجود موانئ ذات مياه عميقة، وهو ما توفره المنطقة العربية ضمن عدد قليل من المناطق القادرة على توفير مثل هذه الخدمات.

2.6.8 التعاون العربي في النقل البحري تحت مظلة الجامعة العربية:

أكدت جامعة الدول العربية أهمية مواصلة الجهود لتطوير وتحديث قطاع النقل البحري باعتباره من أهم القطاعات التي من شأنها إعطاء دفعة قوية للتجارة البينية وكذلك التجارة مع دول العالم.

وفي السياق ذاته، عقدت ورشة عمل إقليمية تحت مظلة جامعة الدول العربية حول دراسة تحديث وتطوير منظومة صناعة النقل البحري بين الدول العربية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومشاركة رؤساء وممثلي غرف الملاحة البحرية في الدول العربية. هدفت الورشة إلى التوصل إلى توصيات في ضوء مرئيات خبراء الملاحة العربية لعرضها على مجلس وزراء النقل العرب تمهيدا لعرضها على قمة شرم الشيخ الاقتصادية، يناير 2011. وقد ناقشت ورشة العمل على مدى يومين عدة محاور تتعلق بتطوير وتنمية الأسطول التجاري العربي وتحديد السبل اللازمة لتنمية الأسطول التجاري البحري وتحديد الحجم الأمثل للأسطول التجاري العربي لنقل البضائع، وإبراز الأهمية المتزايدة للتحوية وضرورة الإحلال لوحدات الأسطول العربي المتقادمة.

وهو ما يؤكد اهتمام الجامعة العربية بتطوير قطاعات النقل في المنطقة والتنسيق مع المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة في هذا الشأن باعتبارها الأذرع الحقيقية للعمل العربي المشترك، ويأتي الاهتمام بهذا القطاع وفق ما أكدت عليه قمة الكويت الاقتصادية الاجتماعية والتنموية التي عقدت عام 2009 والتي اتخذت العديد من القرارات المرتبطة بضرورة تفعيل ربط السكك الحديدية والربط البري وتحديث وتطوير منظومة النقل البحري، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع بإقامة الاتحاد الجمركي العربي بحلول عام 2015 كإحدى الآليات الضرورية لإقامة السوق العربية المشتركة المقرر لها عام 2020. وشدد على أهمية التعاون العربي في مجال النقل البحري وضرورة الوصول إلى نقل بحري عربي متكامل من حيث الموانئ واللوجيستيات وغيرها من الأدوات التي تجعله مواكبا للمتغيرات العالمية.

وبحثت الورشة التحالفات الملاحية العالمية وحجم التجارة المحواة التي تنقل بواسطة هذه التحالفات وسبل تدعيم حركة التجارة البينية بين الدول العربية المنقولة بالأسطول العربي بإنشاء شركات ملاحة عربية مشتركة. ومتطلبات دعم النقل الساحلي بين الدول

العربية كبديل سريع لشبكات النقل البري. كما ناقشت سبل تطوير الموانئ البحرية العربية وتطوير الصناعات المرتبطة بالنقل البحري (ترسانات بناء السفن- تموين السفن – العمالة البحرية- التأمين البحري – الإدارة الجمركية)، وتنمية الموارد البشرية في صناعة الموانئ البحرية العربية، والتركيز على مشاركة الترسانات البحرية العربية في تطوير صناعة النقل البحري العربي، وسبل النهوض بصناعة التأمين البحري، ودور الإدارة الجمركية في دعم صناعة النقل البحري العربي. وقد انبثقت عن ورشة العمل تلك، العديد من التوصيات، أبرزها؛

- ضرورة حث الدول العربية علي إزالة القيود من أمام الشركات العربية للعمل على الخطوط الساحلية،
- تشجيع المؤسسات المالية العربية على تسهيل تمويل بناء سفن حديثة أو استئجار سفن بغرض الشراء،
- تأسيس منظمة عربية بحرية لتمويل الاستثمارات في النقل البحري، وتشجيع الاستثمار في مجال ملكية السفن لرفع كفاءة الأسطول التجاري العربي،
- إنشاء شركة عربية قابضة تقوم بتشغيل هذه الخطوط مع مراجعة اتفاقيات التعاون العربي البحري بما يسمح بتقديم تسهيلات للأساطيل العربية. ضرورة إزالة المعوقات التي تحول دون تطوير النقل البحري وإشراك القطاع الخاص في عملية تطويره وتطوير مشروعات التكامل الاقتصادي بشكل عام جنبا إلى جنب مع الحكومات،
- ضرورة تكامل السياسات العربية وتوافر الإرادة السياسية والتي تعد بمنزلة ضوء اخضر للدفع بتوحيد القرارات نحو مشروعات التكامل العربي.
- ضرورة تطوير التشريعات والقوانين للنقل البحري في الدول العربية لإتاحة المزيد من التسهيلات والخدمات لراغبي الاستثمار في النقل البحري وتطوير الأنظمة اللوجستية في الدول العربية،
- أهمية تبادل الخبرات العربية والدولية من اجل تطوير منظومة النقل البحري العربي وفقا للمعايير الدولية وبما يتماشى مع الطموحات الرامية للنهوض بحجم التجارة العربية البينية التي لا تتجاوز نسبتها 10%، وضرورة تكثيف اللقاءات وعقد المؤتمرات للاستفادة من الخبرات في هذا المجال المهم.

وقد أدركت الدول العربية أهمية العمل العربي المشترك في مجال النقل البحري، ومن ثم أبرمت العديد من الاتفاقيات العربية والتي على إثرها تم تأسيس العديد

من المنظمات العربية المتخصصة العاملة في المجال الاقتصادي والنقل، وعلى رأسها؛

اتفاقية اتحاد الموانئ البحرية العربية، الذي أنشئ عام 1976، ومقره مدينة الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، بغرض تعزيز تطور الموانئ البحرية العربية. ويهدف إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائه وتوثيق الروابط بينهم، والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته في مرفق الموانئ البحرية العربية.

اتفاقية إنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية، تمت الموافقة عليها عام 1977 وتضطلع الشركة بكافة عمليات الملاحة والنقل للأشخاص والبضائع والبترول برا وبحرا وقبول التوكيل عن اعتمال الملاحة والنقل والخدمات ذات الصلة، ولها حق شراء واستغلال وبيع وتأجير واستئجار جميع أنواع السفن والمراكب والمهمات العائمة ومهمات النقل.

اتفاقية الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، التي تأسست في 1975 ثم تم تعديلها في عام 2000 بغرض إعداد الكوادر البشرية في مجال النقل البحري، ومنح الدرجات العالمية في التخصصات الفنية ذات الصلة.

إعلان تونس لمبادئ مكافحة الاحتيال البحري في الدول العربية، والذي تمت الموافقة عليه عام 1992 وينص على 13 وسيلة لمكافحة الاحتيال البحري وهو يكمل دور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية حول القرصنة البحرية والتعامل التجاري غير السليم الصادر عام 1982.

اتفاقية إنشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن، التي تمت الموافقة عليها من مجلس الجامعة العربية عام 1994 ودخلت حيز التنفيذ عام 1998 بهدف تعزيز السيادة العربية وتحقيق الإشراف العربي الكامل على بناء وإصلاح السفن العربية لتأمين المصالح العربية من خلال إجراء المعاينة والتصنيف وإصدار وتجديد شهادات الصلاحية للسفن والاستفادة بالخبرات العربية لتوحيد المواصفات الفنية فيما يتعلق بالسلامة البحرية. وصدقت على هذه الاتفاقية 10 دول عربية فقط هي؛ مصر وليبيا وفلسطين واليمن والسعودية والأردن وعمان ولبنان والعراق والسودان.

الاتحاد العربي لغرف الملاحة العربية، تأسس عام 2002، ويضم في عضويته 27 شركة للملاحة العربية تنتمي لإحدى عشرة دولة عربية؛ الأردن، لبنان، مصر، ليبيا، تونس، اليمن،

السودان، سورية، السعودية، الكويت، المغرب. ويعمل الاتحاد على التنسيق بين أعضائه وتوثيق الروابط بينهم والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي وتنمية التجارة بين الأقطار العربية، وتحقيقاً لهذه الأهداف يعمل الاتحاد على تقديم الدعم والمساعدة لأعضائه في العديد من المجالات، أهمها؛ توحيد المفاهيم وتطوير أساليب العمل في المواضيع المتعلقة بخدمات النقل البحري بصفة خاصة وتبادل الخبرات من خلال؛ الحصول على التقنية الحديثة وتقديم الدعم الفني للأعضاء وإجراء الأبحاث وإعداد الدراسات واستخلاص التوصيات وتقديم الإرشادات بصدد الاتصال ببيوت الخبرة العربية والأجنبية المتخصصة، تضافر الجهود بين الأعضاء والتعامل كمجموعة واحدة في العلاقات مع الجهات الأجنبية، معاونة الأعضاء في حل المشاكل والمصاعب، تشجيع الأعضاء على تنشيط الحركة التجارية باستخدام النقل البحري البيني من خلال إقامة شركات عربية مشتركة، إقامة علاقات وثيقة من خلال تبادل الزيارات بين الجهات المعنية، رفع كفاءة العاملين في مجال النقل البحري من خلال الاشتراك في وضع برامج التدريب والعمل على تنفيذها، معاونة الأعضاء في توفير احتياجاتهم من الكوادر الفنية والإدارية، إصدار النشرات والمجلات والدوريات وإقامة الندوات من أجل تحقيق أهداف الاتحاد وأغراضه، التنظيم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العربية والدولية، الاشتراك في عضوية الهيئات البحرية الدولية.

كما تم مؤخرا إعداد اتفاقية للنقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية، تأخذ شكل الإطار القانوني لتنظيم هذا النمط الحديث من النقل الذي سيصبح سائداً في المستقبل. وقد جاءت هذه الاتفاقية لتسد فراغا تشريعيا، غير متواجد سوى في دولة عربية واحدة، بينما تحتاج أطراف العلاقات التجارية والناقلين ومتعهدي النقل إلى تحديد مسؤوليات والتزامات كل منهم، ومن المتوقع أن تسهم تلك الاتفاقية في تشجيع حركة النقل بين الدول العربية.

7.8 الخلاصة والتوصيات:

هناك بعض النجاحات والتقدم الملحوظ في قطاع النقل البحري العربي تمثلت في وجود شركات عربية مشتركة وأخرى وطنية تملك أساطيل كبيرة، وتحتل مكانة متميزة بين أكبر شركات النقل بالحاويات على مستوى العالم، فضلا عن امتلاكها لناقلات البترول والغاز الطبيعي المسال. وبلغ عدد الموانئ البحرية التجارية العربية 151 ميناء عام 2010 مقابل 95 ميناء عام 2008 يتم تداول الحاويات في 35 ميناء منها، وتتمتع بعض تلك الموانئ بمواقع برية متميزة تؤهلها لتكون نقاط عبور لتداول الحاويات من وإلى الدول المجاورة، كما تتمتع بعض الموانئ بمواقع بحرية متميزة تمكنها من العمل كموانئ محورية لتداول الحاويات.

وعلى الرغم من الموقع المتميز للدول العربية على طرق التجارة الدولية، وتمتعها بسواحل تبلغ أطولها حوالي 13.3 ألف كم على البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي، إلا أنه في ضوء مؤشرات أداء الدول العربية في مجال تقديم خدمات النقل البحري وجودة البنية الأساسية للموانئ البحرية وجودة الاتصالات والروابط بين النظام الملاحي البحري، فإن الأداء الحالي لقطاع النقل البحري العربي لا يرتقي لمستوى الطموحات العربية، حيث تتواضع مساهمة الأسطول العربي في نقل التجارة الخارجية العربية، كما يعاني ذلك الأسطول من التقادم، إذ يزيد عمر 80% من وحداته على 20 عاماً. وفي الوقت الذي ترتفع تكلفة الإحلال والتجديد، ومع تدني نسبة التجارة العربية البينية فإن معظم دراسات إنشاء الخطوط الملاحية المنتظمة أثبتت عدم جدواها. وفي محاولة لتقديم وصفة إصلاح تتضمن توصيات محددة قابلة للتطبيق، نورد فيما يلي أبرز وأهم التوصيات من واقع تجارب عملية طبقتها بعض الدول في العالم وثبت نجاحها وفعاليتها مع تصنيف تلك التوصيات بحسب الجهات التشريعية والتنفيذية المعنية. وفي هذا السياق يمكن إيجاز ابرز توصيات الإصلاح فيما يلي:

1. تطوير البنية الأساسية ونظم إدارة الموانئ البحرية العربية بما يكسبها الصفة التنافسية مع الأجيال المتقدمة من الموانئ خاصة في ظل الاتجاه للاتحادات (مثل الاتحاد من اجل المتوسط – العلاقة مع الاتحاد الأوروبي... الخ) وتشجيع القطاع الخاص نحو إدارة الأنشطة المرتبطة بالموانئ البحرية.

2. تحديث الأساطيل الوطنية العربية وزيادة حصصها في نقل التجارة العربية البينية مع توزيعها جغرافياً لتجنب التأثير الضار للمنافسة بينها، وإنشاء شركات نقل بحرية وتشجيع الاندماج بين الشركات القائمة وتقديم الحكومات العربية للتسهيلات الضرورية لإنجاح مثل هذه الشركات وضرورة مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط. على أن يتم ذلك بالتوازي مع تحسين قواعد بيانات الإحصاءات الحالية ومن ثم القدرة على تحليل التجارة البينية العربية في هذا القطاع، وكذلك جهات استيرادها وتصديرها، بغرض إعداد التوصيات السليمة وتعظيم الاستفادة منها في إطار اتفاقية التعاون الإقليمية ومتعددة الأطراف.

3. دعم دور الأكاديميات والمعاهد العربية البحرية، في تأهيل العنصر البشري الذي يعد من أهم العوامل وعناصر صناعة النقل البحري، بما في ذلك تدريب الإفراد وتطوير مهاراتهم في مجال خدمات المعلومات بما يكفل الاستغلال الأمثل لرصيد المعرفة والإنتاج الفكري العربي في مجال النقل البحري.

4. ضرورة تطوير التشريعات والنظم والقواعد التي تحكم صناعة النقل البحري وبما يتواءم مع التشريعات والقواعد والمعاهدات الدولية ومتطلبات المنظمة البحرية الدولية (IMO).

5. تطوير البنية المعلوماتية في الموانئ والإدارات البحرية العربية، وإنشاء قاعدة بيانات للنقل البحري العربي لتبادل المعلومات، مما يفيد الناقل والشاحن البحري، مما يؤدي للوصول للتعامل من خلال نافذة واحدة في الموانى البحرية والمنافذ الحدودية.

6. ضرورة الاهتمام بأهمية تكنولوجيا المعلومات وتفعيل دورها في زيادة كفاءة الأداء لتدعيم قدرات الموانئ على المنافسة الإقليمية وذلك من خلال إعداد آلية قادرة على تطوير وتقديم خدمات المعلومات طبقا للمفاهيم الحديثة وذلك من خلال نظم متكاملة لإدارة المعلومات.

7. إنشاء صندوق قومي عربي تساهم فيه جميع الدول العربية لتمويل استثمارات بناء سفن جديدة أو شبه جديدة، بالتزامن مع استخدام بدائل عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي للسفن الحديثة في هذا المجال.

8. إقامة تكتل عربي لتجميع هذه الأساطيل للعمل كوحدة واحدة، وفي تجمع يحقق تكتلاً إقليمياً يمكن من خلاله الحد من المنافسة الشرسة من الخارج، على أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة العمل على تنسيق الخطوط الملاحية بما يخدم حركة التجارة البينية والعالمية.

9. إنشاء بنك معلومات النقل البحري العربي بغرض تقديم خدمات المعلومات وذلك من خلال؛ توفير نماذج المعالجة المتقدمة للبيانات، تنسيق أنظمة الحاسب الآلي، الاستفادة من الطاقات الحالية لتكنولوجيا الاتصالات بالدول العربية، توحيد وتنميط نماذج تداول البيانات داخل الموانئ العربية، وضع أسس لتبادل المعلومات في مجال النقل البحري في الوطن العربي.

وفيما يتعلق بالمفاوضات الدولية، يجب مراعاة الربط بين تحرير تجارة خدمات النقل البحري من القيود المفروضة من قبل الدول النامية (حجز البضائع والدعم البحري والتواجد التجاري) مقابل تحريرها من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة والمتمثلة في قيود النفاذ لصناعة النقل البحري والانتقال المؤقت لعمال النقل البحري، والاحتكار الذي يأخذ صور الاندماجات والتحالفات والمؤتمرات الملاحية، وذلك نظراً لأن القيود المفروضة من قبل الدول النامية، جاءت كردود فعل لممارسات الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بأكثر الإجراءات الإصلاحية نجاحا في تخفيض فترات التأخير لعمليات التجارة الدولية وتحسين الفرص التصديرية داخل الموانئ، أشارت التجارب الدولية الواردة بالتقارير المتتابعة لمرونة أداء الأعمال حتى عام 2011 الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، إلى 6 إصلاحات، شملت؛

(1) **تقليل الوقت المستغرق في عمليات الفحص الفني للسلع المتاجر بها دوليا:** ويقصد به خضوع السلع المتاجر بها دوليا للعديد من أنواع الفحص والتفتيش من قبل العديد من الجهات الحكومية مثل؛ الرقابة على الجودة، أمن الميناء، الشرطة، أمن الولاية ومجموعات التفتيش عن المواد المتفجرة. كما يقترح أن يتم تكوين فريق موحد من مختلف هيئات الفحص والتفتيش الحدودية من أجل اختصار فترات الانتظار للمصدرين والمستوردين.

(2) **تقديم إقرارات الفحص الجمركي عبر شبكة الاتصالات والمعلومات الكونية «الإنترنت».**

(3) **تقليل النقاط التفتيشية التي تواجه النقل البري مما يؤدي إلى اختصار وقت النقل الداخلي:** وهو ما يستلزم توقيع اتفاقيات تعاون بين الدول المشتركة في الحدود الدولية، بغرض تقليل نقاط التفتيش وإزالة بعض القيود المفروضة مثل تحديد حصة للدول المجاورة فيما يتعلق بعدد الشاحنات المسموح لها بالعبور خلال فترة زمنية معينة.

(4) **التقييم الدوري لأثر الإصلاحات من خلال الرصد العشوائي لفترات التأخير في المنافذ الجمركية عبر الحدود.**

(5) **تحول الإصلاحات نحو تقليل الوقت المستغرق للتجارة الدولية بدلا من تخفيض الضرائب الجمركية**، حيث تشير دراسة حديثة إلى أن تكلفة تعطيل الواردات تتجاوز تكلفة التعرفة الجمركية في كل الأقاليم الاقتصادية حول العالم، والأمر يعتبر صحيحا أيضا بالنسبة للصادرات في معظم الأقاليم الاقتصادية.

(6) **تطوير إجـراءات الكشف والفحص الجمركي فـي الموانئ العربية بتطبيق الآلية الإلكترونية لمعاينة الحاويات بأسلوب الأشعة السينية**، لفحص وتفتيش محتويات الحاويات والتأكد من سلامتها وخلوها من السلع المحظورة بدلاً من الطرق اليدوية.

المراجع المستخدمة:

- اتحاد الموانئ البحرية العربية، الموقع الشبكي للاتحاد، « www.aspf.org.eg“، تم التحميل ابريل 2011.
- اتفاقية الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، اتفاقية إنشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن، اتفاقية إنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية، إعلان تونس لمبادئ مكافحة الاحتيال البحري في الدول العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كتيبات الاتفاقيات العربية لإنشاء المنظمات العربية المتخصصة العاملة في المجال الاقتصادي والنقل، القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الكويت (2009).
- توصيات مؤتمر النقل العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، أبريل 2010.
- جهات الاتصال الرسمية في كل من الأردن، الكويت، لبنان، اليمن، المغرب لأغراض إعداد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- كاظم فنجان حسين الحمامي، ”نحو تطوير الموانئ العراقية والارتقاء بها“، الموقع الشبكي لشبكة البصرة الثقافية، (2006).
- عرض تقديمي بعنوان ”دليل الموانئ البحرية للجمهورية اليمنية“، الموقع الشبكي لوزارة النقل اليمنية (2010).
- ملخص لأهم الدراسات التي أعدت للمناقشة بالمنتديات على هامش القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الكويت (2009).
- نبيل علي صفوت ومحمد علي إبراهيم، ”خدمات النقل البحري في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الأسكوا، الأمم المتحدة، 2001.

References:

- Arab Countries Horizontal and Specific Commitments Tables, Maritime transport services within GATS, World Trade Organization’ website, accessed in April, 2011.
- Doing Business Reports, World Bank Group Database, Trade Across Borders Sub-Indicator over the period of 20062011-.
- International Maritime Organization’s Website, http://www.imo.org/Pages/home.aspx, accessed in April, 2011.
- Global Competitiveness Report, (WEF), data on Port Infrastructure sub-indicator, 20102011-.
- A non-dated PowerPoint presentation delivered by Eng. Kaled Abugumiza, Gaza Seaport Palestinian Seaport Authority.
- United Nations Conference on Trade and Development “UNCTAD, Review of Maritime Transport 2010”.
- World Development Indicators (WDI), World Bank Group Databases, accessed in April, 2011.
- http://www.uaeec.com/news-action-show-id-34190.htm, accessed in April, 2011.
- http://www.mot.gov.ye/Laws&Rules.php?action=Laws_Rules, accessed in April, 2011.
- http://www.sudanports.gov.sd/ar2008/index.php?categoryid=5, accessed in April, 2011.
- http://www.ommp.nat.tn/page.php?code_menu=7, accessed in April, 2011.
- http://www.emdb.gov.eg/Ports/special/index_ar.aspx?temp=B, accessed in April, 2011.